الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باجي مختار-عنابة-

BADJI MOKHTAR UNIVERSITY- ANNABA

UNIVERSITE BADJI MOKHTAR -ANNABA

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

مخبر الانتماء: مخبر الذكاء الاقتصادي و التنمية المستدامة

قسم: العلوم الاقتصادية

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

التنمية الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة

- حالة الاقتصاد الجزائري -

الشّعبة:

علوم اقتصادية

لـ

الطالب: سيساوي مراد

مدير أطروحة التخرج: بوريش هشام أستاذ التعليم العالي جامعة باجي مختار – عنابة-

أمام أعضاء اللجنة:

شبيرة بوعلام عمار	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة باجي مختار – عنابة
بوريش هشام	أستاذ التعليم العالي	مقررا	جامعة باجي مختار – عنابة
رمضاني لطفي	أستاذ محاضر أ	عضوا	جامعة باجي مختار – عنابة
أولاد زاوي عبد الرحمان	أستاذ محاضر أ	عضوا	جامعة محمد الشريف مساعدية-سوق أهراس
خروف منير	أستاذ محاضر أ	عضوا	جامعة 08 ماي1945- قالمة
سماعلي فوزي	أستاذ محاضر أ	عضوا	جامعة 08 ماي1945- قالمة

السنة الجامعية:2018/2017

تصـــــريح

أنا الباحث: سيساوي مراد، أصرح بشرفي أن أطروحة الدكتوراه المعنونة كالتالي:

التنمية الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة

ـــ حالة الاقتصاد الجزائري ـــ

المقـدمة لنيـل شهـادة دكتـوراه علوم هو عمل تحت مسؤوليتي الكاملة و غير مقدم سواء جزء منه أو كله لمؤسسات علمية أخرى لنيل شهادة أكاديمية.

الباحث: سيساوي مراد

الملخص:

تشهد العلاقات الاقتصادية الدولية موجة صعود العولمة باعتبارها الظاهرة التي تهيمن على المناخ السياسي والاقتصادي والفكري في العالم. هذه الظاهرة الكونية التي رسخها تعاظم دور الشركات متعددة الجنسية – خاصة من خلال صيغ الاندماج أو الابتلاع– باعتبارها أحد أهم صور العولمة، إضافة إلى الثورة العلمية والتكنولوجية خاصة ذلك التطور الهائل في تكنولوجيا الإعلام والاتصال وما تطرحه من تغيير لعديد المفاهيم، تهدف الى تحويل العالم إلى سوق اقتصادية واحدة تحكمها الرأسمالية بمبادئها التقليدية مثل حرية السوق وتحرير التجارة و عدم تدخل الدولة في الاقتصاد. قد تؤدي إلى عملية استغلال واسعة المدى تقوم بها الدول الرأسمالية المتقدمة، التي تمتلك الخبرة التاريخية والأدوات الحديثة في مجال التراكم الرأسمالي، على حساب الدول النامية ذات الاقتصادات الضعيفة، والتي تسعى باستمرار لتأسيس اقتصاد عصري يقوم على التوازن بين الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية، مما يتطلب وضع أساليب فعالة لمواجهة العولمة و التخفيف من آثارها السلبية.

و تعتبر التنمية المستقلة بالاعتماد على الذات ضرورة حتمية و مطلبا ملحا أمام الدول النامية و على رأسها الاقتصاد الجزائري للتخلص من التبعية الاقتصادية المفرطة للعالم الخارجي و الحفاظ على نوع من الاستقلالية و السيادة في ظل تزايد تيارات العولمة. و هذا لا يعني فك الارتباط بالاقتصاد العالمي طالما أنه ليس هناك مبرر موضوعي للحديث عن الاكتفاء الذاتي. كذلك أن الانتفاع من مزايا وجود عناصر الاحتكار في إنتاج و تصدير سلعة معينة مثل النفط قد انتهت تحت تأثير نطاق المنافسة في السوق الدولية و التطورات التكنولوجية السريعة. إذا يبقى المخرج الوحيد لهذه الدول للخروج من معاقل التخلف هو تكريس مبدأ الاعتماد على الذات ـ التنمية المستقلة ـ.

الكلمات المفتاحية: العولمة الاقتصادية، الرأسمالية، الدول النامية، التنمية الاقتصادية، الاعتماد على الذات، التنمية المستقلة.

Résumé :

Les relations économiques internationales sont témoins d'une augmentation de la mondialisation en tant que phénomène qui domine le climat politique, économique et intellectuel dans le monde. Ce phénomène Universel a été consacré par le rôle croissant des multinationales - par le biais de fusions- acquisition ou de formats d'ingestion -, étant l'image la plus importante de la mondialisation. En plus de la révolution scientifique et technologique, notamment l'importante évolution dans les technologies de l'information et de la communication, et ce qu'elles proposent comme changement à de nombreux concepts, elle vise à transformer le monde en un marché économique unique, régi par les principes traditionnels du capitalisme, tels que la liberté du marché ; la libéralisation des échanges et la non intervention de l'État dans l'économie. Cela conduit à un vaste processus d'exploitation, entrepris par les pays capitalistes développés. Ces derniers, ayant une expérience historique et des outils modernes dans le domaine de l'accumulation du capital, au dépend des pays en développement, à des économies faibles, qui s'efforcent constamment à établir une économie moderne, fondée sur un l'équilibre entre la liberté politique et la justice sociale. Cela nécessite des méthodes efficaces pour faire face à la mondialisation et atténuer ses effets négatifs.

Le développement de l'autosuffisance est une exigence impérative et urgente pour les pays en développement (notamment pour l'économie algérienne), afin de se débarrasser d'une dépendance économique excessive vis-à-vis du "monde extérieur" et de maintenir un sentiment d'indépendance et de souveraineté sous l'égide des tendances croissantes de la mondialisation. Mais cela ne signifie pas un désengagement de l'économie mondiale tant qu'il n'y a pas de justification objective pour parler d'autosuffisance. En outre, l'utilisation de l'avantage d'avoir certains aspects monopolistiques dans la production et l'exportation d'un produit particulier tel que le pétrole a pris fin en raison de l'impact de la concurrence sur le marché international et de l'évolution technologique rapide. Ainsi, le seul moyen qui reste à ces pays pour sortir du sous-développement est de consacrer le principe de l'autosuffisance (développement indépendant).

Les mots clés: mondialisation économique, capitalisme, pays en développement, Développement économique, l'autosuffisance, développement indépendant**.**

Abstract:

The field of international economic relations is witnessing an increase in the impact of globalization as a phenomenon that dominates the political, economic and intellectual climate in the world. This universal phenomenon is manifest in the growing role of multinational companies especially through mergers or ingestion-being among the main forms of globalization. In addition to the scientific and technological revolution, specifically the enormous development in information and communication technology which altered a lot of concepts. These changes are transforming the world into a single economic market governed by traditional capitalist principles, such as free market; the liberalization of trade and non-interference of the state in the economy. It may lead , however, to a wide range of exploitation processes, which is undertaken by the more developed capitalist countries. These countries had an experience and modern tools in the field of capital accumulation, contrary to developing countries, which had weak economies constantly endeavoring to build a modern economy based on balancing political freedom and social justice. This necessitates the introduction of some effective methods to cope with globalization and mitigate its negative effects.

Development of self-reliance is an imperative and urgent requirement for developing countries (especially for the Algerian economy), in order to get rid of an excessive economic dependency relative to the "outside world" and maintain a sense of independence and sovereignty in view of the increasing trends of globalization. But, this does in no way mean total disengagement from the world economy as long as there is no objective justification to talk about self-sufficiency. Furthermore, the utilization of the advantage of having some monopoly aspects in the production and export of a particular commodity such as oil has ended because of the impact of competition in the international market and rapid technological developments. So, the only way that remain for these countries to get out of under-development is to focus on the principle of self-reliance (independent development).

Key Words : Economic globalization, capitalist, developing countries, Economic development, self-reliance, independent development.

قائمة المخططات

رقم المخطط	عنوان المخطط	الصفحة
(1-2)	الحلقة المفرغة – جانب عرض رأس المال	79
(2-2)	الحلقة المفرغة – جانب الطلب على رأس المال	79
(1-4)	القطاعات الرئيسية المعنية ببرنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014 بالدائرة النسبية	235
(2-4)	القطاعات الرئيسية المعنية ببرنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014 بالأعمدة	236

قائمـــة الجداول

رقم الجدول	العنـوان	الصفحة
(1-1)	تطور حجم التجارة الالكترونية خلال الفترة 1995-2002	53
(1-3)	موقع الدول على سلم التنمية	132
(2-3)	ترتيب بعض الدول بحسب الناتج و مؤشر التنمية البشرية	133
(3-3)	نسبة الإنفاق على الدفاع وعلى التعليم والصحة من جملة مصروفات الحكومة المركزية للفترة: 1991-1995	145
(4-3)	حول مساهمة الطاقة الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض بلاد العالم لسنة1995	147
(5-3)	بعض نسب المديونية	157
(6-3)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت للجزائر و الدول العربية و دول الشرق الأوسط و شمال افريقيا خلال الفترة 1996-2014.	162
(1-4)	البرنامج الثلاثي للاستثمار	197
(2-4)	البرنامج الرباعي الأول للاستثمار	199
(3-4)	البرنامج الرباعي الثاني للاستثمار	201
(4-4)	تطور معدلات نمو بعض الإجماليات للاقتصاد الجزائري مابين: 1984-1993	206
(5-4)	معدل: خدمة الدين / الصادرات السلعية والخدمات	207
(6-4)	تطور الديون الخارجية في الجزائر ما بين 1985-1995	208
(7-4)	عمليات التطهير المالي	220
(8-4)	توزيع اليد العاملة حسب الوضعية المهنية	222
(9-4)	نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	225
(10-4)	: توزيع اليد العاملة حسب الوضعية المهنية	230
(11-4)	توزيع الأغلفة المالية لبرنامج دعم النمو 2005-2009	232
(12-4)	البرنامج التكميلي لدعم النمو و المخصصات المضافة له 2005-2009	233
(13-4)	القطاعات الرئيسية المعنية ببرنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014	235
(14-4)	مؤشرات التنمية في الجزائر خلال الفترة 2005-2016	241

المحتـويات	رقم الصفحة
ملخص باللغة العربية	أ
ملخص باللغة الفرنسية	ب
ملخص باللغة الانجليزية	ج
قائمـة المخططات	د
قائمة الجداول	هـ
جدول المواد	و
المقدمة العامة	08-01
الفصل الأول: العولمـة الاقتصاديـة	61-10
تقديم	10
المبحث الاول : التأصيل المفاهيمي و التاريخي للعولمة	12
المطلب الأول: العولمـة: المصطلح و النشأة	13
المطلب الثاني: مفهوم العولمة	16
المطلب الثالث: أنواع العولمة الاقتصادية و أهدافهـا	23
المبحث الثاني: التأصيل الفكري و التاريخي للعولمة	28
المطلب الأول: التأصيل الفكري للعولمة	29
المطلب الثانـي: التأصيل التاريخي للعولمة	45
المبحث الثالث: مظاهر و أدوات العولمة الاقتصادية	48
المطلب الأول: مظاهر العولمة الاقتصادية	49
المطلب الثانـي: أدوات العولمة الاقتصادية	55
خلاصة الفصل	61
الفصل الثاني: التنمية الاقتصادية	126-63
تقديم	63
المبحث الأول: التخلف الاقتصادي	65
المطلب الأول: مفهوم التخلف	66
المطلب الثاني-العوامل المفسرة للتخلف الاقتصادي	73
المبحث الثاني: التنميـة الاقتصاديـة	84
المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية	85
المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية و أبعادها	94

المبحث الثالث: استراتيجيات وسياسات التنمية الاقتصادية وتمويلها 99
المطلب الأول: استراتيجيات التنمية الاقتصادية 100
المطلب الثاني: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية 111
المطلب الثالث: سياسات التنمية الاقتصادية 118
خلاصة الفصل 126
الفصل الثالث: أزمة التنمية الاقتصادية زمن العولمة 128-188
تقديم 128
المبحث الأول: التطور التاريخي لمفهوم التنمية الاقتصادية و مؤشراتها 130
المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم التنمية الاقتصادية 131
المطلب الثاني: مؤشرات و عناصر التنمية الاقتصادية 136
المبحث الثاني: فشـــل التجارب التنموية 140
المطلب الأول: العوامل المشتركة 141
المطلب الثاني: الاختلالات الاقتصادية الداخلية و الخارجية و فشل التجارب التنموية 143
المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للعولمة على الدول النامية 159
المبحث الثالث: التنمية المستقلة و ضرورة الاعتماد على الذات 166
المطلب الأول: تطـور التبعيـة 167
المطلب الثاني: نموذج التنمية المستقلة/ الاعتماد على الذات 172
المطلب الثالث: شروط و مؤشرات الاعتماد على الذات 179
خلاصة الفصل 188
الفصل الرابع: تجربة الجزائر في التنمية الاقتصادية 190-250
تقديـم 190
المبحث الأول: ماضي الاقتصاد الجزائري و مخططات التنمية الاقتصادية 192
المطلب الأول: تحديات الاقتصاد الجزائري عشية الاستقلال والمخطط التجريبي الأول (1967-1969) 193
المطلب الثاني: مخططات التنمية الاقتصادية 198
المطلب الثالث: أزمة الإقتصاد الجزائري 205
المبحث الثاني: سياسات الإصلاح الإقتصادي بالإتفاق مع المؤسسات المالية الدولية 209
المطلب الأول: الاتفاق مع المؤسسات المالية الدولية 210
المطلب الثاني: برنامج الاستقرار الاقتصادي وبرنامج التصحيح الهيكلي 214

المطلب الثالث: الخوصصة وإصلاح القطاع العام 218
المبحث الثالث: نتائج الإصلاحات الاقتصادية و برامج التنمية الاقتصادية خلال الفترة (2019/2001) 221
المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي و تقييم الإصلاحات الاقتصادية في بداية الألفية الثالثة 222
المطلب الثاني: البرنامج التنموية 2005-2019 231
المطلب الثالث: تقييم البرامج التنموية للألفية الثالثة و استشراف المستقبل 240
خلاصة الفصل 250
الخاتمة 252-256
المراجع 258
الملاحق

المقدمة العامة

المقدمــة العامــة

تعد مسألة التنمية و التخلف مسألة حديثة نسبيا، تعود إلى بداية النصف الثاني من القرن العشرين. و منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، انقسم العالم إلى دول الشمال المتقدمة و دول الجنوب المتخلفة. في عديد المجالات: السياسية، الاجتماعية، الثقافية و بخاصة المجال الاقتصادي. و ظلت صفة تبعية الدول المتخلفة للدول المتقدمة هي الغالبة على العلاقات الاقتصادية الدولية. و بدا حينها مصطلح **التنمية** يعبر عن تحد طموح و آمال كبيرة للخروج من حيز التخلف و الرقي بالمجتمع إلى مصاف الدول المتقدمة. لكن الدول المتخلفة أو ما أصبح يصطلح عليها **بالدول النامية تهذبا** عانت العديد من الأزمات الاقتصادية و التي كان لها الأثر الكبير في تزايد نطاق الاختلالات الداخلية و الخارجية، مما أصبح يهدد قدرتها على بلوغ أهدافها التنموية. تلك الأزمات التي أفرزتها عديد العوامل المتشابكة و المعقدة، سواء كانت ذات جذور داخلية – السياسات الداخلية في العديد من الدول النامية – أو خارجية – متمثلة في التغيرات التي شهدها النظام العالمي– خاصة منذ عقد السبعينات من القرن الماضي، عقب دخول الاقتصاديات الرأسمالية الصناعية في أزمة هيكلية طويلة المدى يمكن تثبيت أهم ملامحها على النحو التالي: انهيار نظام النقد الدولي و بالتالي أسواق النقد العالمية ذلك بالتحول من مرحلة ثبات أسعار الصرف إلى مرحلة تعويم أسعار الصرف و تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن عملية تحويل الدولار إلى ذهب. متبوعة بالزيادة في الأسعار العالمية للنفط، و ظهور أزمة الفوائض النفطية سنة 1973. كذلك ظاهرة الركود التضخمي التي عانت منها الاقتصاديات الرأسمالية الصناعية (تزامن البطالة مع ارتفاع معدلات التضخم). إضافة إلى اتجاه معدلات الربح نحو التدهور خاصة في قطاعات الإنتاج المادي.

تلك التحولات و الصدمات الخارجية مارست تأثيرا سلبيا على اقتصاديات الدول النامية من خلال النقاط التالية:

1. تدهور شروط التبادل التجاري الدولي في غير صالح الدول النامية قي ظل تزايد حدة السياسات الانكماشية التي انتهجتها الدول المتقدمة.
2. ارتفاع أسعار الفائدة العالمية، و خاصة تلك المستحقة على ديون الدول النامية.
3. تفاقم أزمة المديونية الخارجية منذ عام 1982.

4. انتشار ظاهرة تدفق رأس المال الوطني إلى الخارج، خاصة نحو دول أوربا الغربية و أمريكا الشمالية.

هذا لا يعني إهمال العوامل الداخلية التي زادت من حدة أزمة الدول النامية و ذلك يتجلى في السياسات الاقتصادية غير الرشيدة التي انتهجتها هذه الدول سواء في مجال التعامل مع القروض الخارجية التي وجهت لمشاريع استهلاكية أو لتمويل الاستيراد. إضافة إلى ضعف القرارات الاستثمارية. و أيضا الفساد الإداري الكبير في أجهزة الدولة، مع إهمال تنمية مختلف القطاعات، و العجز عن تعبئة الفائض الاقتصادي الذي سببه عدم القدرة على خلق نموذج للتراكم الرأسمالي بالاعتماد على الذات.

و انجر عن ذلك اختلالات عديدة أهمها: عجز الموازنة العامة، عجز الموازين التجارية، ارتفاع نسبة البطالة، ارتفاع نسبة التضخم مع انخفاض ملحوظ في الفعالية الاقتصادية، اختلال القطاع المصرفي و ارتفاع حجم الديون الخارجية مع تزايد أعبائها.

لذا بات من الواجب القيام بإصلاحات اقتصادية جوهرية من خلال تأهيل الأنظمة المالية و المصرفية، العمل على رفع الكفاءة الإنتاجية و تشجيع الاستثمار.

و قد دعت عديد المقترحات إلى ضرورة انتهاج سياسات إصلاحية ليبرالية في الشق الاقتصادي، من بينها مقترحات المؤسسات المالية الدولية ممثلة في صندوق النقد الدولي و البنك الدولي بفرضها لسياسة إعادة الهيكلة، فكانت الدعوة إلى رفع يد الحكومة عن الاقتصاد. حيث أنه رغم تباين التجارب التنموية للبلاد النامية إلا أنها في أغلب الأحيان تكتسي الطابع الرعوي، فهي ربة العمل و المعيلة في الآن نفسه، هذه الدعوة (أي النهج الليبرالي) تدعو للتوجه نحو اقتصاد السوق الحرة، و ذلك بالقيام بخوصصة المؤسسات الاقتصادية و حرية الأسعار بما في ذلك تحرير أسعار الصرف و أيضا تحرير المبادلات التجارية.

و الملاحظ أن هناك تطورات عالمية منذ نهاية القرن العشرين و بداية القرن الواحد و العشرين جعلت من مصطلح التنمية يكاد يختفي اليوم في أدبيات الفكر الاقتصادي، لما تتسم به من السرعة و عدم الثبات خاصة في المجال الاقتصادي و تحديدا الجانب المالي منه. مما قد يحدثه من آثار خطيرة على المسيرة التنموية لتلك الدول النامية (أو اقتصاديات الجنوب الضعيفة) التي لا تزال تسعى جاهدة إلى تقدم اقتصادي و اجتماعي و ثقافي ...إلى غير ذلك. و من أهم مميزات الاقتصاد العالمي بداية من القرن الواحد و العشرين ما يلي:

- عولمة الحياة الاقتصادية و التي يطلق عليها البعض "**العولمة الليبرالية**".

- الخوصصة و التحرير الاقتصادي (الحرية الاقتصادية)، و تضييق حدود الدور الاقتصادي للقطاع العام.
- التكتلات الاقتصادية.
- ثورة الإعلام و الاتصال و تسارع وتيرة العولمة و بخاصة العولمة المالية.
- تعاظم الدور الاقتصادي للشركات متعددة الجنسية.

و في كل هذا تزايد واضح لمركزية الاقتصاد العالمي لصالح النظام الرأسمالي، مما يقابله زيادة تهميش البلدان النامية (اقتصاديات الجنوب الضعيفة). و ذلك من خلال تضييق قاعدة إدارة و تسيير الاقتصاد العالمي. و يقول الدكتور سمير أمين: "أن البعد الهدام هو البارز و المتفوق. و لعل أهم مثال على ذلك هو ما تؤدي إليه العولمة الراهنة من تهميش و إفقار ثلاثة مليارات فلاح لصالح إثراء حوالي خمسين مليون مزارع في العالم يضافون إلى العشرين مليون الموجودين في المجتمعات الصناعية"[1].

هذا ما يقود إلى القول أن هناك مشكلة أو أزمة تنموية تعانيها الدول النامية تتمثل أساسا في ضعف المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي و السياسي لهذه المجتمعات. و التخلف يتجسد في كل القطاعات و بصور متباينة، سواء ماديا أو معنويا، و بمستويات مختلفة، و سواء كان ذلك في انخفاض ما يحصل عليه الفرد من دخل و سلع و خدمات مما ينقص من أمنه و راحته النفسية أو في إمكانية و أسلوب ممارسة الحياة الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية و السياسية في المجتمع. و بالتالي فليس هناك تقدم مطلق أو تخلف مطلق، أي أن الدول المتقدمة بها بعض الجوانب و القطاعات التي تتطلب التنمية باستمرار، كما أن الدول النامية استطاعت تأمين بعض الجوانب الحياتية لبعض فئات المجتمع فلا يجب أن تنظر إلى ذلك بلغة العموم.

فمفهوم التنمية تغير عبر الزمن و لم يعد يرتكز على إحداث نهضة أو تطور شامل على كافة الأصعدة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية و السياسية، بل تعدى إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير حيث أصبح المقصود بالتنمية هي تلك التي تضمن الوفاء بحاجات الأجيال الحاضرة دون الانتقاص أو القدرة على الوفاء باحتياجات الأجيال القادمة، دون هدر للموارد و العمل تنميتها و إطالة عمر استخدامها. و المحافظة عليها من التلوث. فالملاحظ أن العولمة الاقتصادية أو ما يطلق عليها البعض مجازا "**العولمة الليبرالية**" و التي ترمي إلى نشر السياسة الاقتصادية الرأسمالية تؤثر على الدول كافة متقدمة كانت أو نامية.

[1]- عبد الأمير السعد، الاقتصاد العالمي قضايا راهنة، مركز البحوث العربية و الإفريقية، القاهرة- مصر ، ط2007/01، ص08.

أما على صعيد الاقتصاد الجزائري و بعد فشله في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال تبنيه للنهج الاشتراكي عقب الحصول على الاستقلال السياسي سنة 1962، و ما أفرزه من انحرافات و اختلالات على مختلف المستويات: الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، ... و غيرها، و التي تفاقمت مع الأزمة النفطية لسنة 1986 جعل الجزائر تدخل في سياسات طويلة من الإصلاحات الاقتصادية التي مست مختلف المجالات: التجارية، الجبائية، المالية... و غيرها. بعد اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي و البنك الدولي)، و انطلاق العلاقات المالية الرسمية بين الطرفين، بفعل أزمة المديونية الخارجية للجزائر و تدابير إعادة الجدولة، ثم تطبيق الجزائر لبرنامج الاستقرار الاقتصادي (1995/1994) و برنامج التعديل الهيكلي (1998/1995). يضاف إليها برنامج الإنعاش الاقتصادي (2004/2001) و برامج التنمية للألفية الثالثة بالاعتماد أساسا على الإنفاق الحكومي، في إطار العمل على تأهيل و ترقية الاقتصاد الجزائري بما يتناسب و التطورات العالمية.

الإشكاليــة:

كل هذه الأمور تعني أن هناك تناقض كبير جدا بين الأهداف التنموية للبلدان النامية و الأهداف المرجوة من تسويق النظام الاقتصادي الرأسمالي الليبرالي الذي تدعو له العولمة الليبرالية مما يستدعي طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما الذي يمكن للدول النامية و من بينها الجزائر أن تحققه في إطار برامج التنمية الوطنية لمعالجة الأزمة التي تعانيها و التأقلم مع متطلبات العولمة الليبرالية؟

و للإجابة عن هذا التساؤل لابد من طرح العديد من التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما الداعي للمناداة بضرورة الاندماج في منظومة الاقتصاد العالمي و الترويج لظاهرة العولمة الاقتصادية ؟

2. ما هو سبب فشل الدول النامية في الخروج من دائرة التخلف و التبعية للدول الرأسمالية؟ وما هي الأسباب التي كانت وراء فشل سياسات التنمية الاقتصادية في الدول النامية، خاصة في ظل التحديات التي تفرضها العولمة الاقتصادية على هذه الدول؟ وهل المشروع الوطني القائم على الاعتماد على الذات هو البديل **الأفضل** أو **الأقل ضررا** في ظل الظروف الحالية؟

3. هل تم تأهيل الاقتصاد الجزائري بما يعزز قدرته من التخفيف من حدة الأزمة؟

فـرضيـات الــدراسـة:

فـي ظل الإشكالية المطـروحة فإن موضوع التنمية الاقتصادية فـي الدول النامية فـي زمـن العولمة يقـوم علـى الفرضيات التاليـة:

- فشل الدول النامية فـي الخروج من دائـرة التخلف و التبعية للدول الرأسمالية راجـع إلـى الارتكاز علـى الإسهامات الفكرية الغربية ما يدل علـى عجزها لتطوير أوضاعها الاقتصادية و الاجتماعية.
- المنـاداة بضرورة الاندمـاج فـي منظومة الاقتصـاد العالمـي و الترويج لظاهرة العولمة الاقتصادية مردّه خدمـة مصالح الاقتصاد السياسي للدول الرأسمالية المتقدمة.
- الاعتماد المتزايد و المستمر للاقتصاد الجزائري علـى العـائدات النفطية لتنفيذ البـرامج التنموية ولّد اقتصـاد أكثـر عرضة للخطر و غير قادر علـى مواجهة الأزمات و عاجـز علـى تلبية مستلزمات التنمية المستقلة.

أهميــة المــوضــوع:

ستتناول هذه الدراسة أحد أهم التحديات التي يفرضـها النهج الليبرالي علـى البلدان النامية و هو تبنـي السياسة الاقتصادية الرأسمالية و التـي ترمي إلى انتهاج آلية اقتصاد السوق الحرة ـ رأسمالية حرية السوق ـ بدرجة كبيـرة. مجسدا في محاور أساسية هي الخوصصة، حرية الأسواق الداخلية و أيضا انتشار و تعميق ثقافة السوق و حرية التجارة الخارجية و حرية الأسعار بما فـي ذلك أسعار الصرف. الأمر الذي قد يزيد في تعقيد مشكلة التنمية الاقتصادية فـي الدول النامية لغياب **نموذج تنموي وطنـي أساسه الاعتماد علـى الذات.** لذلك فان **عنوان** الدراسة هو "**التنمية الاقتصادية فـي الدول النامية في ظل العـولمة – حالة الاقتصاد الجزائري** –".

أسبــاب اختيــار المـوضــوع:

فيمـا يتعلـق بسبب اختيـار هذا الموضـوع فانـه يعـود إلـى أهميـة و وجـوب القيـام بمجموعـة مـن التغييـرات ـ سـواء كـان الغـرض منهـا **الإصـلاح،** أو **التجديـد،** أو البحـث عن **البـديل** الأفضـل أو الأقل ضـررا ـ الاقتصـادية فـي الدول النامية فـي ظل المرحلـة الراهنـة بمـا يكفل لهـا إمكانيـة تأهيل اقتصـادياتها للخروج من الأزمة هذا من جهة، و التأقلم مع التطورات التي يعرفها الاقتصاد العالمي من جهة أخرى.

الهـدف مـن الــدراســـة:

الهدف الذي ترمي إليه هذه الدراسة هو محاولة تحليل مختلف الجوانب المحيطة بعملية التنمية الاقتصادية في البلـدان النـامية للوصول إلـى البديـل. في ظل مـا تشهـده العـلاقـات الاقتصاديــة الـدولية من موجة صعود للعولمـة باعتبارها الظاهرة التي تهيمن علـى المنـاخ السياسي و الاقتصادي و الفكري في العالــم. هـذه الظـاهـرة الكـونية التي رسخهـا تعـاظـم دور الشـركات متعـددة الجنسيـة. إضافـة إلى

الثـورة العلمية و التكنـولوجية خاصة ذلك التطور الهائل في تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و ما تطرحه من تغيير لعديد المفاهيم، تهدف إلى تحويل العالم إلى سوق اقتصادية واحدة تحكمها الرأسمالية بمبادئها التقليدية مثل حرية السوق و تحرير التجارة و عدم تدخل الدولة في الاقتصاد. قد تؤدي إلى عملية استغلال واسعة المدى تقوم بها الدول الرأسمالية المتقدمة، التي تمتلك الخبرة التاريخية و الأدوات الحديثة في مجال التراكم الرأسمالي، على حساب الدول النامية ذات الاقتصادات الضعيفة، و التي تسعى باستمرار لتأسيس اقتصاد عصري يقوم على التوازن بين الحرية السياسية و العدالة الاجتماعية، مما يتطلب وضع أساليب فعالة لمواجهة العولمة و التخفيف من آثارها السلبية، مع تنـاول تجربة الجزائر فـي التنمية الاقتصاديـة منذ الاستقـلال و الشـروع في القيام بإصلاحات اقتصادية تحت إشراف صندوق النقد الـدولي و البنك الدولي وصولا إلى حالة الاقتصاد الجزائري بعد القيام بإتباع إستراتيجية تعتمد على إنفاق مبـالغ ضخمـة لانجاز برامج تنموية خلال العقدين الأول و الثاني من القرن الواحد و العشرين.

تقسيـــم المــوضـوع:

يقسم الموضوع إلى أربعة فصول:

- الفصــل الأول: يتنـاول تحلـيلا لمفهـوم العولمـة الاقتصـادية (أو الليبراليـة)، مـن خـلال التطـرق للتأصيل المفاهيمـي و الفكري للعولمة، مظاهرها و أدواتها.
- الفصـل الثـاني: يتنـاول تحليلا لمفهوم التخلـف الاقتصـادي و العوامـل المفسـرة لـه، مـع التطـرق لمفهـوم التنمية الاقتصادية و أهم استراتيجياتها و سياساتها و طرق تمويلها.
- الفصـل الثالث: يتنـاول أزمـة التنمية الاقتصـادية فـي الدول النامية فـي زمن العولمـة الليبرالية. مـع إبراز أهمية الاعتماد على المشروع الوطني القائم على الذات.
- الفصــل الرابـع: يتنـاول تجربـة الاقتصـاد الجزائـري فـي عمليـة التنميـة الاقتصـادية، مـع محاولـة التركيـز علـى الوضـع الاقتصـادي للجزائـر منـذ بدايـة القـرن الواحـد و العشـرين و مـا آلـت إليـه عمليـة الإصلاح الاقتصادي و برامج الإنفاق الحكومي.

المنهجيـة المتبعــة:

سـوف يـتم الاعتمـاد فـي هـذه الدراسـة فـي تحليـل مفهـوم كـل مـن العولمـة الاقتصـادية و التنميـة الاقتصادية و التناقض الواضح في أهداف كل منهما على منهج يجمع بين الأسلوب التاريخي في تحديد المفهوم، و الأسلوب التحليلي و ما تتطلبه مقتضيات الجانب الوصفي، لتطور بعض مؤشرات الاقتصـاد الكـلي.

الـدراســات الســابقــة:

- **دراسة السيد يسين...[و آخرون]:** بعنوان العرب و العولمة، بيروت، 2000، عبارة عن ندوة فكرية شـارك فيه أهـم رواد الفكـر العـربي. الـدراسـة ركـزت على وضـع و صيـاغـة اصطـلاح العـولمـة و مفهـومها و بالذات العـولمـة الاقتصـاديـة، و العـوامـل المسـاعـدة على شيـوعهـا و ما تفـرضه على الدول العـربيـة من تحديـات مصيـريـة في عـديد المجـالات الاقتصـادية، السيـاسية، الاجتمـاعيـة، الثقـافيـة و التكنـولوجيـة و غيرها.
- **دراسة محمد ابراهيم عبد الرحيم** : من خلال بحثه حول العولمة و التجارة الدولية، الإسكندرية، 2009، و خلص من خلالـه أنه رغـم تعـدد النظريـات المفسـرة للتجـارة الخـارجيـة و كـذا النظريـات المعتمـدة على فكـرة الدولـة و محدداتها الذاتية و الميزة النسبية و من ثم انطلاقتها للخارج، إلا أنه لا يمكن فصل العولمة الاقتصادية عن تبادلات التجارة الخارجية.
- **دراسة نوري منير** : التي تدور حول السياسات الاقتصـادية في ظـل العـولمة، الجـزائـر، 2010، و التي تهدف الـى اعطاء تصور حول العولمة الاقتصادية بصفة عامة و السياسات الاقتصادية الممارسة في ظلها بصفة خاصة. و طبيعة العلاقة بين العولمة و الشركة في ظل التغيرات الأساسية الكبرى حيث أصبح لزاما على الشركات الاقتصادية العاملة خاصة في دول العالم الثالث احداث اصلاحات و تعديلات لمسايرة متطلبات العولمة الاقتصادية.
- **دراسة فهد خليل زايد و محمد صلاح رمان:** بعنوان العولمة الاقتصادية، عمان، 2015، ركزت على مفهوم العولمة و الأهداف الخفية التي ترمي الى تحقيقها على عكس ما تروج له المنظومة الرأسمالية، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر صاحبة القطب الأوحد في عالمنا المعاصر. كما اعتبرت العولمة على أنها العاصفة التي تتعرض لها الرأسمالية و العالم ككل، و نادت بضرورة التحرك السريع للبحث عن البديل الذي يحمي العالم.

صعـوبـات الــدراسـة:

كانت هناك عديد الصعوبات التـي تم مواجهتها لانجـاز هذا البحث أهمهـا:

- الاختـلافـات الكثيـرة التي وجدت في تنـاول البـاحثيـن ـ سواء كـانوا بـاحثيـن غربيين أو عـرب ـ لمفهـوم العـولمـة الاقتصـاديـة و بالـذات فيمـا يخـص التـأصيـل المفـاهيمي و الفكري للظـاهرة.
- نقص المراجع و قلة الدراسات حول موضوعة التنمية المستقلة بالاعتماد على الذات، خاصة في الشق التطبيقي مثل بعض التجارب. و الأمر نفسه بالنسبة للاقتصاد الجزائري حيث أن معظم الدراسات تعبر عن تكرار للمضمون نفسه بصيغ مختلفة.

- صعوبة التوصل إلى إحصائيات دقيقة متعلقة بمؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد الجزائري، بسبب الاختلاف في الأرقام و الإحصائيات سواء تلك المقدمة من المركز الوطني للإحصائيات أو الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أو تلك الاختلافات بين المصادر المحلية و الدولية مثل البنك الدولي. ما زاد من صعوبة التأكد من النتائج.

الفصـــل الأول

تقـديــم

شهد العالم خلال عقد التسعينات من القرن العشرين العديد من التغيرات الدولية، و لعل أهمها هو إنهيار جدار برلين في نوفمبر 1989. و إنهيار المعسكر الاشتراكي الذي يقوده الاتحاد السوفييتي (سابقا) و كان ذلك إيذانا بانتهاء تناحر و عداء الحرب الباردة، و ظهرت في الأفق محددات و آليات جديدة من الأفكار التي تبنتها المنظومة الرأسمالية و انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة هذه المنظومة تحت مسمى نظام القطب الواحد أو "**النظام العالمي الجديد**" الذي حدد الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش" معالمه في خطابه الذي ألقاه في قاعدة **مونتغمري** الجوية في ألباما في 1991/04/13، و بهذا أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة الدعوة لهذا النظام و أداة التحكم و التنفيذ.

و ما يجب الإشارة إليه هو أن هو حركة عدم الانحياز و غيرها من دول الجنوب الضعيفة اقتصاديا سبق و أن طالبت بقيام "نظام اقتصادي عالمي جديد" يحقق عدالة أكبر في توزيع الموارد و الثروات بين دول الشمال المتقدمة و دول الجنوب الضعيفة (المتخلفة)، و بخاصة بعد انفجار أزمة المديونية بداية ثمانينات القرن العشرين، و كانت رغبة دول الجنوب هي تدعيم دور هيئة الأمم المتحدة و بدأت الأوضاع: الإقتصادية، السياسية، الثقافية و الاجتماعية ... إلخ على المستوى العالمي تتجه نحو مزيد من الفوضى و التفكك و تحول موازين القوى و المصالح معا إلى خلل صارخ حيث مالت بمجملها إلى الصالح الأمريكي، إضافة إلى أن تلك التغيرات التي صاحبت العشرية الأخيرة من القرن العشرين زادت من الترويج للخطاب السائد آنذاك و هو أن المنظومة الرأسمالية قد انتصرت و تربعت على المسرح الاقتصادي على المستوى العالمي دون منازع. هذا الخطاب الذي دعمه "فرانسيس فوكو ياما" في مؤلفه الشهير "نهاية التاريخ" و الهدف منه هو إقناع العالم بأن "الرأسمالية" ستصبح هي ديانة الإنسانية إلى الأبد. و بالتالي شهدت نهاية القرن العشرين دعوات كثيرة على المستوى العالمي لمفاهيم و أفكار و مرجعيات و وضع آليات ما أطلق عليه بـ: "**العولمة الرأسمالية، العولمة الليبرالية، العولمة الإقتصادية أو العولمة....**" فأصبحت العولمة من التعابير أو المفاهيم الأكثر شيوعا في التحليل السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي ...الخ في السنوات الأخيرة. هذا المفهوم في الواقع لا يعبر عن ظواهر جديدة، بل هو امتداد لمفهوم **النظـام العـالمـي الجديـد** بمعطياته و آلياته

و محدداته، و العـولمـة ارتبطت كثيـرا بالثـورة الصنـاعية الثالثة التي من أبرز مظاهرها تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و التي حولت العالم إلى قرية صغيرة مثلما هو شائع حاليا.

و السؤال الذي يطرح: ما هو مفهوم العولمة ؟ و ماهي الأهداف التي ترمي اليها؟

المبحث الاول : التأصيل المفاهيمي للعولمة

يرى العديد من الباحثين الاقتصاديين بأن مفهوم العولمة لم يكن ظهوره معزولاً عن الانهيار الأيديولوجي الذي أصاب العالم بعد تفكك و انهيار الاتحاد السوفيتي، و سقوط الاشتراكية كنظام اقتصادي منافس للنظام الرأسمالي. بل هو شديد الارتباط بالإسهامات الفكرية و المفاهيم التي صاغها فلاسفة و مفكرو الغرب الرأسمالي، حيث لم يعد هناك حديث حول "صراع الحضارات"، و المرحلة الحالية تعبر عن صورة حقيقية لـ "نهاية التاريخ عند الحضارة الغربية"، مثلما يرى "فرنسيس فوكو ياما" أنه بسقوط الأنظمة الاشتراكية يكون الصراع التاريخي بين الليبرالية و الماركسية قد انتهى بانتصار ساحق لليبرالية الجديدة، و بهذا النصر تكون البشرية قد بلغت نقطة النهاية لتطورها الأيديولوجي.

بينما يرى البعض الآخر مثل سمير أمين بأن العولمة الجديدة ما هي إلا مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي عبر التاريخ، تهدف إلى محاولة نشر قيم الليبرالية على الأساس الموضوعي العالمي الجديد الذي يختلف تمام الاختلاف عن الأساس الموضوعي الذي قامت عليه ليبرالية القرن الماضي نظرا للتطور الكبير الذي تشهده البشرية في المستوى العلمي خاصة ذلك التطور الهائل الذي تشهده تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.

المطلب الأول: العولمـة: المصطلح و النشأة

ظهر مصطلح العولمة في القواميس نتيجة لانتشار الظاهرة في السنوات الأخيرة من القرن العشرين. و شاع استخدامه في الأدبيات التي ركزت على تحليل و توصيف العولمة كظاهرة، و أصبحت موضوع نقاش و جدل واسع لاختلاف الآراء حول تحديد مصطلح العولمة، و ماهية المضمون الذي يحتويه المفهوم. مما نتج عنه العديد من المرادفات. و تراوحت الآراء حول مؤيد لاصطلاح العولمة و بين رافض لهذا المصطلح لصالح بعض المرادفات مثل: الكونية،الشوملة و الكوكبة.

1. العولمــة: الاصطـلاح

باتت مصطلحات العولمة، الكونية، الكوكبة* أو الشمولية أو الشوملة من أكثر الكلمات استخداما في الأدبيات المعاصرة في السنوات الأخيرة الماضية. و على الرغم من تعدد المرادفات للتعبير عن العولمة إلا أن الكلمة الأكثر شيوعا هي: " GLOBALIZATION " التي يرجع ظهورها إلى المفكر ريجي بينيشي "Régis Bénichi" في كتابه: "تاريخ العولمة"(Histoire de la Mondialisation) كترجمة في الصحافة المالية الأمريكية في منتصف الثمانينات من القرن العشرين و اصبح مصطلح العولمة كلمة رئيسية من المفردات المعاصرة[1]. كما يشير البعض إلى أن هذا المصطلح (الاصطلاح) شاع استعماله في عقد التسعينات من القرن العشرين إثر إنهيار كتلة المعسكر الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفياتي سابقا عام 1991. حيث أنه قبل هذا التاريخ لم يكن لمصطلح العولمة مكان في القواميس و المعاجم اللغوية سواء العربية منها أو الأجنبية. و نتيجة لانتشار الظاهرة فقد ظهر المصطلح في القواميس[2]. و الأدبيات التي ركزت على تحليل و توصيف العولمة كظاهرة، و أصبحت موضوع نقاش و جدل لاختلاف الآراء حول تحديد مصطلح العولمة و ماهية المضمون الذي يحتويه المفهوم (Concept) مما نتج عنه تلك المرادفات. و تؤشر المرجعيات المختلفة التي أطرته عمليات تشكل موضوع التسمية و هو الموضوع الذي يطرح قبول المفردة المأخوذة من اللغة الانجليزية "Globalization" أخذت من كلمة " GLOB" و معناها الكرة الأرضية، الأمر الذي جعل يترجمها إلى "الكونية" و هناك من إستخدام المفردة الفرنسية "Mondialisation" التي أخذت من اللفظة "MONDE" و التي تعني العالم و تقابل بالإنجليزية "WORLD UNIVERSE" إضافة إلى أن هناك

* يفضل إسماعيل صبري عبد الله إلى إستخدام مصطلح " الكوكبة " رافضا كلمة " العولمة ".

[1]. Régis Bénichi :Histoire de la Mondialisation, vuibert, paris-France , page 07.

[2] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية آثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان- الأردن، ط1-2010، ص 26.

من استعمل مصطلح " الشوملة " و هي من "الشمولية" (Totalitarianism)[1] فالملاحظ أنه حتى المصطلح لم يلق إجماع الدارسين و الباحثين، حيث يميل بعض الباحثين العرب في المجال الاقتصادي إلى إستخدام كلمتي الكوكبة (التكوكب) أو الكونية بدلا من العولمة و على رأسهم الدكتور "إسمـاعيـل صبـري عبـد الله" حيث يرتبـط هـذا الميل بسيـاقـات دلالية مختلفة، مقابل الأغلبية التي تحبذ و تقبل بمفردة "العولمة". و تعمل على تعميمها مما جعل هذه الكلمة تتطور عن المعنى اللغوي إلى الدلالة الاصطلاحية بشكل سريع خاصة في بداية العقد الأول من القرن الواحد و العشرين.

و يعتبر الدكتور "محمد محمود الإمام" من الذين يرجحون إستخدام مصطلح "الكوكبة" على لفـظ "العـولمـة"، الـذي يـرى أنـه يجب الوقـوف على مضمـون عمليـة الكـوكبـة[2] دون الخـوض في أبعـادهـا، و بحكم اتصاف ظاهرة الكوكبة بالشمولية العالمية، و كذلك تتبع تطور "النظام الاقتصادي العالمي"، لاستيضاح أسس التغير في الجوانب الموضوعية وصولا إلى تبلور ظاهرة الكوكبة و يعالج انعكاساتها على القطبية، حتى تتوفر أداة لتصور العلاقة بينها مستقبلا، و من الاجتهاد في وضع أساس لجدلية العلاقة بين الكوكبة و الأمركة* حاليا و مستقبلا. و يركز محمد محمود الإمام على ضرورة الفصل بين ظاهرتي الكوكبة و القطبية، و النظر إلى العملية على أنها محاولة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ـ و من جانب غيرها أيضا ـ للتأثير في الظاهرة الموضوعية المسماة بالكوكبة. و لذا يشير إلى التمييز بين أمرين: "الأول هو التمييز بين الكوكبة بهذا المعنى و بين ما يمكن تسميته بالتكوكب (Globalization)، أي العمل على انضواء مختلف المجتمعات البشرية تحت لواء الكوكبة سواء بدفع من جانب القوى المواجهة لحركتها، أو باستكانة من جانب الكيانات التي تعتقد أنها مسلوبة الإرادة إزاءها. و الثاني هو نتيجة للأول"[3].

أما الدكتور "أحمد صدقي الدجاني" فيـرى أن "العـولمـة" هي واحدة من ثلاث كلمات عربية يجري طرحها كترجمة للمفردة الإنجليزية (GLOBALIZATION) و الكلمتـان الأخريان همـا: "الكوكبة" التي يفصـل د. إسماعيل صبـري عبد الله استخدامهـا، و "الكونيـة" التـي يستخـدمهـا الأستـاذ "السيد يسين". و "**العولمــة**" في اللسان العـربي مـن "العـالم" و يتصـل بهـا فـعـل "**عـوْلَـمَ**" عـلى صيغـة

---

[1]. مصطفـى محمـد العبد الله الكفري: " العـــرب و العولمـة (المنعكسات الاقتصادية)"، ـــ أنظـر كتاب: فضيـــل دليـو...[و آخرون]، الجـزائر و العولمة ، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، 2001، ص 253.

[2] .السيد يسين ...[و آخرون]، العرب و العولمة ، مركـــز دراسات الوحـدة العربيـة، بيـروت، لبنـان، ط 2000/3، ص 253.

*. يستخدم بعض الباحثين و المفكرين العرب اصطلاح" الأمركة".

[3] . تعقيـب: محمد محمود الإمام، أنظـر كتاب، السيد يسين ...[و آخرون]، مرجع سبق ذكره، ص ص 255- 256.

"**فَـوْعَـلَ**" و هـي من أبنية الموازين الصرفية العربية، و نلاحظ على دلالة هذه الصيغة أنها تفيد وجود فاعل يفعل. و هذا مـا نـلاحظـه على صيغـة "zation -" فـي الإنـجليـزيـة على خـلاف صيـغـة "ism–" فـي "Globalism" التي تعني "العالمية"[1]. لكن ما يرجحه في الأخير الدكتور أحمد صدقي الدجاني هو أن **الشيـوع** سيكون الحاسم في أمر إستخدام واحدة من كلمتي "العولمة" أو "الكوكبة"، و ربما كان الحسم و الغلبة لمفردة "العولمة" لشيوع استخدامها مبديا عدم تحمسه لمصطلح "الكونية".

و واقــع الحــال أن الشيــوع علـى اللســان العربـي فعـلا لا يــزال يحســم الأمــر لمفــردة العــولمــة على حســاب كل مرادفاتــها.

2. نشأة مصطلح العولمة

كانت فترة نهـايـة الستينـات و أواسط السبعينـات مـن القرن العشرين تعد بداية الظهور لمصطلح "الكونية أو العولمة" حيث يعتبر عالم الاجتماع الكندي "مارشال ماك لوهان"، أستاذ الإعلاميات السوسيولوجيــة في جامعة تورنتو، أول من أشار لذلك بصياغته لمفهوم "القرية الكونية" (GLOBAL VILLAGE)، و هـو الـذي تنبـأ أيضـا بـأن الـولايـات المتحـدة الأمـريكيـة (USA) ستخسـر الحرب الفيتنامية[2]. و انطلق ماك لوهان من الدور الإعلامي الذي لعبه التلفزيون أثناء حرب فيتنام، مستنتجا بأن تلك الشاشة الصغيرة قامت بتحويل المواطن من مشاهد إلى مشارك فعال في لعبة الحرب، الأمر الذي أدى إلى اختفاء الحدود ما بين الأفراد المدنيين و العسكريين. و أصبح الإعلام الإلكتروني محركا للتغيير الاجتماعي في وقت السلم. و كان للطفرة التكنولوجية الكبرى التي عرفها قطاع الإعلام و الاتصال طيلة العقدين الأخيرين من القرن العشرين الفضل الكبير في انتشار و شيوع مفهوم "**القرية الكونية**" إضافة إلــى انتصـار الخطـابـات الممررة لـمفـاهيـم: العـولمـة الشموليـة، الليبراليــة الجديدة، اقتصــاد السوق ...إلخ و غيرها.

[1]. مناقشــة: أحمــد صدقي الدجاني، أنـظر كتاب، السيد يسين ...[و آخرون]، مرجع سبق ذكره، ص 62.
[2] . نوري منير، السياسات الإقتصادية في ظل العولمة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010، ص 09.

المطلب الثاني: مفهوم العولمة

تظهر العولمة في أدبيات العلوم الاجتماعية الجارية كأداة تحليلية لوصف عمليات التغيير في مجالات مختلفة. و لكن العولمة ليست مفهوما مجردا، فهي عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية و كيفية في مجالات: السياسة، الإقتصاد، الثقافة و الاتصال. و كثرة الحديث عن هذا المفهوم و تناوله من قبل العديد من العلماء و الباحثين و الكتاب في مجالات عدة كالاقتصاد، السياسة، الاجتماع و الثقافة و غيرها، كل في مجال تخصصه، جعل منه متعدد الدلالات و مختلف المعاني، إضافة إلى تشعب مجالاتها لاسيما في جانبها الاقتصادي و الذي بدوره يشمل عديد القطاعات منها الإنتاجي، الخدماتي، التكنولوجي، التسويقي و الإداري. كل هذا جعل من عملية الإتفاق على تعريف واحد جامع لظاهرة العولمة أمر غاية في الصعوبة، ما نتج عنه تعدد التعريفات التي حاولت توصيف هذه الظاهرة.

و قد تناولت أدبيات العلوم الاجتماعية الحديثة و خاصة الإقتصادية منها مفهوم العولمة كأداة تحليليـة لوصف المتغيـرات الحادثـة في مجالات مختلفـة، فهـي تنطوي علـى مفهـوم ديناميكي يتحرك و يتشكل مع التغيرات العالمية التي تحدث. فالعولمة عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية و كيفية، و من خلال العمليات الأساسية المرتبطة بها ارتباطا وثيقا مثل حرية السوق، المنافسة، الابتكارات التكنولوجية، التحديث، انتشار عولمة الإنتاج و العولمة المالية المبنية جميعها على أساس الإعتماد المتبادل[1]. و عند تأمل المحاولة النظرية التي قام بها "**جيمس روزناو**" أحـد أبـرز علماء السياسـة الأمريكييـن: و الـذي يقـرر ضـرورة وضـع تعـريـف واضح للعولمـة يحـدد محتواها بـدقـة فيـرى أنه "و إن كـان يبـدو مبكـرا وضـع تعريف كـامل و جـاهز يـلائم التنـوع الضخـم لهـذه الظـواهر المتعـددة فعلـى سبيـل المثـال يقيـم مـفهـوم العولمـة علاقـة بيـن مستويـات متعـددة للتحليـل: الإقتصـاد، السياسـة، الثقافـة، الإيديولوجيـا. و تشمـل إعـادة تنظيـم الإنتـاج، تداخـل الصناعـات عبـر الحـدود، انتشـار أسـواق التمويـل، تمـاثـل السلـع المستهلكـة لمختلف الـدول، نتـائج الصـراع بيـن المجمـوعـات الـمهاجـرة و المجموعات المقيمة"[2]. و يعقب قائلا: "في ظل ذلك

[1]. شذا جمال خطيب، العولمة المالية ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص 15-16.

[2]. الملاحظ أن جيمس روزناو يؤكد على ضرورة صياغة تعريف واضح للعولمة يحدد محتواها بدقة حتى و إن كان ذلك مبكـرا، و في الـوقت ذاتـه يـؤكـد على صعـوبـة صيـاغـة ذلك التعـريف أو المفهوم و أن يلقى القبـول العام و يطـرح روزنـاو سـؤالا رئيسـا مبنـاه: " مـا هي العـوامل التي أدت الـى بروز ظاهرة العولمة في الوقت الراهن؟ و هل هذا يرجع إلـى انهيار نظام الدولة ذات الحدود المستقلة؟ و هل العولمة تتضمن زيادة التجانس أم تعميق الفوارق و الاختلافات؟ وهـل الهـدف هو توحيد العالم أم فصـل النظـم المجتمعية عن طريـق الحدود====

فإن مهمة إيجاد صيغة مفردة تصف كل هذه الأنشطة تبدو عملية صعبة، و حتى لو تم تطوير هذا المفهوم، فمن المشكوك فيه أن يتم قبوله و استعماله بشكل واسـع"[1].

و يعرفها "**توماس فريدمان**" بأنهـا: "مـرحلـة مـن مـراحـل تطـور المجتمع البشـري، تتسم باللامركزيـة، و ترتبط بالتخلي عن الهيمنة و تبرز مظاهر واسعة من المنافسة الشديدة و عقد الصفقات المـاليــة السـريعــة و قــدرة الرأسمــال علــى التحـرك السـريــع مــن مـوقــع إلى آخـر و تشكيـل جمـاعــات و مؤسسات دولية تتقاســم اهتمامــات مشتركــة "[2].

و يرى "**ماكفرو**" أن هناك أربع عمليات أساسية للعولمة و هي: المنافسة بين القوى العظمى، الإبتكار التكنولوجي (عولمة الإنتاج، التبادل، التحديث)[3].

كما يرى "**ديكين**" أن العولمة: "هي نتيجة لعولمة الإقتصاد، فالنشاط الاقتصادي (يتعولم) و يعني بذلك أنه يتكامل وظيفيا عبر الحدود الوطنية بطرق غيرت حظوظ الدول و المناطق الإقتصادية. و أنها ليست دولية فقط. لأن (الدولي) يعني مجرد انتشار جغرافي متزايد، بينما العولمة معقدة أكثر و تعني تكاملا وظيفيا بين نشاطات منتشرة جغرافيا، و هي (عملية) لإحالة ثابتة و يرى بأن الشركات متعددة الجنسيات دورا محوريا في عملية العولمة "[4].

====المصنـوعة؟ وهـل العولمة تنطلـق من مصادر رئيسية واحدة، أم تنطلق من مصـادر متنوعة و متداخلة؟ و هل تنطلق من عوامل اقتصادية و إبـداع تقـانـي أم من خلال الأزمـة الإيكولوجية؟ و هل هـي عبارة عـن إتحـاد لكل هذه العوامـل أم أنــه لا تـزال هناك أبعـاد أخـرى؟ و هـل العولمة تتميـز بوجود ثقافات عامة أم مجموعـة من الثقافات المحليـة المتنــوعـة؟ و هـل العــولمة غــامضـة، أم أنهـا تحــول بارز علـى المدى الطويـل بين العـام و الخـاص، و بيـن المحلي و الخـارجي، و بين المغلق و المفتوح؟ و هل هـي استمرار لنمـو الفجوة بين الفقراء و الأغنيـاء علـى جميع المستويات؟ و هل العولمة تتطلب وجـود حكومـة عالميـة؟

هذه الأسئلة المطروحة من قبل روزناو قد تعد قائمـة شبه كاملة لعشرات التساؤلات المطروحـة التـي تطرحهـا العــولمـة بأبعادها المعقدة و المتشابكـة. علمـا انه ليس بالضرورة تحديـد إجابة عن كـل سؤال مطـروح. فحتـى الباحثين و المـثـقفيـن و السيــاسييـن باختلاف تـوجهــاتهم و انتمــاءاتهم و مــن مختلف الدول لا يزالون فـي مرحلة فهم الظاهرة و استكشاف القوانين الخفيـة التـي تحكم مسيرتها، و التـي تسهم في تشكيلها في الوقت الراهن. فالعولمـة في حقيقة الأمـر ظاهرة غير مكتملة الملامح و القسمات، و هـي عملية مستمـرة تكشف كل يوم عن وجـه جديـد من وجوههـا المتعددة. لذلك من الصعب حصرهـا أو صيـاغتها في مفهوم موحد و شامـل.

ـــ أنظر كتاب، العرب و العولمة ، مرجع سبـق ذكره، ص ص 26-27.

[1]. المـرجع نفسه، ص27.

[2]. ماجد شدود، العولمة مفهومها و مظاهر و سبل التعامل معها ، دون تاريخ نشر، ص 13.

[3]. المرجع نفسه، ص14.

[4]. جلال نوري السعدون، العولمة... إلى أين ، دار اليقظة الفكرية، دمشق، سوريا، ط1/ 2009، ص 116.

أما "**سيمون رايش**" فيـرى أن "العـولمة بمثابـة ملتقى سلسلة من الظواهـر الإقتصادية المتصلة جوهرهـا و تشمل هذه الظواهر تحرير الأسواق و دفع القيود عنها و خصخصة الأمـوال، و تراجع وظائف الدولة و خاصة فيما يتعلق بالرفاهية الاجتماعية، و انتشار التقنية و توزيع الإنتاج التصنيعي عبر الحدود (من خلال الإستثمار الأجنبي المباشر)، و تكامل أسواق رأس المال"[1].

كمـــا أن هنـــاك تعريفـــات لبعـــض المفكريـن العـرب الذيـــن حاولـوا صياغـــة مفهـــوم لظاهـــرة العولمـــة مـن بينهـــا مـا يلـــــي:

تعريف المفكر "**سمير أمين**" و الذي يعتبر من الأوائل الذين قاموا بصياغة مصطلح "العولمة". و كان ذلك في كتابه "إمبراطورية الفوضى" حيث يـرى بأن: "العولمة الجديدة هي درجة من درجات التطور التاريخي للنظام الرأسمالي العالمي على صعيد التراكم الكمي، فإن كان النظام الرأسمالي القديم هو أول نظام عالمي في التاريخ المعني فالأمر لا يتعلق ببناء نظـام عالمي جديد، و إنما بنوع من النظام العسكري العالمي المرافـق للنظام الرأسمالي النيوليبرالي المتوحش"[2].

فالعـولمة في رأي سمير أمين ليست بتلك الظاهرة الجديدة* أو ما هي إلا مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي عبر التاريخ، تهدف إلى محاولة نشر قيم الليبرالية على الأساس الموضوعي العالمي الجديد الذي يختلف تمام الاختلاف عن الأساس الموضوعي الذي قامت عليه ليبرالية القرن الماضي نظرا للتطور الكبير الذي تشهده البشرية في المستوى العلمي و التقني.

و يرى الدكتور "**صادق جـلال العظـم**" أن العولمة هي: "وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن تقريبا إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل و التوزيع و السوق و التجارة و التداول، إلى عالميـة دائرة الإنتـاج و إعادة الانتـاج ذاتها، أي أن ظـاهرة العولمـة التي نشهدها هي بداية عولمة

---

[1]. إكرام عبد الرحيم، التحديات الإقتصادية للتكتل الاقتصادي العربي: العولمة و التكتلات الإقتصادية البديلة، الدار العربية للطباعة و النشر، القاهرة، مصر، ط1 / 2002، ص 118.

[2]. جلال نوري السعدون، مـرجع سبق ذكره. ص 112.

*. يؤكد الدكتور سمير أمين: أن العولمة أبعد ما تكون عن مصلحة رأس المال و مقتضيات التراكم و التوسع الرأسمالي كما يستطرد قائلا:" إن الثورات القديمة المسيحية و الإسلام و الهيلينية اندفعت فيما يتعدى التكيف البسيط مع مقتضيات التحول الاجتماعي، خاصة عندما رفعت راية الكونية التـي لم تكن تمتلك ضرورة حيوية فـي المجتمعات الخراجية المناطقية حكما "،

أنظـر: مدين جواد علي ، رسالة دكتوراه، دمشق، سوريا، 2000، ص 16.

الانتـاج و الرأسمـال الانتـاجي و قوى الانتـاج الرأسماليـة و بالتالي علاقـات الانتـاج الرأسمالية أيضا. و نشرها في كل مكان مناسب، و ملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي و دوله. و العولمة بهذا المعنى هي رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح النمط و مظاهره قد تمت"[1].

و بهذا المعنى فالعولمة هي إشاعـــة نمط الإنتاج الرأسمالي على المستوى العالمي. أي خارج الدول الرأسمالية. و السؤال الذي يطرح نفســـه: هــل حقا يمكن تحقيــق هــذا الانتقال ؟ و متـــى سيتحقــق ذلك ؟ و ما الفائـــدة مــن هـذا الانتقال بالنسبة لكل من الدول النامية، الدول المتقدمة (المركز الأصلي)، الإقتصاد العالمي ؟

بينما الدكتور "**محمد الأطــرش**" فيـرى بأن العولمة الإقتصادية كتعريف مثالي تعني: "اندماج أسواق العالم في حقول انتقال السلع و الخدمات و الرساميل و القوى العاملة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق بحيث تصبح هذه الأسواق سوقا واحدة كالسوق القومية "[2].

معنى ذلك هو اختراق الحدود القومية و انحسار دور الدولة في الإقتصاد ــ قد يؤدي هذا إلى انحسار كبير في سيادة الدولة ــ، و العامل الأساسي حسب محمد الأطرش في هذه الظاهرة هو ذلك الدور المتعاظم للشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات (الشركات متعددة الجنسيات).

و المستخلص من تعريفات المفكرين الغربيين للعولمة و المفكرين العرب أن **الفريق الأول** يرى بأن العولمة هي الناتج النهائي لعملية تحول تاريخية كبيرة و مستمرة في المجتمع الدولي ككل، ترمي إلى تحويل العالم في حقول كثيرة إلى دائرة: اجتماعية، سياسية، اقتصادية و ثقافية واحدة. حيث تتلاشى فيها الحدود الجغرافية تحت صيغة اتساع حركة الاندماج و التفاعل و التناسق بين الدول باتجاه تحويل العالم إلى وحدة متفاعلة و مترابطة في ظل المنافسة و تكافؤ الفرص، و تتقاسم فيها الجماعات و المؤسسات المتشكلة اهتمامات مشتركة، و بالتالي يصبح الإقتصاد العالمي هو ثمـرة اندمـــاج و تفاعـــل الاقتصـــادات القوميـــة. و العامل الأساسي في هذا كله هو الفكر الليبرالي الجديد (Néolibéral) القائم على: الإنتاجية، الحرية، السوق و الانفتاح العالمي. و الخطاب الذي يروجه هذا الفريق قائم على مفاهيم

[1] . مصطفى العبد الله الكفري، عولمة الاقتصاد و التحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا،2008، ص80.

[2] . محمد الأطرش:" حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الإقتصادية" ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 2000/10، ص 09.

محددة و هــي: الديمقراطيــة، المســاواة، الحريــة و كســر القيود، خطاب مفاده الزيادة في الرفاه الاجتماعي و العدالة الاجتماعية و حاجـة البشـر التلقائية لقيـم الحكم الذاتـي و الكرامـة، و النهج الرأسمالي هو الكفيل بتحقيق ما يرمي إليه الأفراد و المجتمعات، و هو الخيار الأوحد لكل الأزمنة كما يطلق شعارا ضخما "**نـهاية التاريخ**".

بينما **الفريق الثاني** فله وجهة نظر مخالفة مفادها أن المدى الأبعد و غير المعلن للعولمة و الذي يتم إخفاؤه خلف ستار الاندماج الكلي للأسواق العالمية في حقول التجارة، و انتقال رؤوس الأموال و الأيدي العاملة و الثقافات هي إخضـاع العالم برمته لقوة و ميكانيكية سوق عالمية واحدة تخترق الحدود القومية، و إضعاف سيادة الدولة القومية على مواردها. و رعاياها و عن أية منافسة و تكافؤ للفرص و رفاه اجتماعي و الديمقراطية الذي يروجه له الخطاب النيوليبرالي في ظل هيمنة و قيادة دول المركز لهذا التحول العميق للنظام الرأسمالي، إضافة إلى سيادتها و سيطرتها على نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ. و المفتاح الأساس أو أمير المفاتيح للمنظومة الرأسمالية ككل الذي يسهل على شركاتها عملية التسلل بسلعها و نفوذها السياسي لأخذ ذلك الدور الريـادي فـي نهـب ثـروات شعـوب الـدول الناميــة (اقتصاديات الجنوب الضعيفة) هــو إلغــاء النسيج الحضاري و الاجتماعي لشعوب هذه الدول باستخدام أرقى منجزات العلم و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.

فكمــا يـرى الدكتـور "**أســامة عبد الرحمن**" أن الأهم مـن الخوض في مسألة إيجاد تعريف شامل و جامع مانع للعولمة هو تقصي مضمون ما يحدث و محتواه و ثوابته و ركائزه و غايته. حيث أن ما يشهده العالم هو زيادة من الهيمنة على دول العالم المتخلف. على الرغم من أنها تقدم بصورة أساسية **نظام السوق** في بعدها الاقتصادي **و الديمقراطية** في بعدها السياسي، فهي تستخدم الديمقراطية كورقة للضغط على دولة و قد تتغاضى عنها لمصالح اقتصادية بالنسبة لدولة أخرى. الأرض مهيأة لهذه التنمية في الدول المتخلفة بفعل الانبهار المجتمعي و انعدام الإرادة السياسية[1].

و يشاطره الدكتور "**حسام عيسى**" الذي يتحدث عن أوهام و أساطير العولمة خاصة في مسألة الانتقال من أسر الدولة القومية إلى رحاب الإنسانية الواسعة. و من الولاء للثقافة المحلية المتعصبة إلى ثقـافة إنســانية عقلانيـة جديدة. و الانتقال من اللاعقل إلى العقلانيــة. حيث يتم الترويج لمفاهيــم الحرية و حقــوق الإنســان و الديمقراطية. إضافة إلى انتقال و انسياب الأفكار و العلوم و التقنيات عبر الحدود

[1]. مناقشــة: أســامة عبد الرحمـن، أنظـر كتاب:السيد يسين...[و آخرون]، مرجع سبق ذكره، ص 59.

التـي كانت مغلقــة في المـاضي ... و انفتحت بفضل انتصار تيار العولمة[1]. هذه الأوهام و الأساطير و القرية الكونية و وحدة الإنسان و حماية البيئة و الديمقراطية و الحرية فالواقع أبرز أن هذا الخطاب كاذب. و يستدل الدكتور "حسام عيسى" على ذلك "بما قررته اتفاقات تحرير التجارة (جولة أورغواي) من فرص نظام براءات الاختراع على المجالات الحيوية للبقاء الإنساني (كالزراعة و الدواء) و التي بقيت حتى ذلك الوقت خارج نطاق الاحتكار التقاني، الأمر الذي يفضح دعاوي حرية انتقال المعرفة في عصر العولمة و دعاوي الانتقال إلى رحاب الإنسانية الواسعة. كذلك ما فرضته اتفاقيات تحرير التجارة من التزام الدول الموقعة بحماية المعارف التقانية السرية حماية قانونية"[2].

أما الدكتور "**عبد الإله بلقزيز**" يستند إلى تعريف "**لينين**" للرأسمالية في مطلع القرن العشرين بأنهـا رأسمـاليــة احتكــاريــة منفصلــة الآليـات عن رأسمــالية المنــافسة الحـرة التي سادت القرنين الثامن عشر و التاسع عشر، و أطلق عليها: **الإمبريالية*** أعلى مراحل الرأسمالية. و يرى بذلك عبد الإله أن يتم

[1]. مناقشــة: حسام عيسى، أنظـر كتاب:السيد يسين...[و آخرون]، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[2]. المرجع نفسه ، ص 59.

*. مفهوم الامبريالية عند لينين:

ينبغـي علينا أن نبـدأ بـأدق و أكمـل تعـريف مـمكـن للامبـريالـيـة. الامبريالـيـة هـي مرحلة تاريخية خاصة مـن مـراحـل الرأسمالية . و هذه الخاصة على أوجه ثلاثة : فالامبرياليـة هـي (1)- الـرأسماليـة ؛ (2)- الـرأسماليـة الطـفيليـة أو المتعفنــة؛ (3)- الــرأسمالية المحتضرة. إن استبــدال الاحتكــار بالمــزاحمة الحــرة هــو ميزة الامبرياليــة الاقتصــاديــة الـرئيسيــة، هــو جوهــر الامبــريــاليـة. و الاحتكــار يـتجلـى فــي خمسـة أشـكــال رئـيسيـــة:1) الكارتلات و السنديكات و التروستات؛ فان تمركز الإنتاج قد بلغ درجة ولد معها هذه الاتحادات الاحتكارية بين الرأسماليين؛ 2) وضع المصارف الضخمة الاحتكاري : إن ثلاثة أو خمسة مصارف جبارة تسير كل الحياة الاقتصادية في الولايات المتحدة و فرنسا و المانيا ؛ 3) استئثار التروستات و الطغمة المالية (الرأسمال المالي هو الرأسمال الصناعي الاحتكاري ، المندمج مع الرأسمال المصرفي) بمصادر المواد الأولية ؛ 4) إن تقاسم العالم (اقتصاديا) من قبـل الكــارتــلات العــالميــة قد بدأ . و هذه الكارتلات العالمية التي تضع يدها على السوق العالمية بأسرها و التي تتقاسم هذه السوق "بطريقة حبية" ــ طالما ان الحرب لم تعد تقسيمها ــ يبلغ عددها اكثر من مئة ! ان تصدير الرساميل ، ــ و هو ظاهرة لها دلالـتها الخاصة ، ــ على صلة وثيقة باقـتسام العالم اقتصاديا و سياسيا اقليميا ، خلافا لتصدير البضائع في ظل الرأسمالية غير الاحتكارية ؛ 5) ان تقاسم اراضي العالم (المستعمرات) قد انتهى .

ان الامبريالية بوصفها المرحلة العليا من رأسمالية اميركا و اوروبا ، ثم آسيا ، قد تشكلت نهائيا حوالي 1898-1914 . فالحرب الاسبانية ــ الاميركية (1898) و الحرب الروسية ــ اليابانية (1904-1905) و الازمة الاقتصادية عام 1900 في اوروبا ، ــ هي المراحل التاريخية الرئيسية في العهد الجديد من تاريخ العالم .

و كمـا يـرى لينيـن أن مفهومه للامبريـاليـة يدخله في تنـاقض تام مع كاوتسكي " الامبريـاليـة نتـاج للرأسمـالية الصنـــاعيــة التي بلغــت درجة عالية من التطـور . و تنحصر في سعـي كل امة رأسمـالية صنـاعية الى ان تخضع لهـا و تضـم اليها مناطـق زراعية متزايدة ابدا دون النظـر الى الامم التي تقطنهـا " . و حسب لينين فإن كاوتسكي يرفض ان يرى الامبريـالية " مرحلة من مراحل الرأسمـالية " ، و الذي يعرف الامبريـالية على أنها سيـاسة "مفضـلة" عند====

تعريف العولمة على أنها أعلى مراحل الإمبريالية، على اعتبار اللحظة النوعية في مسار تطور النظام الرأسمالي الاحتكار الإمبريالي على امتداد قرن من الزمان. و وجه استمرارية النظام الرأسمالي في صيغة الإمبريالية و العولمة يتضح من خلال ترسيخ ظاهرتي: الاحتكار، و النزعة التوسعية المستمرة[1].

بالتالي فواقع الحال و التطور التاريخي للنظام الرأسمالي خير إثبات على أن العولمة ما هي إلا مرحلة خاصة من مراحل تطور هذا النظام، و تم تشكلها وفقا لمقتضياته و احتياجاته في إطار قوانينه الأساسية. و مع اشتداد الأزمات الرأسمالية في القرن العشرين و خاصة مع بداية السبعينيات، و أزمة المديونيــة بدايــة الثمانينيــات، و أزمات عقد التسعينيات من القرن نفسه في بعض دول أمريكا اللاتينية، و دول جنوب شرق آسيا. مرورا بأحداث 11 سبتمبر 2001. و وصولا إلى أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية. و الأزمة المالية التي عصفت بدول أوروبية و أدت إلى إعلانات دولة اليونان عن إفلاسها صيف 2010، زادت شدة المنافسة بين دول المركز في البحث عن موارد جديدة للسيطرة عليها و استغلالها. و ذلك يتوجب إقصاء الدولة القومية من الطريق **سواءا** من خلال تعاظم مكانة الشركات متعددة الجنسيات و الانتقال لما يسمى بمرحلة تدويل الإنتاج **أو الإعتماد** على تعظيم دور المؤسسات المالية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية) حيث أن وصفة مؤسستي بريتن وودز ترمي إلى مزيد من إنقاص دور الدولة في الإقتصاد لصالح رأسمالية حرية السوق بينما منظمة التجارة العالمية تهدف إلى رفع القيود عن التجارة الخارجية، **أو التدخل العسكري** مثل ما حدث في حرب الخليج الثانية و احتلال العراق، **و كذلك** دعم الثورات الشعبية التي ساعدت على إسقاط أنظمة الحكم مثل ما حدث في كل من: تونس، مصر، و خاصة ليبيا بمساعدة حلف الناتو ... إلخ . **كـل ذلك**

====الرأسمـال المـالي ، و سعـي من البلـدان "الصنـاعية" الى الحـاق البلـدان "الزراعية" بها ... ان تعريف كاوتسكي هذا خاطئ اطلاقا من الناحية النظرية . فان خاصة الامبريالية ليست بالضبط سيطرة الرأسمال الصناعي ، بل سيطرة الرأسمال المالي ، ليست بالضبط السعي الى الحاق البلدان الزراعية و حسب ، بل السعي الى الحاق جميع انواع البلدان. ان كاوتسكي يفصل سياسة الامبريالية عن اقتصادها ، انه يفصل الاحتكار في السياسـة عـن الاحتكـار في الاقتصـاد ، لكي يمهد السبيل امام اصلاحيتــه البرجوازية السطحية : من طراز "نزع السلاح" ، و "الامبريالية العليا" و غير ذلك من الحماقات من الطراز نفسه . ان معنى هذا التزوير النظري و هدفه ، انما ينحصران في تمويه اعمق تناقضـات الامبريـاليـة و بالتـالي تبرير نظـرية "الوحـدة" مع محـامي الامبـريـالية ، الاشتراكيين ـ الاشوفينين و الانتهازيين السافرين .

ـــ للمزيد من الاطلاع أنظـر كتاب: لينيـن، في الايديولوجية و الثقافة الاشتراكية ، دار التقدم، موسكو- الاتحاد السوفييتي(سابقا)، 1974، ص ص ص81-82-83.

[1]. مناقشــة: عبد الإله بلقزيز، أنـظر كتاب، السيد يسين...[و آخرون]، مرجع سبق ذكره، ص 69.

حتى يفتح الباب واسعا أمام تكوين سوق عالمية موحدة بالكامل لأول مــرة في تاريخ الرأسمالية. فهل سيحدث ذلك حقا؟

المطلب الثالث: أنواع العولمة الاقتصادية و أهدافهـا:

تكشف التطورات العالمية المتلاحقة و المتسارعة المصاحبة لظاهرة العولمة على المستوى الاقتصادي أن هناك مجموعة رئيسية من التغيرات العالمية التي تحدث على نطاق واسع. و المتمثلة في النمو السريع للمعاملات المالية و كذلك النمو السريع للاستثمار الأجنبي المباشر و خاصة من خلال الشركات متعددة الجنسيات و تصاعد الثورة التكنولوجية و تكامل نظام الاتصالات بشكل كبير إضافة إلى تكامل الأسواق العالمية في مجال السلع.

1. أنـــواع العولمـــة الإقتصاديـــة:

المتأمـل في التغيـرات و التطورات العـالمية و خـاصة على الصعيـد الاقتصـادي، يكشـف النقـاب عـن أن العـولمة الاقتصـــادية تتحـدد في نـوعين رئـيسيين هما **العـولمة الإنتـاجية** أو "عـولمة الإنتـــاج" و **العولمة المالية** و يبـدو من الضروري إيضاح كل نوع من خلال التحليل التـالي[1] :

1. 1. عولمـــة الإنتـاج : يلاحظ أن عولمة الإنتاج تتحقق بدرجة كبيرة من خلال الشركات المتعددة الجنسيات و تتم دون وجود أزمات اقتصادية مأساوية كالتي حدثت بالنسبة للعولمة المالية و ما صـاحبهـا من أزمـات لعـل أهمهـا الأزمـة المـاليـة لاقتصـاديـات دول جنوب شرق آسيـا في العام 1997 و التي انطلقت شرارتها الأولى من تايلاند و امتدت إلى باقي دول جنوب شرق آسيا.

و مسألة عولمة الإنتاج تبلورت من خلالها أنماطا جديدة من تقسيم العمل الدولي و يتضح ذلك جليا من خلال التأمل في طبيعة المنتج الصناعي حيث أصبحت أي دولة مهما كانت قدراتها و امكاناتها لا تستطيـع أن تتخصص فـي انتـاج منتج معين بالكـامل، فمثـلا صنـاعة السيارات و الأجهزة الكهربائية و أجهزة الاعلام الآلي (الكمبيوتر) هذه المنتجات الصناعية يتم تجميعها في أكثر من دولة مما يجعل كل دولة منها تقوم بالتخصص في صنع أحد المكونات الرئيسية فقط. و بالتالي أصبحت

[1]. عبد المطلب عبد الحميد، المنظور الاستراتيجي للتحولات الاقتصادية للقرن الحادي و العشرين، الدار الجامعية، الاسكندرية – مصر،2009، ص ص 352-358.

القرارات الانتاجية و من ثم قرارات الاستثمار تتخذ من منظور عالمي وفقا لاعتبارات الرشادة الاقتصادية Economic Rationality فيما يتعلق بالتكلفة و العائد. و تبلور عولمة الإنتاج من خلال اتجاهين :

أ. الاتجاه الأول و الخاص بعولمة التجارة الدولية : و يمكن ادراك ذلك من خلال المؤشرات الخاصة بالتجارة الدولية. حيث يلاحظ أن التجارة الدولية زادت بدرجة كبيرة خلال عقد التسعينات حيث بلغ معدل نمو التجارة العالمية ضعفي نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فعلى سبيل المثال زاد معدل التجارة العالمية حوالي 9 % عام 1995 بينما زاد الناتج المحلي الاجمالي العالمي بنسبة 5 % فقط هذا من ناحية. و من ناحية أخرى يلاحظ في سنة 2000 أن التجارة السلعية بلغت حوالي 6254 مليار دولار بمعدل نمو بلغ 12.5% مقارنة بالعام 1999. أما التجارة الدولية في الخدمات بلغت 1505 مليار دولار سنة 2000 بمعدل نمو 6.1% مقارنة بالعام 1999.

و بالتالي فإن متوسط معدل نمو التجارة الدولية في السلع و الخدمات بلغ 11.2% سنة 2000 بالمقارنة بالعام 1999 و بقيمة بلغت 7759 مليار دولار بينما بلغ الناتج المحلي الإجمالي العالمي سنة 2000 ما قيمته 31171 مليار دولار و بمعدل نمو بلغ 4.7% سنة 2000 مقارنة بالسنة 1999.

ب. الاتجاه الثاني و الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر : هذا الاتجاه تقوده الشركات المتعددة الجنسيات التي تمثل القوى الفاعلة الرئيسية في تعميق عولمة الانتاج و كذلك العولمة المالية من خلال تكوين المزيد من التحالفات الاستراتيجية فيما بينها لإحداث المزيد من عولمة العمليات في مجال التكنولوجيا و الأسواق . و الملاحظ أن معدل نمو الإستثمار الأجنبي المباشر زاد بمعدل أسرع و أكبر من معدل نمو التجارة الدولية أو العالمية، حيث كان معدل نمو الإستثمار المباشر يصل في المتوسط إلى حوالي 12% خلال عقد التسعينات من القرن العشرين.

و بعد أن كان الاستثمار الأجنبي المباشر يتراوح في المتوسط عند 226 مليار دولار على مستوى العالم خلال الفترة 1990–1995، فقد زاد بنسبة 71% و وصل 386 مليار دولار، ثم وصل في العام 1997 إلى 487 مليار دولار بنسبة زيادة بلغت 24% مقارنة بسنة 1996، ثم وصل في العام 1998 حوالي 695 مليار دولار بنسبة زيادة بلغت 45% مقارنة بسنة 1997، بينما عام 1999 إلى 1088 مليار دولار بنسبة زيادة بلغت 57% ثم وصل 1495 مليار دولار سنة 2000 بنسبة زيادة بلغت 37%.

1. 2. العولمة الماليـــــة: تعتبر العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي و التحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي مما أدى إلى تكامل و ارتباط الأسواق المالية المحلية

بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال و من ثم أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية بحيث أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا و تكاملا .

و يمكن الاستدلال عن العولمة المالية بمؤشرين هما :

أ. **المؤشر الأول** الخاص بتطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة حيث تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات كانت تمثل أقل من 10 % من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول في عام 1980 بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100 % في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا عام 1996 و إلى ما يزيد عن 200 % في فرنسا و إيطاليا و كندا في العام نفسه.

ب. **المؤشر الثاني** و الخاص بتطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي ، فإن الإحصاءات تشير إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفعت من 200 مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانينات من القرن العشرين إلى حوالي 1.2 ترليون دولار أمريكي في العام 1995 و هو ما يزيد عن 84% من الاحتياطيات الدولية لجميع بلدان العالم في السنة نفسها.

و تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من تزايد درجة تكامل الأسواق المالية فإنها لم تصل بعد إلى درجة التكامل في الأسـواق السلعية أي أن العولمة المالية لا زالت في درجة أقـل من العولمة الإنتاجية أو عولمة الإنتاج.

و من نـاحيـة أخـرى يـلاحـظ أن جـوهـر عـولمة الأسـواق المـالية هـو تحـريـر حسـاب رأس المال و يقصد بذلك إلغاء الحظر على المعاملات في حساب رأس المال و الحسابات المالية لميزان المدفوعات و التي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال راس المال مثل الديون و أسهم المحافظ المالية و الاستثمار المباشر و العقاري و الثروات الشخصية و تحرير حساب رأس المال. و من ثم قابلية حساب رأس المال للتحويل ترتبط بإلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي و الضوابط الأخرى المرتبطة بهذه المعاملات.

2. أهـداف العولمة الاقتصاديـة:

هناك أهداف معلنة يطرحها مؤيدو العولمة من اهمها[1]:

- محاولة تقريب التوجهات العالمي نحو تحرير أسواق التجارة و رأس المال مما يؤدي الى انتعاش الاقتصاد العالمي.
- العمل علـى زيـادة الانتـاج و بالتـالي تهيئـة الفرص للنمو الاقتصـادي على المستويين المحلي و العالمي.
- زيادة حجم التجارة الخارجية.
- زيادة رأس المال في العالم بالاستخدام الأفضل للعمالة ذات الكفاءة الانتاجية المرتفعة.
- العمل على ايجاد حلول للمشكلات الانسانية المشتركة التي لا تستطيع الدول أن تحلها بمفردها مثل : انتشار أسلحة الدمار الشامل ، انتشار آفة المخدرات ، القضايا البيئية ، انتقال اليد العاملة من دولة الى أخرى.

و الملاحظ أن هذه الأهداف تتماشى و ما هو معلن عنه من طرف المنظمات الاقتصادية الدولية التي تلعب الدور الرئيس في التخطيط و التنفيذ لسياسات العولمة الاقتصادية مثل: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي و منظمة التجارة العالمية إضافة الى الهيمنة التي تمارسها الدول الرأسمالية من خلال هذه المنظمات على الدول النامية ، مما يجعل الأهداف المعلنة تتعارض مع سياسات المنظمات الدولية فمثلا هدف تحقيق مستويات مرتفعة من التشغيل مما سيؤدي الى زيادة متوسط الدخل للأفراد. و بالتالي تحسين مستوى المعيشة يتعارض مع سياسات رفع الدعم عن السلع الأساسية، التحول نحو الخوصصة اضافة زيادة معدلات الضرائب و هذا سيؤدي الى ارتفاع معدلات البطالة.

لذلك يرى مناهضوا العولمة الاقتصادية أن هناك أهداف أخرى غير معلنة (خفية) تسعى الى زيادة هيمنة البلاد الرأسمالية على الاقتصاد العالمي من خلال:

[1]. محمد ابراهيـم عبد الرحيـم، العولمــة والتجــارة الدوليــة، مؤسسة شباب الجامعــة ، الإسكندريــة، مصــر، 2009، ص 13-14.

- انشاء تجانس في المفاهيم و المؤسسات و آليات العمل للأسواق العالمية و الاقتصاد العالمي، مع تفكيك النظم الانتاجية و المؤسساتية و الاقتصادية للدولة الأمة، و تحجيم القطاع العام لصالح القطاع الخاص و تقليص نظم الرقابة الحكومية .

- كذلك تعميق الخلافات بين الدول و الحضارات سواء أكانت إيديولوجية، دينية، عرقية...الخ لإضعاف دول الجنوب.

- فرض السيطرة القسرية على البلاد النامية من خلال نشر الثقافة الغربية على شعوبها حتى و ان استلزم الأمر حلا عسكريا مهما كانت مسبباته ، بقصد نهب مواردها و ثرواتها (تحديث في شكل الاستعمار التقليدي).

- فك الارتباط في مسألة الانتماء للدولة (بالقضاء على الهوية الثقافية و شاعر الانتماء) وربط الانسان بالعالم لإسقاط واضعاف هيبة الدولة .

المبحث الثاني: التأصيل الفكري و التاريخي للعولمة

تعود نشأة العولمة حسب بعض الباحثين إلى العصور الوسطى، بينما برز المفهوم و انتشر العصر الحديث. و تكونت ظاهرة العولمة بما أحدثه العلم من تطور في مجال الاتصالات وخصوصا بعد بروز الإنترنت و التي أتاحت مجال واسع من التبادل المعرفي والمالي ، و ارتباط نشأة الدولة القومية بالعولمة في العصر الحاضر فيه بُعد عن مفهوم العولمة حيث أنه يدعو أساسا إلى نهاية سيادة الدولة بالقضاء على الحدود الجغرافية، ليصبح العالم كله قرية كونية. و تعميم مفهوم النظام الرأسمالي و اعتماد الديمقراطية كنظام سياسي لكافة للدول. و لكن ما ساعد على بلورة مفهوم العولمة و تكوينه بهذه الصيغة العالمية ظهور أحداث على الساحة الدولية مثل انهيار جدار برلين، وسقوط الاشتراكية كقوة سياسية و إيديولوجية و كفكر اقتصادي و خيار تنموي بديل عن الرأسمالية. و تفرد القطب الأوحد تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة على العالم، إضافة إلى التقدم التكنولوجي، و زيادة الإنتاج ليشمل الأسواق العالمية أدت إلى تكوين هذا المفهوم .

و بذلك مصطلح العولمة منشأه غربي، و القصد منه تعميم فكره و ثقافته و تسويق منتجاته لبقية دول العالم، فهي ليست نتاج تفاعل حضاري، بل هي سيطرة قطب واحد على العالم ينشر فكره و ثقافته مستخدمة قوة الرأسمال الغربي لخدمة مصالحه.

المطلب الأول: التأصيل الفكري للعولمة:

يـرجع بعض الباحثين العولمة إلـى أنهـا عملية تاريخية قديمة، مـرت عبر الزمن بمراحل تعـود إلى زمن النهضة الأوروبية بداية القرن الخامس عشر الميلادي. حيث نشأت المجتمعات القومية، فبدأت العولمة ببـزوغ الدولة القومية عندما حلت الدولة محل الإقطاعية، مما زاد في توسيع نطاق السوق ليشمل الأمة بأسرها بعـد أن كان محصـورا بحـدود المقاطعة.

بينمـا يرجع البعض الآخـر نشأة العولمة إلـى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والنصف الأول من القرن العشرين، إلا أنها في السنوات الأخيرة شهدت تنامياً سريعاً. فالعولمة نشأت مع العصر الحديث وتكونت بما أحدثه العلم من تطور خاصـة في مجال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.

1. الرأسمالية التجارية (المركانتيلية)-العولمة القسرية:

منذ وجدت المجتمعات البشرية أحست بأهم حقيقتين على مر التاريخ الإنساني: تمثلت الأولى في تعدد الحاجات الإنسانية و تزايدها مع الوقت، أما الثانية هي أن الموارد الموجودة تحت تصرفها و القادرة على إشباع تلك الحاجات إذ ما قيست بها – محدودة نسبيا. و عن إرتباط هاتين الحقيقتين تنشأ المشكلات و الظواهر الإقتصادية. و يحاول الإنسان دائما أن يفهم و يفسر القوى التي تحكم الظواهر الإقتصادية و تؤثر فيها مثل شأنه في الظواهر الكونية و الاجتماعية. هذه المجهودات المبذولة كللت ببعض "الأفكـــار" المتعلقة بالاقتصاد. « فـــإذا وجدنـــا مثلا عـــادات و تنظيمات متصلة بالميراث، أباحته و حرمته، فهي تتضمن الآراء المتعلقة بالملكية الخاصة، و هو موضوع اقتصادي. كذلك إذا وجدنا في إحدى الحضارات القديمة قانونا يحرم الربا فإن هذا القانون إنما يتخذ موقفا معينا من مشكلة مشروعية الفائدة و هي مشكلة اقتصادية »[1]. من خلال ذلك فالفكر الاقتصادي من الناحية الزمنية سابق في نشأته عن نشـأة علـم الاقتصاد من هنـا فقبل التطرق إلى الرأسمالية التجارية كان لابد من التنويه في لمحة قصيرة عن الفكر و النشـــاط الاقتصاديين في القرون الوسطى* فكانت البداية بسقوط الإمبراطورية

[1]. السيـد عبد المولى،أصول الإقتصاد، ملتزم الطبع دار الفكر العربي ــ مطبعة جامعة القاهرة و الكتاب الجامعي، القاهرة ــ مصر،1977، ص 106.

*. يستقر الرأي عند أغلب المؤرخين على أن القرون الوسطى أو ما يطلق عليه كذلك "العصور الوسطى" بدأت منذ الإطاحة بالإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس الميلاد و امتدت إلى القرن الخامس عشر الميلادي لذلك فهي امتدت قرابة عشرة قرون.

- للمـزيد أنظر كتاب: باسـل البستـاني، الفكـــر الاقتصادي من التناقض إلى النضوج، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت- لبنان، ط1/1985، ص11.

الرومانية و هيمنة الإقطاع* و احتل النشاط الاقتصادي تلك العصور مرتبة ثانوية في الحياة الإنسانية مرده أن التقدم الدنيوي لم يكن الهدف الرئيسي في الحياة الإنسانية، بل إعداد النفس لكسب الحياة الأخرى و كان هذا الهدف الأول حيث برز تأثير الكنيسة و سيطرة التعاليم الدينية في العقول و الأفئدة لأنها اهتمت بالفرد لإنقاذه بعد الوفاة و كم تهتم بالمجتمع من أجل تطويره. فالبنية الاجتماعية آنذاك قامت على نظام طبقات متعددة الدرجات فكان الفلاحون الأتباع و أصحاب الحرف يؤلفون قاعدة واسعة للهرم الاجتماعي. بعد ذلك يأتي التجار و الصناع المهرة و حاشية الإقطاع التي كانت تتجمع دول الأشراف في مراكزهم الريفية. أما قمة الهرم فتتكون من الأشراف، و الكهنة و العلمانيين. فقد خصص لكل فئة وظائف معينة كرسها التقليد و الدين و عززها القانون. فكان أدنى فئتين من فئات المجتمع تزودانه بما يحتاج إليه أما الأشراف العلمانيون و أتباعهم ـ الفرسان ـ فكانوا مسؤولين عن أمور الدفاع و الحكم المدني، في حين عني الإكليروس بالحاجات الروحية ظاهريا و استأثر بالدور السياسي فعلا و واقعا[1].

و اتجهت الحياة الاقتصادية بشكل عام نحو الاكتفاء الذاتي، خاصة في مجال المبادلات التجارية نظرا للعقبات التي واجهتها من رداءة في الطرقات، القرصنة و الرسوم المحلية. كما قامت الكنيسة بدور هام في تنظيم عملية التبادل، مثلما فعلت في باقي نواحي النشاط الاجتماعي، حيث كان البيع و الشراء يخضعان لمبدأ **السعر العادل** الذي فرضه رجال الكنيسة الذين جعلوه مقياسا للمعاملات، كما اعتبروه منصفا للبائع و المشتري على حد سواء. "و كان يفترض في السعر الذي يطلبه البائع لقاء بضاعته

---

*. نشأ النظام الإقطاعي في أوربا على أثر سقوط الامبراطورية الرومانية الغربية في يد القبائل الجرمانية في القرن الخامس الميلادي، و بدأت بذلك العصور الوسطى. و ترتب على سقوط الامبراطورية الرومانية ضعف السلطة المركزية و تلاشيها تدريجيا و بروز وحدات سياسية شبه مستقلة سميت بـ "الاقطاعية". و أكد الاقطاع سلطتهم على الأقاليم التي يحكمونها بكافة الوسائل الممكنة، من ضغط و إرهاب. و لم يحيلوا الفلاحين إلى أرقاء بالصورة التي كانت موجودة أثناء الحضارات القديمة، و لكن طبقو نظاما آخر هو "نظام قن الأرض" Le Serf، الذي يقوم على وجود علاقات متبادلة بين السيد و الفلاحين. فالأرض ملك للامبراطور من الناحية النظرية، لكن ملكيتها الحقيقية للأسياد الإقطاعيين(حكام الإقطاعيات). و تنقسم أرض كل سيد إلى قسمين: قسم يحتفظ به هو لنفسه، و يلتزم الفلاحون بزراعته له دون أجر و قسم آخر يووزعه على الفلاحين و يلتزم الفلاحون كل منهم بزراعة حصته و الاستفادة منها في نظير أن يقدم للسيد جزءاً من المحصول، و يلتزم السيد بحماية الفلاحين، و بالقضاء بينهم. و إذا انتقات ملكية الأرض من سيد لآخر، يظل الفلاحون على الأرض. فالفلاحون بهذه الصورة كانوا تابعين للأرض، أو أرقاء لها يلتزمون نحو مالكها بإلتزامات معينة.

- للمزيد من الاطلاع أنظر كتاب: السيد عبد المولى، مرجع سبق ذكره، ص 112-113.

[1]. توفيق سعيد بيضون، الإقتصاد السياسي الحديث،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت ــ لبنان، ط1994/3، ص ص 27-28.

أن يكون مساوياً، بوجه تقريبي، كلفة إنتاج هذه البضاعة، بحيث يشمل أجرا عادلا لعماله و ربحا عادلا له لا أكثر"[1].

و يرجع الفضل للتجاريين في تخليص الأفكار الاقتصادية من الطابع الديني الذي كان سائدا من قبل، و نقد مفاهيم الكنيسة الكاثوليكية بإحداث موجة من الإصلاحات التي نادى بها البعض. مثل الموضوعات التي طرحها لوثر (Luther 1483-1546) بعد العام 1517 في ألمانيا، و التي سجلت خروجا على الكنيسة و استياء الطبقة الثرية. و يطرح كالفن(Calvin 1509-1564) في سويسرا بعد عام 1536 ثورة على الكنيسة. و بذلك اعتبرت هذه المرحلة "بمرحلة بلورة الشخصية الفكرية التي تستبطن قيم و حوافز عبادة المال (التجارة) و السلطة (الملك) و تقديسهما"[2]. الأمر الذي أدى إلى تكريس روح الفردية. فازدهار التجارة و تضخم الثروة و نمو الحرف كله مشروط بقوة الدولة و نجاح حملاتها العسكرية في البر و البحر، و مدى قدرتها على إرساء نظام الإخضاع على المستوى الدولي، فالفكر الاقتصادي المركنتيلي يرى التوازن الاقتصادي على النحو التالي:"هناك تكامل بين الدولة و القوى الاقتصادية، على قاعدة كون تطور التجارة و الصناعة هما هدف التجار و الحرفيين و وسيلة الدولة، و وفرة المال و الرجال هما هدف الدولة و وسيلة لتطوير التجارة و الصناعة"[3]. كما أن مذهب التجاريين خدم البلاد الرأسمالية المعاصرة من خلال الدعوة إلى تقوية الدولة القومية، بقصد تجميع الثروة التي كانت تتمثل في الذهب و الفضة، و عن طريق ذلك إلى تشجيع التجارة و الصناعة.

كان المبدأ الاقتصادي الأساسي للمركانتيلية يتمثل في إرسال جميع الفوائض الناجمة عن استغلال البلدان المستعمرة إلى الدولة الأم. و قد عرف هذا المبدأ باسم "سياسة الميزان الموائم"، و هي تقدر قيمة الإدارة المستعمرة و تحكم عليها حسب مقدارها في المكاسب و الأرباح التي كانت تستطيع إرسالها إلى البلد الأم. كما كان شعار التجاريين "مصالح الدولة". و من الواضح انه كان هناك اختلاف في الرأي حول معنى هذا الشعار إذ تباين تطبيقه من دولة لأخرى، تبعا لاختلاف ظروف و قدرات كل دولة في الحصول

---

[1]. توفيق سعيد بيضون، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[2]. حسن الضيقة، الظاهرة الرأسمالية: نظرة نقدية في التاريخ و الايديولوجيا، دار المنتخب العربي للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت ـ لبنان، ط1/1994، ص21.

[3]. المرجع نفسه، ص 22.

على المعادن النفيسة فطبقت اسبانيا السياسة المعدنية، و فرنسا السياسة الصناعية، و انجلترا السياسة التجاريـــة[1]:

- **السياسة المعدنية:** نظرا لتملك اسبانيا لمناجم الذهب و الفضة في مستعمراتها في بلاد أمريكا اللاتينية فقد طبقت سياسة اقتصادية للحصول على الذهب و الفضة سميت السياسة المعدنية. و تتلخص هذه السياسة فيما يلي:

- قيام الدولة باستغلال مناجم الفضة و الذهب، للحصول على ناتجها، و للاحتفاظ بهذه المعادن النفيسة منعت الدولة تصديره إلا في أحوال استثنائية و هي دفع ديون الملك و نفقات بعثات الملك الدينية.

- إلزام السفن التي تنقل البضائع من اسبانيا إلى الدول الأخرى برد قيمة المنتجات التي تنقلها بالذهب و الفضة.

- التزام التجار الذين يبيعون سلعا داخل اسبانيا بعدم تحويل أثمانها للخارج، بل إنفاقها في شراء منتجات اسبانية.

- **السياسة الصناعية:** أما فرنسا فقد طبقت آراء التجاريين للحصول على الذهب و الفضة عن طريق تشجيع الصناعة، بقصد تصدير منتجاتها الى الخارج و الحصول على قيمتها بالذهب و الفضة. و يرجع تفضيل تشجيع الصناعة على الزراعة، فضلا عن أنها أقل حجما أو وزنا من المنتجات الزراعية و يؤدي ذلك إلى انخفاض نفقات نقلها، ة أخيرا لا يخضع الإنتاج الصناعي للتقلبات التي يخضع لها الإنتاج الزراعي بسبب التقلبات الجوية، و بالتالي يمكن التحكم في حجم الإنتاج الصناعي.

و كان من نتيجة هذه النظرة أن اتخذت السياسة الاقتصادية الخطوات التي تحقق تنفيذها، و تنسب هذه الدراسة إلى الوزير الفرنسي كولبير. و تتلخص السمات الغالبة على هذه السياسة الصناعية فيما يلي:

- إقامة الدولة بعض المشروعات الصناعية بغرض تحسين الإنتاج.
- اتخاذ الإجراءات الحمائية للحد من الواردات التي تنافس المنتجات الوطنية.
- العمل على خفض تكلفة إنتاج الصناعات الوطنية عن طريق توفير المادة الخام و العمالة، و ضمان عدم ارتفاع أسعارهما.
- خلق الشركات التجارية الكبيرة التي تتولى تصريف المنتجات الوطنية في الخارج.

[1]. السيد عبد المولى، مرجع سبق ذكره، ص ص 122-123.

- **السياسة التجارية:** أما الدول التي تعيش على التجارة مثل انجلترا و هولندا، فقد طبقت نظرة التجـاريين الى الثـروة في شكـل سيـاسة تجـارية تهدف للحصول على المعادن النفيسة عن طريق التجارة و أعمال النقل بصفة خاصة. و أصدرت قانون كرومويل في سنة 1561 الذي يوجب عدم النقل البضائع المتبادلة بين انجلترا و مستعمراتها إلا على مراكب انجليزية، و أن يكون ثلاثة أرباع المستخدمين على هذه المراكب من انجلترا. كما أوجب عدم نقل البضائع الوزارة الى انجلترا من الدول الأخرى. إلا على مراكب انجليزية أو على مراكب الدول المنتجة لهذه الواردات.

2. الطبيعيــون (الفيزيوقـراط):

انتشر فكر الطبيعيين و طروحاتهم النظرية في القرن الثامن عشر الميلادي في فرنسا, ثم امتد الى باقي القارة الاوروبية, و تمكن الطبيعيون في منتصف ذلك القرن من صناعة بناء متماسك في التحليل الاقتصادي على اساس انتشار فكرة القوانين الطبيعية التي تهيمن على سير الحياة الاقتصادية و هي:

2. 1. فكرة النظـــام الطبيعــي[1]: يعتقد الطبيعيون أن الظواهــر الاقتصـــاديـــة كما الظواهر الطـبيعيـة و البيـولـوجيـة تخضع لقـوانين طبيعية لا دخل لإرادة الإنسان في وجودها، و هي تحكم كافة مظاهر الحياة الاقتصادية، و تقوم في انطباقها و تنظيمها للحياة الاقتصادية على مبـدئيـن:

أ. مبدا المنفعة الشخصية: فكل شخص يسعى في تصرفاته الاقتصادية (سلوك الافراد) لتحقيق منفعته الشخصية، ما يعد الحافز الذي يستحث الافراد على النشاط الاقتصادي.

ب. مبدا المنافسة: فالشخص الذي يسعى لتحقيق منفعته الشخصية يدخل في منافسة مع بقية الافراد في المجتمع، مما يحد من انطلاق الفرد في تحقيق منافعه.

2. 2. فكرة الناتج الصافي: يرى الطبيعيون و على رأسهم" **فرنسوا كينيه** (FRANCOIS QUESNAY)" أن الثـروة تتمثـل في الأمـوال اللازمة للحيـاة و لتجـدد الإنتـاج السنـوي لهـذه الأمـوال، و هي المنتجات اللازمة لإعاشة أفراد المجتمع و ما يلزم منها لضمان استمرار الإنتاج في الفترات الإنتاجية اللاحقة. هذه الثروة تنتج في المجال الانتاجي لا مجال التبادل. و حسب رأي الطبيعيون **أن الزراعة وحدها هي النشاط الاقتصادي المنتج في مجال الانتاج المادي،** أما الصناعة و التجارة فهما تقتصران على تطوير و تحويل أو نقل المواد التي كانت موجودة من قبل. و من ثم لا يخلقان ناتجا صافيا و ان كانا نافعان، و الناتج الصافي يتبع دورة اقتصادية تماما كالدورة الدموية في جسم الانسان.

[1]. السيد عبد المولى، مرجع سبق ذكره، ص ص 125-126.

2. 3. السياسة الاقتصادية : نادى الطبيعيون بترك النشاط الاقتصادي حرا تحت شعار "دعـه يعمل أتركه يمر" (Laissez Faire , laissez Passer) أي دع الافراد يعملون بحرية و دع السلع تنتقل بين البلاد، دون تدخل من جانب الدولة في الحياة الاقتصادية، و اقتصار وظيفتها على أنها دولة حارسة تنحصر وظيفتها في القيام بشؤون الدفاع و الأمن و القيام بالمشروعات العامة التي لا يقوى الأفراد على القيام بها، و دعوا إلى حرية التجارة الداخلية و الخارجية و اتباع سياسة الاقتصاد الحر.

و الملاحظ أن الفضل يرجع للطبيعيين بجعل علم الاقتصاد مستقلا عن غيره من العلوم الأخرى كالدين و الفلسفة، كذلك كان الأوائل في منح فكرة عن دورة الناتج القومي، و بالتالي نشأة المحاسبة القومية(حسابات الدخل القومي). كما أنهم من أسس المذهب الفردي الذي هو أساس مذهب الحرية الاقتصادية. و أن العالم يسير تلقائيا في حالة نظام الحرية، لذلك يجب على الدولة أن تعمل على الغاء كافة الحواجز المصطنعة في وجه حرية النشاط الاقتصادي. و انطلاقا من هذه الأفكار لفلاسفة القرن 18 (خاصة فكرة النظام الطبيعي)، يتحقق البناء الكلاسيكي (التقليدي) بفضل جهود ادم سميث و دافيد ريكاردو. و اكمال المفهوم الفكري المجرد لليبرالية الاقتصادية بضمان الدولة لحرية المنافسة بين المصالح الخاصة التي تمارس في إطار السوق.

3. الليبرالية المفرطة(المطلقة) (الرأسمالية التقليدية/ الكلاسيكية):

يرجع ظهور المذهب الكلاسيكي(التقليدي) الذي يعد أهم مذهب اقتصادي ترك تأثيره في الحياة الاقتصادية حتى الآن، الى التطور الذي عرفته الحياة الاقتصادية في أوروبا الغربية و بالذات أنجلترا منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، و الى التطور الفكري و نظام التحليل الاقتصادي الذي صاحبه، حيث أن النظرية الليبرالية لم تأت من فراغ بل كانت نتاج لأغلب الطروحات الفكرية نضجا في تلك المرحلة و ما قبلها، من اقتصاد اقطاعي، الى اقتصاد رأسمالي تجاري، إلى المذهب الفيزيوقراطي، وصولا إلى مرحلة الرأسمالية الصناعية. و السبب يرجع إلى مجموعة الاختراعات التي أحدثت ما يسمى بالثورة الصناعية، و تغيير في الفن الانتاجي بإحلال الآلة محل أدوات العمل، ما ترتب عليه زيادة كبيرة في القوة الإنتاجية للمصـانع في كـافة فـروع الإنتـاج، و توسيعها إلى فروع جديدة. فمثلا كان لابد لاستعمال الآلات في صناعة النسيج، من إنتاج لآلات أخرى لإنتاج هذه الآلات نفسها، و آلات ثالثة لاستخراج الحديد و الفحم ...إلخ.

كما انبثق المذهب الكلاسيكي عن الأسس التي وضعها الطبيعيون، عن انتشار الكتابات حول أهمية الحرية الفردية و توافق المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة للمجتمع، مما ساعد على بلورة نظرية اقتصادية متكاملة هي الأولى في تاريخ الفكر الاقتصادي، كان روادها الأوائل من الإنجليز في

غالبيتهم و الإيطاليين و بعض الفرنسيين، أطلق عليهم كارل ماركس فيما بعد تسمية ما زالت قائمة حتى في عصرنا هذا، اذ دعاهم بأصحاب "المدرسة الكلاسيكية" أي المدرسة التقليدية[1].

و امتدت المرحلة منذ بروز كتابات آدم سميث (1723–1790) و الذي نشر كتابا في عام 1776 بعنوان "الطبيعــة و أسبــاب ثروات الأمــم"، و الأعمــال النظريــة لكــل مــن روبــرت مــالتوس (1766–1836) نشر كتابا في عام 1798 بعنوان " بحث حول مبدأ السكان و تأثيره على تطور المجتمعات " و دافيد ريكاردو (1772–1823) نشر سنة 1817 كتابا بعنوان " مبادئ الاقتصاد السياسي و الضرائب "، وصولا إلى أزمة الكساد الكبير 1929–1933. و آدم سميث يعد أول من وضع الخطوط العريضة و المبادئ الأساسية للاقتصاد الرأسمالي الحر الذي تعد العولمة الاقتصادية المعاصرة أعلى مراحل تطوره.

و النظرية التقليدية هي أول محاولة لتفسير متكامل و واضح لنظام معقد من العلاقات الاجتماعية مبني على مفهوم للحرية المطلقة. و بغية الوصول إلى بناء اقتصادي شامل و متين، اعتمد المفكرين الكلاسيك على جملة من الفروض شكلت في مجملها الإطار الأساس لليبرالية الاقتصادية. و من أهم هذه الفـروض مـا يلـي:

- ترتكز الليبرالية الاقتصادية إلى فلسفة وجود نظام طبيعي " **قانـون طبيعـي**" يحقق السعادة لكافة الناس عن طريق سعي كل فرد لتحقيق مصلحته الشخصية، و بحسب الطبيعة الانسانية فإن المصلحة الخــاصــة تعد المصدر الرئيســي لنشــاط الفرد. و ما على الانسان إلا الإمتثال لأحكام هذا النظام الطبيعي و إتباع قوانينه، و أن يكف عن المعارضة المتواصلة للطبيعة لأنه لا يمكنه و الدولة سن قوانين وضعية تغير قوانين الطبيعة أو تتجاهلها.

- يبني الكلاسيك كل تحليلهم الاقتصادي على فلسفة عامة تقوم على **الفردية و الحرية الاقتصادية**، فمن ناحية يعتبر الفرد الوحدة الرئيسية للنشاط الاقتصادي ، و من ناحية أخرى يسعى كل فرد لتحقيق مصالحه الخاصة و المتمثلة في الحصول على أكبر منفعة شخصية ممكنة، و ليس هناك تعارض بين المصالح الخاصة و المصلحة العامة لأن المصلحة العامة ليست سوى مجموع المصالح الخاصة، و أن تغيرات الأثمان في لسوق (جهاز الثمن) تجعل كل فرد لا ينتج و لا يقوم بأي نوع من النشـاط الاقتصـادي إلا إذا كان ذلك موافقـا لرغبات الجماعة[2]، و الفضل يرجع لآدم سميث و الـذي

[1]. توفيق سعيد بيضون، مرجع سبق ذكره، ص ص 42-43.

[2] . السيد عبد المولى، مرجع سبق ذكره، ص 132.

كتـب قائـلا: " بـأن الجهـد الطبيعــي الـذي يبذلـه كـل إنسان لتحسين وضعه، إذا تـم فـي جـو من الحريــة و الاطمئنان، يكون قويا لدرجة أنه قادر وحده و بدون أية مساعدة على إيصال المجتمع إلى الثروة و الرخاء، بـل و أيضا علـى تخطـي مئة عقبة لا ضرورة لهـا تقيـد بهـا حماقـة القـوانيـن الإنسانية عمـل المجتمـع"[1]، كمـا تعتبـر الملكيــة الفرديــة لأدوات الإنتاج و سلـع الاستهـلاك، هـي روح النظــام الـرأسمـالـي و تكـوين رأس المـال عنـد الليبراليـون الكلاسيـك. و طبـق لذلـك فـإن المجتمـع يقـر و يحمـي حقـوق الملكيــة لمختلـف أفـراده إسنادا إلــى أن كافة هؤلاء الأفـراد يستمتعـون بحيـاة أفضــل إذا ضمنـت لكـل منهـم هـذه الحقـوق.

- تعتبر **حرية المشروع أو حرية المبادرة الفردية**، ركنا جوهريا من أركان الإطار التنظيمي لليبرالية الاقتصـــادية التـــي دعمت الحريــة الاقتصاديـــة و حريـــة التجارة و عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. و من أعظم إسهامات آدم سميث هو ترك عملية تنفيذ النشاط الاقتصادي لليد الخفية لأن النتيجة التي لا يستهدفها عمل فرد، و المحققة بواسطة عمل اليد الخفية هي إنتاج المنتوج الاجتماعي الأكبر الممكن في الاقتصاد. و يأخذ سميث بالحسبان التوزيع الملائم للمنتوج الاجتماعي: " أنهم يقادون بيد خفية نحو إحداث نفس التوزيع تقريبا من حاجات الحياة الاساسية، و الذي كان يمكن احداثه فيما لو أن خيرات الأرض قسمت بالتساوي بين القاطنين عليها. و بذلك، بدون أن يقصدوا و بدون أن يعلموا يطورون مصالح المجتمع، و ينتجون الوسائل لأجل مضاعفة الجنس البشري"[2].

و حسب رؤية أصحاب الفكر الليبرالي بأن الحكم الأفضل هو الذي تؤديه الحكومة التي تحكم بالحد الأدنى، لأن الاقتصاد نفسه بنفسه إذ ما ترك الأفراد يعملون بحرية تامة، و يدخل في هذا النطاق حرية التجارة و حرية رؤوس الأموال و حرية العمل و التعاقد و المنافسة و حرية ممارسة أية مهنة أو نشاط اقتصادي و حرية التملك، و الليبرالية الاقتصادية تؤمن بأن الاقتصاد تحكمه قوانين ثابتة تقوم على قوى العرض و الطلب دون قيود من السلطة أو و من نقابة عمالية، ذلك للقدرة التامة لقوى السوق على تنظيمه تلقائيا دون تدخل و إذا اقتضت الضرورة يجب أن يكون التدخل في أضيق حدوده[3].

---

[1]. توفيق سعيد بيضون، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[2]. أندرو شوت، علم اقتصاد السوق الحرة ، دار الكتاب الحديث للنشر و التوزيـع. عمـان- الاردن. ط 1996/1.ترجمة نادر ادريس التل. ط1996/1 ص 13.

[3]. عبد الوهاب محمد جواد الموسوي، الليبرالية و الأزمات: دراسة في الواقع الاقتصادي للبلدان المتحولة ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص ص88-89.

- **مسلمـة اليـد الخفيـة:** إن الدعوة المتنامية لانتهاج نظام السوق الحرة على اعتباره النظام الطبيعي، و الذي يشترط رفع يد الدولة عن الاقتصاد، و عدم التخوف من ذلك التناقض بين المصلحة العامة و المصلحة الفردية (الخاصة) اعتمادا على اليد الخفية التي توفق بينهما. و تبقى مسلمة اليد الخفية السمة المميزة لكتاب آدم سميت «ثروة الأمم The Wealth Of Nation»، هذه المسلمة التي تركز عليها مسلمة الفردية تعتقد أن الأفراد إذا تركوا لوحدهم و إذا ما أتيح لهم حرية المبادرة و حرية التبادل في المجال الاقتصادي، فهذا ما سيحقق رفاهية المجتمع على نحو تلقائي، و تدخل الدولة في المجال الاقتصادي سيعقد الأمور و يجعلها أكثر سوءا، أي أن «القدرة الغيبية» التي أطلق عليها آدم سميث «اليد الخفية» ترسم السلوك العقلائي للأفراد في تتبع مصالحهم الخاصة و بذلك فهي تقود إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع[1].

- **مسلمة العقلانية:** تركز عليها مسلمة الفردية أيضا وتفترض مسلمة العقلانية أن الوكلاء الاقتصاديين يتسمون بالعقلانية من زاوية الإدراك التام من قبلهم للتفضيلات الخاصة بهم و ذلك يمنحهم القدرة على إجراء الحسابات الاقتصادية التي تسمح لهؤلاء الوكلاء الاقتصاديين بمتابعة مصالحهم الخاصة على نحو فعال، و تتكون مسلمة العقلانية من عنصرين هما[2]: **تعظيم المنفعة** حيث يعتبر الوكلاء الاقتصاديون و الاجتماعيون أنهم يتخذون القرارات التي تعود عليهم بالإشباع الأعظم، و مما يقترحه آدم سميث ما يلي: "فالخياط لا يحاول أن يصنع حذاءه بل يشتريه من الاسكافي، و الاسكافي لا يسعى إلى خياطة ثوبه بل يلجأ إلى الخياط، و الفلاح لا يحاول أبدا أن يقوم بهذا أو ذاك، بل يتوجه إلى هذين الحرفيين و يجعلهما يعملان، و لا يوجد أحد منهم جميعهم من لا يرى في أن مصلحته تكمن في توظيف صناعته كلها في نوع العمل الذي تكون له فيه الأفضلية على جيرانه، و يشتري باقي الأشياء الأخرى التي قد يكون في حاجة إليها مقابل جزء من منتوج صناعته هذه".[3] **الأنانية** ينظر الوكلاء الاقتصاديون و الاجتماعيون إلى أية حالة اجتماعية مثلا توزيع الدخل بعلاقتها بحصتهم الخاصة بهم من المنتجات دون اعتبار العواقب التي قد تكون لتلك الحالة بسبب حصص الوكلاء الآخرين، على اعتقاد

[1]. ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر- الجزائر، ط2-2005، ص 13.

[2]. أندرو شوت، مرجـع سبـق ذكره، ص 02.

[3]. برهان غليون،" أسطورة اليد الخفية"، "مجلة معالـم" والاقتصـاد التجـارة والعـولمــة، مجلة شهرية، العدد 04، دار النشر مارينو الجزائــر، دون سنة نشر، ص 23.

منهم أنـه لا شيء أكثـر مـن الأنـانيـة* يكـون ضروريـا للمجتمع من أجـل تحقيق نواتج اجتماعية مثلى. و ذلك من دون نفي السلوك الإيثاري الاجتماعي لأفراد المجتمع.

- **مسلمة التوجه نحو العملية:** يقصد بالتوجه نحو العملية أنها نقيض التوجه نحو الحالة النهائية. و لكي تعمل اقتصادات السوق بشكل جيد و فعال، فإنها تحتاج إلى حكومات تستطيع أن تحدد « قواعد اللعبة » مع إلزام كل الأطراف بمراعاتها و في ذلك تركيز واضح على قواعد اللعبة و ليس على نتائجها، و كلما كانت هذه القواعد واضحة و عادلة فهذا يفسح المجال للمترشح بالفوز و تحتاج بذلك اقتصادات السوق إلى مجموعة أقل عددا من اللوائح و النظم الواضحة التي تضيق بشدة هامش التفسير أو التقرير الشخصي. و هي حين كان المبدأ الموجه في التخطيط المركزي هو عدم السماح بالقيام بأي شيء غير مرخص به صراحة، يجب أن يكون المبدأ الموجه في اقتصاد السوق هو أن كل شيء مسموح به ما لم يتم منعه صراحة[1].

- يستند أصحاب المذهب التقليدي إلى أن **الربـح** هو أفضل حافز لعملية الإنتاج و التقدم الصنـــاعي، لأن الأفراد يستثمرون أموالهم في النشاطات الاقتصادية قصد الحصول على الأربـاح و تعظيمها ـ من خلال التشغيل الأمثل لوسائل الإنتاج بأقل التكاليف الممكنة. و يكون نظام السوق و الأثمان ركنا جوهريا من أركان الإطار التنظيمي للرأسمالية، و أية محاولة للقضاء على هذا التنظيم تعني في الوقت نفسه و بالقدر نفسه القضاء على النظام الرأسمالي ذاته. و القرارات الاقتصادية التي يتخذها الأفراد تعتمد أساسا على الأثمان السائدة في السوق و العلاقات المتبادلة فيما بينها و التغيرات المنتظرة فيها. مثلا القرارات المتعلقة بكميات المنتجات و أنواعها، و تخصيص و توزيع الموارد المتاحة من أرض و عمل و رؤوس الأموال فيما بين مختلف الصناعات و المشروعات،

* زعم آدم سميث أنه لا شيء أكثر من الأنانية يكون ضروريا للمجتمع من أجل تحقيق نواتج اجتماعية مثلى، فيقول :"إننا لا نتوقع أن نحصل على عشاءنا من نزعة الجزار أو الخباز أو صانع الخمر إلى عمل الخير، ولكن من حرصهم على مصلحتهم الذاتية الخاصة بهم. ونحن لا نخاطب إنسانيتهم ولكن نخاطب حبهم لذاتهم ولا نحدثهم أبدا عن حاجاتنا الأساسية ولكن عن الفوائد العائدة عليهم. لا أحد ولكن المتسول يختار أن يعتمد بصورة رئيسية على نزعة مواطنيه إلى عمل الخير. وحتى المتسول لا يعتمد عليهم كليا. إن إحسان الناس الذين يحبون الخير يزوده حقا بكل مورد رزقه. ولكن مع أن هذا المبدأ يزوده بكل حاجات الحياة الضرورية التي له حاجة إليها، إلا أنه يزوده، ولا يمكنه أن يزوده بها، في الوقت الذي تكون له حاجة إليها. إن القسم الأكبر من حاجاته عند الاقتضاء توفر بنفس الطريقة التي توفر لبقية الناس من خلال المساومة والتفاوض، والمقايضة، والشراء"

- انظـركتـــاب: أندرو شوت ، مرجع سبق ذكره، ص ص2-3.

[1]. فيتو تاتري: "التحول الاقتصادي والدور المتغير للحكومة"، مجلة التمويل والتنمية/يونيه 1999. تصدر عن صندوق النقد الدولي، ص 20.

و الجـزء من الدخـل القومـي الـذي يوجــه إلـى الاستهلاك الجـاري من ناحيـة، و الجـزء الموجـه إلـى الادخــار و الإستثمار و تكوين رؤوس الأموال من ناحية أخرى، و مقدار السلع و الخدمات و أنواعها التي يستهلكها الفرد، كل هذه القرارات يتم اتخاذها على أساس الأثمان النسبية لمختلف السلع و الخدمات و عوامل الإنتاج السائدة في السوق[1].

ذلك دون إغفال العلاقة العكسية الموجودة بين الأرباح و الأجور، و هذا ما يؤكد عليه آدم سميث بقوله: "أن دخل النشاط الصناعي يوزع على شكل أجور أو أرباح، و زيادة الأجور تقود إلى انخفاض الايراد لأصحاب رأس المال (الأرباح)، فكلما زادت الأجور قلت الأرباح"[2]. و التفسير الذي يطرحه سميث لهذه العلاقة العكسية هو أن نمو رأس المال في أي اقتصاد يسبب فـي حد ذاته تناقص الأرباح ممـا يجعـل رجــال الأعمــال يجدون صعوبــة تدريجيــة لإيجاد طرق جديدة لاستثمار أموالهم بصـورة مربحـة. و تلعب الاختراعات الجديدة دورا مهما ليس لحاجة المجتمع و الاقتصاد القومي، بل لزيادة ربحية المستثمرين، و معروف كذلك أن النظام الرأسمالي لا يمكنه الاستمرار فـي وظيفته ما لم يتمكن من إنتـاج سلـع جديـدة و تطوير المنتجات القديمة و إخراجها فـي شكل جديـد.

و النظريــة التقليديــة (الكلاسيكية) يرجع لها الفضل في دفع الفكر الاقتصادي دفعة قوية عاش بها كعلـم لــه كيانه من العلـوم الأخرى. إلا أنها لاقت عديد الانتقـادات من ناحية السياسـة الاقتصاديـة مـن أهمـها:

- قادت سياسة الحرية الاقتصادية إلـى تكوين احتكارات ضخمة في الداخل قضت على المشروعات الصغيرة المتنافسة ومن ثم قضت على حرية المنافسة.

- تؤدي سياسة الحرية الاقتصادية في نطاق التجارة الخارجية إلى القضاء على الصناعات الوليدة لذا نادى فريدر باك لست (F.LIST) بوجوب اتخاذ إجراءات حمائية و التي من شأنها الحد من حرية التجارة الخارجية.

- أدت زيادة الإنتاج التي تحققت إلـى عدم القدرة على تصريف الفائض في المنتجات (ما يتعارض مع فرضية أن العرض يخلق الطلب الخاص به و يساويه) ما ترتب عليه حدوث أزمات اقتصادية خلال القرن التاسع عشر، كذلك أدى إلى انتشار البطالة و انخفاض الأجور.

[1] . أحمد جامع، الرأسمالية الناشئـة، دار المعارف، القاهرة- مصر، 1968، ص 139.

[2] . هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، مرجع سبق ذكره، ص 55.

- ساهمـت عملية زيادة الإنتاج فـي سـوء توزيـع الدخـل و الثـروة مما يتناقـض مع مفهوم العـدالـة الاجتمـاعيــة.

4. الليبرالية التدخلية (الكينزية):

شهدت الرأسمالية الصناعية أزمات متتالية في بدايات القرن العشرين و كان أكثرها حدة أزمة الكساد الكبير عام 1929م. و التي تعد أعنف و أطول أزمة تعرض لها النظام الرأسمالي، مما ترتب عليها[1]:

- انخفاض حجم الإنتاج القومي في البلدان الصناعية بنسبة تتراوح بين 45%، 60%.
- إفلاس مئات الآلاف من الشركات الصناعية و التجارية و المالية.
- حدوث بطالة على نطاق واسع قدر بحوالي 100 مليون عاطل.
- انهيار قيم عملات 65 بلدا رأسماليا، و حدوث تدهور مريع في حركة التجارة الدولية.
- انهيار نظام النقد الدولي.

و حجم الدمار الذي حدث في السلع المنتجة خلال فترة الكساد الكبير يفوق قيمة الدمار الذي نتج عن الحرب العالمية الأولى. و عجزت النظرية الكلاسيكية عن تقييم الحلول المناسبة لأزمة الفائض في الانتاج المصاحب للتضخم النقدي الكبير كونها ركزت على التوازن السكوني (Static Analysis) في تحليلها، في حين أزمة الكساد تتطلب تحليلا ديناميكيا (Dynamic Analysis) للتطور الرأسمالي ذلك للمعالجة الواقعية و أعادة تشغيل الموارد العاطلة، مع الحفاظ على نمو و تراكم رأس المال.

و لقد كانت لأفكار جون ماينرد كينز (J.M.KEYNES) بالغ الأثر على تطور الفكر الاقتصادي بوجه عام، حيث قام بتنفيذ المعطيات الأساسية للنظرية الكلاسيكية في كتاباته خاصة كتابه حـول "النظـرية العامـة فـي العمالـة و الفائـدة و النقـود" الصـادر سنة 1936 م. الذي قدم فيه تفسيره عن الكيفية التــي يتجدد فيهــا مستــوى التوظـف في المجتمعات الرأسماليــة. حيث بين كينز عدم صحة قانون المنافذ (قانون الأسواق) ل "ساي" و الذي بمقتضاه أن العرض يخلق الطلب المساو له. والصحيح أن الطلــب

[1] . ماهر ظاهر بطرس، دور الدولة في ظل اقتصاديات السوق ، دار النهضة العربية، القاهرة- مصـــر، 1995، ص 13.

هـو الذي يخلـق العرض، و أن الطلـب الفعلي هو الذي المحدد لحجم الانتاج و حجم العمالة (مستوى التشغيل).

كما أن الطلب الفعلي هو الحصيلة، أو الايراد الذي يمنح أكبر ربح ممكن، و التي يتوقع المنتجون الحصول عليها من بيع حجم معين من الانتاج، و هو الطي يعتبر المتغير المستقل، أما حجم الانتاج و حجم الدخل فهي متغيرات تابعة. و الطلب الكلي الفعال يتكون من الطلب على أموال الاستهلاك زائدا له طلب على أموال الاستثمار.

و اعتمـد كينـز علـى التحليل النفسـي للمستهلكين و المنتجين لينتهـي في تحليله إلـى النتيجـة التاليـة[1]:

عندما يــزداد الدخـل القومـي ← يزداد الميل للادخـار و ينقص للاستهـلاك و تنخفـض الكفايـة الحدية لرأس المــال و بالتــالي ينقص الميـل للاستثمار و تبــرز في الأفق مشكلة عدم التوازن بين الادخار و الاستثمار فتظهر مشاكل البطالة و الركود و الكساد.

للخروج من هذه الأزمة نادى كينـز إلـى[2]:

- أهمية تدخل الدولة فهي الجهاز الوحيد القادر على أن يلعب دور المعامل الموازن أو التعويض في الطلب الكلي الفعال. من هذا المنطلق يكمن سر تمرده على مبدأ عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

- اقترح مجموعة من السياسات الحكومية في مجال المالية العامة و الائتمان داعيـا إلـى ضـرورة خفـض سعـر الفـائدة و زيـادة الإنفاق العـام الحكومـي فـي فترات الكساد، حتى يرتفع حجـم الطلب الفعـال و يـزداد سعـر الفائـدة و يقـل الإنفاق العـام الحكومي عندما يقترب النظــام مـن مرحلـة التشغيــل (التوطـن الكامـل).

دعا كينز إلى ما يعرف اقتصاديات جانب الطلب Demand side Economics على خلاف مسلمات الفكر الكلاسيكي بأن النظام القائم على حرية السوق و التلقائية و المبادرة الفردية يمكن أن يتعرض لأزمات اقتصادية كبرى كما حدث مع أزمة 1929م بسبب التقلبات التي حدثت في الطلب

[1] . هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي ، مـرجع سبق ذكره، ص 58.

الكلي، حيث توصل إلى أن الاقتصاد الرأسمالي حينما يدخل في مرحلة الكساد فإنه يعجز عن أن يولد ذاته دونما وجود جهاز يقوم بتعويض فشل السوق في تجاوز التقلبات الحاصلة، هذا الجهاز يكمن في تدخل الحكومة التي يمكنها تحقيق الاستخدام الكامل أو شبه الكامل لوسائل الانتاج و ذلك بزيادة الانفاق الحكومي لدعم الطلب الداخلي الفعال في فترات الكساد، أو التخفيض من الانفاق الحكومي حتى مواجهة التضخم.

و الفكر الكينزي الذي يعتمد على تطبيق الفلسفة التدخلية المنضبطة التي أظهرت نجاحا ملحوظا في تقليل آثار الأزمات الكبرى في النظام الرأسمالي و حققت إصلاحات مهمة في هذا النظام دون المساس بجوهره، و يتضح من خلال سيطرة السياسة الاقتصادية الكينزية لثلاثة عقود من بعد الحرب العالمية الثانية، و ما حققته الليبرالية التدخلية بخصوص السياسات النقدية و المالية المضادة للدوران و التقلبات الاقتصادية في عديد الدول الرأسمالية . إلا أن جوهر السياسات الكينزية المتمثل في إمكانية تحقيق التوازن في الاقتصاد دون مستوى الاستخدام و مبدأ الطلب الفعال و التخلي عن قانون "ساي" و كذلك التدخل الحكومي بواسطة السياسة المالية ـ العجز المخطط ـ لدعم الطلب الفعال التي نجحت في فترة الثلاثينات من القرن العشرين، قد فشلت في التغلب على أزمة السبعينات التي نتجت عن زيادة التدخل الحكومي في الاقتصاد الذي تسبب في تقييد الحرية الفردية، فضلا على أن زيادة حجم القطاع العام و تنامي الانفاق الحكومي قد تسببا في عجز الموازنة و إضعاف حوافز الإستثمار الخاص بسبب الزيادات الضريبية على التدخل و الثروة[1].

5. الليبرالية المتطرفة (المدرسة النقودية و اقتصاديات جانب العرض):

بعد سلسلة النجاحات التي حققتها الأفكار و السياسات الكينزية الاقتصاديات الرأسمالية خلال الحقبة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. إلا أن عقد السبعينات من القرن الماضي شهد دخول النسق الرأسمالي العالمي في تحديات و أزمات اقتصادية. بدأت تشهدها البلدان الرأسمالية بعد إنهيار نظام بريتون وودز للنقد الدولي و ارتفاع أسعار النفط و تنامي حجم المديونية الخارجية للدول النامية و تنامي التوجه نحو النزعة الحمائية. إضافة إلى بروز أزمة الركود التضخمي ـ تزامن التضخم مع البطالة ـ و ما أسفرت عنه من تراجع في المؤشرات الاقتصادية. و فشل السياسات الكينزية في التغلب على هذه الأزمة. و على إثر ذلك ظهر الفكر الكلاسيكي الحديث (النيوكلاسيك) الذي

[1] . عبد الوهاب محمد جواد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 240-241.

شهد إنقسامـات فـي نظريـات الاقتصـاد الكلـي، و مـن الفـروع التـي انبثقـت عنهـا المنهـج النقـدي (مدرسـة شيكاغـو)، و منهـج مدرسـة جانـب العـرض:

5. 1. التيـار الأول: يمثل المدرسة الكلاسيكية الجديدة (النيوكلاسيكية) أو شيكاغو في أهم روادها فريدريك فون هايك و ميلتون فريدمان الذي أكدا على أن نظام السوق الحرة هو أفضل نظام اقتصادي يعمل على تحقيق الكفاءة في الإنتاج و العدالة و توزيع الدخل. و بحسب هايك فإن كافة أنواع التدخلات التي تقوم بها الدولة تقود لا محالة إلى نتائج غير مرغوبة. و أكد أن الحل الذي يقدمه نظام السوق لمعالجة الاختلالات و المشاكل الاقتصادية يمثل الحل الأمثل بعيدا عن أية حلول أخرى من خارج السوق.

و من أهم الأفكار التي ارتكزت عليها هذه المدرسة ما يلي[1]:

- تصفية مشروعات القطاع العام و نقلها إلى القطاع الخاص ـ أي التوجه نحو الخوصصة ـ .
- تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يعد أمرا ضارا بالاقتصاد. و بالتالي يجب اختصار هذا الدور في إشباع الحاجات الأساسية و في أضيق الحدود.
- تحرير الأسواق بصفة عامة بما في ذلك تحرير أسواق المال و إزالة كافة العوائق التي تحد من حركة رؤوس الأموال.
- إن أي عيب أو خلل أو قصور في النشاط الاقتصادي سوف يؤدي على المدى الطويل الأجل إلى إعطاء الدور الأكبر للقطاع الخاص و الذي سوف يحقق التوازن ضمن الحرية المتاحة له و بشكل تلقائي.
- بقاء الاقتصاد محكوما في حركته بقانون العرض و الطلب.

5. 2. التيـار الثاني: امتد التوجه الفكري النقوديون ليستكمل في مدرسة جانب العرض (Supply-Side Economics)، التي تؤكد على تحفيز الناس على العمل و الادخار و تقترح إجراء تخفيضات كبيرة في الضرائب لعكس بطء التنمية و تراجع نمو الانتاجية، و من مؤيدي هذا المنهج على الاقتصاد أرثرلافر، و بول كريج روبرتس، و نورمان تيور. و تبنى الرئيس رونالدريفان بقوة مذهب

[1] . عبد الوهاب محمد جواد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 243.

اقتصاديات جانب العرض في الولايات الأمريكية (1981–1989)، كما تبنتها رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر (1979–1990)[1].

ويرتكز فكر هذا التيار على قضيتين مركزيتين هما[2]:

- التأكيد على الحوافز.
- تأييد إجراء تخفيضات كبيرة على الضرائب.

القضية الأولى هو الدور الذي تلعبه الحوافز، التي تشير إلى الحصول على عوائد مناسبة من العمل و الادخار و المجازفة الرأسمالية، حيث يشير المدافعون عن جانب العرض إلى المعجزات التي حققتها الأسواق الحرة التي عملت دون معوقات. فتأثير تغيير الضريبة على معدل عائد العمل أو الادخار أو الاستثمار و ليس النظر إلى تأثير التغير في الضريبة على الدخل المتاح للإنفاق بخفض معدلات الضريبة على العمل أو الفائدة أو أرباح الأسهم يمكن من زيادة الادخار, الاستثمار و النمو الاقتصادي.

أما القضية الثانية في فكر اقتصاديات جانب العرض هو أن الضرائب العالية تقود الناس إلى خفض ما يعرضونه من يد عاملة أو رأس مال, و يرى "آرثر لافر" أن معدلات الضريبة العالية قد تخفض عوائد الضريبة و بذلك تقلص القاعدة الضريبية لأنها تخفض النشاط الاقتصادي.

هذا الفكر الليبرالي الجديد الذي يعد في جوهره عودة إلى الأفكار الكلاسيكية، وفق في استقطاب التأييد و السبب في ذلك هو اخفاق النظرية الكينزية في مواجهة الأزمة، و التي استطاع النيوكلاسيك من تجاوزها بواسطة تحليلاتهم. حيث نادوا بضرورة القضاء على العجز في الموازنة عن طريق تحديد حجم النفقات العامة بهدف التأثير على الطلب الكلي و تقليصه، و السعي إلى التأثير على مستوى العرض الكلي بزيادة الانتاج بواسطة تقوية حوافز رأس المال، و تخفيض الضرائب لتوسيع دور القطاع الخاص و زيادة حجم الاستثمارات الخاصة. مقابل تخفيض حجم القطاع العام في المشروعات الفاشلة من حيث الادارة و الكفاءة في التخصيص. و نظام الحرية الاقتصادية التي يمارس بها النشاط الخاص دوره الفاعل هو الضامن الأساسي و الحاسم للنمو الخالي من الأزمات.[3]

---

[1] . بول آ. ساموبلسون، ويليام د. نوردهاوس، الاقتصـــاد، الدار الأهلية للنشر و التوزيع ، عمـان- الأردن، ط2006/2، ص 647.

[2] . المرجع نفسه، ص ص 647-649.

[3] . عبد الوهاب محمد جواد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 244-245.

و قد انتشرت أفكار الليبراليين الجدد و جرى العمل بها طيلة العقود الثلاثة التي أعقبت أزمة السبعينات في الكثير من دول العالم و خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا، ما تمحض عنه إعـادة تـوزيـع شبـه جـذريـة في الثـروة القـوميـة و الدخـل القـومي لصـالح البرجـوازيـة و ضد العمال و الموظفين ففي الولايات الأمريكية وصلت الحصة المملوكة من حيث الثروة التي يملكها أغنى 01% من السكان الأمريكيين من 24.9% العام 1969 إلى 34.3% عام 1983. مقابل تدهور في العمال زيادة على انخفاض مستوى معيشتهم خاصة بعد انخفاض الانفاق الحكومي للخدمات الاجتماعية حيث أن دخل أغنى 05% من السكان الأمريكيين يفوق مجمل أفقر 40% من الشعب الأمريكي، كما استمر عجز الموازنة الفدرالية بشكل متصاعد فقد ارتفع من (- 55.260 مليار دولار) العام 1975 الفترة التي سبقت تسلـم الرئيس ريغـان للسلطة إلـى (- 72.715 مليار دولار) عـام 1980 سنة تسلمه السلطـة ثـم إلى (-221.698 مليار دولار) عام 1985[1].

المطلب الثانـي: التأصيـل التـاريخـي للعولمـة:

يرى بعض الباحثين أن للعولمة تاريخا قديما، و بالتالي فهي ليست نتاج العقود الماضية التي ازدهر فيها مفهوم العولمة و شاع حتى أصبح أحد المفاهيم الرئيسية لتحليل الظواهر المتعددة التي تنطوي عليها العولمة في السياسة، الاقتصاد، الاجتماع و الثقافة. و لمحاولة تتبع النشأة التاريخية للعولمة، يمكن الاعتماد على النموذج الذي صاغه رولاند روبرتسون في دراسته المهمة " تخطيط الوضع الكوني: العولمة باعتبار المفهوم الرئيسي"، و الذي حاول فيه أن يـرصد المراحل المتتابعة لتطـور العـولمة و امتـدادها عبـر الـزمان[2].

و عند روبرتسون تكمن نقطة البداية في ظهور "الدولة القومية الموحـدة"، على أساس أن هذه النشـأة تسجل نقطة تاريخية فاصلة في تاريخ المجتمعات المعاصرة، حيث أن ظهور المجتمع القومي منذ حـوالي منتصف القرن الثامن عشر يمثل بنية تاريخية فريدة، و أن الدولة القومية المتجانسة في ثقافة مواطنيها و خضوعهم لإرادتها تمثل تشكيلا لنمط محدد من الحياة. و شيوع المجتمعات القومية في القرن العشرين هو أحد صور العولمة الجوهرية و التي عجلت في ظهورها، كما أن هناك مكونان آخران للعولمة و همـا ـ بالإضافة الى المجتمعات القومية ـ مفاهيم "الأفراد" و "الإنسـانية"[3].

[1] . هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[2] . السيد يس ...[و آخرون]، مرجع سبق ذكره، ص ص 29-30.

[3] . المرجع نفسه، ص 30.

بناءا على هذه الاعتبارات صاغ روبرتسون نموذجه من خلال تعقب البعد الزمني التاريخي الذي أوصل إلى الوضع الراهن، و الذي يتسم بدرجة عالية من الكثافة الكونية و التعقيد. و ينقسم النموذج إلى خمس مراحل[1]:

1. المرحلة الأولى: المرحلة الجنينية: و تبدأ مع بدايات القرن الخامس عشر و تستمر حتى منتصف القرن الثامن عشر، هذه المرحلة شيدت نمو المجتمعات القومية، و إضعاف القيود التي كانت سـائـدة في القـرون الوسطى، و اتسـاع مجـال الكنيسـة الكـاثـوليكية، كما تعمقت الأفكار الخاصة بالفرد و الإنسانية، و سادت نظرية مركزية العالم، و بدأت الجغرافيا الحديثة، و انتشر التقويم الجريجورى.

2. المرحلة الثانية: مرحلة النشوء: بدأت تلك المرحلة في أوروبا من منتصف القرن الثامن عشر حتى السبعينات القرن التاسع عشر 1870 تقريبا وما بعدها، فقد حدث تحول حاد في فكرة الدولة المتجانسة الموحدة، و أخذت تتبلور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية، و بالأفراد باعتبارهم مواطنين لهم أوضاع مقننة في الدولة، و نشأ مفهوم أكثر تحديدا للإنسانية، و ازدادت إلى حد كبير الاتفاقات الدولية، و نشأت المؤسسات المتعلقة الخاصة بتنظيم العلاقات و الاتصالات بين الدول. و بدأت مشكلات قبول المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي، و بدأ الاهتمام بموضوع القومية و العالمية.

3. المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق : و بانتهاء المرحلة السابقة في سبعينات القرن التاسع عشر تبدأ تلك المرحلة و تستمر حتى منتصف العشرينات من القرن العشرين، و يشير الانطلاق هنا إلى الفتــرة التــي أفسحـت فيها اتجاهات العولمة فائقـة القـوة فـي أزمنة و أمكنة سابقة الطريق لشكل واحد لا يمكـن اعتراضــه، يرتكــز علـى النقــاط المرجعية الأربع "المجتمعات القومية، و النظام الدولي للمجتمعـات، و مفهوم الأفراد، و مفهوم البشرية" و بالتالي القيود الخاصة بالمجتمعات القومية، و الأفراد الذين يتمتعون بالقوة و الحيوية، و المجتمع الدولي الواحد. و قد ظهرت في هذه المرحلة مفاهيم كونية مثل "خـط التطـور الصحيح للمجتمـع القومـي" المقبول، بالإضافة إلـى مفاهيـم أخـرى تتعلـق بالهويتيــن القومية و الفردية، و صاحب ذلك إدماج عدد من المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي. و بدأت عملية الصياغة الدولية للأفكار الإنسانية و محاولة تطبيقها، فضلا عن عولمة قيود الهجرة، كما ازدادت أشكال الاتصالات الكونية بدرجة كبيرة و تعاظمت سرعتها، و تنامت الحركة العالمية، و كذلك جرت المنافسات الكونية مثل دورة الألعاب الأولمبية و جوائز نوبل، إلى جانب تطبيق فكرة الزمن العالمي، ووقعت في هذه المرحلة أول حرب عالمية و نشأت عصبة الأمم.

[1] . مصطفى أحمد حامد رضوان، العولمة إشكاليات معاصرة ، الدار الجامعية-الإسكندرية- مصر، ط2011/1، ص ص 19-21.

4. المرحلة الرابعة: مرحلة الصراع من أجل الهيمنة: استمرت هذه المرحلة من عشرينات القرن العشرين حتى منتصف الستينات. و فيها بدأت الخلافات و الحروب الفكرية حول المصطلحات الناشئة الخاصة بعملية العولمــة و التي بدأت في مرحلة الانطلاق؛ و نشأت صراعات كونية حول صور الحياة و أشكالها المختلفة، إذ جرت محاولات لإرساء مبدأ الاستقلال القومي، و مفاهيم الحداثة المتضـاربة (الحلفاء ضد المحور) التي أعقبتها الحرب الباردة. أيضا تم التركيز على الموضوعات الانسانية بحكم حوادث الهولوكوست و إلقاء القنابل الذرية على هيروشيما و نكازاكي باليابان، و بروز دور الأمم المتحدة، و ظهور ما يسمى بالعالم الثالث.

5. المرحلة الخامسة: مرحلة عدم اليقين: بدأت منذ الستينات و أدت الى اتجاهات و أزمات في التسعينات. حيث تم ادماج العالم الثالث في المجتمع العالمي، و تصاعد الوعي الكوني في الستينات، و تم الهبوط على القمر، و تعمقت القيم ما بعد المادية، و شهدت المرحلة نهاية الحرب الباردة، شيوع الأسلحة الذرية. و زادت الى حد كبير المؤسسات الكونية و الحركات العالمية، فضلا عن ذلك اصبحت المجتمعات الانسانية تواجه اليوم مشكلة تعدد الثقافات و تعدد السلالات داخل المجتمع نفسه، بالإضافة الى أن المفاهيم الخاصة بالأفراد اصبحت أكثر تعقيدا من خلال الاعتبارات الخاصة بالجنس و السلالة. كذلك ظهرت الحقوق المدنية، و أصبح النظام الدولي أكثر سيولة، و انتهى النظام الثنائي القومية، و زاد الاهتمام في هذه المرحلة بالمجتمع المدني العالمي، و المواطنة العالمية، و تم تدعيم نظام الإعلام الكونــي.

و مما سبق يتم استخلاص أن مفهوم العولمة يرجع إلى القرن الخامس عشر، ثم ذاع مفهوم العولمة منذ الستينات ثم شاع استخدام التعريف و انتشر في التسعينات و بخاصة بعد سقوط جدار برلين و انهيار الاتحاد السوفيتي، و قد استمدت العولمة قوتها الدافعة ـ بوجه عام ـ من الزيادة الكبيرة في انسياب المعلومات و الأموال و البضائع، من التقدم التكنولوجي، إضافة إلى نشاط الشركات متعدية الجنسيات و التي تعتمد عادة على قوى عاملة أرخص في منطقة ما، و مواد رخيصة في منطقة أخرى، ثم أسواق في منطقة ثالثة، و إمداد مالي في منطقة رابعة .

المبحث الثالث: مظاهر و أدوات العولمة الاقتصادية

تشهد العلاقات الاقتصادية الدولية موجـة صعـود العولمة، باعتبارهـا الظـاهـرة التي تـهيمن على المنــاخ السيـاسي و الاقتصــادي و الفكـري في العـالـم. هـذه الظاهـرة الكـونية التي رسخها تعـاظم دور الشـركات متعددة الجنسيـة (خاصة من خـلال صيغ الاندمـاج أو الابتلاع)، بـاعتبارهـا أحـد أهـم صـور العـولمة. إضافة إلى الثـورة العلمية و التكنــولوجية، خاصة ذلـك التطـور الهائل في مجـال تكنــولوجيا الإعـلام و الاتصــال و مـا تطـرحه مـن تغييـر لعـديد المفـاهيـم. تهـدف إلى تحـويل العـالم إلـى سـوق اقتصـادية واحـدة تحكمهـا الـرأسمالية بمبـادئها التقليـدية، مثل حـرية السـوق، و تحـرير المعاملات التجـارية الـدولية، و عدم تدخل الـدولة في الاقتصاد. قـد تـؤدي إلى عملية استغـلال واسعة المـدى تقوم بهـا الـدول الرأسمالية المتقدمة، التي تمتلك الخبرة التاريخية والأدوات الحديثة في مجال التراكم الرأسمالي، على حساب الدول النامية ذات الاقتصادات الضعيفة، و التي تسعى باستمرار لتأسيس اقتصاد عصري يقـوم على التوازن بين الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية، مما يتطلب وضع أساليب فعالة لمواجهة العولمة و التخفيف من آثارها السلبية.

المطلب الأول: مظاهر العولمة الاقتصادية:

نشأت العولمة و تطورت مع العصر الحديث. و تجلت أهم معالمها من خلال عديد المظاهر مثل التغير في شكل و طبيعة التنمية الاقتصادية، و زيادة اندماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي، و تضاعف حجم التجارة الدولية في السلع و الخدمات خاصة تزايد المعاملات الخاصة بالتجارة الالكترونية، لما أحدثه العلم من تطور و خصوصا ثورة تكنولوجيا الإعلام و الاتصال. كذلك التنامي الهائل في اندماج و توسيع الأسواق المالية العالمية. وارتباط نشأة الدولة القومية بالعولمة في العصر الحاضر فيه بعد عن مفهوم العولمة والذي يدعو أساسا إلى نهاية سيادة الدولة و القضاء على الحدود الجغرافية ، و تعميم لمفهوم النظام الرأسمالي. و من أهم مظاهر العولمة ما يلي:

1. تغيير شكل و طبيعة التنمية الاقتصادية: تعتبر التنمية الهدف الذي تكافح من أجله الدول خاصة عند بداية ظهور ما عرف باقتصاديات التنمية كحقل أكاديمي بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كان الاعتقاد السائد آنذاك أن مشروع التنمية يمكن استنساخه على ضوء تجارب الدول الصناعية في القرن التاسع عشر مثل بريطانيا و فرنسا و ألمانيا و الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان. مما أدى إلى التأكيد على ضرورة زيادة التوفير و تراكم رأس المال في عملية النمو الاقتصادي.

و بعد أن كانت التنمية تعتمد بشكل أساسي على تعبئة الفوائض و التمويل الذاتي تحولت الى تنمية تعتمد على الاستثمارات الخارجية و الشركات المتعددة الجنسية. و بالتالي اصبحت التنمية هي تعبئة الفوائض و المدخرات (الاستهلاك) كناتج أساليب الاستهلاك الترفيهي (المتزايدة تحت ضغط الآلة الاعلانية الكبيرة) مما أدى الى احداث العجز في ميزان المدفوعات و تفاقم أزمة المديونية في الدول النامية. وتركيز التنمية على الجانب الاقتصادي مع اهمال الجوانب الأخرى ،مع اعتماد نظام السوق ليكون أساسا للتنمية في مختلف دول العالم[1].

2. تضاعف التجارة الدولية في السلع و الخدمات: شهدت الفترة 1913- 1945 تراجعا ملحوظا في معدلات التجارة الدولية بسبب الحربين العالميتين الأولى و الثانية حيث انخفض نموها السنوي إلى0.9% و زادت معدلات الحماية بما لم يسبق له مثيل[2]. و رغم خروج الرأسمالية الصناعية متعبة بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أنها استطاعت استعادة ملامحها من خلال تحقيق ثورة صناعية

[1]. نوري منير، السياسات الاقتصادية في ظل العولمة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر- الجزائر، 2010، ص13.

[2] . محمد طاقة، مــأزق العولمة، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان- الأردن، ط2007/1، ص22.

جديدة و بخاصة في مجال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، مما كان الأثر الإيجابي في تسارع معدلات العولمة سواء عولمة النشاط الإنتاجي أو عولمة النشاط المالي. حيث تضاعفت صادرات السلع للفترة 1948-1997 بنسبة 06% سنويا، والانتاج العالمي الاجمالي تضاعف بنسبة 3.7 % أما في السلع الصناعية فقد تضاعف 17 مرة ، و الانتاج العالمي الاجمالي تضاعف 08 مرات فقط [1]. كما أدت التطورات و التغيرات التي حدثت على مستوى الاقتصاد العالمي منذ النصف الثاني من القرن العشرين إلى حدوث تقدم صناعي و زيادة معدلات النمو في العديد من الدول النامية و زيادة تكاملها و اندماجها في الاقتصـاد العـالمي، ما جعـل هذا التطور أحد أهم العوامل المؤدية إلى العولمة. و من بين المؤشرات و الدلائل على ذلك ما يلي[2]:

- أن نصيب دول شرق آسيا في الناتج المحلي الاجمالي العالمي قد زاد في الفترة في الفترة من 1965-1995 من 7% إلى 22% و من الناتج الصناعي العالمي من 12% إلى 27% بل وصل مع نهاية التسعينات من القرن العشرين إلى أكثر من ذلك و زاد نصيب القطاع الصناعي من الناتج المحلي الاجمالي في الدول النامية بصفة عامة من 27% عام 1965 إلى 35% عام 1999.
- زاد نصيب التجارة الدولية من الناتج المحلي الاجمالي للدول النامية زيادة كبيرة و سريعة حيث وصل إلى 45 % مع نهايـة التسعينـات من القرن العشرين بعد أن كان 33% في منتصف الثمانينات و من المتوقع أن يصل إلى 50% في العقد الأول من الألفية الثالثة.
- زاد نصيب الدول النامية من التجارة العالمية من 23% عام 1985 إلى 30% عام 1999، كما ارتفعت التجارة البينية بين الدول النامية من 31% من اجمالي التجارة الدولية للدول النامية عام 1985 إلى 40% عام 1999، بل و زاد نصيب المنتجات الصناعية من اجمالي صادرات الدول النامية من 47% عام 1985 إلى 83% عام 1999 كما أشار ذلك البنك الدولي.

3. زيادة اندماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي : تعد مسألة التدويل المطرد الذي تشهده الساحة الاقتصادية العالمية وما حصل من تغيرات و تطورات منذ العقدين الأخيرين من القرن 20م ،أساس تغير المفاهيم على مستوى الاقتصاد الدولي، حيث لم يعد الحديث يقتصر على العلاقات الاقتصادية الدولية أو اقتصاديات التجارة (الدوليـة). بل تعـداها الى مستـوى اقتصـادي عالمي رغم

[1] . أحمـد عبد العزيز...[وآخرون]: " العولمة الاقتصادية و تأثيرها على الدول العربية "، مجلة الإدارة و الاقتصاد، البلد، العدد 2011/86، ص86.

[2] . عبد المطلـب عبد الحميد، المنظـور الاستراتيجـي للتحولات الاقتصادية للقرن الحادي و العشرين، الدار الجامعية، الاسكندرية- مصر، 2009، ص362.

التشابك فـي آلياتـــه و علاقاته و مشكلاته . هذا التدويل استوجب اندماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي و بروز مسميات حديثة مثل : النمور الآسيوية، والدول حديثة التصنيع. والدول الناهضة اقتصاديا... وغيرها. ذلك ما جعل من عملية الاندماج و التكامل أهم العوامل المؤدية الى العولمة.

و تعد علاقة الاندماج الاقتصادي لدول الجنوب في الاقتصاد العالمي علاقة غير متكافئة على اعتبارها قـائمـة بين طـرف قـوي يمثـل دول المنظـومـة الرأسمـاليـة و اقتصـاداتهـا و طـرف ضعيف يمثـل الدول النامية و اقتصاداتها. لذلك تعتبر موجبات الاندماج من جانب البلدان النامية ، التي تتمثل في الوصول الى أسواق الدول المتقدمة أو الحصول على استثمارات أجنبية أو اكتساب المعرفة الاقتصادية المتقدمة و الخبرة الإدارية الحديثة و المتطورة، تبدو أقرب إلى الأمنيات منها إلى الحقيقة لعدة أسباب من بينها[1]:

- أن شروط الاندماج يحددها الطرف القوي لا الطرف الضعيف.
- أن الطرف الضعيف المندمج يقوم بوظائف محددة طبقا لشروط الاندماج أو على نحو أدق الإلحاق.
- الاندماج يرتب اولويات تنموية جديدة على الطرف الضعيف المندمج مما يلزمه بتغيير بنيته الاقتصادية.
- الطرف المنـدمـج الضعيف سيكون ملـزمـا بتبنـي سيـاسـات اقتصاديـة تتلاءم و شروط الاندماج و لا تتفق بالضرورة مع متطلبات التنمية الوطنية.

4. التنامي الهائل في اندماج و توسيع الأسواق المالية العالمية : أدت زيادة أوجه الترابط و التشابك و علاقات التأثر والتأثير بين مختلف دول العالم. وبخاصة في جانب الأسواق المالية(أو ما يطلق عليه عولمة الأسواق المالية) التي تتم فيها عملية تبادل و تداول و تصفية الديون والأصول النقدية و المالية خارج الحدود الوطنية.

و أن هناك ما أصبح يربط أمم العالم ببعضها الى البعض الآخر مثلما تقوم به الأسواق المالية العـالميـة التي تشمل سـوق العملات و أسـواق الأسهم و السندات و القروض و الأوراق المالية الأخرى. ومع زيادة حركة انتقال رؤوس الأموال عبر العالم منذ العقدين الأخيرين من القرن العشرين. و ثـورة

[1] . حميد الجميلي، الحكم الاقتصادي العالمي و الصدمة الارتدادية، منتدى الفكر العربي، عمان- الأردن، ط2012/1، ص ص 27-28.

الإعلام و الاتصال، و الاستخدام الموسع للابتكارات المالية الحديثة، مما أدى الى انسياق الدول النامية الى الاندماج في الأسواق المالية العالمية [1].

5. ثـورة تكنولوجيـــا الاعـــلام و الاتصـــال : لعب التطـور الهائـل في تكنولـوجيا الإعـلام و الاتصـال (أو ما يطلق عليه بالتقدم التكنولوجي High- Technology) دورا هاما في اندماج و تكامل الأسواق على المستوى العالمي و قد ساعدت اجهزة الحاسب الآلي و الفضائيات و شبكة الأنترنت على التغلب على الحواجز المكانيـة و الزمانيـة بين الأسـواق الوطنيـة المختلفـة. وبـذلك انخفضـت تكاليـف الاتصـالات السلكيـة و اللاسلكية . و انخفضت المكالمات التليفونية بحوالي 60 مرة منذ العام 1930[2]. هذا التقدم التكنولوجي ساهم بشكـل كبيـر في **تـزايـد المعـامـلات الخـاصـة بالتجـارة الالكترونيـة** و التي تعرف بانهـا عمليـات البيع و الشـراء فيمـا بين الأفـراد أو الشركـات من خلال الشبكـة العنكبوتيـة (**شبكـة الأنترنت**)، و لم تقتصر التجارة الالكترونية على بيع و شراء السلع و الخدمات بل تعدتها إلى بيع و شراء المعلومات حتى **أضحت هذه التجارة الالكترونية أشبه بسوق إلكترونـي** يتواصل فيه البائعون والوسطاء و المشترون، و تقدم فيـه الخدمـات و المنتجـات في صيغة افتراضية أو رقمية كما يدفع ثمنها النقود الالكترونية. كما اتسمت بعديد الخصائص التي تعمل على زيادة استخدام تكنولوجيا الإعلام و الاتصال بهدف رفع الكفاءة بخفض التكاليف اضافة تحقيق الفاعلية من خـلال توسيـع الأسواق، و بالتالي تعميق العولمـة الاقتصاديـة من خـلال الاستجابـة السريعـة و الواسعة لاحتيـاجـات السـوق العـالمي من خلال التفـاعل المثمر و المتزايد بين قوى العرض و الطلـب إلكترونيا. و بذلك فقد تطـور حجم التجـارة الالكترونية تطـورا هائلا و متسارعا منذ منتصف التسعينات من القـرن العشريـن، و حسب تقـديـرات برنـامـج الأمـم المتحـدة للتجـارة و التنميـة (الأونكتـاد) فـقـد بلـغ إجمـالي قيمـة المعـامـلات الاقتصـاديـة و التجـارة الإلكترونيـة لسنـة 1995 حوالي 0.1 مليار دولار، و ارتفعت إلى 3 مليار دولار سنة 1996 ثم إلى 22 مليار دولار العام 1997، ثم إلى 74 مليار دولار العام 1998، ثم حـوالي 180 مليـار دولار عـام 1999، و صـولا إلى 377 مليـار دولار العـام 2000، و وصلت سنة 2001 إلى 717 مليار دولار و سنة 2002 بلغت 1234 مليـار دولار. و بالتـالي ارتفعت معـدلات التجـارة الالكتـرونيـة خـلال سبـع سنوات (1995–2002) بما قيمته

[1] . رمزي زكـي: العولمة المالية: الاقتصاد السياسي لرأس المال المالي الدولي ، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1999، ص ص 63-65.

[2]. عبد المطلب عبد الحميد، المنظـور الاستراتيجـي للتحولات الاقتصادية للقرن الحادي و العشرين، مرجـع سبق ذكره، ص ص 365-366.

1233.9 مليار دولار أي بنسبـة 1233900% و بمتـوسط سنـوي قـدره 176271%. و هـذا مـا يـوضحه الجــدول (1-1)[1]:

الجـدول1-1: تطور حجم التجارة الالكترونية خلال الفترة 1995-2002

(الوحدة: مليار دولار)

السنوات	حجم التجارة الالكترونية	معدل النمو السنوي
1995	0.1	-
1996	03	2900
1997	22	633.30
1998	74	236.40
1999	180	143.20
2000	377	109.40
2001	717	90.20
2002	1234	26.80

Source: UNCTAD. Building Confidence , Electronic Commerce and Development, 2003

هذه الثورة التكنولوجية كان لها الدور الفعال في انجاز العديد من المعاملات المالية و التحويلات المالية و معرفة حركة تغير الأسعار. و سرعة حركة رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية دون تمكن السلطات النقدية و المالية من المراقبة الفعالة لهذه الحركية أو الحد منها. هذا ما انعكس بالإيجاب في تعميق ظاهرة العولمة الاقتصادية (عولمة الانتاج أو العولمة المالية).

6. تزايد التدفقات الاستثمارية المباشرة : اصبحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع نهاية الثمانينات من القرن الماضي من المصادر الرئيسية لرؤوس الأموال الأجنبية للغالبية العظمى من الدول النامية .وهذا ما يؤكده البنك الدولي في مختلف تقاريره من منظور أن الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل للدول المستقبلة لرأس المال من المديونية الخارجية (الاقتراض الخارجي). حيث بلغت التدفقات السنوية

[1] عبد المطلب عبد الحميد، المنظــور الاستراتيجــي للتحولات الاقتصادية للقرن الحادي و العشرين، مرجـع سبق ذكره، ص368.

للاستثمارات الأجنبية أو الدولية نحو 315 مليار دولار عام 1995 . بزيادة نحو 40% عن سنة 1994 بينما وصلت في العام 2001 حوالي 600 مليار دولار[1].

و استمر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة متخذاً منحىً تصاعدياً؛ حيث بلغت التدفقات 1.2 تريليون دولار سنة 2006. و ساعدت عديد العوامل في تفسير السبب في نمو الاستثمار الأجنبي المباشر، مثل الضغوط التنافسية الكثيفة في العديد من الصناعات ما دفع بالشركات إلى استكشاف طرق جديدة لتحسين قدرتها التنافسية؛ و يتمثل بعض هذه الطرق في توسيع العمليات في الأسواق سريعة النمو في الاقتصادات الناشئة بغية زيادة المبيعات، و في ترشيد الأنشطة الإنتاجية بهدف جني وفورات الحجم و تخفيض تكاليف الإنتاج. كذلك أدى ارتفاع أسعار كثير من السلع الأساسية إلى حفز توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الغنية بالموارد الطبيعية مثل النفط و المعادن[2]. و رغم انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2008 في العالم بأجمعه بسبب أزمة الرهن العقاري إلا أنها كانت في زيادة مستمرة العام 2007. و بانخفاض 14.2% بلغ اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي 1697 بليون دولار سنة 2008. مع اتجاه غالبية هذه التدفقات الى البلدان المتقدمة التي تحتضن أكثر من نصف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في السنة ذاتها و ترك ما تبقى منها 43.3 % إلى البلدان النامية.

7. تقليص درجة سيادة الدولة القومية: اتسمت العولمة الاقتصادية بسقوط جزء من مفهوم السيادة الاقتصادية الوطنية لصالح السيادة الاقتصادية المعولمة؛ و ذلك بانتقال عدة عناصر من مقومات السيادة الوطنية في المجال الاقتصادي في دولة ما إلى المؤسسات التي تقوم بإدارة النظـام الاقتصادي العالمـي. و يبرز هذا السقوط الجزئي في درجة سيادة الدولة القومية تحديدا في إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية و المالية مما اضطر العديد من الحكومات في مختلف بلدان العالم إلى إلغاء قوانين التحكم في السوق الداخلية، و تطبيق قوانين تحرير الأسواق سواء في شكل إصلاحات اقتصادية تمليهـا عليهـا المنظمـات المالية الدولية أو فـي شكل سعـي الإدارة العامة الجديدة وراء تنظيم عمل الحكومـة وفــق ما تتطلبـه مقتضيــات الاقتصــاد الرأسمالي العالمي مما يترتب عليه إضعاف سلطـة الدولـة و شرعيتهـا.

[1].عبد المطلب عبد الحميد، المنظــور الاستراتيجــي للتحولات الاقتصادية للقرن الحادي و العشرين، مرجع سبق ذكره، ص365.

[2]. حميد الجميلي، مرجع سبق ذكره، ص255.

معنى ذلك هو الانتقال من منطق الدولة القومية و سيادتها الاقتصادية إلى منطق الإدارة الاقتصادية المركزيـــة من الخـــارج؛ منطق هيمنة الشبكات عبر القوميـة (شركات و مؤسسات اقتصاديـة) على إدارة الاقتصاد العالمي. علما أن مثل هذا الانتقال يفرض على دول الجنوب التكيف عبـر إعـادة الهيكلة فـي الداخل و الانخراط فـي أنظمة اقتصادية معولمة تفقدها الكثير من مقومات استقـلالهـا و سيـادتهـا الاقتصاديـة[1].

المطلب الثانـي: أدوات العولمة الاقتصادية

ظهرت عديد العوامل التـي ساعدت على بلورة مفهوم العولمة وتكوينه بهذه الصيغة العالمية. كما أدت إلـى تثبيت هذه الظاهرة فانهيار سور برلين ، وسقوط الاشتراكية كقوة سياسية و إيديولوجية و تفرد القطـب الأوحـد بقيـادة الولايـات المتحـدة الأمريكيـة بالسـيطرة. أيضـا تعـاظم الـدور الاقتصـادي للشـركات المتعـددة الجنسـية والمؤسسـات الماليـة الدوليـة، و الإعـلان عـن مـيلاد منظمـة التجـارة العالميـة. و التقـدم التكنولوجي، و زيـادة الإنتـاج ليشـمل الأسـواق العالميـة. كـذلك التكتـلات الاقتصـادية الدوليـة و الإقليميـة. كلها عوامل أدت إلى انتشار و تعميق لظاهرة العولمة.

1. **المنظمات الاقتصادية العالمية:** تزايد دور المنظمات الاقتصادية الدولية في ادارة و تعميق العولمة من خلال مجموعة من السياسات النقدية و المالية و التجارية التي لها الأثر الكبير في السياسات الاقتصادية لمعظم دول العالم (و بخاصة الدول النامية).

فقد انبثق عن انعقاد مؤتمر بريتون وودز تحت قيادة الدول الغربية بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1944م مؤسستين ماليتين :

1. 1. صندوق النقد الدولي (FMI) يهتم بإدارة السياسات النقدية الدولية. يتولى المحافظة على الاستقرار في قيمة العملات وأسعار صرفها، من خلال توفير التمويل قصير الأجل لمعالجة العجز المؤقت في موازين المدفوعات.

و في ظل تزايد المشاكل التي أصبحت تهدد الاستقرار المالي والنقدي الدولي، تحول دور الصندوق من التركيز على استقرار أسعار الصرف، ومعالجة العجز المؤقت في ميزان المدفوعات، إلى **التركيز على سياسات دعم الإصلاح الاقتصادي، والتحول إلى اقتصاد السوق (التحرير الاقتصادي).** في إطار «**قاعدة المشروطية**» التي تعني التزام الدولة العضو التي تطلب التمويل اللازم عندما تتعرض لمشاكل نقدية لمواجهة أزمة مدفوعات دولية، بمجموعة من الإجراءات التي تضمن تحسين معدلات

[1]. حميد الجميلي، مرجع سبق ذكره، ص20.

الأداء الاقتصادي الكلي. حيث أن الصندوق يقوم بوظيفة المشرف والمراقب للسياسة النقدية وأسعار الصرف بما يضمن الاستقرار النقدي، والنمو المستمر للاقتصاد، هذا إلى جانب الوظيفة التمويلية ذات الطبيعة المصرفية. حيث أنه سنة 1995 قدم الصندوق ائتمانا إلى المكسيك قيمته نحو 18 مليون دولار، والى روسيا 6,2 مليون دولار لمساعدتها على اجتيازها مرحلة الإصلاح الصعبة[1].

1. 2. البنك الدولي للإنشاء و التعمير (BIRD) ــ و المسمى حاليا البنك الدولي ــ يقوم بإدارة السياسات المالية الدولية و توفير الأموال اللازمة لإعادة إعمار البلاد التي دمرتها الحرب، وتمويل المشاريع التنموية في الدول النامية.

و للبنك الدولي نوعان أساسيان من أدوات الإقراض: القروض الاستثمارية و قروض التكييف.

أ. القروض الاستثمارية: لديها محور تركيز طويل الأجل من خمس سنوات إلى عشر سنوات، وتعتبر متاحة للمقترضين من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية غير المحملين بديون متأخرة لمجموعة البنك. وتعد غالبية القروض الاستثمارية:[2] إما قروض استثمارية محددة؛ وهي تساعد على ضمان السلامة الفنية والمالية والاقتصادية و البيئية لاستثمار محدد، كما تدعم أيضا إصلاح السياسات التي تؤثر في إنتاجية الاستثمار. وإما قروض استثمار قطاعي وصيانة؛ والتي أدخلت في الآونة الأخيرة قروض البرامج القابلة للتكييف، والأدوات الأخرى المكيفة لتلاءم الاحتياجات المحددة للمقرضين و هي قروض المساعدة الفنية، و قروض الوساطة المالية، و قروض الإصلاح الطارئ.

ب. قروض التكييف (قروض التصحيحات الهيكلية): و قد استحدثت هذه القروض في عام 1980، ولها محور تركيز من سنة واحدة إلى ثلاثة سنوات وتتضمن تقديم تحويل خارجي سريع الدفع لدعم إصلاحات السياسات والمؤسسات، وصممت أصلا لتقديم مساندة لإصلاحات سياسات الاقتصاد الكلي. وحددت شرطين لازمين لتقديم هذه القروض[3]: الشرط الأول؛ ضرورة وجود خلل خطير في ميزان المدفوعات للدولة يكون من الصعب احتوائه سريعا. والشرط الثاني؛ يتمثل في وجود رغبة من جانب الحكومة واستعدادها لتنفيذ برنامج التكييف الهيكلي خلال فترة زمنية معينة. وفي هذا النوع من القروض تتشابه وظيفة البنك الدولي مع وظيفة صندوق النقد الدولي وسياساته الخاصة بعلاج الخلل في موازين

[1] . فليح حسين خلق ، التمويل الدولي ، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،عمان -الأردن،2004، ص 186.

[2] . بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت- لبنان، ط2003/1 ، ص 201.

[3] . عادل أحمد حشيش، العلاقــات الاقتصاديــة الدوليــة ، دار الجامعــة الجديدة للنشــر، الإسكندرية ، مصــر، 2000، ص 177.

مدفوعات الدول النامية، بل و يحدث نوع من التداخل في عمل كل من المؤسستين رغم الاتفاق الشكلي بينهما بضرورة الفصل بين أعمالهما.

و تنطوي قروض التكييف أو التصحيح الهيكلي على درجة عالية من المشروطية حيث تدرج الشروط التي تتضمنها هذه القروض تحت أربع مجموعات هـي[1]:

- الكفاءة في استخدام الموارد ويدخل فيها معايير الاستثمارات العامة و أولويات الاستثمار وسياسات الأسعار والحوافز في مختلف القطاعات.
- تعبئة الموارد اللازمة للتنمية ويدخل فيها دور القطاع العام والتحول للخوصصة، وإدارة الدين العام الداخلي والخارجي والمسائل الخاصة بسياسات الموازنة ذات العلاقة.
- التجارة الخارجية وضرورة تحريرها، وزيادة الحوافز التصديرية، وإصلاح التعريفة الجمركية.
- إصلاح المؤسسات الإنمائية بما في ذلك النظام المصرفي و نظام الضرائب و الإدارة العامة.

وإذا كان البنك الدولي يركز على الفترة طويلة الأجل في سياساته الاقراضية، إلا أنه يشترط بالنسبة لبرامج التصحيح أو التكييف الهيكلي أن يسبق ذلك مرحلة التثبيت الاقتصادي التي هي من أبرز اهتمامات صندوق النقد الدولي، أي تخفيض معدل التضخم، وتقليل العجز في الموازنة العامة للدولة، وتصحيح سعر الصرف، على اعتبارها شروطا تمهيدية لإنجاح برامج التكييف الهيكلي في الأجل المتوسط والطويل. وبذلك تتجلى العلاقة الوثيقة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

1. 3. منظمة التجارة العالمية (OMC): ليكتمل الضلع الثالث في المثلث تم إنشاء منظمة التجارة العالمية و كان ذلك سنة 1995م، ليستكمل بها الإطار المؤسساتي الدولي على الصعيد الاقتصادي. في إطار نظام اقتصادي واحد هو نظام اقتصاد السوق، حيث أصبح ميسورا أكثر من قبل السعي لتحرير التجارة الخارجية، وإزالة المعوقات والحواجز التي فرضت عليها في خلال فترة الحرب الباردة. ذلك لأن تحرير التجارة سيؤدي إلى نمو حركة رؤوس الأموال و في ذلك تدعيم لتيار العولمة. **و يجدر التأكيد هنا بأن هناك فرقا كبيرا بين اشتراك دولة ما في التجارة الخارجية استنادا إلى ظروفها ومتطلباتها الأمنية والاقتصادية والثقافية ــ و هذا أمر ضروري و مرغوب ــ و بين تطبيق مبدأ حرية التجارة الخارجية[2].**

و تعتبر دورة الأوروغواي في أفريل من سنة 1994، وبعد 08 سنوات من المفاوضات أهم مرحلة سجلت نهاية فقدان **الجات** "**GATT**" **(الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة)**

[1]. عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 177.

[2]. محمد الأطرش:"حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 2000/10 ، ص10.

لمصداقيتها، وانتقال مهامها وأهدافها إلى "**المنظمة العالمية للتجارة**" **(W.T.O)** التـي أعتبر ميـلادها يـوم: 1995/01/01 وأصبحت هذه المنظمة تقوم بوظائفها اعتمادا علـى المبادئ التالية[1]:

- تحرير التجارة الدولية من القيود.
- عدم التمييز بين البلدان المختلفة في المعاملات التجارية، وهو المبدأ المعروف بأولى الدول بالرعاية أو المساواة في المعاملة بين كل البلدان المتاجرة.
- تحديد قواعد السلوك في المعاملات التجارية وذلك بتحريم أن تقوم دولة بإغراق سوق دولة أخرى عن طريق بيع سلعة معنية في أسواق التصدير بسعر أقل من السعر الذي تباع به في سوقها الداخلية، كذلك تحريم إعطاء دعم للمنتجين لسلعة معينة بقصد تمكينهم من تصديرها بسعر منخفض وغير ذلك من القواعد المماثلة التي تتعلق بضبط السلوك التجاري.

هذه المنظمـات خاضعة لسيطرة الـدول الرأسمالية المتقدمة و يتم توجيهها لتحقيق مصالح تلك الـدول، مما جعلها فـي خدمة عولمة الاقتصاد الدولـي. و فـي ذات الوقـت إضعـاف نفـوذ بقيـة دول العالـم بمـا فيهـا الـدول الناميـة فـي تلك المنظمات لتبقـى عاجـزة عـن تمثيـل نفسهـا تمثيـلا إيجابيـا.

2. الشركات المتعددة الجنسية: و هي مؤسسات و شركات عملاقة عالمية النشاط يطلق عليها تسمية **الشركات العالمية متعددة الجنسية**، و عملت هذه الشركات على عولمة النشاط الإنتاجي، من خلال آليتين هامتين هما: **التجارة الدولية** و **الاستثمار الأجنبي المباشر**. كما ساعد دعم المؤسسات الماليـة الدوليـة و المتمثلة في صندوق النقد الدولي و البنك الدولـي علـى تشجيـع الخوصصة فـي العالـم، و إتباع سياسة السوق الحرة، مما أدى الـى مشاركة الشركات الأمريكية، الأوربية و اليابانية فـي رأس مال الشركات في الدول النامية، و نقل المصانع من المراكز الرأسمالية المتقدمة الـى أسواق العالم النامي الأقل تكلفة من حيث العمالة الرخيصة و المواد الأولية، ذلك ما يعود بالنفع علـى الشـركات العالميـة علـى المدى البعيد.

و تعتبـر الشركـات المتعـددة الجنسيـة مـن أهـم و أقـوى القاطـرات التـي تعتمـدهـا الرأسماليـة فـي جـر الاقتصـاد العالمـي باتجـاه العولمـة، و مـا سـاعد فـي ذلـك هـو الانتشـار الـواسـع و السـريع لهـذه الشـركـات؛ حيـث وصـل عـددهـا ـ طبقـا لتقـريـر الاستثمـار العـالمـي 1995 لمـؤتمـر التجـارة و التنميـة للأمـم المتحـدة ـ إلـى 75 ألـف شركـة تعمـل مـن خـلال 200 ألـف فـرع لهـا، بلـغ رصيـد استثمـاراتهـا 2.7 ترليـــون دولار العـام 1995 و هـي مسـؤولـة عـن 3/1 النـاتج

[1] . مبارك بوعشة:"العولمة مقاربة اقتصادية"، ـ أنظـر كتاب: فضيل دليو وآخرون،" الجزائر و العولمة". مـرجع سبق ذكـره، ص 165.

المحلـي و 75% مـن الطاقـة العالميـة الخاصة للبحث و التطوير. و بالإطلاع على أحدث البيـانـات عـن الشـركات المتعـددة الجنسيـة فيمـا نشرتـه مجلـة فورشـن فـي تمـوز(يوليـو) 1998 عن أكبـر 500 شـركـة فـي العالـم حيـث بلـغ إجمالـي إيـرادات تلـك الشـركات (الـ 500) 11 ترليـون و 454 مليـار دولار، و بمقـارنة هـذه الأرقـام مـع مجمـوع الناتـج المحلـي الإجمالـي لـدول العالـم لسنـة 1997 الـذي كـان أكثـر بقليـل من 28 ترليـون دولار بينمـا كـان الناتـج المحلـي الإجمالـي للولايـات المتحـدة الأمريكيـة 7 ترليـون و 745 مليـار دولار ، بينمـا بلـغ الناتـج المحلـي الإجمالـي لـدول العالـم الثالـث 5 تـرليون و 909 مليار دولار. و هكذا يتضح أن إيرادات الشركات المذكورة و ليس كل الشركات تمثل مـا نسبته 149% من النـاتج المحلي الإجمالـي لأمريكـا و 45% من الناتـج المحلـي الإجمالـي للعالم كلـه و 194% من الناتـج المحلـي الإجمالـي لـدول العالم الثالـث[1].

واستمر الدور المتنامي و المتصاعد للشركات المتعددة الجنسية الأم و أفرعها من الشركات المنتسبة في تحفيز تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة و الصادرة عالميا. و ممـا ساعد على ذلك عمليات الاندماج و الشراء عبر الحدود خاصة تلك التي تشارك فيها الدول المتقدمة. فأصبحت تلك الشركات تتحكم بالاقتصاد العالمي، من خلال تحكمها بالإنتاج و تبادله و تسعيره و تسهيل الحصول عليه أو منع وصولـه، كذلك تتحكـم باستقرار مراكز صناعته جغرافيا، و تتحكم في انتقال رؤوس الأموال و حتـى إحداث الأزمات أو حلها.

3. العقوبــات الاقتصادية: من الآليات المستخدمة من قبل الدول الرأسمالية المتقدمة على الدول النامية لتحقيق منافعها و أهدافها في عولمة الاقتصاد هي **العقوبات الاقتصــادية** بداعي حجج مختلفة منهـا: انتهاك حقـوق الانسـان، مكافحـة الارهـاب، محاربة انتشـار الأسلحـة النوويـة، محاربـة المخدرات، حقوق الأقليـات المستضعفة و غيرها.

4. التكتـلات الاقتصـادية الدوليــة و الإقليميـة: تـعـد التكتـلات أو الاتحـادات الاقتصـادية الدوليـة و الإقليميـة نظـامـا عالميـا جديدا يتبنـى الإيديولوجيـا الرأسمالية و من أمثلـة ذلك: الاتحـاد الأوروبـي، اتفاقيـة التجـارة الحـرة لأمريكـا الشمـاليـة (الـولايـات المتحـدة الأمريكيـة، كنـدا، المكسيك)، رابطـة دول جنوب شرق آسيـا (ASEAN) و غيرها من التكتـلات. و تبقـى التكتـلات لـدول الشمـال تفـرض علـى الـدول النامـيـة سيـاســات اقتصـاديـة رأسمـاليـة تصـب فـي مصلـحـة الـدول المتقدمـة و تسيـر بالـدول النامـيـة إلـى العولمـة. هـذه التكتـلات تعكـس الزيـادة الحـاصلـة فـي درجـة الاعتمـاد المتبـادل و تقسيـم العمـل الإقليمـي فـي مجـالات التجـارة و الاستثمـار، و ينظـر

[1]. محمد طاقة، العولمـة الاقتصادية، مطبعة السطور، بغداد- العراق، ط2001/1، ص ص45-46.

البعض إلى هذه التكتلات على أنها عولمة جزئية تقوم في إطار العولمة الشاملة و في ذات الوقت جداراً لمواجهة نمط العولمة السائد أو كوسيلة تتبعها مختلف الاقتصاديات لمواءمة مشكلات التكامل الكوني التي تدفع إليه العولمة[1].

5. تداول الأدوات المالية: يعد تداول بعض الأدوات المالية مثل: الأسهم، السندات و العملات و غيرها من أدوات الاستثمار الأجنبي غير المباشر الذي ينساب من و إلى الأسواق المالية في الدول النامية. حيث ينتقل رأس المال من دولة إلى أخرى في العالم ببيع أو شراء تلك الأدوات بقرار من المرابين العالميين و مديري الشركات متعددة الجنسيات، و يكمن الخطر في الخروج المفاجئ لتلك الأموال لمعاقبة البلد الذي لا يلتزم بما تملى عليه من شروط العولمة الاقتصادية و متطلباتها. مما قد يتسبب في أزمات اقتصادية كبيرة، مثل ما حدث لدول جنوب شرق آسيا في العام 1997م، و التي كان من أهم أسبابها التوسع في استخدام تلك الأدوات، حيث قام المستثمرون الذين يتمتعون بحرية التعامل في أسواق المال في تلك الدول بالمضاربة على عملاتها مما أدى الى اضطراب أسعار صرفها و إشاعة الرعب و التوتر و ضعف الثقة في أسواقها و أثر ذلك سلبا في بقية الاقتصاد و مسيرة النمو الاقتصادي [2].

6. وسائل الإعلام و الاتصال: تعد الثورة الكبرى التي أحدثها التقدم التقني في مجال البث الإعلامي من أهم الآليات التي سارعت بالنشر و الترويج لأفكار العولمة، و ذلك تحت هيمنة و سيطرة الدول الغربية المتقدمة على اعتبار أن العولمة ترتكز على امتلاك المعارف العلمية و التكنولوجية و سرعة تبادلها و أجهزة الخدمات التي توفرها هذه المعارف و المعلومات، مع بقاء الدول النامية التابع و المستهلك لهذه الأفكار. الأمر الذي يدفعها للعمل على إنشاء إعلام للتوعية من خطر الأفكار و الثقافات الغربية التي تعمل على طمس هوية تلك البلاد النامية.

[1]. أحمد عبد العزيز...[وآخرون]، مرجع سبق ذكره، ص71.

[2]. فهد خليل زايد، محمد صلاح رمان، العولمة الاقتصادية، دار الاعصار العلمي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط 1/ 2015، ص 56.

خــلاصـة الفصـــل

العولمة الاقتصادية هي تلك الظاهرة التي تتمثل في عملية كبرى لتفكيك وإعادة ترتيب العالم بناءا على تصورات ورؤى مختلفة. وهذا ما يفرض على كل دولة من دول العالم أن تعيد حساباتها بما يتوافق مع عملية الفك وإعادة الترتيب. وكمثال على هذا التغير ما حدث عند انهيار المعسكر الشيوعي، و فشل الاشتراكية كنظام اقتصادي مثلما يراه عديد الاقتصاديين. وبداية موجة كبيرة للتحول إلى نظام الحرية الاقتصادية (رأسمالية السوق الحرة) بما يتماشى ومتطلبات ظاهرة العولمة الاقتصادية لما تدعو له من انفتاح اقتصادي، و أيضا تعاظم الدور الاقتصادي للشركات المتعددة الجنسية (خاصة من خلال صيغ الاندماج أو الابتلاع) باعتبارها أحد أهم صور العولمة. إضافة إلى الثورة العلمية والتكنولوجية التي حدثت مؤخرا على اعتبارها نتاج موضوعي لطبيعة التطورات التاريخية التي مرت بها البشرية على مر العصور، خاصة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وما تطرحه من تغيير لعديد المفاهيم.

أما في مجال السياسة الاقتصادية الوطنية، فالعولمة هي عبارة عن أداة تعمل على تسويق النظام الاقتصادي الرأسمالي. وهذا يعني التخلي عن السياسة الاقتصادية المحلية وأن تحل محلها السياسة الاقتصادية الرأسمالية: سواءا كانت بصيغة الرضوخ عن طواعية (أي اندماج في النظام الاقتصادي العالمي) أو الرضوخ قسرا (أي إدماج في النظام الاقتصادي العالمي). وهذا ما يزيد من أهمية القيام بإصلاحات اقتصادية.

الفصل الثاني

تـقديـم

تعد مسألة التنمية و التخلف مسألة حديثة نسبيا تعود إلى بداية النصف الثاني من القرن العشرين. و بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية و كذلك حصول العديد من البلدان النامية التي كانت تعاني من وطأة الاستعمار على استقلالها السياسي الذي لم يكن غاية في حد ذاته بل اعتبر بداية للتطور الاقتصادي و التقدم الاجتماعي، و بالتالي انقسم العالم إلى دول الشمال المتقدمة و دول الجنوب المتخلفة وظلت صفة تبعية الدول المتخلفة للدول المتقدمة هي الغالبة على العلاقات الاقتصادية الدولية. وبدا حينها مصطلح **التنمية** يعبر عن تحد طموح و آمال كبيرة للخروج من حيز التخلف والرقي بالمجتمع إلى مصاف الدول المتقدمة. لكن الدول المتخلفة أو ما أصبح يصطلح عليها **بالدول النامية تهذبا** عانت العديد من الأزمات الاقتصادية و التي كان لها بالغ الأثر في تزايد نطاق الاختلالات الداخلية و الخارجية، مما أصبح يهدد قدرتها على بلوغ أهدافها التنموية. تلك الأزمات التي أفرزتها عديد العوامل المتشابكة والمعقدة، سواء كانت ذات جذور داخلية – السياسات الداخلية في العديد من الدول النامية – أو خارجية – متمثلة في التغيرات التي شهدها النظام العالمي– خاصة منذ عقد السبعينات من القرن العشرين، عقب دخول الاقتصاديات الرأسمالية الصناعية في أزمة هيكلية طويلة المدى.

وظهرت عديد الإسهامات العلمية في مجال اقتصاد التنمية كأحد الفروع الاقتصادية المعاصرة و الذي يهتم بدراسة المشكلات المتعلقة بالتخلف الاقتصادي و قصور التنمية، لذا فاقتصاد التنمية (Economics Development) مصمم لأغراض التنظير حول مشكلات التخلف الاقتصادي التي تعانيها الدول المتخلفة آنذاك. على اعتبار أن قضية التنمية الاقتصادية تمثل إحدى الرهانات الكبرى و الخيار الوحيد لتلك الدول للخروج من بوتقة التخلف و التبعية، و سد الهوة الواسعة و المتزايدة في ميادين شتى مثل تراكم الثروة و المعرفة و الحرية التي تفصل شعوب هذه البلدان عن الشعوب المتقدمة.

فموضوع التنمية الاقتصادية إذا مرتبط بالنظرية الاقتصادية من خلال التعرف على القوانين الاقتصادية و العلاقة بين مختلف المتغيرات، إضافة إلى ارتباطها بالتخطيط الاقتصادي و السياسة الاقتصادية دون إهمال العلاقات الاقتصادية الدولية. كما أن البحث في مجال التنمية الاقتصادية يرتكز على وضع الاستراتيجيات و السياسات الاقتصادية الملائمة لاقتصاديات البلدان المتخلفة لتنفيذ عملية التنمية، و مدى ارتباطها بالتخطيط الاقتصادي للتنمية و الموارد التمويلية اللازمة لإنجاحها. هذا النجاح

الذي تسعى إليه جميع الدول متقدمة كانت أم نامية (متخلفة) لتطوير مستوى معيشي أفضل لشعوبها عن طريق تحقيق التقدم الاقتصادي و الاجتماعي، فليس هناك تقدم مطلق أو تخلف مطلق، أي أن الدول المتقدمة بها بعض الجوانب والقطاعات التي تتطلب التنمية باستمرار، كما أن الدول النامية استطاعت تأمين بعض الجوانب الحياتية لبعض فئات المجتمع فلا يجب أن تنظر إلى ذلك بلغة العموم. على هذا الأساس يتضمن هذا الفصل محاولة الإجابة على التساؤلات التالية:

- **ما المقصود بالتخلف الاقتصادي؟ و ما هي أسبابه؟**
- **ما المقصود بالتنمية الاقتصادية؟ وما هي أهم أبعادها و استراتيجياتها؟**

المبحث الأول- التخلف الاقتصادي

ارتبط مفهوم التنمية في العديد من الحالات بمسألة التنمية الاقتصادية على اعتبارها أوضح صور التنميـة، و للوصول إلى فهم أفضل لعملية التنمية الاقتصادية يجب النظر إليها على أنها عملية شاملة و كليـة تمس عديد جوانب الحيـاة، و ليست مجرد عملية جزئية تهتم بتطوير جانب محدد من المجتمع و تنميته، أو عملية مظهرية ترقيعية لأجل اللحاق إلى مصاف الدول المتقدمة. مما يستدعي إعادة النظر في الفكر التنموي بغية الوصول إلى فهم صحيح لظاهرة التخلف الحضاري لأنها ليست مشكلة اقتصادية فحسب و لكنها أيضا مشكلة و ظاهرة اجتماعية و ثقافية و سياسية. لذلك فالهدف من هذا المبحث هو محاولـة إعطـاء تفسير علمـي لمشكلة التخلف الاقتصادي و تحديد أسبابهـا و العوامل المفسـرة لـهـا.

المطلب الأول- مفهوم التخلف

شهدت المرحلة ما قبل الثورة الصناعيــة تقـارب مستويات التطور الاقتصادي بين مختلف الدول و درجـات التفـاوت و التمـايز بينها لم تكن كبيرة. إلا أنه و منذ الثورة الصناعية منتصف القرن الثامن عشر فإن البلدان المتخلفة تراجعت كثيرا مقارنــة مع البلدان الرأسمالية التي سارت في مضمار التصنيع و التقدم و اتسعت الفجوة بينها و بين البلدان المتخلفة.

و قد نجم عن الثورة الصناعية ظاهرتان مهمتان هما[1]:

- التطور السريع الذي استطاعت بعض البلدان (المتقدمة) أن تحققه خلال الفترات التي أعقبت تلك الثورة الصناعية في كافة المجـالات الاقتصاديــة و التكنولوجيــة و تراكم رأس المال و المهارات.
- الإعاقة التي وضعت أمام التطور في البلدان التي أصبحت في عداد البلدان المتخلفة و لم يمسها التطور الصناعي و الرأسمالي، مما فرض على هذه البلدان الاستجابة لمتطلبات التطور في البلدان المتقدمة. و عليه فإن عملية التطور في مجموعة البلدان المتقدمة كانت تتم على حساب تخلف مجموعة البلدان الأخرى.

و لهذا فالاهتمام مفهوم التخلف الاقتصادي في الفكر التنموي يعتبر حديثا نسبيا نتيجة لتزايد الاهتمام بالمشكلات التي تعاني منها البلدان المتخلفة(النامية) منذ الحرب العالمية الثانية و على كافة المستويات الدولية و الاقتصادية و الثقافية و السياسية، و انطلق البحث من خلال التركيز على النظرة العلميــة العميقـة لطبيعـة وحجم هذه المشكلــة في أغلبيــة مجتمعــات عالم اليوم. لهـذا كان لــزاما و لما يقتضيه البحث تحديد أهم العوامل التي أدت إلى الاهتمام بقضايا التخلف، ومن ثم محاولة تحليل أهم مفاهيمه.

1. عوامل الاهتمام بقضايا التخلف:

إن الدراسات التي اهتمت بمشاكل التخلف وقضايا التنمية ليست وليدة القرن الحادي و العشرين، ولكنها لم تتخذ الطابع الحـالــي الذي يتصف بالازديــاد والتنوع والتخصص إلا فــي العهـود الأخيـرة، ويرجع تزايد الاهتمام بهذه المشاكل إلى عوامل عديدة أهمها[2]:

[1]. مدحت القريشـي، التنمية الاقتصادية ــ نظريات و سياسات و موضوعات ــ، دار وائل للنشر و التوزيع، عمـان-الأردن، 2007، ص17.

[2]. صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي ــ دراسة للمفاهيم و الأهداف و الأولويات و تحليل للأركان و السياسات والمؤسسات ــ، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، 2006، ص20.

- تزايد حركات التحرر و الاستقلال الوطني و حصول الكثير من البلدان على حريتها و استقلالها السياسي، مما زاد من ضرورة العمل على التخلص من التخلف بكامل مظاهره.

- الصراع العالمي متعدد الأشكال من اجل توسيع مناطق النفوذ السياسي و مجالات الهيمنة الاقتصادية و الثقافية في البلدان النامية، و قد ترتب على ذلك الصراع خاصة بين المعسكرين الرأسمالي و الاشتراكي ما يلي:

- كتابات و إسهامات الباحثين الغربيين الجلية و الخفية استقطاب مفكري البلدان النامية و أصحاب القرار السياسي فيها عن طريق الدراسات المذهبية الإيديولوجية التي تبين و تحلل وضعية التخلف، و تحاول إضفاء الطابع العلمي على مناهج التنمية الغربية و تجارب التطور بهذه الدول كنموذج لحل مشاكل التخلف، فقد كانت معظم تحاليلهم لمراحل تطور المجتمعات تتخذ المجتمعات الأوروبية النموذج القدوة من اجل تعميم خصوصيتهم الحضارية و عولمتها، و تستوي في ذلك الكتابات الاشتراكية و الرأسمالية، مثل تحليل ماركس، و تحليل روستو.

- ترتب على ضراوة الصراع بين المعسكرين و نشوء مشكلات جديدة أهمها مشكلة تزايد الإنفاق العسكري و انعكاساته، و تزايد الاضطرابات السياسية، و ارتباط مساعدات التنمية بشروط قاسية تؤثر على الاختيار التنموي. مما جعل الدراسات تتجه للبحث عن المنهج الملائم و السياسات المناسبة للقضاء على التخلف، و للتخفيض من التبعية في ظل المتغيرات على اعتبار أن الدراسات الاقتصادية ليست بمعزل عما يجري في العالم.

- تفاقم الفجوة التنموية و اتساع الهوة الحضارية بين الدول المتقدمة و الدول النامية عبر الزمن بسبب إخفاق الجهود التنموية في معظم البلدان و توازنها عند التخلف. و هذه الإشكالية جعلت الاهتمام يتزايد من أجل بحثها و تحليلها.

- الانفجار السكاني الهائل الذي ترافق مع نمو ضعيف في الإنتاج و سوء توزيع للدخول و الثروات على المستوى القطري الدولي، فبدا لكثير من المفكرين و كأن المشكلة في جوهرها مشكلة تزايد سكاني.

- الدور الذي لعبته المؤسسات الدولية و الإقليمية مثل البنك الدولي للإنشاء و التعمير و الاهتمام بقضايا التخلف و التنمية، كذلك إصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا اعتبرت فيه عقد الستينات من القرن العشرين العقد الأول المخصص للتنمية. و قد عديد المؤتمرات الخاصة بالتنمية أبرزها مؤتمر الأمم

المتحدة للتجارة و التنمية الأونكتاد (UNICTAD). هذه المؤسسات ساهمت بأجهزتها المتخصصة في دراسة المشاكل التنموية رغم الطابع المذهبي الذي تتميز به تقاريرها و دراساتها و مشاريعها الإصلاحية لمعضلات البلدان النامية.

- انهيار المعسكر الاشتراكي و فشل مشروعه التنموي في جميع البلدان التي تبنته، و بالتالي كثرت الدراسات التي تطرح البدائل التنموية التي تقلل من التكاليف و الانعكاسات السلبية لهذه الأزمة.

- فشل جهود التنمية و تطور أزمة المديونية و انعكاساتها المحلية ساعد على زيادة الاهتمام بقضايا التخلف و التنمية الذي ساد و طبق خلال العقود السابقة و ساهم في استفحال الأزمة التنموية الحضارية في البلدان النامية.

و لهذه الأسباب فقد نال موضوع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية اهتماما كبيرا على الصعيدين السياسي و الاقتصادي، و قد نتج ذلك من الشعور المتزايد في كثير من بلدان العالم بالتخلف الاقتصادي و الاجتماعي و الذي أخذ يباعد بين مستويات المعيشة فيها و تلك السائدة في البلدان الصناعية المتقدمة، و أصبح علاج الوضع المؤلم الذي يعيش فيه ما يقارب من ثلاثة أرباع سكان العالم من المشكلات الأساسية للإنسان الحديث.

و تجدر الإشارة إلـى أن معظم البلدان النامية كانت تحت وطأة الاستعمار السياسي و الاقتصادي، و الـذي استمر سنين طويلة استنزف موارد تلك البلـدان لصالحه و جعلها سوقا لتصريف منتجاته بالإضافة إلـى مساهمته فـي تخلف تنظيماتها الاجتماعية و الإدارية و الفنيـة[1].

2. مفهـوم التـخلـف الاقتصادي:

إن مسألة تحديد مفهوم محدد و بطريقة واضحة للتخلف الاقتصادي و محاولة التمييز بينه و بين التخلف في مجالات أخرى حضارية أو ثقافية أو غيرها، ليست بالأمر الهين لأن مشكلة التخلف بحد ذاتها مشكلة مركبة و معقدة و متصلة بعدة جوانب سياسية و اقتصادية و اجتماعية و غيرها. إضافة إلـى الخلاف حول تحديد أسباب التخلف الاقتصادي بشكل عام مع التسليم بتباين هذه الأسباب من دولة لأخرى. ما زاد من صعوبة وضع تعريف دقيق لظاهرة التخلف و بالتالي التوصل إلى النظرية العامة للتنمية الاقتصـادية.

[1]. مدحت القريشـي، مرجع سبق ذكره، ص ص 18-19.

و بالنظر إلى **المصطلح فأول إصطلاح** أشيع تداوله في الفكر الاقتصادي لوصف الدول المتخلفة كان **الدول المتأخرة (Backward Countries)**، و التي عرفت بأنها تلك المجموعة التي تسودها مستويات منخفضة من التقدم التقني و الاقتصادي، بحيث يترتب على ذلك شيوع الفقر بين سكانها. غير أن هذا الاصطلاح استبدل لاحقا بمفهوم جديد و هو **الدول المتخلفة (Underdeveloped Countries)** على اعتبار أن الفقر أو الغنى مفاهيم تعد نسبية و ليست مطلقة، و بناءً على ذلك فإن مفهوم الدول المتخلفة يعني تلك الدول التي تنخفض فيها مستويات المعيشة عن تلك المستويات السائدة في الدول المتقدمة، مثل أوروبا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و أستراليا و نيوزيلندا[1].

هذا المفهوم يؤخذ عليه أنه لا يفرق بين الركود الاقتصادي الذي تعاني منه اقتصاديات الدول المتقدمة في بعض الأحيان و التخلف الذي ينخر اقتصاديات البلدان المتخلفة مما يعطي الانطباع بأن مشكلة التخلف الاقتصادي هي حالة ركود في هذه الاقتصاديات، و هو أمر لا يتفق مع الواقع، و تجاوزاً لهذا النقد حاول بعض الباحثين في مجال التنمية استخدام مفهوم جديد هو **الدول النامية** الذي أصبح يحظى باستخدام واسع النطاق في الوقت الحاضر. و الاصطلاح الذي تعتمده الأمم المتحدة للتعبير عن الدول المتخلفة: أنها الأقطار أو البلدان التي يكون دخلها منخفضا. و خلاصة القول أن المضمون الحقيقي لهذه الاصطلاحات المتعددة ينطوي على النقاط التالية[2]:

- الدول المتخلفة او النامية ذات دخل قومي منخفض، و بالتالي فإن نصيب الفرد من ذلك الدخل سيكون منخفضا إذا ما قورن بالدول الصناعية المتقدمة.
- اعتبار الجذر الأساسي للتخلف هو سوء استغلال الموارد الاقتصادية، و هذا إمكانية تحقيق تنمية اقتصادية في تلك البلدان يعد أمر متاح لو أحسن تنظيم استغلال تلك الموارد.
- مسألة التخلف تعتبر مسألة نسبية و ليست حالة مطلقة.

و من بين التعريفات التي أوردها الاقتصاديون لمفهوم التخلف الاقتصادي ما يلي[3]:

---

[1]. أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، التخطيـط و التنميـة الاقتصـاديـة، درا المسيرة للنشـر و التوزيـع و الطباعة، عمـان- الأردن، ط1-2011، ص15.

[2]. المرجع نفسـه، ص16.

[3]. محمد سلطـان أبو علـي:" نظـريات التنمية الاقتصادية و سياسـاتها"، الموسوعة العربية للمعرفة من أجـل التنمية المستدامة، الدار العربية للعلوم – ناشـرون، بيروت- لبنان، ط1-2007، ص ص 37-39.

أ. ما أشار له **هيغينز (Higgins)** إلى ان الدول المتخلفة هي تلك التي يقل فيها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي عن 25% من نظيره في الولايات المتحدة الأمريكية، و ذلك بناءً على التعريف الذي و ضعته لجنة خبراء شكّلها الأمين العام للأم المتحدة في أواسط القرن العشرين. و قد ذكرت هذه اللجنة أن الدولة المتخلفة هي التي ينخفض فيها متوسط نصيب الفرد م الدخل الحقيقي عن مثيله في الولايات المتحدة أو كندا أو أستراليا أو أوروبا الغربية. و بهذا المعنى يكاد يكون التخلف الاقتصادي مرادفا للفقر. و في محاولة أخرى يذكر **هيغينز** أن الدولة تكون متخلفة "إذا اعتبرت حكومتها أن التنمية الاقتصادية تمثل لها مشكلة تستدعي وضع سياسة عامة ايجابية لحلها". هذا التعريف واسع جدا و لا يجدي عمليا، و هو يشبَّه بمن عرَّف الوردة على انها هي الوردة. و ينطبق ذلك أيضا على تعريفه للتخلف لأغراض السياسة العامة، و الذي يقول بأن الدولة المتخلفة هي تلك التي لها أهداف و سياسات معلنة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية بحيث تؤهلها للحصول على المعونة الأجنبية من الدول المانحة.

و من بين المسميات التي اقترحها البعض من الاقتصاديين **دول ما قبل التصنيع (Preindustrialized) لعدم رضاهم عن مسمى "الدول المتخلفة"**، حيث أنه من غير الممكن توصيف أية دولة بالمتخلفة بسبب تخلفها في مجال واحد فقط بما لا يجعل التعريف شاملا. كما يلاحظ تحيز هذه الفئة تجاه "**التصنيع**" كوسيلة وحيدة لإحداث التنمية الاقتصادية. كما أن هناك من الباحثين الاقتصاديين من **اعترض** على مصطلح "**الدول النامية**" على أساس أن بعض الدول المتخلفة لا يسير بالضرورة في طريق التنمية التي يوحي بها المصطلح.

ب. من ناحية أخرى يشير **باور** و **ياماي (Bauer and Yamey)** إلى أن التخلف الاقتصادي يعني ببساطة "انخفاض مستوى الانجازات الاقتصادية و التقنية و ليس بالضرورة التخلف في الانجازات أو الصفات الأخرى". و يقصدان بذلك دولاً مثل الصين و مصر التي لها حضارة متقدمة، إلا أنها في منتصف القرن العشرين كانت متخلفة اقتصاديا. كما يضيف هذا التعريف "**التقدم التقني**" إلى جانب "**الانجازات الاقتصادية**"، إضافة إلى أنه لم يقتصر على "**الدخل**" وحده كمعبّر عن الانجازات الاقتصادية، على خلاف ما ورد في تعريف هيغينز. لذلك فهما أشارا إلى إمكانية وجود اختلافات و تباينات في ما بين الدول النامية من حيث استقرار النشاط الزراعي و عدمه، أو الخصائص السكانية أو الإطار المؤسسي، و مدى وفرة الموارد الطبيعية أو ندرتها، و كذلك الأوضاع الابتدائية الموجودة في كل منها، و معدلات النمو التاريخية التي مرت بها.

ج. أما **سيمون كوزنتس (Kuznets)** فقد استعرض ثلاثة مفاهيم ممكنة للتخلف و قام بتحليل كل منها و هي:

- **عدم الاستغلال الكامل للموارد المتاحة:** أي ان كل دولة لا تستخدم الإمكانات الاقتصادية المتاحة لها، و لم تفلح في تشغيلها بصورة كاملة في ظل المعرفة التكنولوجية السائدة، فإنها تكون دولة متخلفة. و أرجع هذا الفشل في الاستخدام الكامل للموارد إلى أسباب عديدة منها العوائق الكامنة في المؤسسات الاجتماعية الداخلية أو الخارجية. و هذا التعريف يجعل من جميع دول العالم دولا متخلفة، حيث أنه لا توجد دولة في هذا الكون وصلت إلى مستوى التشغيل الكامل لمواردها في أي وقت من الأوقـات، مهمـا بلغت درجة ثرائهـا و تطورها و تقدمها الاقتصادي. و بذلك يثبت هذا التعريف قصوره و لا يعتبر مقبولا أو مفيدا لمفهوم التخلف الاقتصادي.

- **التخلف الاقتصادي النسبي:** يعرف التخلف الاقتصادي في هذه الحالة على أنه التأخر في مستوى الأداء الاقتصادي و خصائصه بالمقارنة مع دول أخرى. و على هذا يكون التخلف مسألة نسبية، و اختلافاً في الدرجة قد تصنف معظم الدول على أساسه كدول متخلفة. و هو من ناحية اخرى غير محدد، حيث من الصعب معرفة الدول التي ستتخذ كمقياس أو كمرجع للتخلف النسبي. و لذلك يستبعد هذا التعريف للتخلف الاقتصادي نظراً لعموميته الشديدة و كونه غير محدد، و قليل النفع من الوجهة التحليلية.

- **انخفاض مستوى المعيشة:** طرح كوزنتس مفهوما ثالثا للتخلف حيث بأنه "يعبر عن فشل الدولة في إتاحة مستويات معيشة مقبولة لغالبية سكانها، مما يترتب عليه تفشي البؤس و الحرمان المادي في الدولة". وهذا المفهوم هو الشائع في أدبيات التنمية الاقتصادية.

إذن يرتبط مفهوم التخلف الاقتصادي بانتشار الفقر و ما يلحق به من سمات أخرى مثل انخفاض التغذيـــة، و الرعايـــة الصحيـــة، و اتساع فجوة التمييز بين المرأة و الرجل، اضافة إلى انتشار الأمية و الأمراض و غيرها.

د. و تجدر الاشارة إلى أن **مينت (Myint)** قد ميز بين التخلف من ناحية و التأخر من ناحية أخرى. فمصطلح "**التخلف**" **(Underdevelopment)** سمة تنسب إلى الموارد المتاحة في الدولة، أما مصطلح "**التأخر**" **(Backwardness)** صفة لتأخر الأحوال الاقتصادية التي يعيش فيها غالبية السكان.

هـ. أما **ليبنشتين (Leibenstein)**يعد من أوائل الاقتصاديين الذين وضعوا قائمة مفصلة لخصائص الدول المتخلفة على اعتبار وصف التخلف بأنه "**وظيفي**".

و أهم هذه الخصائص – إلى جانب انخفاض مستوى الدخل، أي الفقر – هـي:

- **الخصائص الاقتصادية:** هذه الخصائص تشتمل على عدة متغيرات من بينها ارتفاع نسبة السكان الذين يتعايشون على الزراعة مع اكتظاظها بالسكان، و وجود بطالة مقنعة و انخفاض متوسط نصيب الفرد من رأس المال، و تميز الأنشطة بأنها "**معيشية**" إلى حد كبير، أي لا تتم ممارستها من أجل السوق، كمـا تكون الأنشطـة غير الزراعيـة بدائية، و ينفق غالبية السكان معظم دخولهم على المأكل، و تتكون صادرات الدولة أساسا من المنتجات الأولية، فضـلا عن تدني مستوى الأساليب التكنولوجية المستخدمة.

- **الخصائص الديموغرافية:** أهمها ارتفاع مستوى الخصوبة، زيادة على انخفاض متوسط العمر المتوقع لحياة الفرد عند ولادته، و عدم ملائمة مستوى التغذية، و ازدحام المناطق الريفية بالسكان.

- **الخصائص السياسية و الثقافية:** و المتمثلة في انتشار الأمية الهجائية و ارتفاع نسبتها إلى مجموع السكان، و تخلف النظام التعليمي، و انتشار ظاهرة تشغيل الأطفال، و ضعف قوة الطبقة المتوسطة أو عدم تواجدها على الإطلاق، إضافة إلى تدني الوضع الاجتماعي للمرأة و تحكّم التقاليد بصورة أساسية في سلوك غالبية السكان.

- **خصائص تقنية و خصائص أخرى:** من بينها انخفاض إنتاجية الفدان من الأراضي الزراعيـة، و عدم توافر تسهيلات التدريب، و عدم ملائمة وسائل الاتصالات و وسائل النقل و خاصة في المناطق الريفية مع بدائيـة تكنولوجيا الانتاج.

و باستخدام هذه الخصائص يميز هيغينز بين أربع مجموعات من الدول المتخلفة اقتصادية:

أ. المجموعة الأولى: الدول المتميزة بمتوسط دخل منخفض للفرد، بحيث تدخل ضمن تعريف الدول المتخلفة، و التي تمتلك موارد معروفة و غير مستغلة، هذه كانت تنفذ منذ في منتصف القرن العشرين عمليات تصنيع واسعة و عملت على رفع أحوال الزراعة من زيادة متوسط نصيب الفرد مـن الدخل زيـادة كبيرة. و مـن بيـن الدول التي تظمها: البرازيل، المكسيك، الفلبين، تركيا و ايطاليا.

ب. المجموعة الثانية: هي دول رغم نقص حجم الموارد التي تمتلكها مقارنة بعدد السكان، إلا أن متوسط نصيب دخل الفرد في حالة تزايد و نماء. من بينها يوجد: بورما، باكستان و الصين. حيث قدر متوسط دخل الفرد فيها ما يعادل 100 دولار أمريكي.

ج. المجموعة الثالثة: هي دول فقيرة و راكدة بمعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، الذي لا ينمو بمعدل يذكر، و لكنها غنية نسبيا في الموارد الطبيعية، و من أمثلة دول هذه المجموعة إندونيسيا.

د. المجموعة الرابعة: تظم الدول شديدة الفقر (التي كان يقل فيها متوسط دخل نصيب الفرد من الدخل القومي في ذلك الحين عن 100 دولار أمريكي في السنة). و هي تتميز بركود أحوالها الاقتصادية مع افتقارها إلى الموارد الطبيعية. و من أمثلة هذه الدول التي ذكرها هيغينز: ليبيا، الأردن و اليمن.

المطلب الثاني: العوامل المفسرة للتخلف الاقتصادي

لقد تعددت و تباينت نظريات تفسير التخلف الاقتصادي حسب مناهج البحث و أسبابه، فبعضها ركز على أهمية العوامل الجغرافية والطبيعية كارتفاع درجات الحرارة و الرطوبة مما قد ينتج عنه انتشار الأمراض و الأوبئة و الأمراض وغيرها، وبعضها أكد على دور العوامل الاجتماعية والثقافية أو ما يعرف بالثنائية الاجتماعية أو التكنولوجية، وذهب بعضها الآخر إلى إبراز أهمية العوامل السياسية، ومنها من ركز على دور العوامل الاقتصادية واعتبرها العامل الأساسي والحقيقي في تفسير ظاهرة التخلف، ومنهم من رأى بأن التخلف هو إحدى مراحل التطور الاقتصادي التي تمر بها بلدان العالم المتخلف للوصول إلى تحقيق التنمية و التقدم. و هناك آخرون يرجعون مشكلة التخلف إلى ظاهرة الاستعمار وما نتج عنه من تأثيرات سلبية أفرزتها العلاقات الدولية غير المتكافئة في مجال التجارة الخارجية و حتى المجال المؤسساتي والتي تبلورت فيما يسمى بالنظام الاقتصادي الدولي

وهكذا يلاحظ عدم التوصل إلى النظرية العامة التي تفسر ظاهرة التخلف الاقتصادي و تمهيد السبيل نحو التنمية الاقتصادية، وبذلك تبقى وجهات النظر متباينة ومختلفة في تفسير المسألة. و في ما يلي سيتم عرض العوامل المختلفة في تفسير هذه الظاهرة:

1. العوامل الجغرافية والطبيعية:

هي التفسيرات التي تتعلق بندرة الموارد الاقتصادية الطبيعية و عدم تنوعها أو عدم كفايتها للبدء بمرحلة الانطلاق، إضافة إلى الظروف المناخية غير الملائمة و التي تعتبر احد الأسباب الكامنة وراء ظاهرة حدوث التخلف. و كما يسود الاعتقاد أن العامل الأساسي للتخلف يرتبط بعدم كفاية الموارد الاقتصادية لتلك البلدان و لسوء استخدامها، و هو يستند بذلك إلى أن الثورة الصناعية قد تحققت في البلدان المتقدمة بفضل توفر الظروف البيئية و الاجتماعية و المناخية و الطبيعية المناسبة.و يؤكد أصحاب هذه التفسيرات أن مشكلة التخلف الاقتصادي تكاد تكون محصورة بالدول المدارية، أي المناطق التي تقع بين 30 شمال خط الاستواء و جنوبه، و هي المناطق التي تتعرض للجفاف و ارتفاع درجات الحرارة الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض إنتاجية العمل لديها[1]. هذه المناطق الاستوائية تتميز بارتفاع شديد في درجات الحرارة، و غزارة الأمطار، و انتشار الأوبئة و الأمراض و خاصة الملاريا، لذلك يلاحظ أن النشاط الأساسي يكمن في النشاط الزراعي المنخفض الانتاجية لاعتماده على أساليب تكنولوجية متخلفة[2]. إلا أنه لا يمكن اعتبار العوامل الجغرافية و الطبيعية كسبب أدى إلى نشوء التخلف للأسباب التالية[3]:

أ. هناك دول تعاني من ندرة في الموارد الطبيعية و مع ذلك فهي دول صناعية متقدمة كاليابان و بريطانيا مثلا.

ب. إن بعض الدول في قارات آسيا و افريقيا و أمريكا اللاتينية تتمتع بوفرة الثروات و الموارد ومع ذلك هي تعاني من تخلف شديد و بالتالي فإن الندرة أو الوفرة للموارد الطبيعية لا يمكن اعتبارها سببا رئيسيا لتخلف هذه البلدان رغم أهميتها في المساعدة على دفع عجلة النمو، لأنه يمكن التخلص من الندرة عن طريق التجارة الدولية و التكتلات الإقليمية، و عليه فان عدم القدرة على الاستغلال الذاتي لهذه الموارد و الانتفاع بها يعد من الخصائص التي تتميز بها البلدان النامية.

---

[1]. احمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، مـرجع سبق ذكره، ص ص 27-28.

[2]. محمد سلطان أبو علي، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[3]. أوضايفية حـدة: " التنمية الاقتصادية و إمكانية الإعتماد على الذات في ظل العولمة – دراسة حالة الجزائر –"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار- عنابة، 2013-2014، ص ص30-31.

ج. كذلك رغم أهمية المناخ و تأثيره على الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية بشكل عام لا يمكن الاستناد إليه في تفسير ما حدث بالبلدان النامية و ذلك للاعتبارات التالية:

- إن كثيرا من البلدان النامية تقع في مناخات معتدلة مثل بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط و دول أمريكا اللاتينية و مع ذلك فهي تعاني من حالة التخلف.

- هناك بلدان كثيرة عبر تاريخ الإنسانية كانت منارات للحضارة و التقدم بهذه المناطق مثل: حضارة وادي الرافدين بالعراق و الحضارة الفرعونية و حضارة الهند و الحضارة الإسلامية، و مع ذلك فان معظم هذه المناطق اليوم تعاني من التخلف.

- إن المناخ السائد في البلدان النامية لم يمنع الدول المستعمرة من إقامة مناطق زراعية و مجتمعات صناعية كبرى في كل من إفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية، و لذلك فليست العوامل الجغرافية و الطبيعية هي السبب في هذا التحول الحضاري و لكنها بالقطع توجد أسباب أخرى.

2. العوامـل الثقافية والاجتماعية:

هناك من يربط بين التخلف الاقتصادي و بين التخلف الثقافي و الاجتماعي، على اعتبار أن تدني المستويات الثقافية و الاجتماعية يؤدي حتما إلى عرقلة فرص التنمية و التقدم. حيث أن العادات و التقاليد السائدة في المجتمعات المتخلفة تؤثر على الإنفاق الاستهلاكي و على التوجه نحو الاستثمار و الادخار[1]، فالبلدان المتخلفة تعرف بانخفاض مستوى المعيشة و انخفاض نسبة التعليم و الأساليب التربوية القديمة و ارتفاع نسبة الأمية لا سيما بين النساء، و انتشار ظاهرة تشغيل الأحداث و القصر، ناهيك عن الحراك الاجتماعي المتعثر إلى حد الجمود، هذا و يكبر حجم الطبقة الدنيا مقابل صغر حجم كل من الطبقة المتوسطة و الطبقة العليا، كما لا تمنح الأهمية للبحوث العلمية و التقنية و تطبيق نتائجها على أرض الواقع إلا في بعض الحالات النادرة. أما فيما يخص العلاقات الاجتماعية السائدة في تلك البلدان فهي علاقات بسيطة و مباشرة و مقتصرة على داخل النسق الاجتماعي، و تتحكم العادات و التقاليد الموروثة في السلوك الاجتماعي في شكل رفض للانفتاح العقلي على معطيات التغير المتسارع و على الأفكار الجديدة و غيرها[2]، يضاف إلى ذلك الدور الذي تلعبه العوامل السيكولوجية

[1]. مـدحت القريشي، مرجع سبق ذكـره، ص 43.

[2]. جمال حلاوة، علـي صالح، مدخل إلـى علـم التنميـة، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمـان- الأردن، 2010، ص ص 72-71.

(النفسية) في تفسير حالة التخلف و إدامتها مثل غياب روح المغامرة و انعدام الروح الفردية و ضعف الحوافز الاقتصادية و تحقيق الكسب المادي و عدم وجود المنظم (Entrepreneur)[1].

الواقع يثبت أن البلدان النامية حينما حـاولت الانفتـاح و تبني التجديد، ابتعدت عن العـادات و التقاليد الايجابية و تمسكت بالتقليد الأعمى، فأخذت كل ما هو مزيف من الدول المتقدمة(لباس، سلوكيات اجتماعية سلبية و غيرها) و تركت كل ما هو مهم من علم و تكنولوجيا، بل واقع اليابان عملاق العالم يبرهن على أن التمسك بالتقاليد لا يعني التخلف، فاليابان من أكثر الدول تمسكا بتقاليده و مع ذلك أصبح متقدما و متقدما جدا.فالتنمية كأفكار بناءة وفعالة ليست في نظر "مالك بن نبي" تركيبا مزجيا بطريقة آلية و عشوائية بين ظروف تاريخية و أخرى و بين خصائص اجتماعية منفردة و أخرى، فهـي ـ كما قال ـ "لا تشترى من الخارج بعملة أجنبية غير موجودة في خزينتنا، فهناك قيم أخلاقية و اجتماعية و ثقافية لا تستورد، و على المجتمع الذي يحتاجها أن يلدها، و التنمية من تلك القيم، إنها لا تستورد، بل توضع في المكان نفسه"[2].

3. العوامـل السياسيـة:

إضافة دور إلى العوامل الجغرافية و تدني المستويات الثقافية و الاجتماعية في تفسير ظاهرة التخلف. هناك من يؤكد على ما خلفته العوامل السياسية مثل الاستعمار كعامل داخلي، و دور الأنظمة السياسية التي سادت في المرحلة ما قبل الاستعمار كسبب و مفسر للتخلف.

3. 1. العامل السياسي الخارجي "الاستعمار": يرى العديد من الاقتصاديين و خاصة المـاركسيين الجدد أمثـال **بول بـاران (Paul Baran) و سويزي (Sweezy)** أن الاستعمـار هو العـامل الرئيسي و المسؤول عن تخلف البلـدان المتخلفـة (النامية) لأنه ركز علـى نهب ثروات هذه البلدان و تحويلها إلـى البلدان المتقدمة، و ما خلفه كذلك من إحداث تفكيك للمجتمعات و تفكيك القطاع الزراعي و تهميش الصناعات الحرفية من خلال جعل تلك الدول تعتمد على استيراد السلع من الخارج مما يبقيها في تبعية مستمرة للخارج حتى بعد حصولها على الاستقلال السياسي. و بذلك يكمن التخلف في تبعات النظام الاجتماعي و الاقتصادي الذي تركه الاستعمار في الدول المتخلفة[3].

---

[1]. مدحت القريشـي، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[2]. أوضايفية حدة، مرجع سبق ذكره ،ص33.

[3]. جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2000، ص17.

و الاستعمار لم يكتف بالاستغلال المزدوج للدول التي كانت تحت سيطرته على اعتبار هذه الدول كمصر للمواد الخام و حتى اليد العاملة الرخيصة من ناحية و كسوق استهلاكية لتصريف منتجاته الصناعية من ناحية أخرى، بل تمادى في استخدام العنف الممارس باستمرار على عقول و بيوت المستعمَرِين و أدخل في وعيهم أنهم ليسوا بشرا و إنما مجرد أشياء. و في رسالته الشهيرة التي وجهها " فرانس فانون " إلى الحاكم الفرنسي في الجزائر من منصبه كطبيب في مستشفى الأمراض العقلية، إبان حرب التحرير يقول:" إن الإنسان العربي في الجزائر، يحس بالغربة و الوحشة في بلده، إنه يعيش في حالة تجريد من آدميته، إن البناء الاجتماعي الذي فرضته فرنسا على الجزائر يعادي كل محاولة لانتشال الفرد الجزائري من حالة عدم الآدمية، و إعادته إلى حالة الآدمية التي هو بها جدير"[1].

3. 2. الأنظمة السياسية: يعتبر الدور الذي لعبته الأنظمة السياسية التي سادت قبل حركة المرحلة الاستعمارية على نطاق واسع، و التي ساهمت في إحداث الاضطرابات الداخلية الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و السياسية، ما أثر على شبكة العلاقات المجتمعية و أدى إلى تفكيكها عن طريق الممارسات الاستبدادية، و نتج عن ذلك مناخا اجتماعيا كان له تأثيره السلبي على نسبة النمو الداخلي وتعطيل مسيرة التواصل الحضاري بشكل تدريجي، الأمر الذي مهد لتأثير العوامل الخارجية لاحقا. إضافة إلى الأنظمة التي نصبها الاستعمار خاصة بعد موجة الاستقلال السياسي لكثير من البلدان النامية، و كذا من خلال فترات الحماية و الانتداب، حيث قام بتنصيب و تثبيت نخب سياسية و أقليات حاكمة لخدمة مصالحه، مقابل توفير الحماية لها و المحافظة على إستمراريتها السياسية. و الحقيقة أن هناك أنظمة سياسية مهدت و هيأت الظروف و بعضها الآخر ساعد على استمرار و تعميق ظاهرة التخلف، و التي تصب كلها في عدم الاستقرار السياسي الموجود في البلدان النامية و ما أفرزه من تراكمات اجتماعية و ثقافية سلبية أغلبها دخيلة على تلك المجتمعات، الأمر الذي كان له دورا هاما في إبقاء البلد متخلف، فلا يمكن أن يقوم للاقتصاد قائمة دون استقرار سياسي و مؤسساتي و اجتماعي لأية دولة، مع هذا لا يمكن أن ترجع جميع الأسباب إلى هذه الأنظمة السياسية التي كان لها دور معتبر ضمن العوامل الداخلية في تكوين التخلف[2].

[1]. جمال حلاوة، علي صالح، مرجع سبق ذكره، ص88.

[2]. أوضايفية حدة، مرجع سبق ذكره، ص34.

4. العـوامل الاقتصـاديـة وفـق بعض النظـريات:

يمكن التمييز بين مجموعة من النظريات و التحاليل التي تنطلق في تفسير التخلف بإبراز دور العوامل الاقتصادية و ذلك فيما يلي:

4. 1. نظـرية الحلقة المفرغة: يرتكز الباحثين في مجال هذه النظرية على أن اقتصاديات الدول المتخلفة محكومة بسلسلة من الحلقات المفرغة المتشابكة من الفقر و الركود، باعتبار أن الفقر هو نقطة البداية ، و الحلقة الأساس تبين أن الفقر يعني إنتاجية منخفضة و مداخيل منخفضة مما سيؤدي إلـى ضعف الادخار، ما ينتج عنه مستويات منخفضة فى الاستثمار و بالتالي النقص المستمر أو الدائم في رأس المال الذي يفسر استمرارية الفقر.

و يرى نوركس (Nurkse) أن هناك نوعين من الحلقة المفرغة الأولى من جانب الطلب على رأس المال مما يـؤدي إلـى تراكم رأسمالي ضئيل و استمرار حالة التخلف و الركود[1]:

أ. الحلقة الأولى: تتعلق بجانب الطلب على رأس المال، فمن المعروف أن الطلب على رأس المال من (أجل الاستثمار) طلب مشتق، لأن الهدف النهائي من إنتاج السلع الرأسمالية هو توظيفها في إنتاج السلع و الخدمات الاستهلاكية. حيث أنه كلما كان الطلب على سلع الاستهلاك مرتفعا كان الميل إلـى الاستثمار مرتفعا و العكس. و من أهم محددات الطلب على سلع الاستهلاك هو مستوى دخـل الأفـراد، و في الـدول المتخلفـة دخـل الأفـراد مخفض مما يجعل الطلب على سلع الاستهلاك منخفض. و على اعتبار ضيق السوق فبالتالي يصبح الميل للاستثمار لإنشاء وحدات إنتاجية منخفضا. إذن انخفاض الدخل يرجع إلى انخفاض الإنتاجية الذي يرجع بدوره – إلى حد كبير – إلى ضعف حجم التجهيزات الرأسمالية في البلاد المتخلفة.

ب. الحلقة الثانية: تتعلق بجانب عرض رأس المال، فعرض رأس المال يتحدد بالموارد الادخارية المتاحة التي تتأثر بالرغبة و المقدرة على الادخار، و لكن المقدرة على الادخار ضعيفة في البلدان المتخلفة بسبب انخفاض الدخل الفردي الذي يرجع إلى انخفاض الإنتاجية و التي تعود بدورها إلى انخفاض حجم رأس المال الثابت (التجهيـزات).

كما أن هذه النظرية أي نظرية الحلقة المفرغة لفقر البلدان النامية تشكل نقطة الانطلاق في نظرية نوركس و التي تظهـر وفـق المخطط (2-1) و المخطط (2-2):

[1]. جمـال الدين لعويسات، مـرجع سبق ذكره، ص18.

المخطط (2-1): نظرية الحلقة المفرغة – جانب عرض رأس المال

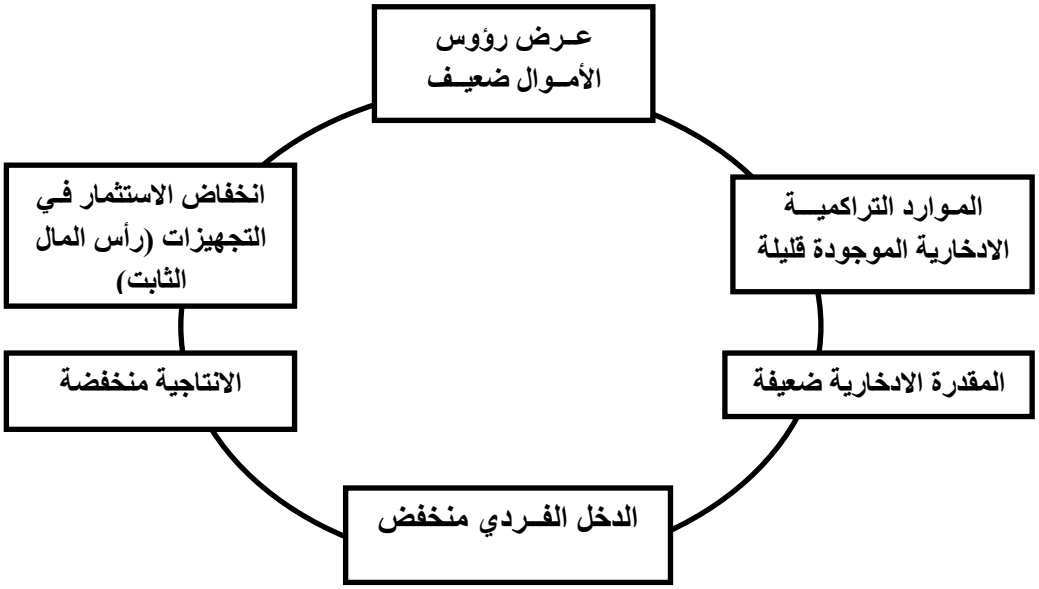

المصدر: جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية **، مرجع سبق ذكره، ص20.**

المخـطط (2-2): الحلقة المفرغة – جانب الطلب على رأس المال

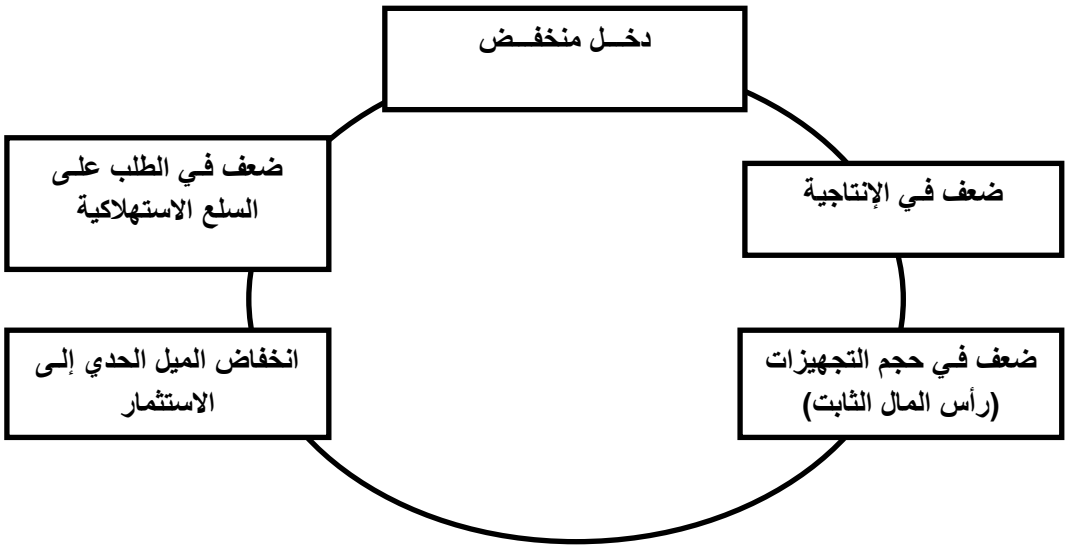

المصدرنفسـه، ص20.

من الناحية الشكلية الظاهرية يبدو ذلك صحيحا، بالرغم من تمييز العائق الداخلي الموجود أمام طريق التطور الاقتصادي للبلدان النامية و بخاصة تمييز النماذج و العلاقة المتبادلة لمستوى إنتاجية العمل المنخفضة و مستوى التراكم أو الادخار الضئيل، لكن هذا لا يخرج عن كونه ربطا ميكانيكيا، لأن هذه العملية ليست عملية مختبرية كيميائية اصطناعية تتكرر دون أن تتبدل أو تتغير في مجرى الزمن، بل هي عملية اجتماعية تخضع لقوانين التطور الاجتماعي و المستجدات المستمرة فيها، لذلك لا يمكن أن تكون عملية نقل ميكانيكي ثابتة دون تغيير. و على الرغم من أن هذه المقولة متشائمة فإنه لا يمكن قبولها للأسباب التالية[1]:

- تتوفر في البلدان النامية إمكانيات فعلية لرفع إنتاجية العمل بأدنى النفقات لرأس المال، كما حدث ذلك تاريخيا في ظل الانتقال من الإنتاج السلعي الصغير إلى الإنتاج التعاوني ومن ثم الصناعي الذي يتميز بكثافة كبيرة للعمل وتنظيمه الأفضل.

- أن وسائل التراكم الأولى لرأس المال في البلدان النامية تضمن الأساس لزيادة نسبة التراكم في ظل إنتاجية عمل ثابتة عن طريق زيادة حصة المنتوج الفائض على حساب المنتوج الضروري.

5. نظريات الحتمية التاريخية المرحلية:

تتميز هذه النظريات بتتبعها للتطور التاريخي للمجتمعات الأوروبية و تقسيمه إلى مراحل متعددة، حيث ترى بأن معظم المجتمعات البشرية يجب أن تمر بهذه المراحل و يصبح التخلف في هذه الحالة مجرد تأخر زمني أو مرحلة تطورية ما قبل الرأسمالية. و تبرز هذه النظريات في:

5. 1. التفسير الماركسي للتخلف: يستند التحليل الماركسي للتخلف على وضع و شكل علاقات الإنتاج السائدة في المجتمع و مستوى تلك العلاقات لذلك تكمن دراسة التخلف في دراسة و تحليل علاقات الإنتاج و ليس في وضع و تطور عوامل الإنتاج. و ما يميز البلدان المتخلفة عن البلدان المتقدمة هو المستوى الذي وصلت إليه علاقات الإنتاج على اعتبارها القياس الوحيد. و يستند هذا التفسير على **المادية التاريخية** حيث أن المجتمعات البشرية مرت و سوف تمر بمجموعة من المراحل

[1]. طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط 3-1986، ص ص136-137.

التاريخية و لكل مرحلة شكل خاص من أشكال علاقات الإنتاج تتناسب و القوانين الاقتصادية الموضوعية التي تحكم تلك المرحلة، و هذه المراحل هي[1]:

- مرحلة المشاعية البدائية .
- مرحلة الـرق.
- مرحلة الإقطاع.
- مرحلة الرأسمالية.
- مرحلة الاشتراكية.
- مرحلة الشيوعية.

و الأساس الذي تحدد فيه أشكال علاقات الإنتاج يعتمد على ملكية وسائل الإنتاج، لذلك فهم يعتبرون مرحلة الاشتراكية أعلى مراحل و أرقى أشكال علاقات الإنتاج الموجودة، و البلدان التي تتسم بهذا النوع من العلاقات الإنتاجية هي التي تعتبر بلدانا متطورة، أما باقي البلدان فتد ضمن قائمة البلدان المتخلفة.

و بناء على التفسير الماركسي يمكن اعتبار أن كل من فرنسا و الولايـــات المتحدة الأمريكيـــة و انجلترا و اليابان بلدانا متخلفة، أما منغوليا و ألبانيا و بلغاريا و كوبا تعتبر بلدانا متطورة. مما يفسر قصور التفسير الماركسي لظاهرة التخلف. إذ أنه يستند إلى فكرة الجمود العقائدي في تفسيره لقوانين **المادية التاريخية**، و محاولة تطبيقها على ظروف العصر الحديث الذي يمتاز بالتغير و التطور السريع مما زاد من تعقيد مشاكل العصر و صعوبة تفسيرها على ضوء النظريات السائدة خلال القرن التاسع عشر[2].

5. 2. نظرية المراحل لـ روستو: يرتكز تحليل روستو لتفسير ظاهرة التخلف الاقتصادي على أساس أن بلدان العالم المختلفة تمر بمراحل عديدة من الاقتصادي.حيث حالة التخلف الاقتصادي للعديد من البلدان، بموجب هذه النظرية، تعكس مرحلة النمو و التطور التي تمر بها تلك البلدان و أن التخلف هنا يعتبر تأخـرا زمنيـا فحسب، إن النمو طبـقـا لهذه النظريـة يتكون من مراحل معينـة ذات تتابع زمني

[1]. وديـع شرايحة، دراسات في التنمية الاقتصادية، دار كتابكم للطباعة و للنشر و التوزيع، عمان- الأردن، 1987، ص14.

[2]. المرجـع نفسـه، ص15.

بحت و أن كل مرحلة تمهد الطريق أوتوماتيكياً للمرحلة اللاحقة، و يميز روستو بين هذه المراحل على أساس كمي و تكنولوجي فقط[1]. و قام روستو بتقسيم مراحل التطور إلى خمس مراحل هي[2]:

أ. مرحلة المجتمع التقليدي: و يتميز ببدائية أساليب الإنتاج، و بميول اجتماعية تتصف بالاستسلام للمحيط الخارجي الذي يتواجد فيه الإنسان. و من الممكن ملاحظة بعض الزيادة في الإنتاجية، و بعض التجديد التكنولوجي، مع بقاء إنتاجية المجتمع منخفضة بشكل عام. و ربما مرت جميع دول العالم بهذه المرحلة في فترة ما من تاريخها، إلا أن هذه الظـروف لا تـزال قائمــة إلى حـد الآن في العديـد من الـدول و المجتمعات و خاصة الإفريقية.

ب. مرحلة التهيؤ للانطلاق : وفي هذه المرحلة تنمـو الظروف اللازمــة لانطـلاق الاقتصاد الوطنـي. و يرى روستو أن المرحلة ضرورية، إذ يحتاج المجتمع إلى فترة زمنية ما كي يتحول من المرحلة التقليدية إلى وضع يتم فيه استغلال أساليب العلم الحديث و التمتع بمزايا الاختيارات المتعددة، و التغلب على الآثار السلبية لقانون تناقص الغلة. و يقرر روستو أن أوروبا الغربية قد مرت بمثل هذه الظروف في أواخر القرن السابع عشر و أوائل القرن الثامن عشر. و في حالات كثيرة نتج هذا الوضع عن ظروف تدخل خارجي و ليس لأسباب داخلية في الدولة المعنية. و من مظاهر هذه المرحلة سعي الأفراد نحو تحقيق مستوى معيشة أفضل لهم و لمن سوف يخلفهــم، و قيـام عدد من المنظمين فـي القطاعيـن العـام و الخاص بتعبئة المدخرات و تحمل المخاطر بهدف تحقيق الربح، كما تظهر البنوك و مؤسسات الوساطة التمويلية و يزيد حجم الاستثمار. إلا أن كل هذه المظاهر تكون محدودة الحجم ولا تحصل إلا في نطاق ضيق بحيث تظل الإنتاجية منخفضة، و تغلب القيم على ثقافة المجتمع. أي أن المجتمع التقليدي يستمر قائما جنبا إلى جنب مع نشاط حديث محدود الحجم تمت إدارته في الماضي بواسطة القوى المستعمرة أو تلك المناصرة لها.

ج. مرحلة الانطلاق: و يحدث الانطلاق الاقتصادي في المجتمع نتيجة ظهور حافز قوي على التغيير قد يكون ثورة سياسية أو حصول تجديدات تكنولوجية واسعة تترتب عليها وفورات خارجية كبيرة في مختلف قطاعات المجتمع، بما يتيح استغلالها لدفع عجلة النمو الاقتصادي. و قد يكون هذا الانطلاق نتيجة ظروف دولية مؤاتية مثل فتح السوق البريطانية أمام الصادرات السويدية من الأخشاب في ستينات

[1]. حربي محمد موسى عريقات، التنمية و التخطيط الاقتصادي (مفاهيم و تجارب)، دار البداية ناشرون و موزعون، عمـان- الأردن، ط2014/1، ص49.

[2]. محمد سلطان أبو علي، مرجع سبق ذكره، ص47.

القرن التاسع عشر، التي عرفت في الوقت عينه ارتفاعا كبيرا في أسعارها. و يرى روستو أن هذه المرحلة تتوافر فيها ثلاثة عناصر مرتبطة ببعضها البعض هي:

- ارتفاع معدل الاستثمار " المنتج " إلى الناتج المحلي الإجمالي من نحو 5% أو أقل إلى ما يزيد على 10%.
- نمو أحد القطاعات الصناعية الرئيسية أو أكثر مع تميزها بمعدل نمو عال جدا.
- ظهور أو تواجد تنظيمات سياسية و اجتماعية تقوم باستغلال فرص التوسع في القطاع الحديث، و الآثار الناتجة عن الوفورات الخارجية لمرحلة الانطلاق، و توفر لها قابلية الاستمرار. و قد يمول هذا المعدل المرتفع من الاستثمار عن طريق المدخرات الداخلية أو واردات رأس المال من الخارج على شاكلة ما حصل في الولايات المتحدة الأمريكية و غيرها.

د. مرحلة الارتقاء نحو النضوج: تأتي هذه المرحلة بعد مرحلة الانطلاق و يبلغها المجتمع عادة بعد نحو 60 عاما من بداية الانطلاق، و تتميز بارتفاع درجة التصنيع و انتشار استخدام وسائل العلم الحديث مع ارتفاع الإنتاجية و تعمق آثارها في ظل التقدم الاقتصادي القائم.

هـ. مرحلة الاستهلاك الكبير: و هي المرحلة الخامسة و الأخيرة من مراحل النمو الاقتصادي، و فيها يتمتع أفراد المجتمع بأنماط استهلاكية عالية و يتزايد متوسط نصيب الفرد من السلع الاستهلاكية المعمرة كالسيارات و التليفزيونات و غيرها.

لا يمكن اعتبار نظرية المراحل نظرية مقنعة لتفسير حالة التخلف الاقتصادي، ذلك لأن المتتبع لتحليل روستو يصل إلى قناعة بأن التخلف ما هو إلا تأخر زمني يمكن تداركه بمجرد فهم شروط الانتقال إلى المراحل العليا، فالبلدان المتخلفة ليست في مجملها مناطق متأخرة على طول الخط بل البعض منها عرف عهودا للازدهار و التطور الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي في فترات سابقة، و قد عرفت هذه فترات ركود و جمود، لذلك فإن أسباب التخلف هي تاريخية في أساسها.

المبحث الثاني: التنميـة الاقتصاديـة

تعد التنمية الاقتصادية المسعى الأساسي لمختلف دول العالم بشكل عام و الدول النامية بشكل خاص. و حظـي موضوع التنمية باهتمـام بالـغ منذ نهاية الحرب العالميـة الثانيـة من طـرف الاقتصاديين و السياسيين في البلدان المتقدمة و النامية و كذلك المنظمات الدولية و الإقليمية، خاصة في ظل انقسام دول العالم إلى بلاد متقدمة وأخرى متخلفة، بلاد غنية تضم أقل من خمس سكان العالم وتحصل على ثلثي الدخل العالمي، وبلاد فقيرة تعيش مأساة التخلف وتضم على مسرحها أكثر من ثلثي سكان العالم بينما يقل نصيبها عن سبع الدخل العالمي، وتتوسط هاتان المجموعتان مجموعة من البلاد متوسطة الدخل تضم أقل من سبع سكان العالم وتحصل على خمس الدخل العالمي. ولما كانت الدول المتخلفة تقع في معظمها في جنوب الكرة الأرضية والمتقدمة معظمها في شمالها، فقد فرق الاقتصاديون بين شمال متقدم وجنوب متخلف، لتزداد أهمية التنمية للدول المتخلفة والتي يطلق عليها تأدبا الدول النامية، والتي تسعى إلى عبور فجوة التخلف وتأمل في تخطيها للإلحاق بركب التقدم.

المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

عرف مفهوم التنمية اختلافات عديدة بين مختلف الاقتصاديين و الكتاب، و ذلك بحسب نظرة كل باحث لموضوع التنمية و فلسفته السياسية و خلفياته الفكرية. و إن إعطاء مفهوم واضح لعملية التنمية هو خطوة مهمة و جوهرية لوضع البلد نحو الطريق الصحيح، و ذلك أن الأخطاء الكبرى التي وقعت باسم التنمية قد زادت من تنمية و تعميق التخلف بأبعاده المتعددة، في الوقت الذي ارتبط تطور مفهوم التنمية عبر مراحل أساسية نتيجة تأثر الفكر التنموي في البلدان النامية بالفكر التنموي الليبرالي، و يشير المفهوم إلى التحول الذي شهدته بعض الدول بعد الاستقلال منذ منتصف القرن الماضي ـ في الستينيات من القرن العشرين ـ في آسيا و إفريقيا بصورة جلية. و تبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده و مستوياته، و تشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط و الإنتاج و التقدم.

1. الدول النامية: المصطلح

يعد اصطلاح الدول النامية أنه مرتبط بالتنمية والتخلف، والحديث عن التنمية أمر حديث نسبيا. و عندما بدأ الفكر الاقتصادي الكلاسيكي في دراسة إشكالية النمو الاقتصادي للدول المتخلفة تمت تسمية هذه المجموعة من الدول اصطلاح **الدول المتأخرة** "Backward Countries" هي تلك الدول التي عرفت بأنها لم تصل بعد إلى مستوى مرتفع من التقدم التقني و الاقتصادي. هذا المفهوم لا يوضح بصفة دقيقة الأسباب التاريخية لمسألة التخلف. و نتيجة لذلك تم استخدام مصطلح جديد هو **الدول المتخلفة** "**Undeveloped Countries**" **و** عرفت الدول المتخلفة على أنها تلك الدول التي تنخفض بها مستويات المعيشة عن تلك السائدة في الدول المتقدمة، هذا التعريف كذلك غير دقيق لأنه لا يميز بين درجات مختلفة من التخلف إضافة إلى أن استخدام اصطلاح الدول المتخلفة قد يوحي خطأً بأن هناك نهاية محددة للتقدم بلغتها الدول المتقدمة كما يوحي بتأخر حضاري و اجتماعي، و كنتيجة للانتقادات الموجهة للتعاريف السابقة ظهر اصطلاح **الدول الأقل تقدما** "Least Developed Countries" ليقابله من الناحية الأخرى الدول الأكثر تقدما "Most Developed Countries"، و من خلال هذا التعريف قد يمكن اعتبار أن جميع دول العالم تعيش درجات متمايزة من التقدم علما بأن هذا بعيد كل البعد عن الصواب لأن هناك بعض الدول التي لا تزال تعيش حالة الركود و البعض الآخر يعيش حالة التدهور[1].

[1]. جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية ،مرجع سبق ذكره، ص ص 09-10.

و يعد الاصطلاح اذي قدمه خبراء الأمم المتحدة و هو اصطلاح "**الدول النامية**" (Developing Countries) الأكثر شيوعا من غيره لأنه يفرق بين الركود و النمو كما يوحي بأن هذه المجموعة من الدول تقوم فعلا بمجهود إنمائي، لكن ما يعاب على هذا المصطلح أنه يمنح صفة "**الناميـة**" على دول قد لا تزال قد بدأت فعلا بالأخذ بأسباب النمو، كما أن هذه الصفة – النامية– لا تعد حكرا على مجموعة الدول المتخلفة التي أخذت بأسباب النمو ، فالدول المتقدمة أيضا تنمو بالتأكيد. من ناحية أخرى يعتقد بعض الاقتصاديين أن اصطلاح "**الدول الفقيـرة**" (Poor Countries) أكثر حيادية من الناحية العلمية لأنه يركز على الفقر المادي و الاقتصادي لهذه الدول و لا يتعرض لمسألة تخلف أو تقدم شعوب هذه الدول من الجانب الاجتماعي أو الحضاري، و رغم ذلك يهمل هذا الاصطلاح حقيقة أن بعض هذه الدول غنية بمواردها الطبيعية و إن كانت غير مستغلة لأسباب عديدة[1].

ثم ظهر بعد ذلك مصطلح جديد ساد في أدبيات التخلف و التنمية، هو اصطلاح "**العالم الثالث**" **(Third World / Tiers-Monde)**، عندما استخدمه الفرنسي "**Alfred Sauvy**" لأول مرة عام 1952، و هو يغلب عليه الطابع السياسي أكثر من الطابع الاقتصادي[2]. **و قبل تفسيره لاصطلاح** "**العالم الثالث**"يرى الدكتور **حازم الببلاوي** أن توزيع الفقر والغنى بين الدول قديم قدم الإنسان، كما يؤكد بأن الوعي بقضية الدول الفقيرة بدأ بشكل خاص مع إرهاصات نهاية الحرب العالمية الثانية، وذلك بنشوء فرع جديد من الدراسات الاقتصادية يهتم بالتنمية الاقتصادية للدول الفقيرة، وقبل ذلك كان الحديث عن "الدول المتأخرة " ثم بدأت تدخل علم الاقتصاد تغيرات جديدة عن "الدول المتخلفة" أو "في سبيل التنمية" أو "النامية" **تهذّبا**. وصولا إلى تعبير "العالم الثالث " الذي قدمه عالم الاجتماع الفرنسي استنادا إلى **التـاريخ السيـاسي** في فرنسا، حيث كان **البرلمـان (مجلس الطبقـات)** إلى جانب النبلاء ورجال الدين (رجال الكنيسة) ،يضم **الطبقة الثالثة Tiers – Etat** وهم **العامة**، وبذلك نقل هذا التعبير إلى علاقات الدول، و كان المقصود هو " الغير "أكثر مما هو "الثالث" حيث تعني كلمة Tiers "الثالث" وأيضا "**الغير**"أو "**الغريب**". وهذه كانت حال الدول النامية فهي خارج النظام العالمي أو هي الغير أو الغريب بالنسبة للدول المتقدمة[3]. **و المهم أن اصطلاح** "**الـدول النامية**" **كان تهذُّبا. و ربما الأقرب و**

[1]. جمـال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية ، مـرجع سبق ذكره ، ص10.

[2]. المـرجع نفســه، ص10.

[3].حازم الببـلاوي ، دور الدولة في الاقتصاد ، دار الشروق ، القاهرة – مصر، (ط1/ 1998) ، ص 208.

الأنسب اصطلاحا على هذه المجموعة من الدول هو "اقتصاديات الجنوب الضعيفة".لما تتميز به هذه الصفة من حيادية أكثر سواءاً على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي.

2. مفهوم التنمية الاقتصادية:

ظهر مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يُستعمل هذا المفهوم من قبل الرغم تركيز الاقتصادي البريطاني آدم سميت خلال أواخر القرن الثامن عشر على هذا المفهوم في أبحاثه و كتاباته عن الاقتصاد ، و كانت المصطلحات من قبيل: **التطور، النمو، التقدم المادي و الاقتصادي، التحديث** و **التصنيع** الأكثر استعمالا و ذلك إلى حدود نهاية الحرب العالمية الثانية. و حتى عندما أثيرت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي **التحديث**، أو **التصنيع**.

و قد برز **مفهوم التنمية** بداية في علم الاقتصاد، على اعتبار أن نشأتها و امتدادها التاريخي كنظرية و كممارسة ستدفع بالعديد من مثقفي العالم الثالث و غيرهم في الستينيات من القرن الماضي إلى إمعان النظر في إشكاليات التخلف و التبعية بحثا عن النموذج الأنسب لتحقيق التنمية، و بذلك استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية و الحاجات المتزايدة لأفراده، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، و حسن توزيع عائد ذلك الاستغلال، ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية[1].

و على الرغم من التطور الملحوظ في مجال البحث في التنمية الاقتصادية إلا أن هناك اختلاف في التعريف، و الذي لا يزال قائما نظراً لأن مسألة التنمية هي عملية معقدة و مركبة تنطوي على إحداث تطور شامل في جميع أجزاء النظام الاقتصادي، كما أنها تؤدي إلى تعديل العلاقات المختلفة التي تربط عناصر هذا النظام بعضها البعض خاصة و أن التنمية الاقتصادية مرتبطة بالنمو السكاني و تراكم رأس المال، و تطبيق الابتكارات الجديدة في أساليب الإنتاج بتغيير تركيب السكان، و تغير

[1]. جمـال حلاوة و علـي صالح، مرجع سبق ذكره، ص21.

توزيع الإنفاق القومي بين الاستهلاك و الادخار، و أيضا توزيع الدخل بين مختلف الشرائح الاجتماعية[1]. و من بين أهم التعاريف لهذا المصطلح ما يلي:

- جاء في تعريف هيئة الأمم المتحدة لعام 1956م أن التنمية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع[2].

- كما عرفت بأنها مجموعة الوسائل و الجهود المختلفة التي من خلالها يتم الاستخدام الأمثل للثروة بشقيها المادي و البشري و التي بدورها تؤدي إلى إحداث تغيير في أنماط السلوك و أنواع العلاقات الاجتماعية[3].

- ويذكر "**ماير**" **Meier** أن التنمية عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل الحقيقي للدولة خلال فترة معينة، ويتفق معه "**بولدوين**" **Boldwin** في ذلك، ولكنه يضيف أن تحقق التنمية يتطلب توافر معدلات عالية من النمو في قطاعات اقتصادية واجتماعية وسياسية أخرى[4].

- أما الاقتصادي"**كيندلبرغر**" **Kindleberger** فيؤكد أن التنمية الاقتصادية تعبر عن تلك "الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية و فنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها"[5].

- أما " **نيكولاس**" و"**كالدور**" **Nicolass & Kaldor** فقد عرّف التنمية الاقتصادية على أنها "مجموعة من إجراءات و سياسات و تدابير متعمدة موجهة لتغيير بنيان و هيكل الاقتصاد القومي

---

[1]. حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص62.

[2].عبلة عبد الحميد بخاري، :" التنمية والتخطيط الاقتصادي: مقدمة في التنمية والتخطيط"، على الموقع الالكتروني https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=5&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwjCgbO07YjYAhXI7xQKHZ7LCmYQFggMAQ&url=http%3A%2F%2Fwww.kau.edu.sa%2FFiles%2F0002132%2FSubjects%2FEDP1.doc&usg=AOvVaw19Nxz7E-3B7Ns5NY2jAy99، ص 04. تاريخ الاطلاع 13 11 2017.

[3].جمال حلاوة، علي صالح، مرجع سبق ذكره، ص22.

[4]. عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سبق ذكره، ص04.

[5]. حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 62.

تهدف إلى تحقيق زيـادة سريعة و دائمـة فـي متـوسط دخل الفرد الـحقيـقي عن فتـرة ممتـدة من الزمـن و بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد"[1].

و من خلال هذه التعاريف انقسمت الآراء حول موضوعة التنمية إلى فريقين:

الفريق الأول: تعتمد نظرة هذا الفريق على أن التنمية هي **عملية شاملة** ترتبط بإحداث تغيرات بنيوية على كافة الأصعدة. هذه العمليـة تستلزم تظـافـر مجموعـــة مـن الأحداث و الخطوات المتتـاليـة و المتداخلة و التي تؤدي إلى تحقيق غايات محددة و هـي تسير فـي اتجاه واحد. و هو الوصول إلى الاستخدام الأمثل للموارد مما يعني تحقيق مستويات اقتصادية و اجتماعية و سياسية و ثقافية أفضل ممـا كان عليه الوضع قبل حدوث التنمية.

الفريق الثانـي: تعتمد نظرته إلى التنمية بوصفها **أداة(حالة)** و هذا يرجع إلى اعتبار أن التنمية أو بالأحرى خطة التنمية ليست هدفا في حد ذاتها و لكنها وسيلة لتحقيق الأهداف التي تلبي طموحات المجتمع و ربما يعكس هذا مفهوم الإرادة بالنسبة للمجتمع. فالتنمية تعني ارتفاع الدخل القومي بالاعتماد على اقتصاد السوق، و مجتمع متخصص يعمل فيه معظم أفراد المجتمع ليس لمواجهة الحاجات الاستهلاكية الخاصة المباشرة و لكن لإنتـاج مختلف السلـع و الخدمات التي يحتـاجهـــــا أفراد آخرون و يشترونها نقدا.

و بذلك عمد الباحثين على دراسة التنمية الاقتصادية كعملية و ليس كأداة، و هي تحقيق زيادة تراكمية سريعة في الخدمات و الإنتاج، و منه يمكن استنتاج أهم خصائص التنمية[2]:

- التنمية هي عملية و ليست حالة، و بالتالي فإنها مستمرة و متصاعدة تعبيرا عن احتياجات المجتمع و تزايدها.
- التنمية عملية مجتمعة يجب أن تساهم فيها كل الفئات و القطاعات و الجماعات في المجتمع.
- التنمية عملية واعية محددة الغايات و الأهداف و ليست عملية عشوائية.
- التنمية عملية موجهة بموجب إدارة التنمية تعنى بالغايات مجتمعة و تلزم بتحقيقها.

[1]. حربـي محمد موسـى عريقـات، مـرجع سبق ذكره، ص62.

[2] . أوضايفية حـدة، مرجع سبق ذكره، ص ص 43-44.

- التنمية تعني إجراء تحولات هيكلية و هذا يمثل إحدى السمات التي تميز عملية التنمية الشاملة عن النمو الاقتصادي، و هـذه التحـولات بالضرورة هـي تحولات فـي الإطار السياسـي و الاجتماعـي و الاقتصادي.

- تعني بناء قاعدة و إيجاد طاقة إنتاجية ذاتية و لا تعتمد على الخارج أي مرتكزات البناء تكون محلية.

- تحقيق تزايد منتظم أي عبر فترات زمنية طويلة.

- زيادة في متوسط إنتاجية الفرد أي بتعبير اقتصادي آخر هو تزايد متوسط الدخل الحقيقي للفرد.

- تـزايد قـدرات المجتمـع السياسيـة و الاقتصاديـة و الاجتماعيـة و يجـب أن يكـون الـتزايد متصاعدا و هو الوسيلة لبلوغ غاياته.

- الإطار الاجتماعي– السياسي يتضمن آلية التغير و ضمانات استمرارها و يتمثل ذلك في نظام الحوافز القائم على أساس الربط بين الجهد و المكافأة.

كعملية معقدة متداخلة الجوانب لم يأخذ في الانتشار إلا حديثا فلم تعد التنمية تعني النمو الاقتصادي و إن كان هذا النمو يمثل جوهرها و عمودها الفقري، و إنما هي مجموعة متداخلة من التوجهـات القصديـة المتعددة الجوانب، الساعيـة لإحداث تحولات أساسيـة في بنى المجتمع المعني بكامله و لمصلحة أفراده جميعا. النظر إلى أهداف التصنيع أو التنمية الزراعية أو التقدم التكنولوجي لا يتم بمعزل عن قضـايـا و مشـاكـل التخلص مـن التخلف الاجتمـاعـي و الاقتصـادي، الداخلي و الخارجي، و مستوى التطور في ملكية وسائل الإنتاج و أساليبه وعلاقاته، و نوعية و مستوى المشاركة الجماهيرية و تفـاعلاتهـا مع حركـة التنميـة المحليـة و الإقليميـة و العالميـة. و من المعروف أن التنميـة الاقتصـاديـة و الاجتمـاعيـة تتطلب في كثير من الأحيان تضحية و مشاركة قوى عديدة و هذه التضحية و المشاركة يطلق عليها عملية التنمية. و يطرح حسب بعض الآراء أن التنمية هي تحقيق اكبر قدر من الدخل و هنا بدون شك لا يقصد بها تلك العملية التي تتعلق بتحقيق النواحي المادية فقط أي التقدم في استخدام الآلات و المعدات ومستوى اكبر من الدخل. و لا يقصد أيضا تلك النماذج الواردة من الخارج و أصبحت تطبق دون مراعاة لظروف و بيئة ذلك المجتمع، إذن ما يقصد بعملية التنمية هو

إشباع احتياجات أفراد المجتمع و المشاركة الخلاقة من أفراده في تعبئة ما لديه من طاقات و موارد و الانتفاع بكامل قواه البشرية[1].

هذا القصد من التنمية لا يركز على زيادة الدخل القومي فقط بل يركز على أمور كثيرة بجانب الدخل، مثل إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع و الاستغلال الأمثل للموارد على مختلف أنواعها، و لقد ركز كثير من الكتاب على هذه الحقيقة و هي أن التنمية لا تعني فقط الوصول إلى دخل مرتفع، و أي مجتمع من المجتمعات يود الخوض في عملية التنمية فإنه يقصد بذلك الانتقال من واقع معين إلى واقع آخر، و الواقع الذي يود التخلص منه يمكن تسميته بواقع التخلف. إن تحقيق العدالة في توزيع الدخول بين الأفراد و شرائح المجتمع يمثل احد الأهداف الجوهرية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية. و قد توصل الاقتصاديون منذ أيام ادم سميث و ريكاردو وميل و غيرهم إلى أن لتوزيع الدخول أثار بعيدة المدى على مستويات: الادخار، الاستثمار، العمالة، النمو و كذلك على أحوال الإنسان. لهذا كانت مشكلة توزيع الدخل من أدق المشكلات الاقتصادية التي تحاول كل امة أن تجد لها حلا بالطريقة التي تلائم ظروفها الاقتصادية و الاجتماعية.

فإذا كانت التنمية بمفهومها التقليدي تعني تغيير الواقع الاقتصادي للمجتمع و نقله إلى حالة جديدة من التطور و التقدم بدلا من حالة التخلف و الجمود التي يعيشها، و تحقيق مستويات مقبولة من النمو الاقتصادي من خلال استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، و تحسين مستوى معيشي للأفراد. فإن هذا المفهوم قد تطور و تغير حسب الواقع الاقتصادي الجديد الذي يعيشه العالم أي (العولمة)، التي جاءت بمفاهيم جديدة في مقدمتها أنه لم يعد هناك اقتصاد منغلق على نفسه يستطيع أن يصمد في وجه رياح التغيير الاقتصادي العالمي الجديدة. لقد أصبحت اقتصاديات البلدان المختلفة النامية مفتوحة تماما أمام النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الذي فتح الحدود أمام انتقال رؤوس الأموال و الأيدي العاملة بموجب التسهيلات التي تقدمها ثورة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات التي جاء بها هذا النظام.

تأسيسا على ما تقدم يمكن القول أن التنمية الحديثة هي التي تعتمد على تخطيط حديث غير تقليدي مرن و متطور يمكنه استيعاب المتغيرات التي تحدث بالاقتصاد العالمي و القدرة على مواجهتها، لأن الوجه الجديد للتنمية أصبح يضم مفاهيم جديدة من بينها الاهتمام بمستوى دخول الأفراد و نوعية الخدمات الصحية التي تقدم إليهم، و شكل النظام التربوي الذي يحتاجونه. إضافة لجعل الاقتصاد قادر على التكيف و التغير مع المؤثرات الخارجية كالتضخم و الفن الإنتاجي و المعرفي القادم من الخارج

[1]. أوضايفية حدة، مرجع سبق ذكره، ص45.

وكيفية حماية الاقتصاد و السوق المحلية من هذه التأثيرات، مع القدرة على جعل الاقتصاد يحقق معدلات مقبولة من النمو توازي أو تسبق آو تتناسب مع حجم الموارد المتاحة إن كانت مادية أو بشرية أو مالية. في ظل هذه المعـالم أصبح مفهوم التنميـة الحديث ثلاثي الأبعاد، مع جعل الأفراد قادرين على توسيع خياراتهم و مشاركتهم في القرارات التي تهم مصيرهم، و هذا ما أصبحت تهتم به مكاتب برامج الأمم المتحدة الإنمائية وتعكسه تقارير التنمية التي تصدرها البلدان النامية.

و لهذا تعتبر التنمية الاقتصادية بهذا المعنى أداة لتحقيق أهداف محددة للمجتمع، و لابد من التـأكيد هنـا بأن عمليـة التنميـة لا يمكن أن تتم بالشكل المطلوب إلا بمجهودات جميع أفراد المجتمع، و تتطلب تفاعل الفرد معها لغرض إنجاحها. و هنا يأتي دور و أهمية الإعلام في توعية الفرد و ترشيده و خلق الدوافع لديه و الإحساس بأن دوره في العملية التنموية ضروري لإنجاحها، و في نفس الوقت يتعين أن يقتنع الفرد بأن ثمار التنمية لابد و أن تعود عليه، و بالتالي فإن للفرد مصلحة حقيقية في تحقيق التنمية.

و يشار هنا إلى أن التنمية الاقتصادية تتضمن العديد من التغيرات سواء في جانب العرض و تتمثل في اكتشاف موارد جديدة، التوسع في عملية تراكم رأس المال، تزايد حجم السكان، إدخال أساليب إنتاج جديدة و تعديلات مؤسسية و تنظيمية، تحسين المهارات و تطوير القدرات الإدارية و التنظيمية. أمـا من جانب الطلب فتشمل تغير حجم السكـان و تركيـبه العمري، تغير مستوى الدخل و نمط توزيعه و تغير الأذواق، التغيرات المؤسسية الأخرى و هي الثقافية و الاجتماعية و اطر التشريعات والأنظمة.

3. النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية:

و بإلقاء نظرة مختصرة حول التطور التاريخي لمفهوم التنمية الاقتصادية، فالملاحظة الأولى أن الباحثين في المجال الاقتصادي ميزوا ما بين **النمو الاقتصادي** و **التنمية الاقتصادية** على أساس أن المفهوم الأول يعني زيادة كمية في مستوى الدخل دون أن يصاحبها تغير في هيكل الإنتاج و الاقتصاد القومي. أما التنمية الاقتصادية فتعني حدوث تحولات أخرى مصحبة لنمو الدخل، مثل التغير في هيكل الاقتصاد القومي بحيث يتقلص النصيب النسبي للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لصالح زيادة نسبة القطاع الصناعي، كذلك زيادة نسبة السكان في المناطق الحضرية بمعدل يفوق نسبتها في المناطق الريفية، مع إحداث أساليب جديدة في المجال الإنتاجي، أيضا أن تلعب النقود وظيفتها الأساسية كوسيط للتبادل بدلا من المقايضة، إضافة إلى زيادة نسبة الإنتاج المسوّق بدلا من الإنتاج الموجـه للاستهلاك. و بالتالي ارتباط المفهوم الأساسي للتنمية بالزيادة في متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

فالنمـو الاقتصادي على خلاف مفهوم التنمية الاقتصادية التي تعني ذلك التغيير الجذري للأوضاع في مختلف المجالات **يعني** التغير في الأوضاع القائمة و التي قد لا تكون متخلفة، و يرى العديد من الاقتصاديين أن النمو الاقتصادي ما هو إلا تغير في حجم النشاط للاقتصاد القومي. فيشير **عبد القادر عطية** إلى أن " النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن حيث أن متوسط الدخل الفردي يمثل نسبة الدخل الكلي إلى عدد السكان، أي إنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع و هذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي و إنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي"[1].

أما **محمد البنا** فيرى أن " النمو الاقتصادي يعني ببساطة مزيدا من الناتج، بينما تتضمن التنمية الاقتصادية زيادة و كذلك تنويعه، فضلا عن التغيرات الهيكلية الفنية و المؤسسية التي يتم بها الإنتاج ... فالتنمية إذن أوسع مضمونا من النمو حيث يمكن وصف التنمية على أنها نمو مصحوب بتغيرات هيكلية، فصحيح ان كل نمو يصاحب بتغير إلا ان التغيير المرتبط بالتنمية يجب ان يشمل هيكل الاقتصاد الوطني و يسعى لتنويع مصادر الدخل، و يوسع فرص المشاركة أمام الأفراد"[2].

و لهذا يعتبر التغير الكمي في الناتج القومي الاجمالي لا يعبر عن التغيرات النوعية فتي الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي، و أن المطلوب بالنسبة للبلدان النامية هو التأكيد على هذه التغيرات النوعية إلى جانب التغير الكمي. ومعلوم أنه من الممكن أن يحدث النمو دون تغيير في البنيان الاقتصادي أي دون حدوث تنمية حقيقية و ذلك في حالة البلدان النامية، و في حالة زيادة الدخل القومي المعتمد على مصادر الثروة الطبيعية، إلا أنه في ظل أوضاع طبيعية فإن زيادة النمو في الاقتصاديات النامية يشترط تغييرا كبيرا في الهيكل الاقتصادي[3].

و في ظل التطور في المفاهيم الاقتصادية للنظام العالمي الجديد الذي بدأ يفرض إيديولوجيته الجديدة على الاقتصاد العالمي الواحد، أصبحت الوسيلة المثلى لمعرفة ما إذا كان بلد ما قادرا حقيقة على

---

[1]. اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات ــ نماذج ــ استراتيجيات)، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان-الأردن، ط/1-2012، ص 10.

[2]. المـرجع نفسه، ص 10.

[3]. مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص126.

99تحقيق النمو الفعلي لا يحصل عبر مراقبة الوفورات المؤقتة لنمو الناتج المحلي الإجمالي، بل عبر التأكد من المعدلات و المؤشرات التالية[1]:

- تحسين المؤشرات الدالة على ارتفاع وتيرة البحث العلمي و التكنولوجي، أي نسبة الاستثمار في هذا القطاع على الناتج المحلي، عدد براءات الاختراع السنوية المسجلة، تطوير عدد الكفاءات العلمية المستخدمة في القطاعات البحثية و الإنتاجية، مستوى و نوعية التعليم في مختلف مراحله، القدرة الفعلية الذاتية على استعمال التطور التكنولوجي و تحديث الصادرات.
- إن إحدى أهم مؤشرات النمو الجديدة أيضا هي في تصاعد المداخيل الفردية تبعا لتطور حجم الصادرات المطورة بتكنولوجيا منتجة محليا أو مطورة تبعا لحاجات الاقتصاد الوطني الحقيقي.
- تعتبر الزيادة في رأس المال المستثمر في القطاعات الإنتاجية من المؤشرات المهمة التي يجب احتسابها عند احتساب نسبة النمو.
- كما برزت في السنوات الأخيرة فكرة احتساب معدلات التنمية البشرية المستدامة التي تعتمد على مؤشرات خاصة بالتعليم و الصحة و الرفاهية المادية و غيرها.
- كذلك ينبغي أخذ الإنتاجية الاقتصادية بالاعتبار عند قياس نسبة النمو، اذ يعد نمو الإنتاجية على المستوى الكلي ركنا حاسما و بالغ الأهمية في النمو الاقتصادي و بصيغة حيوية و متجددة باستمرار. إذ أن نمو الإنتاجية يساهم بشكل مباشر في تحسين كفاءة الإنتاج و رفع مستوى المعيشة و يزيد من الدخل و يعمل على إعادة توزيعه، كما يخفف من الضغوط التضخمية و يحسن القدرات التنافسية للاقتصاد في الأسواق العالمية.

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية و أبعادها

تسعى أية دولة من دول العالم متقدمة كانت أو نامية من خلال اتباعها لسياسة اقتصادية معينة إلى تحسين المستوى المعيشي لسكانها. و ليس هنالك خلاف على أن أهداف التنمية الاقتصادية تختلف باختلاف ظروف كل دولة و كذا أوضاعها الاجتماعية و الاقتصاديـة و السياسية و الثقافية. إضافة إلى اختلاف الأبعاد التي يتضمنها مفهوم التنمية الاقتصادية.

1. **أهداف التنمية الاقتصادية:** تباينت أهداف البرامج التنموية للبلدان النامية، و تنوعت باختلاف الظروف الاقتصادية و الاجتماعي و السياسية و الثقافية لكل دولة. و رغم هذا التباين إلا أن هناك أهداف أساسية متشابهة ـ مثل: زيادة الدخل القومي، و إعـادة النظـر في تـوزيع الـدخـل لصـالح العمـل والأجـر (العـدالة في تـوزيع الـدخل)، و الحفـاظ على منـاصب الشغـل و تحسيـن ظـــروف المعيشـة،

[1]. أوضايفية حدة، مرجع سبق ذكره، ص49.

لتـرقية و تحسيـن ظـروف و ثقـافة و خصـوصيات الـرأسمال البشـري الـذي يعد أحد أهم ركائز التنمية و النهوض بالاقتصاد الوطني ـ تسعى إلى تحقيقها الدول النامية من خلال خططها الإنمائية. و يمكن حصر أهم هذه الأهداف في[1]:

1. 1. زيادة الدخل القومي الحقيقي: تمنح الدول النامية الأولوية لزيادة الدخل القومي الحقيقي لأن زيادته من أهم الأهداف لتلك الدول، نظرا لمعاناة معظم الدول النامية من عديد المشاكل خاصة منها الفقر و انخفاض مستوى معيشة سكانها، و تعد الزيادة في الدخل القومي الحقيقي السبيل الأساسي للتخلص من هذا الفقر في تلك الدول و انخفاض مستوى معيشـــة و تجنب تفـاقم المشكلـة السكانيـــة و الأوضاع الصحية و التعليمية المتدهورة،لأنه يساعد في التغلب تدريجيا على جميع المشاكل التي تعاني منها الدول النامية حاليا، خاصة إذا تحققت زيادة الدخل من إحداث تغييرات عميقة و هيكلية في البنية الاقتصادية.

و مسألة زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان تحكمها بعض العوامل كمعدل الزيادة في السكان، الإمكانيات المادية و التكنولوجية الملائمة لتلك الدول.فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا، كلما اضطرت الدولة إلى العمل، على تحقيق نسبة أعلى في دخلها لتلبية الحاجات الأساسية للزيادة السكانية، و لكن هذه الزيادة في الدخل مرتبطة أيضا بإمكانيات الدولة المادية و الفنية. فكلما كان هناك توافر في رؤوس أموال و كفاءات بشرية في الدولة، كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي، و لا ننسى أن السكان (رأس المال البشري) أنفسهم مصدر مهم لزيادة الناتج لو يتم توظيف الطاقات الخاصة بهم بشكل واع مع التكوين و التأطير العلمي و العملي المتطور و المتجدد مما يساعد على الزيادة الكمية و النوعية من الإنتاجية.

1. 2. رفع مستوى المعيشة: تهدف الدول النامية من خلال برامجها و خططها الإنمائية إلى تحقيق مستوى معيشة مرتفع، على اعتبار أن هذا الارتفاع و التحسن في المستوى المعيشي للسكان يعد من الضرورات المادية للحياة من مأكل و ملبس و مسكن، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي السنوي فحسب و إنما أيضا وسيلة لرفع مستوى معيشة سكان تلك الدولة.

ففي معظم الدول النامية تسيطر فئة معينة من السكان سيطرة تامة على مختلف الموارد الماليـــة و كذا على معظم الأنشطة الاقتصادية في الدولة مما يدل على عدم عدالة توزيع الدخل بين فئات المجتمع، مع العلم أن هناك ارتباطا وثيقا بين زيادة السكان و الدخل. حيث كلما كانت زيادة السكان أكبر

[1]. حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص ص 69-71.

من زيادة الدخل كلما انخفض متوسط نصيب الفرد و أدى ذلك بالتالي إلى انخفاض مستوى المعيشـــة و انخفاض مستوى الصحة و التعليم ..الخ.

و يقاس مستوى المعيشة بمؤشرات كثيرة يستهلكه الفرد من سلع و خدمات و بإشباع احتياجاته الثقافية و الحضارية أيضا، و تقاس قدرة الفرد على الأشياء بمستوى متوسـط نصيب الفرد مـن الدخـل و بمستوى توزيع الدخل، فكلما كان متوسط دخل الفرد مرتفعا كلما دل ذلك على ارتفاع في مستوى المعيشة.

1. 3. تقليل التفاوت في توزيع الدخول و الثروات (العدالة في توزيع الدخل): تعتبر قضية العدالة في توزيع الدخول و الثروات من الأهداف الاجتماعية الهامة التي ترمي إليها عملية التنمية الاقتصادية، فأغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض الدخل القومي و من انخفاض متوسط نصيب الفرد تعاني أيضا من اختلالات في توزيع الدخول و الثروات، حيث أن فئة صغيرة من السكان تستحوذ على الجزء الكبير من الثروة، في ظل معاناة غالبية السكان من الفقر و انخفاض مستوى دخولهم مما يؤدي إلى تدني المستوى الصحي و التعليمي و المعيشي، و تـزداد هـذه الظاهـرة تفاقمـا كلمـا كبـر حجم السكـان و اتسعت أقاليـم الدولـة و تبـاينت.

و لا شك أن للتفاوت في توزيع الدخول و الثروات مساوئ عديدة تتمثل فيعدم شعور الأغلبية بالعدالـة الاجتماعية، كما أن هذا التفاوت قد ينتج عنه مسألة الطبقية في أوساط المجتمع، و من أهم هذه المساوئ على الإطلاق هي هدر الموارد الاقتصادية للدولة فالأغنياء سينفقون أموالهم فـي السلع الكمالية ما يعني توجيه موارد المجتمع إلى هذا الجانب من الإنفاق، على افتـراض أن الجهـاز الإنتـاجي قـادر على التحرك لإشباع الطلب المتزايد عن تلك الطبقة، رغم أن واقع الحال يثبت عجز الجهاز الإنتاجي لغالبية الدول المتخلفة عن تلبية الاستهـلاك المظهري الذي تتمتـع به طبقـة الأغنيـاء فتتجـه السياسة الاقتصادية للدولـة إلى الاستيـراد من الدول المتقدمـــة، مع ما ينجر عنـه من عجـز فـي ميـزان المدفوعات و مشـاكل اقتصادية أخرى، كذلك فإن زيادة الطاقات الإنتاجية الناجمة عـن عمليـة التنميـة فـي حاجة إلى خلق الطلب عليها وأحد وسائل خلق الطلب هي إعادة توزيع الدخل لصالح الشرائـح الأوسـع من المجتمع.

1. 4. التوسـع فـي الهيكل الإنتاجي: يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي، لأن التنمية الاقتصادية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي و زيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية. كما يجب على الدولة التركيز على إنشاء قاعدة صناعية تتمثل في الصناعات الثقيلة إن أمكن ذلك لأجل أن تمد هذه الصناعات الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمـة، رغم وجود عديد المشاكل التي تعاني منها الدول

النامية و التي تسعى التنمية لتحسينها و من بين تلك المشاكل: تخلف القاعدة الإنتاجية، ضعف درجة التشابك بين القطاعات و هيمنة قطاع واحد، ارتباط القطاع الواحد بالتصدير للعالم الخارجي و تبعيته بالإضافة إلى الثقل الكبير للقطاع الواحد في توليد الدخل الحكومي و تحديد مستوى النشاط.

2. أبعـاد التنميـة الاقتصادية: مما تقدم يتضح بأن مفهوم التنمية الاقتصادية يتضمن أبعادا مختلفة و متعددة تشمل الآتي[1]:

أ. **البعد المـادي للتنميـة:** يستند هذا البعد على حقيقة مفادها أن التنميـــة هي نقيض التخلف و بالتالـي فان التنمية تتحقق من خلال التخلص من التخلف بكل سماته، مع اكتساب الخصائص السائدة في البلدان الرأسمالية المتقدمة، كما أن المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر معين من رأس المال الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل، بمعنى التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية ، على النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي، و تكوين السوق الداخلية، و هذا ما يعرف بجوهر التنمية. و على هذا الأساس فالبلدان النامية تحتاج إلى تحقيق عدد من العمليات والانجازات لكي تحقق التنمية، و هذه الانجازات تتمثل في تحقيق التراكم الرأسمالي، تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل، سيادة الإنتاج السلعي، عملية تكوين السوق القومية.

ب. **البعد الاجتماعـي للتنميـة:** مما لا شك فيه أن الجانب الاقتصادي للتنمية ذو صلة وثيقة بمختلف مناحي الحياة الأخرى في المجتمع سواء الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية. و قد ترتب على توسيع مفهوم التنمية أمران **أولهما** المرادفة بين التنمية و التحديث، هذا الأخير يتحدد في عملية التحول نحو أنماط من الأنظمة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية التي تطورت في أوروبا الغربية و أمريكا الشمالية في الفترة الممتدة بين القرنين السابع عشر و التاسع عشر للميلاد. فالمفهوم الجديد للتنمية وفق هذا المنظور تعبر عنه مؤشرات مادية و غير مادية تشمل التقدم التكنولوجي السريع و زيادة الإنتاج المادي و ارتفاع معدلات الإنتاجية و سرعة الانتقال الجغرافي و سرعة الاتصال، و زيادة السكان و زيادة التحضر و زيادة الخدمات الإنتاجية و الاجتماعية و إعادة تأهيل المهارات الفردية و إعادة تشكيل الأنظمة الاجتماعية و القيمية بهدف التكيف مع متطلبات المجتمع الجديد. أما **ثانيهما** هو تحقيق التنمية بالانتشار، حيث تهب رياح التغيير من البلدان المتقدمـــة من خلال التكنولوجيـــا و رأس المال و المهارات و القيم و التغيرات في الأنظمة القائمة، أما جوانب البعد الاجتماعي فتتمثل في تغيرات في الهياكل الاجتماعية و اتجاهات السكان و المؤسسات القومية و تقليل الفوارق في الدخول و القضاء على

[1]. مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص130-133.

الفقر المطلق، و قد تغيرت النظرة إلى الفقر في عقد الستينات من القرن الماضي و أصبح ينظر له بأنه مرتبط بالبطالة، و من ثم يتحدد هدف التنمية في إشباع الحاجات الأساسية. و بهذا تغيرت فلسفة التنمية من كونها مستندة إلى النمو إلى الفهم المستند إلى الحاجات الإنسانية و بذلك أصبحت التنمية هي تنمية الإنسان.

ج. البعد السياسي للتنمية: إن انتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها إيديولوجية و قضية حتمية جعلت التنمية معركة جديدة حلت محل معركة الاستقلال السياسي. لأن التنمية كمشروع وطني تشترط التحرر والاستقلال الاقتصادي. ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التحرر من التبعية الاستعمارية المباشرة. فإذا كان الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا، إلا أن هذه المصادر يجب أن تكون مكملة للإمكانيات الداخلية الذاتية بحيث لا تقود إلى السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية.

د. البعد الدولي للتنمية: إن فكرة التنمية و التعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي منذ منتصف القرن الماضي و قادت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي و إلى ظهور المؤسسات المالية الدولية **كالبنك الدولي للإنشاء و التعمير** و مسألة إعمار البلاد التي دمرتها الحرب و **صندوق النقد الدولي**. و لهذا فقد أطلقت الأمم المتحدة تسمية عقد التنمية الأول 1960-1970و الذي استهدف تحقيق معدل للنمو الاقتصادي يبلغ نسبة 07%. كما شهد عقد الستينات من القرن الماضي نشأة منظمة "الغات" **(GATT)** أي **الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفة الجمركية**، و كذلك نشأة منظمة(الأونكتاد **UNCTAD)** أي **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية**. هذه المنظمات جميعها تهدف إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤا. ثم جاء عقد التنمية الثاني للفترة1970-1980 مستهدفا معدلا سنويا للنمو يبلغ06%، إلا أن جهود و مساعي كل هذه الجهات و المنظمات لم تفلح في تحقيق أهدافها الأساسية من وجهة نظر البلدان النامية، و لهذا يلاحظ أن التفاوت في الدخول ما بين البلدان الغنية و الفقيرة يزداد على مر الزمن.

هـ. البعد الحضاري للتنمية: مفهوم التنمية يعتبر مفهوم واسع و شامل يضم كل جوانب الحياة و يفضي إلى مولد حضارة جديدة، و يعتبر البعض بأن التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية لأنها ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية، بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها و هويتها الإنسانية.

المبحث الثالث: استراتيجيات وسياسات التنمية الاقتصادية وتمويلها

تباينت التجارب التنموية للبلدان النامية بخصوص الاستراتيجيات المتبعة و التي تهدف من خلالها لتحقيق التنمية الاقتصادية، فمنها ركز على القطاع الصناعي باعتباره القاطرة التي تقودها إلى مصاف الدول المتقدمة و منها من وجه اعتماده على تنمية القطاع الزراعي و تطويره كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية. و هناك من اتبع إستراتيجية التكامل و الربط بين القطاع الزراعي و الصناعي كوسيلة أنجع و أنجح لتحقيق هدف التنمية الاقتصادية. و لتحقيق هذه الأهداف كان من اللازم إتباع خطط تنموية لتنفيذ هذه الاستراتيجيات أو ما يعرف بالسياسة الاقتصادية، و التي لا يمكن أن يكتب لها النجاح أو أن تتجسد القرارات و الإجراءات على أرض الواقع إلا إذا وجدت مصادر تمويل كي تصبح سارية المفعول محققة للنتائج المنشودة على المدى الطويل الأجل.

المطلب الأول: استراتيجيات التنمية الاقتصادية:

لقد تعددت استراتيجيات التنمية الاقتصادية و أهميتها تبعا للدور الذي يلعبه كل قطاع في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، سواء كان القطاع الزراعي أو الصناعي فلكل منهما مساهمته و مكانته الفردية في زيادة الناتج الوطني، أو من خلال العلاقة التكاملية بين هذه القطاعات التي تصب كلها في إنجاح السياسة الاقتصادية الكلية، و توفير مختلف الاحتياجات الضرورية لكافة أفراد المجتمع بالاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة. و لقد تركزت معظم الدراسات على محاولة اكتشاف أنسب الطرق لبدء عملية التنمية الاقتصادية و السير فيها بسرعة و نجاح آخذين بعين الاعتبار ظروف التخلف السائدة.

1. الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الزراعية: يعد القطاع الزراعي أحد القطاعات الرئيسية لاقتصاد أي بلد في العالم و خاصة البلدان النامية، و تطوير هذا القطاع ينعكس إيجابا على الزيادة في الناتج القومي الإجمالي. فزيادة الإنتاج الزراعي ستؤدي إلى نوع من الاكتفاء الذاتي مما يرفع من مستوى معيشة غالبية السكان و يخفض من العجز في موازين المدفوعات للعديد من الدول على مواجهة متطلبات استيراد بعض السلع الغذائية و الصناعية و سلع وسائل الإنتاج، و بالتالي فالزراعة لها دور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام و التنمية الصناعية بشكل خاص، و خاصة في المراحل الأولى من التنمية و ذلك استنادا إلى ما يوفره هذا القطاع من موارد مالية و مادية و بشرية. و تكمن مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية في العوامل التالية[1]:

- توفير كميات متزايدة من المواد الغذائية للسكان عموما الذي ينمو بمعدلات مرتفعة، و للعاملين في الصناعة بشكل خاص. والتوسع في الإنتاج الزراعي يجب ان يواجه الزيادة الحاصلة في عدد السكان و كذلك الزيادة الحاصلة في الدخول الناجمة عن التنمية الاقتصادية عموما و الزراعية على وجه خاص.

- زيادة الطلب على السلع الصناعية سيؤدي إلى توسيع قطاع الصناعة من خلال تشجيعه على توفير جميع المستلزمات التي يحتاجها القطاع الزراعي مثل الأسمدة و المبيدات و الآلات و المعدات الزراعية، و كذلك توسيع قطاع الخدمات كالنقل و الاتصالات.

- توفير النقد الأجنبي لاستيراد السلع الرأسمالية التي تحتاجها عملية التنمية و ذلك من خلال الصادرات من السلع الزراعية.

[1]. مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 166-169.

- توفير الموارد المالية لخزينة الدولة، لان الزيادة من الدخول الزراعية تسهل من عملية انتقال جزء من هذه إلى الحكومة عن طريق الاقتطاعات الضريبية.
- يوفر القطاع الزراعي مصدرا للعمالة للقطاع الصناعي.
- الزراعة تلعب دورا أساسيا في تمويل التنمية الصناعية، من خلال الاعتماد فائض الإنتاج الزراعي. فالثورة الصناعية في أوربا الغربية خلال القرن الثامن عشر أدت إلى تطوير القطاع الزراعي و رفع إنتاجيته لكي يواجه متطلبات التصنيع، كذلك تجربة الاتحاد السوفييتي في التصنيع استندت على الثورة الزراعية و على انتزاع الفائض الزراعي في تمويل التنمية الصناعية سواء من خلال الضرائب أو انتزاع أجزاء من الإنتاج الزراعي.
- يقوم القطاع الزراعي بتجهيز القطاع الصناعي بالمواد الأولية الزراعية التي تستخدم في الإنتاج الصناعي.

2. الإستراتيجية المعتمدة على التنميـــة الصناعيـة: "تعرف الصناعـة على أنهـــا تحويل مستمر و بكميات كبيرة للمواد الأولية إلى منتجات يسهل نقلها، و بأنها عملية ازدياد مساهمة الفعاليات الصناعية في تكوين الناتج القومي"[1]. بينما يعرف كولنتاي "عملية التصنيع بأنها الاستخدام الشامل للمنجزات الحديثة للعلم و التكتيك في الإنتاج و التزويد الكامل للاقتصاد القومي بالتجهيزات و الآلات الحديثة"[2]. فالتصنيع يمثل عملية تحويل المواد الأولية إلى سلع مصنعة استهلاكية و إنتاجية، فواقع تجارب البلدان المتقدمة يبين أن التصنيع هو شرط ضروري للتنمية و في الوقت نفسه هو مرافق لعملية التنمية الاقتصادية، كما أن التصنيع الحقيقي هو الذي يساهم في تحقيق التنمية باعتبار أن القطاع الصناعي قطاع ديناميكي يحرص على تطوير العديد من القطاعات و تحقق العديد من المنافع. و من بين الآثار الايجابية لقطاع التصنيع على القطاعات الأخرى من الاقتصاد ما يلي[3]:

[1]. أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص119.

[2]. المـرجع نفسه، ص119.

[3]. مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 169-172.

- تصنيع المواد الأولية الزراعية حيث أن العديد من الصناعات التحويلية تعتمد على المواد الأولية الزراعية كصناعة النسيج، و الصناعات الغذائية و الصناعات الدوائية. و عليه فإن تطوير القطاع الصناعي لأي بلد يعتمد على المحاصيل الزراعية المختلفة و تحويلها إلى منتجات مصنعة.

- توفير مستلزمات الانتاج من السلع المصنعة للقطاع الزراعي مثل الأسمدة الكيماوية والمبيدات التي تساعد على زيادة خصوبة التربة و زيادة الانتاج الزراعي. كذلك انتاج الآلات الزراعية التي تستخدم لتطوير القطاع الزراعي و توسيع انتاجه.

- توفير الطاقة الكهربائية للقطاع الزراعي و لبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى.

- المساهمة في تعزيز و تنمية الصادرات، من خلال توجيه الفائض عن الحاجة المحلية من السلع الصناعية للتصدير.

- المساهمة في توفير مناصب العمل و اكتساب المهارات و كذلك زيادة الدخل للعاملين.

- المساهمة في تحقيق و تعزيز الاستقرار الاقتصادي، من خلال زيادة الاعتماد على تصدير السلع المصنعة مقابل تقليل الاعتماد على تصدير السلع الأولية التي تخضع إلى التقلبات في عوائد صادراتها.

- المساهمة في تحقيق التغير و التنويع الهيكلي في الاقتصاد الوطني. من خلال النمو و التوسع و التنويع الصناعي مما يعمل على تنويع و توسيع الإنتاج و الدخل في الاقتصاد الوطني.

- المساهمة في عملية التحديث و التحولات. فمثلا تطور الصناعة في بلد ما و تقدمها التكنولوجي يساهم في إحداث تحولات في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية و الثقافية و النفسية و يرفع من مستوى المعيشة.

3. إستراتيجية الربط بين التنمية الزراعية و التنمية الصناعية: الملاحظ من خلال عرض الإستراتيجيتين الأوليين أن هنالك ارتباط و تكامل بين القطاعين الصناعي و الزراعي. حيث أن القطاع الصناعي يلبي حاجات القطاع الزراعي من مستلزمات الإنتاج المختلفة، و كذلك يمثل سوقا لاستيعاب منتجات الزراعة، كما أن القطاع الزراعي يوفر الغذاء و مستلزمات الإنتاج للصناعة، فهذا الارتبـــاط و التكامل يستلزم أن أي تطور في القطاع الزراعي لابد أن يصحبه تطور مماثل في القطاع الصنـــاعي و العكس صحيح، لأن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى تطوير الاثنين معا. هذه الإستراتيجية تجسد بشكل

واضح التكامل الحاصل فيما بين القطاعين، فتوسيع الصناعة يستلزم الاعتماد إلى حد كبير على التحسينات في الإنتاجية الزراعية، و بالمثل فإن التحسينات في الإنتاجية الزراعية تعتمد على التجهيزات اللازمة من مستلزمات الإنتاج من الصناعة بما فيها توفير سلع الاستهلاك المصنعة التي تمثل الحوافز للمزارعين لزيادة الإنتاج. و يشير البعض إلى أن التأكيد على الربط بين الاثنين هو موقف حديث نسبيـــا و هو يمثل تحولا من التأكيد الكبير على التصنيع فقط الذي تمارسه العديد من البلدان النامية، و في الوقت نفسه فإنه يمثل رد فعل ضد الفكرة التقليدية الخاصة بالميزة النسبية و التي إذا ما اتبعت أنها تفرض على البلدان المذكورة التخصص في إنتاج السلع الأولية و من ثم تواجه نمطا من التجارة في غير صالحها[1].

4. إستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية: ظهرت في السنوات الأخيرة محاولات للتركيز على إشباع الحاجات الأساسية، على اعتباره أحد أهداف التنمية الاقتصادية. و لا يوجد تعريف شامل و مقبول لمفهوم الحاجات الأساسية، فذلك يعتمد على التوقعات الراهنة في البلد المعني و مستوى الانجازات المحققة و إمكانات الانجاز في المستقبل. مثل توفير الغذاء و السكن و المياه الصالحة للشرب و توفير الخدمات الصحيـة و التعليميـة. و مسألة توفيـر الحاجات الأساسيـــة هي بمثابـة تحـول نحـو الاستهـلاك و بعيدا عن الاستثمار من جهة، مما يؤثر سلبا على النمو، و هذه الإستراتيجية قد لا تكون مستدامة في المدى الطويل، إلا أنه من جهة أخرى توفير الحاجات الأساسية هو شكل من أشكال الاستثمار في رأس المال البشري.

و على سبيل المثال و بحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2007 حول مؤشرات السكان، الغذاء، الخدمات الصحية و التعليمية للدول العربية[2]:

- قـدر عدد السكـان للـدول العربيـة سنـة 2007 بحوالي 300مليـون نسمـة بمعـدل نمـــو سنـوي 03% و هو مرتفع عن المستوى العالمي الذي قدر بحوالي 01.7 % أما فـي الـدول المتقدمة لا يزيد عن 0.5%. كما سجل متوسط توقع الحياة عند الولادة تحسنا ملحوظا إذ بلغ حوالي 62 سنة في المتوسط.

[1]. مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 174-175.

[2]. حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص ص 173-179.

- أما فيما يتعلق بالخدمات الصحية فعدد السكان لكل سرير يقل 500 نسمة فـي كـل من الإمارات و البحرين و عمان و ليبيا و الجزائر و تونس و فلسطين و جيبوتي، و رغم أنه يفوق ألف ساكن لكل سرير في بعض البلدان العربية و يصل إلى 1518 نسمة في اليمن، فإن المتوسط العام للدول العربية يتعدى 600 نسمة لكل سرير. كذلك زيادة عدد الأطباء العرب من 78133 طبيب سنة 1980 إلى أكثر من 250000 طبيب العام 2007، و بذلك انخفض عدد السكان لكل طبيب من 2003 عام 1980 إلى أقل من 1000 سنة 2007، و يقل هذا العدد بكثير في دول الخليج إضافة إلى الأردن و الجزائر و ليبيا و مصر.

- أما بالنسبة للأوضاع الغذائية و حسب مؤشر الفرد من السعرات الحرارية. ففي بعض الدول العربية يزيد متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية عن متوسط نصيب الفرد في الدول النامية الذي يبلغ (2392 سعرة/يوم) و يساوي أو يقارب نصيب الفرد في الدول المتقدمة البالغ (3376 سعرة/يوم). فمثلا نصيب الفرد في الامارات (3733 سعرة/يوم) و في ليبيا (3601 سعرة/يوم) و في مصر (3342 سعرة/يوم) أما في سورية (3260 سعرة/يوم).

- أما بالنسبة لمؤشر التعليم في البلدان العربية فقد قدر عدد المسجلين بمؤسسات التعليم بمختلف أنواعـه و مستوياتـه و مراحلـه خـلال الموسـم 2007/2006 في مجمـوع الـدول العربيـة بحوالـي 70مليون. ما يقارب خمس سكان البلدان العربية، و تستحوذ المرحلة الابتدائية في التعليم العام على الغالبية المطلقة.

5. نظريات التنمية المصنفة كإستراتيجيات:

إضافة إلى الاستراتيجيات المذكورة يوجد إختلافات في تصنيف بعض **نظريات التنمية الاقتصادية** مثل: **الدفعة القوية، النمو المتوازن، النمو غير المتوازن و أقطاب النمو** حيث يصنفها بعض الباحثين ضمن **استراتيجيات التنمية** نظرا للتقارب في المضمون و المفهوم، و هناك من يصنفها ضمن نظريات التنمية الاقتصادية التي تساعد على تطبيق الاستراتيجيات نظرا لأن هناك من الدول من عملت بأفكارها في تنفيذ خططها التنموية. و أهم هذه النظريات ما يلي:

5. 1. نظرية الدفعة القوية: (Theory of Big Push) و يعد **روزنشتاين رودان** (Rosenstein-Rodan) من أوائل الاقتصاديين الذين أشاروا إلى أهمية عنصري الوفورات الخارجية

وعدم القابلية للانقسام لإحداث التنمية الاقتصادية، علما أن هذه الأخيرة تتطلب استثمارات كبيرة لا تتوفر لدى الدول النامية. و قد أشار إلى ثلاثة أنواع من عدم القابلية للانقسام هي[1]:

- عدم قابلية دالة الانتاج للانقسام، بمعنى أن راس المال يأتي في وحدات كبيرة لا تقبل التجزئة و خاصة في قطاعات البنية الأساسية مثل الكهرباء و الطرق و الاتصالات. و يؤدي الاستثمار في هذه القطاعات إلى إحداث وفورات خارجية في جانب العرض. و عادة ما يكون الاستثمار في هذه الأنشطة في المراحل الأولى للتنمية كبيراً بحيث يؤدي إلى وجود طاقات عاطلة.

- عدم قابلية الطلب للانقسام، معنى ذلك أن قرارات الاستثمار تتشابك مع بعضها البعض، و من ثم يتعرض المشروع الاستثماري المنفرد لدرجة عالية من المخاطرة نتيجة لعدم التيقن من أن منتجاته سوف تجد سوقا أو طلبا عليها. و لذلك فإن تكامل الطلب بين عدد من المشروعات يؤدي إلى إقلال هذه المخاطر حيث إن كلاً منها سوف يكون "شارياً" لمنتجات المشروعات الأخرى.

- عدم قابلية عرض المدخرات للانقسام، بمعنى أن دالة الادخار ليست "متسقة" في المعنى الرياضي، بل تطرأ عليها انكسارات حادة مع تغير مستوى الدخل. أي توفير القدر اللازم من الأموال لتمويل المشاريع الصناعية في بداية مراحل التنمية مثل بناء السكك الحديدية.

و تعرضت هذه النظرية لبعض **الانتقادات** من أهمها ما يلي[2]:

- تتطلب الدفعة القوية رؤوس أموال ضخمة لإقامة القاعدة الصناعية الضرورية، و هي مشكلة بالنسبة للبلدان النامية التي لا تتوفر لديها مثل هذه الموارد.

- تحتاج الدفعة القوية إلى كوادر كثيرة و نوعية، اقتصادية و إدارية و محاسبية و هندسية و التي لا تتوفر في البلدان المتخلفة.

- النظرية أكدت على تنمية الصناعة دون التأكيد على تنمية الزراعة و التي تعتبر النشاط السائد في البلدان النامية.

- هذه النظرية تؤكد على مشكلة ضيق السوق لكن تأكيدها على الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية للسوق المحلي لا يمكن أن يحل مشكلة ضيق السوق.

---

[1]. محمد سلطان أبو علي، مرجع سبق ذكره، ص46.

[2]. حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص84.

- توزيع الاستثمارات على جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية قد يؤدي إلى صغر حجم الوحدات الإنتاجية دون الحجم الأمثل، و لذلك يصعب عليها الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير و وفوراته الخارجية.

- تطبيق النظرية سيؤدي إلى زيادة مستوى الطلب على العديد من السلع و المواد و مستلزمات الإنتاج الأمر الذي يولّد ضغوطا تضخمية في الاقتصاد.

5. 2. نظرية النمو المتوازن: و يُعتبر روزنشتين- رودان (Rosenstein-Rodan) وراجنر نيركسه (Ragner Nurkse) من أهم مؤيدي استراتيجية النمو المتوازن، و يكمن السبب في إتباع هذه الاستراتيجية في محاولة إيجاد حل لمشكلة **الحلقة المفرغة** من خلال القضاء على **ضيق السوق** التي تعتبر من أهم العقبات التي تقف في طريق التنمية، و ضيق السوق سببه انخفاض القوة الشرائية، الناتجة عن انخفاض مستوى الدخل الفردي الحقيقي الذي يسهم بدوره في انخفاض مستوى الإنتاجية. و الحل لهذه المشكلة عند روزنشتين ونيركسه يتمثل في إقامة صناعات مختلفة في وقت زمني متقارب، تكوّن هذه الصناعات فيما بينها سوقاً واسعاً وكبيراً بدلاً من إنشاء صناعة واحدة داخل الدول النامية. و يستند مؤيدوا استراتيجية النمو المتوازن على أن الأفراد سوف يعملون بكفاءة إنتاجية عالية عند إنشاء مجموعة من الصناعات المختلفة والتي سوف تساعد بدورها على خلق سوق واسع لتلك الصناعات، فالاستثمار حسب رأي نيركسه يجب أن يشمل الاقتصاد الوطني ككل لأن الاقتصاد الوطني وحدة واحدة يتألف من أجزاء عديدة مترابطة[1].

ويؤكد مؤيدوا استراتيجية النمو المتوازن ذلك أيضاً بخصوص العلاقة بين القطاع الزراعي والصناعي حيث يعتمد معدل التنمية في القطاع الصناعي إلى حد كبير على معدل التنمية في القطاع الزراعي، وتؤدي تنمية القطاع الزراعي في الدول النامية إلى الاعتماد على أيدي عاملة كثيرة مما سوف

[1]. مقالة أنترنت حول "اقتصاديات التنمية" /2010/02/1site.iugaza.edu.ps/arafati/files.doc

https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=7&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwjCgbO07YjYAhXI7xQKHZ7LCmYQFghQMAY&url=http%3A%2F%2Fsite.iugaza.edu.ps%2Farafati%2Ffiles%2F2010%2F02%2F%25D8%25A7%25D9%2582%25D8%25AA%25D8%25B5%25D8%25A7%25D8%25AF%25D9%258A%25D8%25A7%25D8%25AA-%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25AA%25D9%2586%25D9%2585%25D9%258A%25D8%25A91.doc&usg=AOvVaw2mmaifMFOxQYab1TsnCsbk

تاريـخ الاطلاع 2017/09/14.

يؤدي إلى زيادة دخولهم، وزيادة دخول العمال يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الصناعية، أي ارتفاع في القوة الشرائية لدى العمال في القطاع الزراعي نتيجة لإرتفاع في دخولهم. كما تساعد زيادة الإنتاج الزراعي على إنشاء صناعات عديدة ترتبط أساساً بالقطاع الزراعي، كصناعات الأغذية وصناعة السكر والزيوت النباتية والخشب، والمحصلة النهائية أن الاستثمار يجب أن يوزع ما بين القطاع الصناعي والزراعي بحيث يكون كل منهما سوقاً للآخر[1].

و لقد وجهت عديد **الانتقادات** إلى هذه النظرية مثلما وجهت إلى النظريات الأخرى من بعض الاقتصاديين و في مقدمتهم "ألبرت هيرشمان" و " هانز سنجر" و غيرهم و من أهم هذه الانتقادات ما يلي[2]:

- إن إقامة الصناعات جميعها في آن واحد قد يؤدي إلى زيادة تكاليف الانتاج مما يجعلها غير مربحة للتشغيل في غياب العدد الكافي من المعدات الرأسمالية، إضافة إلى أنه عند قيام الصناعات الجديدة فإن الطلب على منتجات الصناعات القائمة سوف ينخفض مما يجعلها غير مربحة هي الأخرى.

- تفترض النظرية سيادة ظاهرة زيادة العوائد، و أن مثل هذه الفرضية غير صحيحة إذا تم تنفيذ حجم كبير من الاستثمار في آن واحد، و في مجالات مرتبطة ببعضها، حيث أن ظهور الاختناقات في المواد الخام و الأسعار و شح عوامل الانتاج تقود إلى ظاهرة تناقص المواد.

- يرى الاقتصادي "**هيرشمان**" و هو من مؤيدي نظرية التنمية غير المتوازنة، بان تنفيذ نظرية النمو المتوازن سوف ينتهي إلى فرض اقتصاد صناعي متكامل و حديث على اقتصاد تقليدي راكد لا يرتبط أحدهما بالآخر. و إن التنمية هنا تكون عبارة عن إحياء لظاهرة الازدواجية الاقتصادية، لكن أصحاب هذه النظرية يردون بالقول بأن النمو المتوازن يفترض تنمية الزراعة و الصناعة بشكل متوازن.

- يعتبرها البعض غير واقعية لأنها تفترض توفر موارد ضخمة لتنفيذ برامجها، و هذا غير متوفر في البلدان النامية.

---

[1]. مقالة أنترنت حول "اقتصاديات التنمية" /2010/021site.iugaza.edu.ps/arafati/files.doc ، مرجع سبق ذكره.

[2]. جمال حلاوة، علي صالح، مرجع سبق ذكره، ص ص 45-47.

- انتقدها البعض بأنها تؤدي إلى عزل البلدان النامية عن الاقتصاد الدولي بتركيزها على التنمية من أجل السوق المحلية. لكـن هـذا الانتقـاد يبـدو ضعيفا لأن "**نيركسه**" قـد أكـد على النظـام الـدولي و تقسيم العمل.

- انتقد البعض مسألة تأجيل إنماء صناعات السلع الإنتاجية لحساب دفعة قوية في إنشاء الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، بأن ذلك ليس بالأسلوب الأمثل في الأجل الطويل لأنه سوف يظهر قصوره في تنمية المدخرات الحقيقية في الأجل الطويل، و ذلك لزيادة الاستهلاك على حساب الادخار. فمسألة تنمية الصناعات الاستهلاكية من شأنها أن تحدث معدل نمو للدخل القومي في المراحل الأولى للتنمية، لكنها سوف تتسبب في إبطاء عملية التنمية.

- تطبيق هذه النظرية سوف يشجع على الضغوط التضخمية حسب رأي بعض الاقتصاديين، لأنه يتطلب موارد كثيرة ليست متوفرة لدى هذه البلدان. و أن مثل هذا الانتقاد قد يكون وجيها و خصوصا في ظل تجربة أمريكا اللاتينية.

- يعتبر البعض أن هذه النظرية فوق قابلية البلدان النامية لأنها تستوجب توفر قـــابليات خلاقـــة و مهارات نوعية لدى هذه البلدان، في حين أن الواقع يشير إلى عدم توفر مثل هذه المهارات. فكيف يمكن تحقيق تنمية في جميع القطاعات معا؟ و في ظل شح الموارد في هذه البلدان فإن النظرية لم تنجح في حل مشكلة محدودية الموارد، خاصة و أن عرض الموارد قليل المرونة.

- يؤكد البعض بأن مفهوم النمو المتوازن ينطبق على البلدان المتقدمة أكثر منها على البلدان النامية، و أن هذه النظرية في الواقع هي تطبيق لحالة البطالة الكينزية على بلد نامي لا تتوفر فيه الآلات و المعدات و المدراء و العمالة المطلوبة و العادات الاستهلاكية.

5. 3. نظـرية النمو غير المتوازن: ارتبطت هذه النظرية بالاقتصادي الأمريكي ألبرت هيرشمان (Albert Hirschman) الذي انطلق من انتقاد الاقتصادي هانز سنجر (H.Singer) لنظرية النمو المتوازن من انها غير واقعية. رغم اتفاق **هيرشمان** مع "نيركسه" و "روزنشتين" في أن عملية التنمية تحتاج إلى دفعة قوية تتمثل في وضع برنامج استثماري كبير، إلا أن "هيرشمان" يرى بضرورة مراعاة الإمكانيات المحدودة للدول النامية حيث انها لا تمتلك الموارد اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية الكبرى بأنواعها خاصة نقص راس المال و ضعف الجهاز التنظيمي و مسألة اتخاذ القرارات ... و غيرها.

لـذلك دعـا "هيرشـمان" إلـى تبنـي نظـرية النمـو غيـر المتـوازن مـن خـلال التركيـز علـى بعـض القطاعـات أو الصـناعات الاسـتراتيجية مـن الاقتصـاد الوطنـي مـا سـيقود إلـى اسـتثمارات جديـدة، و يمهـد الطريـق لتحريـك عجلـة التنميـة إلـى الأمـام. حيـث ان النمـو ينتقل مـن القطاعـات الرائـدة إلـى القطاعـات التابعـة. و بمجرد ان تبـدأ المشروعات الجديـدة فـي جنـي الوفورات الاقتصـادية الخارجيـة التـي تولـدت عـن المشـروعات السابقـة، فإنـه مـن الممكـن أن يتولـد عنهـا وفـورات خارجيـة تستفيـد منهـا مشـروعات لاحقـة. و يعطـي مؤيدو نظـرية النمو غير المتوازن بعض الشواهد التاريخية التي تدعم وجهـة نظرهـم بالتركيـز على قطاعـات رائـدة مثـل[1]:

- قطاعات المنسوجات في بريطانيا في القرن التاسع عشر.
- قطاعات السكك الحديدية في الولايات المتحدة الإمريكية في القرن التاسع عشر.
- قطاع إنتاج المواد الغذائية في الدانمارك في النصف الثاني من القرن العشرين.
- قطاع الصناعات الكيماوية والصناعات الإلكترونية في النصف الثاني من القرن العشـرين في أوروبا الغربية.
- قطاع الكهرباء في الاتحاد السوفيتي في العشرينات والصناعات الثقيلة (الآلات) في الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين.

إلا **أن السؤال** الذي راود "هيرشمان" تعلق بكيفية اختيار المشاريع أو الصناعات و هذا لوجود كمية محـدودة مـن المـوارد الاسـتثمارية، و كإجابـة علـى ذلـك فـإن "هيرشـمان" بنـى ذلـك علـى أن الاختيـار سيكون على أساس المشاريع التي تحقق المساهمة الأكبر في عملية التنمية مقارنة مع تكاليفها، و في هذا الإطار قسم الاختيارات الى نوعين [2]:

أ. **اختيـارات بديلـة** : هـي التـي تقـرر اختيـار المشـروع (أ) و (ب) علـى أسـاس حجـم المسـاهمة فـي عملية التنمية.

ب. اختيارات التأجيل: هي التي يقرر فيها ترتيب المشاريع.و بالنسبة لهيرشمان فإن اختيارات التأجيل هي الأهم و حجته في ذلك أنه يجب أن نبدأ بالأولويات على أساس ما أسماه ب "قوة التأثير التنموي" الذي يحدثـه قطـاع معين علـى قطـاع آخـر و بعنـى آخـر أن الاختيـار سيتم بنـاءا علـى آثـار الـروابط

[1]. مقالـة أنتـرنت حول "اقتصـاديات التنمية" /2010/021site.iugaza.edu.ps/arafati/files.doc ، مرجع سبق ذكره.

[2] اسماعيل محمد بن قانة، مـرجع سبق ذكره، ص 172.

الأمامية و/أو الروابط الخلفية الناجمة فمثلا إذا تم الاستثمار في صناعة الحديد فإنه سينشط العديد من القطاعات التي قبله أو بعده.

على الرغم من ايجابيات هذه الإستراتيجية التي اكتسبها من نظرية النمو المتوازن إلا أنها لم تسلم من العديد **من الانتقادات** منها[1]:

- في هذه إستراتيجية نوع من التوجيه للمستثمرين للاستثمالر في قطاعات معينة (على الأقل في البداية) و هو ما يتعارض مع حرية السوق و آلياته.
- تفترض هذه الإستراتيجية وجود في عرض الانتاج و هو عكس ما يتوقع إذ يمكن أن يكون هناك نقص أو فائض في انتاج قطاع معين و بالتالي فإن هذه المرونة لن تكون دائمة.
- إن فرضيتها بالانطلاق من نقطة يتميز فيها الاقتصاد القومي بالتوازن عند نقطة الركود و التخلف، ثم الانتقال إلى النقطة الأخيرة مباشرة، و هي النقطة التي يتوفر فيها للاقتصاد القومي أسباب النمو المتوازن بدون أن تمر هذه الإستراتيجية بالمرحلة الواقعة بين النقطتين الزمنيتين من اختلالات التوازن في أثناء مراحل نمو لا تتسم بنفس المعدلات في القطاعات الانتاجية للاقتصاد القومي.

5. 4. نظـرية أقطـاب النمـو: تعود فكرة نظرية التنمية القطبية أو أقطاب النمو إلى الاقتصادي الفرنسي "فرانسوا بيرو" (F.Perrox) منذ الخمسينات من القرن العشرين، حيث أنه حاول البحث طريقة لتحقيق الاندماج بين القطاعات الاقتصادية عن طريق تجميع الصناعات في منطقة جغرافية واحدة، مع تمتعها بأسواق تصريف مهمة و ينتج عنها توزيع دخول مرتفعة يكون لها نتائج و آثار إيجابية. و فيما بعد طوّرها "هيرشمان" كأساس لنظرية النمو غير المتوازن.

و اختيار النشاط أو الاستثمار المحفز يتأثر بعديد العوامل من بينها: الثروات الطبيعية، اليد العاملة، حجم الوحدات المنتجة الواجب إحداثها و حجم الطلب الداخلي و الخارجي. و آلية و حركة أقطاب (مراكز) النمو ينتج عنها آثار عديدة أهمها[2]:

- الآثار الهيكلية: حيث أن لمراكز النمو أثاراً مهمةعلى الهياكل السكانية، إذ ينخفض معدل الوفيات و يرتفع معدل النمو في السكان، كما يظهر عدم التوازن السكاني من جراء هجرة السكان من بعض المناطق التي تتم الهجرة منها باتجاه المراكز المحفزة، و شيخوخة السكان في المناطق الزراعية، مع ما يرافق ذلك من اختلاف في معدلات الإنتاجية و في حجم الإنتاج، و ترجع أسباب عدم التوازن الى

[1] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص ص 172-173.

[2]. حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 93.

انعدام المرونة الهيكلية الناتجة عن وجود بعض العوامل التي تعيق عملية التنمية في المناطق المتخلفة مثل عوامل الجهل و البطالة....الخ.

- الآثار الاقتصادية: حيث يبدأ مفهوم مضاعف الاستثمار بالعمل، إذ أن حجم الاستثمارات المنفذة يؤدي الى توزيع الدخول التي تقود الى زيادة في الطلب، و بالتالي تحقق استثمارات جديدة و زيادة في الإنتاج.

رغم تفادي نظرية التنمية القطبية (مراكز النمو) بعضا من **النقد** الموجه لها، إلا أنها تلقى **عقبات** في تطبيقها على اقتصاديات الدول النامية أو المتخلفة و من **جملة الانتقادات** الموجهة لها ما يلي[1]:

- **من حيث تأمين المدخلات:** إذ تعاني الدول المتخلفة من ضآلة الإمكانيات المالية بسبب ضعف الدخل الوطني و ضعف الادخارات الطوعية و ضآلة الإمكانيات المادية بسبب ضعف إمكانيات التموين في المواد الأولية من نفس المناطق القطبية (طاقة، مواد أولية ...الخ) و ضآلة في الإمكانيات البشرية بسبب ضعف اليد العاملة المؤهلة و الفائضة عن حاجة القطاعات الأخرى في الدول النامية.
- **من حيث تصريف المخرجات:** إذ تعاني الدول النامية من عدم كفاية المنافذ نتيجة ضعف الدخول الفردية المتوفرة لدى المستهلكين، و نتيجة عدم تنظيم الدورات التجارية، و أخيرا نتيجة عدم وجود وحدات اقتصادية قادرة على استعمال البضائع الوسيطة المنتجة بواسطة الوحدات الكبيرة.

المطلب الثاني: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية:

تعد مسألة التنمية قضية مجتمعية في العديد من الدول، بالرغم مما تتطلّبه من موارد مالية معتبرة للوصول إلى تحقيق الأهداف المسطّرة من خلال السياسة الاقتصادية. ما يجعل من التمويل العامل الأساسي في إنجاح عملية التنمية الاقتصادية لأية دولة متقدمة كانت أم نامية.و ذلك لتوفير مستوى معيشي أفضل لشعوبها عن طريق إحداث مستويات من التقدم الاقتصادي و الاجتماعي.لذا فالقيام بعملية تنموية ناجحة يتطلب توفير الموارد المادية و البشرية اللازمة كما و كيفا. ففي الدول النامية يرتبط البحث في مجال التنمية الاقتصادية ارتباطا وثيقا بالمصادر التمويلية اللازمة لإنجاح مشاريعها التنموية، و هو ما تفتقر له غالبية هذه الدول.لأن الأمر يصطدم بصعوبات متعددة لعجز مواردها الذاتية ما يجعل منها من أكبر العقبات نظرا لندرتها في هذه المجتمعات، مما يضطرها إلى الاعتماد على التمويل الخارجي لاستكمال مشاريع التنمية الاقتصادية. و من الناحية الاقتصادية فإن تمويل التنمية يعتمد على عدة مصادر يصنفها الباحثين إلى: **مصادر تمويل داخلية و مصادر تمويل خارجية.**

[1].اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 179.

1. مصـــادر التمـــويل الـداخلية: تنقسم المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية إلى:

1. 1. الادخـارات المحلية: يعتبر تجميع رأس المال الحقيقي (الناتج عن المدخرات) أحد أهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية و ذلك يقتضي زيادة في المدخرات المحلية مع وجود نظام مـــالي وائتماني يمكن المستثمر من الحصول على الموارد ثم البدء في عملية الاستثمار. فنقص أو انعدام مدخرات حقيقية سيجعل الزيادة النقدية تؤدي للتضخم. ويقدر معدل الادخار القومي المطلوب بما يزيد عن25 % من إجمـالـي الدخول(بلغت معدلات الادخـار فـي كوريـا 34.5% – تايلاند 34% – شيلي 28.6%) ومن حيث أن جزءا من المدخرات يجد طريقة للاستثمار فإن من الأهمية أن تسلك الحكومات طرقا عادلة لـــزيادة المدخرات من خلال زيــادة الضرائب بعدالة ونزاهـــة وألا يـؤدي الزيـادة فـي المدخرات إلى القضاء على الدوافع المشجعة للأنشطة الاقتصادية كما يمكن أن يتم تجميع المدخرات من خلال إصدار سندات حكومية[1].

و يرى الاقتصاديون أن هناك علاقة متبادلة بين الادخار والتنمية حيث تتأثر التنمية بحجم المدخرات المتاحة للاستثمار، و درجة تأثير الاستثمار على التنمية تتحدد وفقا لمدى توافر السياسات الإنتاجية والعمالة المناسبة.كما أن التنمية عنصر أساسي محدد للادخار خاصة في الدول ذات الدخول المنخفضة. وتظل تنمية المدخرات محور السياسة الاقتصادية لضمان التمويل الكافي للاستثمارات المطلوبة والملائمة للوصول للتوظيف الكامل وكذلك لتجنب ما يسمى بفجوة الموارد المحلية التي تحدث بسبب تجاوز الاستثمار للمدخرات وتؤدى إلى ضغوط تضخمية[2].

و تنقسم المدخرات المحلية للتمويل إلى:**الادخار العائلي،ادخار قطاع الأعمال** و **الادخار الحكومي.**

أ. الادخار العائلـي: مدخرات القطاع العائلي تعبر عن الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديد الضرائب وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة، وبالمعنى السابق يلاحظ أن الادخار العائلي يتمثل في كونه ادخارا اختياريا نظرا لأنه يعتمد على رغبة القطاع العائلي في توفير جزء من دخله المتاح

[1]. محمد نبيل الشيمي:"التنمية الاقتصادية في الدول النامية ووسائل تمويلها"، مقالـة أنترنت، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=160291 تاريخ الاطلاع: 23-08-2017.

[2]. المـرجع نفسـه.

بدلا من إنفاقه على الاستهلاك الخاص، وعلى ذلك فإن العلاقة بين الاستهلاك والادخار هي علاقة عكسية بمعنى أن زيادة الاستهلاك سيترتب عليها انخفاض الادخار والعكس صحيح[1].

و مدخرات هذا القطاع تتحدد بمجموعة من **العوامل الموضوعية** ــ و هي العوامل التي تحدد هيكل الاستهلاك و الذي يتوقف أولا على حجم الدخل مثل: التغيرات في الأسعار، التغير في السياسة النقدية، التغير في سعر الفائدة ــ و **العوامل الذاتية** ــ و تشمل الصفات و النزعات الشخصية مثل: أذواق المستهلكين، الرغبة في المحافظة على مستوى معين من الحياة ــ.

وتتمثل مصادر الادخار في القطاع العائلي فيما يلي[2]:

- المدخرات التعاقدية كأقساط التأمين والمعاشات.
- الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد، والتي تأخذ شكل الودائع في صناديق التوفير أو المصارف.
- الاستثمار المباشر كاقتناء الأراضي والمزارع والمتاجر، حيث يصبح المدخر هو نفسه المستثمر.
- سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة.

ب. ادخـار قطاع الأعمال: المقصود بهذا النوع من الادخار هو كافة المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح عن طريق مبيعاتها التي تشكل بدورها مصدرا للادخارات وتنقسم هذه المدخرات إلى نوعين هما: **ادخارات قطاع الأعمال الخاص** و**ادخارات قطاع الأعمال العام**. فالادخار الخاص يكون من قبل الأفـراد أو المؤسسات. بينما الادخار العام يتكون من:الضرائب، القروض، شهادات الاستثمار، الإصدار النقدي (التمويل بالعجز و الذي يقصد به زيادة حجم السيولة النقدية عن طريق إصدار نقود جديدة وهذا الأمر قد يتسبب أحيانا في حالات تضخمية)[3].

و تتمثل مدخرات القطاع الخاص في مقدار الأرباح غير الموزعة، حيث أن أصحاب رؤوس الأموال المساهمين في مشروعات قطاع الأعمال الخاص لا يحصلون على كل الأرباح المحققة حيث يتم تجنيب جزء من هذه الأرباح دون توزيع وذلك بهدف تمويل عمليات الإحلال والتجديد التي تحتاجها مشروعات ذلك القطاع، ونتيجة لما يتسم به القطاع الخاص في معظم الدول النامية بالضآلة الشديدة ما يؤثر سلبا على حجم مدخرات هذا القطاع، ومن ثمة لا يمكن الاعتماد عليها بدرجة كبيرة في عملية تمويل التنمية هذا بالإضافة إلى أن جانب هام من الأرباح غير الموزعة قد لا يستخدم كمصدر تمويلي.

---

[1]. مقالة انترنت، "ماهية المصادر الداخلية للتمويل"، تاريخ الاطلاع 2017/08/15. www.elbassair.net

[2]. المرجع نفسه.

[3]. اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 295.

أما بالنسبة للقطاع العام فتتمثل أهم مدخراته أيضا في الأرباح غير الموزعة و لكن مع اعتبار أن القطاع العام نفسه هو المالك الوحيد لجميع المشروعات العامة و من ثمة ستؤول إليه كل أرباح تلك المشروعات التي تدخل تحت سيطرته[1].

ج. الادخـار الحكومـي: الادخـار الحكـومي يمثـل الفـرق بين الإيـرادات الحكوميـة الجاريـة والنفقـات الحكومية الجاريـة. و فـي حالة وجود فائض فإنه يوجّه لتمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون (في حالة مديونية الحكومة). و عادة ما تـزيد النفقات الجارية للحكومة عن إيراداتها الجارية،مما يعني حالة وجود عجز الأمر الذي يضطرها إلى الالتجاء لتمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق طبع نقود جديدة.وتعمل الحكومات دائما على تنمية مواردها إضافة إلى محاولة الضغط و القليل من نفقاتهـا بغية تحقيق فائض توجهه إلـى ومجالات الاستثمار والتنمية المستهدفة.

وتتمثل أهم إيرادات الدولة الجارية في حصيلة الضرائب، وتعتبر الضرائب نوع من أنواع الادخار الإجباري. و كثيرا ما تجد الدولة صعوبة في الاهتداء إلى الضرائب التي تعود عليها بأكبر حصيلة ممكنة ولا تؤدي إلى إعاقة النشاط الاقتصادي أو محاولة التهرب، وتنقسم الضرائب إلى قسمين:ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة[2].

1. 2. الضـــرائب: تعرف الضريبة بأنها "اقتطاع مالي في شكل مساهمة نقدية إجبارية من الأفراد، في أعباء الخدمات العامة، تبعا لمقدرتهم على الدفع ودون النظر إلى تحقيق نفع خاص يعود عليهم من هذه الخدمات و تستخدم حصيلتها في تحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية و مالية و غيرها، و تقوم الدولة بتحصيلها لذلك"[3].و السياسة الضريبية الناجحة و التي تساعد على دفع عملية التنمية الاقتصادية يجب أن تهدف إلى جملة من الأمور أهمهـا[4]:

- يجب أن تستهدف تعبئة الفائض الاقتصادي و توجيهه لأغراض التنمية.
- يجب أن تستهدف الحد من الاستهلاك و خاصة غير الضروري.
- الهيكل الضريبي يجب ان يكون مرنا بحيث يستجيب للتغيرات الاقتصادية الجارية.

---

[1]. مقالة انترنت، "ماهية المصادر الداخلية للتمويل". مرجع سبق ذكره.

[2]. المرجـع نفسه.

[3]. عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية ـ على مستوى الاقتصاد القومي ـ، مجموعة النيل العربية، القاهرة- مصـــر، ط1-2003، ص66.

[4]. مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 193/192.

- السياسة الضريبية يجب ان تستهدف تغيير نمط الاستثمار، و كذلك الحد من تفاوت مستويات الدخول و مستويات الاستهلاك المختلفة.

1. 3. التمويل بالعجز(التمويل التضخمي): يعني ذلك تمويل و مواجهة عجز الموازنة العامة بوسائل تضخمية. هذه الوسيلة تعتبر من أرخص الوسائل التي ينتهجها القائمون على السياسة المالية في الدول النامية التي تعاني من ضعف مرونة الإيرادات العامة و الإنفاق العام، فقد كان اللجوء إلى البنك المركزي لطبع نقود ورقية بنسبة كبيرة من رقم العجز الصافي أو لكل العجز الصافي. و بالمقابل كانت التكلفة عالية على الاقتصاد القومي حيث كان ذلك من أهم أسباب تزايد معدل التضخم في الكثير من التجارب، و منها التجربة المصرية حيث ثبت أن مرحلتي السبعينيات و الثمانينيات أن هناك **علاقة دائرية** بين التمويل التضخمي و زيادة معدل التضخم و زيادة عجز الموازنة، حيث يترتب على إصدار النقود الجديدة لتمويل العجز زيادة معدل التضخم (زيادة المستوى العام للأسعار)، و الأخير يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام، و الذي يؤدي بدوره إلى زيادة العجز ـ و يقترن به ــ الذي يتم تمويله بنسبة كبيرة من الجهاز المصرفي و طبع النقود فيزداد المعروض النقدي، مما سيؤدي إلى زيادة معدل التضخم و من ناحية أخرى يؤثر الارتفاع المتزايد للأسعار على الانفاق العام فيزداد بدرجة أكبر من الايراد العام فيزداد العجز ـ تبعا لذلك ــ مرة أخرى[1].

و يتميز أسلوب التمويل التضخمي بعدة مساوئ أهمها[2]:

- انخفاض القيمة الخارجية للعملة وتآكل قيمتها ومنه انخفاض المدخرات و ارتفاع الاستهلاك.
- انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي ترتفع الأسعار وهذا يدفع الأفراد لاكتناز العملة الأجنبية والسلع بدلا من العملة المحلية وهذا يقلل الاستثمار.
- تفاقم العجز في الموازنة العامة وفي ميزان المدفوعات نتيجة زيادة الواردات ونقص الصادرات.
- إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل متفاوت مما ينجم عنه اضطرابات اجتماعية وسياسية.
- يعرقل عمليات التخطيط والتنفيذ بما يؤدي إلى استحالة حساب التكاليف الحقيقية للمشروع.

أما فيما يخص **القروض العامة** فمن المعروف أن هناك صعوبات تواجه عملية الاقتراض الحكومي في البلاد النامية، لعل أهمها عدم وجود أسواق منظمة للسندات الحكومية، و ضعف عادة الادخار و انتشار عادة الاكتناز، و قلة طلب البنوك التجارية و شركات التأمين عليها، مع ميل الحكومة

[1]. عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية ـ على مستوى الاقتصاد القومي ـ، مرجع سبق ذكره، ص ص 78-79.

[2]. مقالة انترنت، "ماهية المصادر الداخلية للتمويل". مرجع سبق ذكره.

إلى التمويل التضخمي، و خوف الجمهور من احتمال انخفاض قيمة النقود بين الاكتتاب و موعد السـداد[1].

2. مصـادر التمويل الخارجية: تعتبـر مصادر التمويل الخارجية سنداً هاماً للدول النامية حيث تعوض العجز في المدخرات الوطنية المتاحة للاستثمار كما أنها تعمل علي الحد من مشكلات تأخر تنفيذ البرامج التنموية المسطرة. كما أنها تسهم في حل مشكلة العجز في الموازنات العامة للدول وما يتصل بها من مشكلات أخرى كقصور التمويل الحكومي عن الإنفاق الاستثماري وارتفاع الأسعار الذي يؤدي إلى انخفاض الأرباح ، حيث تظل الإنتاجية و متوسط دخل الفرد عند مستوياتها المنخفضة الحالية. إضافة إلى الأعباء الاقتصادية و الاجتماعية للتمويل التضخمي التي قد تعوق عملية التنمية ذاتها.ومن ثم إضعاف الحافز علي الاستثمار لاقترانه بزيادة مضطردة في النفقات وعدم القدرة علي المنافسة في سوق السلع والخدمات. مما يجعل من عملية التوجه إلى الاعتماد على استيراد الموارد المالية مـن الخـارج هـو السبيل الوحيد المتاح للدول النامية للخروج من هذا المأزق و تسهيل انجاز عملية التنمية الاقتصادية. و تنقسـم مصادر التمويل الخارجية إلى قسمين هما:

2. 1. مصادر التمويل الخاصة: و تنقسم بدورها إلـى:

أ. الاستثمار الأجنبي المباشر: و هو استثمار من طـرف جهات غير مقيمة بالبلد في منشآت اقتصادية تقع داخل البلد المضيف للاستثمار. و يتمثل في استثمار الموارد الأجنبية في رؤوس أموال مشروعات التنمية في الدول النامية بهدف الاستفادة من التكنولوجيا التي ينقلها معها لدفع عجلة التنمية بهذه الدول، و بعبارة أخرى هي الاستثمار في مشروعات يملكها و يديرهـا الأجـانب، سـواء بملكيـة كاملـة أو بحصـة تكفـل السيطـرة على إدارة المشروع، و غالبا ما تكون في صورة مشروعات تمارس نشاطهـا فـي البـلدان الناميـة أو فروع لشركات أجنبية في الخارج.و اصطلاح **المباشر** هنا يعني سيطـرة(كاملة أو جزئية) علـى المنشـآت التي توجـد داخـل البلـد المضيـف. و ينقسـم هـذا النـوع مـن الاستثمـار إلـى قسميـن[2]:

- **الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة:** و يقصد بهذا النوع تملك أصحاب رأس المال الأجنبي للمشروعات المقامة ملكية تامة. و قد تزايد هذا النوع منذ بداية السبعينات من القرن العشرين.

[1]. اوضايفية حدة، مرجع سبق ذكره، ص 73.

[2]. مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص199.

- **الاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية:** و هـي تأخـذ الشكـل الثنائـي فـي النشـاط و تأخـذ واحدا أو أكثـر من الأشكال التالية:شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي و رأس المال الـوطني العـام(الحكومي)، شركات تتوزع فيها الملكية بيـن رأس المـال الأجنبي و رأس المـال الـوطنـي و الخاص، شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي من جهة و رأس المال الحكومي و رأس المال الوطنـي من جهـة أخـرى.

- **الشـركات متعددة الجنسية:** و التـي يعرفها المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للأمم المتحدة بأنها شركات يمتد نشاطها الاقتصادي ليغطي كـافة المشروعات التـي تشرف علـى أو تديـر مصنعا أو منجمـا فـي دولتيـن أو أكثـر.

ب. القـروض التجارية[1]: تعتبر القروض التجارية من اكبر أنواع المدخرات الأجنبية المتدفقة للبلدان النامية و التي نمت بشكل سريع. و تتكون هذه القـروض مـن القـروض السنديـة و القـروض المصرفية أو التجارية و إئتمانات التصدير، هذه الأخيرة تمثل نوعا من التأمين يمنح للمصدرين ضد احتمالات حدوث الخسائر للمصدرين من جراء عدم دفع المستوردين عن البضاعة المستوردة.

2. 2. مصـادر التمويـل الرسمية[2]: إن تدفقات الرساميل الرسميـة تشمـل نوعيـن مـن التدفقات(المعونات):

أ. التدفقات الثنائية (الحكومية): و هي تلك التي يتم منحها على أسس تفضيلية و تتضمن عنصر المنحة، و لهذا تسمى مساعدات انمائية رسمية. و تشمل: المنح الثنائية، القروض. و يكون تقديم الجزء الأكبر من المعونة الاقتصادية ثنائيا، أي ما بين دولة و دولة أخرى.

ب. تدفقات المساعدات متعددة الأطراف: و هي التي تقـدم من طـرف المنظمـات و الوكـالات الدولية. هـذه المصـادر الرئيسيـة لتـدفق المسـاعدات المتعـددة الأطـراف تتمثل في: البنـك الـدولي للإعمـار و التنميـة، وكالـة التنميـة الدولية، وكالة التمويل الدولية، و كذلك الأمم المتحدة و البنوك التنموية الإقليمية (كبنك التنمية الآسيوي، الصندوق الإفريقي للتنمية ...الخ).

[1]. مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 206.

[2]. المـرجع نفسه، ص208.

المطلب الثالث: سياسات التنمية الاقتصادية

السيـاسـة الاقتصاديـة الكليـة هـي عبـارة عـن مجمـوعـة مـن القـواعـد و الوسائـل و الأساليب و الإجراءات و التدابير التي تقوم بها الدولة و تحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد الوطنـي خلال فتـرة زمنية معينـة،و بذلك فهي تمثل صورة للأهداف الاقتصادية التي تسطرها الدولة و الأدوات التي تستخدمها لتحقيق هذه الأهداف. و تشمل السياسات الاقتصادية جميع قطاعات و جوانب الاقتصاد الوطني: سياسات نقدية، سياسات مالية و سياسات تجارية. و سيتم التطرق لهذه السياسات و مضامينها لمعرفة دور كل منها في تحديد أهداف التنمية الاقتصادية.

1. السياسـة النقديـة: المتأمل في معنى السياسة النقدية يجد أنها عبارة عن مجموعة من القواعد و الوسائل و الأساليب الإجراءات و التدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير على عملية عرض النقود بما يتـلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فتـرة زمنية معينة. و السلطـة النقدية يقصد بها البنك المركزي في أي دولة، و تبنى السياسة النقدية على التأثير في عرض النقود أو المعروض النقدي بأدوات معينة تسمى أدوات السياسة النقديـة[1].

و السياسة النقدية في البلاد النامية هي أقل فعالية منها في الدول المتقدمة حيث أنها لم تستطع ان تساهم بشكل كبير في تدعيم حماية نموها الاقتصادي و من ثم إزالة او على الأقل استبعاد ما تولده من موجات تضخمية و انكماشية.

والبنك المركزي يعتبر المسؤول المباشر عن رسم و تنفيذ السياسة النقدية، من خلال تحديد حجم وكمية النقود في الاقتصاد القومي و تأثير ذلك على حجم الائتمان عن طريق استخدام الأدوات النقدية، هذه الأدوات إلى جانب تأثيرها على حجم الائتمان بإمكانها كذلك أن تؤثر على سعر الفائدة، و بالتالي يكون لها تأثير على الاستثمار و النشاط الاقتصادي في المجتمع[2]. ترمي السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف عديدة تمس جوانب مختلفة، فمن ناحية تهدف إلى التأثير على عرض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع، فالهدف من زيادة القدرة الشرائية هو تنشيط الطلب الاستهلاكي و الاستثماري و زيادة الإنتاج و تخفيض البطالة، و العكس يؤدي إلى تخفيض القوة الشرائية إلى الحد من التوسع في الإنتاج. حيث تنتهج السلطة النقدية سياسات توسعية عن طريق زيادة العرض النقدي إذا كانت

[1]. عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية ـ على مستوى الاقتصاد القومي ـ، مرجع سبق ذكره، ص 90.

[2]. المـرجع نفسه، ص91.

ترغب في زيادة الطلب الكلي لتحقيق مستويات مرتفعة من الدخل و العمالة، بينما تنتهج سياسات نقدية انكماشية إذا كانت ترغب تخفيض الطلب الكلي من خلال تخفيض العرض النقدي.

2. السيـــاســـة المـاليـــة: يمكـن تعريفها علـى أنهـا مجمـوعـة القواعـد و الأسـاليـب و الوسائـل و الإجراءات و التدابير التـي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية (و الاجتماعية و السياسية) خلال فترة معينة. و المقصـود بالسياسة المالية أنهـا عبارة عن الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام و تدبير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة[1].

و قد تطور هذا المفهوم حسب الدور الذي كانت تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي، ولكنه لم يخرج عن كونه استخدام الحكومة للإيرادات العامة و الانفاق الحكومي (العام) لتحقيق عديـد الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و المالية خلال فترة زمنية معينة، و تلك الأهداف تتلخص في: الاستقرار الاقتصـــادي، التنميـــة الاقتصاديـــة، العـدالة في التوزيـع، توجيه النشاط الاقتصادي و عـــلاج التضخـم و الكساد (الانكماش). و بـذلك فالسياســة الماليـــة هـي دراســة تحليليـــة للنشـــاط المـــالي للحكومـــة أو الدولة و ما ينتج عنها من آثار على الاقتصاد القومي.

و السياسة المالية كانت سياسة محايدة إلى غاية ظهور النظرية العانة الكينزية بحيث أصبحت سياسة متداخلة، ذلك بسبب التحول الذي طرأ على دور الدولة في النشاط الاقتصادي، و ازديـاد تدخلهـا في هذا النشاط للوصول إلى تحقيق هدف التشغيل الكامـل و علاج البطالة من خلال سياسة المضخـة التي تعتمد على ضخ المزيد من الإنفاق الحكومي (العام) في شريان الاقتصاد الوطني، مع القبول بحالة العجز في الموازنـة العامة للدولة، و إقرار سياسة التمويل التضخمـي (التمويل بالعجز) للوصـول إلى التشغيل الكامل. و في البلدان النامية فقـد بدأت حكوماتها باستخدام السياسة المالية لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال التعجيل في معدل التكوين الرأسمالي. و ليس لتحقيق الاستقرار في معـدل النمـو الاقتصادي مثلما أكـد عليه "كينز" بالنسبة للبلدان المتقدمة و التي تعاني من التقلبات في النشاط الاقتصـادي. و لذلك بدأت البلـدان النـاميـة تستخـدم وسائـل السياسة المـاليـة لتوجيه النشـاط الاقتصادي و المحافظة على التوازن الداخلي، و عدالـــة توزيع الدخل مع ضبط الطلـــب على مختلـف أنـواع السلـع و الخدمات، و حماية الإنتاج المحلي و السيطرة على التضخم.

[1]. عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية ـ على مستوى الاقتصاد القومي ـ، مرجع سبق ذكره، ص43.

و بما أن مستويات الدخول في البلدان النامية تتميز بالانخفاض الشديد، مع ارتفاع الميل للاستهلاك مقارنة بالميل للادخار الذي عادة ما يكون منخفضا جدا. و الدخول لدى الأغنياء تتجه عادة للاستهلاك الترفي، يقابله تضييع نسبة كبيرة من الادخارات في قنوات غير منتجة و في العقارات و الاكتناز. لذلك فعلى هذه البلدان أن تسعى من خلال ادوات السياسة المالية إلى تحويل كافة مدخراتها نحو القنوات الإنتاجية.

و بسبب انخفاض مستويات الادخار في البلدان النامية و قلة حجمها الذي يتوجه نحو الاستثمارات فإن الضرائب تصبح هي الوسيلة الفعالة لتحقيق الادخارات الإجبارية، و في نفس الوقت تخفض من مستوى الاستهلاك البذخي بشكل فعال. و عليه للسياسة المالية جملة أهداف أهمها زيادة معدل الاستثمار، زيادة فرص العمل، تشجيع الاستقرار الاقتصادي، مواجهة مشكلة التضخم، إعادة توزيع الدخل القومي.

و تشتمل أدوات السياسة المالية ما يلي:

أ. **الضـــرائب**[1]: تشكل الضرائب الأداة الرئيسية للسياسة المالية، و هي الوسيلة الأكثر فاعلية لتخفيض الاستهلاك الخاص، و توفير الموارد إلى ميزانية الدولة لتمويل نشاطاتها و لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية. و يتعين أن لا يكون الهدف الأساسي من الضرائب للحصول على أكبر قدر من الإيرادات، بل تستخدم أيضا كمحفز للادخار و تقليل التفاوت بين الدخول و تحويل الفائض الاقتصادي نحو النشاطات التنموية، و تنقسم بدورها إلى نوعين مباشرة و غير مباشرة.

ب. **الإنفاق العـام**[2]: من المعروف أن المستثمرين في القطاع الخاص يترددون عادة في الاستثمار في المجالات التي تحتوي على المخاطر الكبيرة، و كذلك المشروعات التي لا تعطي مردودات سريعة، و في مثل هذه الحالة فإن الحكومة و من خلال الإنفاق العام يمكن أن تتجه لتأسيس مثل هذه المشروعات كما هو الحال بالنسبة للصناعات الثقيلة، و في بداية مرحلة التنمية الاقتصادية. و كذلك بالنسبة لتوجيه الإنفاق نحو رفع مستوى الإنتاجية في الزراعة لمواجهة الطلب المتزايد على المواد الخام و الغذاء. كما أن الإنفاق على التعليم و الصحة العامة و الخدمات الصحية يساعد على تكوين رأس المال البشري فمثل هذا يساعد على تعزيز قدرة الأفراد على كسب الدخول، فالإنفاق العام

[1]. مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص228.

[2]. المـرجع نفسه، ص231.

يعمل على تشجيع المشروعات الخاصة من خلال توفير الخدمات الضرورية و التمويل كما هو الحال بالنسبة لمشروعات البنى التحتية و المؤسسات التمويلية.

3. السياسة التجارية: تعتبر التجارة الدولية مهمة جدا للدول النامية من خلال سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية. رغم ما يعترضها من مشاكل تحول دون قدرتها على توسيع حجم مبادلاتها التجارية حتى تتمكن من توسيع مكاسبها و تغطية فاتورة الاستيراد من خلال الزيادة في حجم الصادرات. و كانت معظم حكومات الدول النامية قد اتبعت على نحو عام سياسات تجارية تدخليّة، في محاولة لمواجهة سيطرة الدول المتقدمة في النسبة الأكبر في المبادلات التجارية.

و رغم ما يمكن أن توفره التجارة الدولية من مكاسب و منافع للمنتجين و المستهلكين المحليين إلا أن بعض الاقتصاديين يصرون على أن نظام التجارة الدولية الحالي يعيق مسار التنمية الاقتصادية في الدول النامية. لاعتقادهم أن نظرية التجارة الدولية التقليدية التي تأسست على **مبدأ الميزة النسبية** غير ملائمة للدول النامية، لأن هذا المبدأ يفرض على هذه المجموعة من الدول أن تتخصص على نحو أولي في إنتاج و تصدير المواد الخام و أنواع الوقود و المعادن و الغذاء إلى الدول المتقدمة مقابل الحصول على منتوجات الصناعات التحويلية. ما يعظم الرفاه في المدى القصير الأجل بالنسبة للدول النامية، لكن هذا النمط من التخصص و التجارة يمنعها من جني المنافع الحركية من الصناعة و تعظيم الرفاه في المدى الطويل الأجل كما يجعلها في وضع ثانوي أو تابع مقابل الدول المتقدمة. فالمنافع الحركية الناتجة عن الإنتاج الصناعي مثل قوة عمل أكثر و ابتكارات أكثر و أسعار أعلى و أكثر استقرارية للدول المصدرة و دخل أعلى لسكان تلك الدولة. فإذا تخصصت الدول النامية بالسلع الاولية أو المواد الخام و تخصصت الدول المتقدمة بمنتوجات الصناعات التحويلية فإن كل أو معظم هذه الفوائد الحركية من الصناعة و التجارة تحصل للدول المتقدمة فيما تبقى الدول النامية فقيرة و متخلفة و تابعة. هذا الاعتقاد يعزز من خلال المشاهدة التي تظهر أن كل الدول المتقدمة على نحو أولي صناعية، بينما معظم الدول النامية على نحو أولي هي زراعية أو أنها تعمل في استخراج المعادن، هذه الأخيرة ترى ان نظرية التجارة التقليدية بوصفها تتضمن تكييفا للشروط الموجودة بينما تتطلب التنمية بالضرورة تغيير الشروط الموجودة. باختصار فإن نظرية التجارة التقليدية قد تعظم الرفاه عند نقطة واحدة من الزمن و ليس عبر الزمن. و نتيجة لذلك

فإن الدول النامية تطلب تغيرات في نمط التجارة الدولية و إصلاح النظام الاقتصادي الدولي ليأخذ بعين الاعتبار حاجاتهم التنموية الخاصة[1].

كل ذلك لا ينفي ما تساهم به التجارة الدولية من منافع ايجابية في التنمية الاقتصادية. و التي من أهمها ما يلي[2]:

- التجارة الدولية يمكن أن تقود الى الاستغلال الكامل للموارد المحلية التي قد تكون عاطلة في حالة غياب التجارة الدولية.

- من خلال توسيع حجم السوق تقوم التجارة بجعل تقسيم العمل ووفورات الحجم ممكنة. و هذا الأمر مهم على نحو خاص و قد حصل هذا فعلا في إنتاج الصناعات الخفيفة في اقتصاديات صغيرة مثل: تايوان و هونغ كونغ و سنغافورة.

- تعد التجارة الدولية وسيلة أو أداة لتحويل الأفكار الجديدة و التكنولوجيا الجديدة و مهارات إدارية و غير إدارية جديدة.

- تقوم التجارة بحفز و تسهيل التدفق الدولي لرأس المال من البلدان المتقدمة الى البلدان النامية. في حالة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تمتلك الشركات الاستثمارية الأجنبية السيطرة الإدارية على استثماراتها و عادة فإن رأس المال الأجنبي ترافقه أعداد من الموظفين الأجانب الماهرين في تشغيل الاستثمارات يمكن التعلم منهم.

- إن استيراد منتوجات صناعية تحويلية جديدة قد حفز الطلب المحلي الى أن أصبح انتاج تلك السلع محليا كفوءا و ممكنا في دول نامية كبيرة عدة و من بينها: البرازيل و الهند.

- يمكن أن تكون التجارة الدولية سلاحا ممتازا ضد الاحتكار لأنها تحفز المنتجون المحليون على أن يكونوا ذات كفاءة عالية لمواجهة المنافسة الأجنبية. و هذا الأمر مهم على نحو خاص للمحافظة على الكلفة و السعر للسلع الوسيطة و نسبة المصنعة منخفضة و التي تستعمل بوصفها مدخلات أو عناصر إنتاج في الإنتاج المحلي لبقية السلع و المنتوجات.

---

[1]. محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، دار اثراء للنشر و التوزيع، عمان ـ الأردن، ط – 2009/01، ص ص 237-238.

[2]. المرجع نفسه، ص ص 245-246.

فالسياسات التجارية هي إجراءات تتخذها الدولة لتنظيم التجارة الخارجية و علاقات الاستيراد و التصدير مع الخارج، ذات أهمية كبيرة و خاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تعتمد بنسبة كبيرة على التجارة الخارجية في توفير الفائض الاقتصادي، و العوائد من العملات الأجنبية للوفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية. أما في جانب الاستيراد فيمكن للحكومة أن تتدخل من أجل الحفاظ على حجمها ضمن حدود الصرف الأجنبي المتاح و السماح بدخول الواردات من السلع الضرورية. و قد تتضمن السياسة التجارية منظومة من الوسائل و الإجراءات المحلية و الدولية لتعزيز التجارة الخارجية، والتي يمكن تحديدها في[1]:

- **الوسائـل المحلية:** و تتمثل في الحاجة لتوسيع الصادرات و السعي لتقليل التكلفة و تحسين نوعية السلع، و إضافة إلى أهمية تنويع الصادرات هناك حاجة أيضا لتنويع أسواق الصادرات، كذلك الحاجة لزيادة الادخار المحلي من خلال زيادة الدخل و تقليص الاستهلاك و بما يمكن من زيادة حجم الصادرات.
- **الوسائـل الدولية:** تتمثل في العمل على إلغاء القيود التي تفرضها البلدان المتقدمة بوجه صادرات البلدان النامية. كما أن نظام التعريفة الجمركية النافذ في البلدان المتقدمة و الذي تتصاعد فيه معدلات التعريفة طبقا لدرجة التصنيع فإنه لا يشجع عمليات التصنيع في البلدان النامية، إضافة إلى العمل على ضمان استقرار أسعار السلع الداخلة في التجارة الدولية و ذلك من خلال الاتفاقات الدولية للسلع، مع العمل على إصلاح المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، و تغيير محتوى المساعدات لتكون مساعدات حقيقية للبلدان النامية و توسيع التجارة فيما بين البلدان نفسها.

3. 1. إستراتيجية الإحلال محل الواردات: أو ما يسمى باستراتيجيات التصنيع ذات التوجه الداخلي التي انتشرت خلال عقدي الخمسينات و الستينات من القرن العشرين في اقتصاديات العديد من الدول النامية مثل الأرجنتين و البرازيل و المكسيك و لا زالت تعتمدها بعض الدول. و هي تلك الاستراتيجيات القائمة على سياسة الإحلال محل الواردات، بالاعتماد على جملة من القيود الجمركية و غير الجمركية ــ مثل استخدام الحكومة لأدوات محددة لتنفيذ هذه السياسة مثل التعريفة الجمركية، و تدعيمها ببعض الإجراءات الأخرى من أهمها سياسة سعر الصرف إلى جانب حماية الصناعات الناشئة عن طريق الجمارك و الحصص النسبية و التصاريح على الاستيراد و غيرها ــ التي تحول دون منافسة الواردات الأجنبية المتمثلة في صناعات الإحلال محل الواردات حديثة النشأة في ظل الحواجز الجمركية. معنى ذلك أن تقوم الدولة بإنتاج منتجات للسوق المحلية لتعويض ما

[1]. أوضايفية حدة، مرجع سبق ذكره، ص 81.

يقابلهـا من منتجـات مستـوردة من قبـل أو سيتـم القيـام باستيرادهـــا مستقبـــلا. مما يتيـح لإنشاء سـوق محلية للصناعـة التي تحـل محـــل الـــــواردات.

و نظرا لحاجـة الدول الناميـة إلى تحقيـق مستويـات معينـة من النمو الاقتصادي و التنميـة الاقتصادية. كان لزاما عليها إقامة بعض الصناعات لإنتاج بعض السلع محليا في مقابل تفعيل الحواجـز الجمركية على عمليات استيـراد تلك السلع، مما يمنـح نسبيا للمنتوجات المحلية جانب من المنافسـة السعريـــة أفضـل في مقابـل المنتجـات المستـوردة بسبب ارتفـــاع أسعـار المنتجـــات الأجنبية في السوق المحلية.

و من بين الفوائد التـي تجنيـها عمليـة التنمية الاقتصادية من خلال التشجيع على إتباع إستراتيجية الإحلال محل الواردات مـا يلـي[1]:

- انخفاض المخـاطر الناجمة عن تأسيس صناعة في محلية تحل محـل الاستيراد و ذلك لأن السوق المحلية لسلـع الصناعة التحويلية موجود مسبقا.
- بالنسبة للدول النامية من السهولة أن تقوم بحماية منتجات الصناعة التحويلية في مقابل المنافسة الأجنبية، بينما من الصعب عليها اجبار الدول الصناعية المتقدمة على التقليل من القيود و الحواجز التجارية على منتجات تلك الدول النامية.
- لغرض تجنب حاجز التعريفة الجمركية على الواردات في الدول النامية، فإن الدول الأجنبية لديها حافز إنشـاء مصانع بعض الصناعات التحويلية في البلد النامي. و هكذا يمكن توفير فرص عمل للعمـال المحليين.

3. 2. إستراتيجية ترويـــج الصادرات: والتي يطلق عليها كذلك إستراتيجية التصنيع ذات التوجه الخارجي. و هي الإستراتيجية القائمة على سياسات تنمية الصادرات الصناعية للدولة. معنى ذلك أن هذه النوعية من الاستراتيجيات تنظر إلى التصنيع على اعتباره قضية محورية لعملية التوسع الصناعي للدولة الراغبة في تحقيق جهود تنموية سريعة لتضييق الفجوة التي نشأت بينها و بين العالم الصناعي. لهذا تبدأ هذه الدول في اختيار القطاعات الصناعية التي تتميز بقدرة تنافسية عالية، و تجعل من هذه القطاعات القاعدة الرئيسية لجهود التوسع الصناعي. و لن يكون صعبا على الدول النامية اكتشاف القطاعات الصناعية المختارة و التي يشهد لها بالتفوق النسبي[2].

---

[1]. محمـد صالح تركـي القريشي، مرجع سبق ذكـره، ص 264.

[2]. سامـي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة – مصـر، الجـزء الثاني، 1994، ص364.

و من بين فوائد هذه الإستراتيجية على التنمية الاقتصادية ما يلي[1]:

- تشجع هذه الإستراتيجية الصناعات في الدول النامية على امتلاكها لميزة نسبية مثل سلع الصناعات التحويلية كثيفة العمالة.
- يمكن ان تسمح للصناعات التحويلية المحلية بمدى أكبر لاستغلال وفورات الحجم، من خلال توفير سوقا أكبر يمكن أن تباع فيه السلع.
- من خلال المحافظة على قيود قليلة مفروضة على السلع المستوردة فإن إستراتيجية النمو الذي يقوده التصدير تفرض نوعا من النظام التنافسي على الشركات المحلية و الذي يجبر تلك الشركات على الزيادة من الكفاءة.
- التصنيع الذي يقوده التصدير يساهم في تحقيق أهداف معينة كالتوسع في فرص العمل والتحسن في توزيع الدخل و ذلك بصورة أكثر من خلال عملية التصنيع للإحلال محل الواردات.

و الملاحظ أن سياسات التنمية التي تعتمد على التصنيع لغرض التصدير تتطلب كذلك سياسات حكومية داعمة لها على غرار استراتيجية الإحلال محل الواردات، ما يزيد من حاجة الدول إلى دعم الهياكل القاعدية مثل الموانئ و الطرق و الكهرباء و خدمات الاتصالات. إضافة إلى ضرورة الاعتناء بالقطاعات الأساسية كالتعليم و الصحة بما يضمن قوة عمل ذات قدرات و مهارات عالية. و تبقى المشكلة التي تواجه البلدان النامية هي مشكلة الحماية التي تفرضها الدول الصناعية المتقدمة لحماية صناعاتها التحويلية كثيفة العمل. الأمر الذي يتطلب من بعض الدول النامية محاولة الاسراع بإنتاج و تصدير السلع التي لم تدخل ضمن القيود المفروضة من قبل الدول الصناعية المتقدمة.

و يبقى التحدي قائما بالنسبة للدول النامية في مسألة اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة في مجال التجارة الدولية و بشكل حذر خاصة عند تعاملها مع الشركات الأجنبية، إضافة إلى ضرورة التنبه لبنود الاتفاقيات التجارية المبرمة، و تحديد حجم المنافع التي تعود على اقتصادياتها و نموّ هياكلها الإنتاجية الضعيفة و التي تتسم غالبا بالتخلف. و بالذات بعد فشلها في إحداث تغيرات هيكلية في البنى الاقتصادية و التركيبية الاجتماعية، ما انعكس سلبا على تطبيق برامجها التنموية.

[1]. محمد صالح تركي القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 267-268.

خلاصة الفصـل:

خلال هذا الفصل الذي حاول إبراز التنمية الاقتصادية في تاريخ الفكر الاقتصادي، اتضح أن أغلب الدراسات و البحوث في مجال التنمية كانت تسعى إلى البحث عن عامل أساسي وحيد يمكن الارتكاز عليه و يكون بمثابة سر النجاح للتنمية في أي بلد.

لكن التنظيرات المختلفة أثبتت العكس و هذا استنادا إلى التجارب التنموية المتميزة و خاصة إذا تعلق الأمر بالدول النامية بأن فكرة العامل الواحد، أو العمل الأساسي الذي يرتكز عليه نجاح المشروع التنموي ليست بالضرورة هي الفكرة الصحيحة، بينما تحدث التنمية عندما تتضافر و تتكامل عدة عوامل فيما بينها لتعمل على خلق قوة دفع كافية للمجتمع.

و بذلك يمكن إقامة تنمية يرتبط نشاطها بجملة من المتطلبات الاقتصادية و غير الاقتصادية بتوفير موارد في إطار ديناميكية جغرافية اجتماعية. ما يجب الإشارة إليه أن للتنمية تحديات كبيرة و عليه فهي تشترط أن يجند لها كل القوى الفاعلة في المجتمع و التي بإمكانها المساهمة بشكل ايجابي في تحقيقها.

الفصل الثالث

تقديـم

يعتبر التفاوت الاقتصادي ما بين الدول المتقدمة و الدول النامية، و اتساع الفجوة فيما بينهما من الموضوعات التي كانت، و لازالت، تثير اهتمام الباحثين حول أسباب و محددات النمو الاقتصادي، و التنمية الاقتصادية. إلا أن الموضوع الأكثر أهمية هو: لماذا لم تتطور الدول النامية (المتخلفة) و تتحول إلى دول متقدمة بعد الحرب العالمية الثانية، و لغاية الآن؟ فالدول النامية أخفقت في تحقيق معدلات النمو المرجوّة خاصة في منتصف السبعينيات من القرن العشرين، و بالتالي تحقيق التطور و التقدم المنتظر لشعوبها. باستثناء بعض التجارب الناجحة لما يسمى بالدول المصنّعة حديثا. و أصبح الاعتقاد السائد، بأن الحكومات التي تولت الحكم في العديد من تلك الدول بعد حصولها على استقلالها السياسي، ليس لديها القدرة الكافية على تحقيق التنمية بسبب ارتباطها بالخارج من جهة، و بسبب الفساد و ضعف الأداء الاقتصادي من جهة أخرى. خاصة بعد أن أغرقت معظم الدول النامية (المتخلفة) بالديون الخارجية في تلك الفترة. يضاف إلى ذلك تزايد النقد الموجه لاعتبار مؤشر نمو متوسط الدخل هو المعيار الأساسي لعملية التنمية، ما دعا بالكثير من الباحثين في المجال الاقتصادي إلى زيادة تركيز عملية البحث حول مسألة عدالة التوزيع. لكن في منتصف السبعينيات ظهر اتجاه جديد، يتلمس العمل على إشباع **الحاجات الأساسية** كبديل عن معيار متوسط الدخل، باعتبار إن إشباع هذه الحاجات أفضل من السعي إلى زيادة الدخل.

و لم يعد البحث مقتصرا على ما تطرحه مراكز البحث و الدوائر الرأسمالية في البلدان الصناعية المتقدمة من أفكار و حلول نظرية لتحقيق التنمية الاقتصادية و الخروج من بوتقة التخلف، بل اتسعت دائرة البحث و الدراسة لتمس الاقتصاديين في العالم الثالث. فظهرت بعض الأعمال النظرية حول مسألة التنمية الاقتصادية، و كان أبرزها ما سمي بـ "**مدرسة التبعية**". و من أهم الأفكار التي تطرحها تلك المدرسة أنه لا يمكن فهم ظاهرة الفقر في البلدان المتخلفة إلا في ضوء تاريخ العلاقات التي سادت بين هذه البلدان و البلدان المتقدمة. و بالتالي فإن حالة التخلف آنذاك، ليست إلا مجرد مرحلة من مراحل التنمية، و ما ميز تلك المرحلة حالة تبعية الدول المتخلفة للدول الرأسمالية المتقدمة، و لا يمكن الخروج منها إلا بإنهاء العلاقات غير المتكافئة و غير العادلة بين الدول المتخلفة (التوابع) و الدول المتقدمة (المراكز).

و في مقابل ذلك، بدأت تظهر وجهات نظر أخرى بنهاية عقد الثمانينات و بداية عقد التسعينات من القرن العشرين و فشل النموذج الاشتراكـي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، يضـاف إليه فشل التنمية في اقتصاديات الجنوب الضعيفة، و تحوّل التفكير نحـو إعادة النظر كليـة بمفهوم التنمية انطلاقاً من التساؤل من جديد حول إمكانية تحقيق **تنمية وطنية مستقلة/ بالاعتماد على الذات**، و من الممكن تحقيقها عن طريق فك الارتباط مع الأسواق الرأسمالية العالمية، بدلاً من الاندماج أو الالتحاق بهذه الأسواق. خصوصا و أنها لا تتماشى مع معطيات التطورات الحاصلة في الساحة الاقتصادية الدولية في الوقت الراهن، و في ظل ما تطرحـه العولمة الاقتصادية من تحديات حقيقية تجاه الدول النامية.

المبحث الأول: التطور التاريخي لمفهوم التنمية الاقتصادية و مؤشراتها

لقي مؤشر نصيب الفرد من الدخل القومي كمعيار أساسي لقياس التنمية الاقتصادية العديد من الانتقادات حيث أنه يتجاهل عدة جوانب مهمّة، مثل المسائل الاقتصادية و الاجتماعية كمستوى البطالة، و درجة العدالة في توزيع الدخل و الفقر و تحسين ظروف الحياة للأفراد من خلال ضمان الحق في التعليم و الصحة ...الخ، كما أنه يتجاهل كلية الجوانب الثقافية و الحضارية للمجتمع. و ظهرت مفاهيم و مسميات جديدة في اقتصاد التنمية، مثل: التنمية البشرية التي تعبر عن تنمية عادلة ديمقراطية، التنمية الشاملة التي تشمل كافة القطاعات دون التركيز على قطاع وحيد لتحقيق التنمية، التنمية المستدامة عن طريق صيانة الموارد الطبيعية و الحفاظ على البيئة و على حق الأجيال القادمة، التنمية المستقلة و التنمية بالاعتماد على الذات و ذلك بالتركيز على الاستغلال الأمثل للمقدرات الوطنية للخروج من حالة تبعية الدول النامية للدول المتقدمة و فك الارتباط بالاقتصاد الرأسمالي العالمي ... و غيرها. و برز تأثير هذه التوجهات في أدبيات البنك الدولي الذي ظل متمسكا بسياسته الليبرالية .

المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم التنمية الاقتصادية

يشير المفهـوم التقليـدي للتنميـة الاقتصاديـة إلـى إحداث تطويـر جذري للأوضـاع الاقتصاديـة و الاجتمـاعيـة القائمـة و الموروثـة و غيـر المـرغوب فيهـا إلى أوضاع أخرى أفضل منهـا. و وفق تلك التطـورات التـي شهدتهـا السـاحة الدوليـة بصفـة عامـة و الأوضـاع الداخليـة للـدول الناميـة بصفـة خاصـة منـذ النصـف الثانـي من القرن العشرين، استحدثت مفاهيم جديدة للتنمية دخلت قواميس الفكـر الاقتصادي و استخدمت بشكل كبير و موسـع فـي الأدب التنمـوي المعاصـر لمعظـم دول العالـم الصناعية و النامية. و من أهم هذه المفاهيم ما يلـي:

1. مؤشر التنمية البشرية[1]: في ضوء عدم الرضا عن نصيب الفرد من الدخل القومي كمؤشر للتنمية. و بذلك تم وضع "معيار مركب" هو معيار "**التنميةالبشرية**" (Human Development) الذي قامت بالإعلان عنه هيئة تسمى "برنامج الأمم المتحدة للإنماء" (UNDP) في سنة 1990، و على أساسه يتم ترتيب مختلف البلدان من حيث تقدمها أو تأخرها في مضمار التنمية البشرية، و هو ما يوضحه **الجدول(3-1)** و **الجدول (3-2)**. و للمزيد من الاطلاع أنظر **الملحق 01** و **الملحق 02.** ويقوم هذا المعيار على ثلاثة مؤشرات:

- **متوسـط الدخل:** متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- **حالـــة التعليـم:** مستوى الخدمة التعليمية التي يحصل عليها الأفراد في المجتمع، و تقاس هذه الخدمة أساسا بمتوسط عدد السنوات الدراسية التي يحصل عليها الفرد.
- **العمـر المتوقع لدى الميلاد:** ترتكز أساسا على مستوى الرعاية الصحية، و هي الخدمات الصحية التي يحصل عليها أفراد الشعب سواء من حيث عدد الأطباء، و عدد الأسرّة المتاحة لكل ألف من السكان، و غيرها، و يمكن ان تقاس بمتوسط نصيب الفرد من الإنفاق على الخدمات الصحية في المجتمع. و يحددها البنك الدولي بمتوسط العمر المتوقع للحياة عند الولادة.

و لقي مؤشر التنمية البشرية بعض الانتقادات حيث أنه يتجاهل عدة جوانب مهمّة، مثل المسائل الاقتصادية كمستوى البطالة، و درجة العدالة في توزيع الدخل، كما أنه يتجاهل كلية الجوانب الثقـافيـة والحضارية للمجتمع.

ثم بعد ذلك **ظـهر تقرير فـي سنة 2002 من المنظمة نفسها (UNDP)** خاص بالدول العربية وحدها، و يحمـل عنوان "**التنمية العربية الإنسانية**" **(Arab Human Development)**. تجرّأ هذا

[1]. محمـد سلطان أبو علي، مرجع سبق ذكره، ص49.

التقرير على الادعاء بأنه يقدم معيارا أكثر شمولا للتقدم الإنساني و التخلف. و حسب هذا التقرير أنه يمكن الاستغناء عن متوسط الدخل في قياس درجة التقدم الإنساني و التخلف، و الاعتماد على ثلاثة مؤشرات أخرى هي: "**الحرية أو الديمقراطية**"، "**المعرفة**" إضافة إلى ما أسماه بـ "**تمكين المرأة**" (Women Empowerment) أي الارتفاع بمستوى المرأة و رفع القهر عنها، في مقارنة للدول العربية بعضها ببعض، و كذلك بالدول الأخرى[1].

الجدول3-1: ترتيب بعض الدول بحسب الناتج و مؤشر التنمية البشرية

الدولة	الترتيب بحسب		الدولة	الترتيب بحسب	
	الناتج	التنمية البشرية		الناتج	التنمية البشرية
كندا	11	1	الإمارات	12	57
سويسرا	1	4	تركيا	89	72
المانيا	10	12	سوريا	90	73
ايطاليا	22	21	تونس	77	87
كوريا الجنوبية	19	24	لبنان	95	89
سنغافورا	25	40	الجزائر	58	95
الكويت	16	45	مصر	108	110
ماليزيا	71	52	غينيا	119	160

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 1994.

[1]. جلال أمين، خرافة التقدم و التأخر (العرب و الحضارة الغربية فـي مستهل القرن الواحد و العشرين)، دار الشروق، القاهرة- مصر، ط2005/1، ص ص35-36.

جدول3-2[1]: دليل التنمية البشرية لأقاليم العالم لعام 2005.

لبلدان	قيمة الدليل	دليل متوسط العمر المتوقع	دليل التعليم	دليل الناتج المحلي الاجمالي
البلدان النامية	0.694	0.67	1.52	0.70
البلدان الأقل نموا	0.518	0.45	0.50	0.60
الدول العربية	0.679	0.70	0.61	0.72
شرق آسيا و الهادي	0.768	0.76	0.83	0.71
أمـريكـا اللاتينيـة و الكاريبي	0.797	0.78	0.87	0.74
جنوب آسيا	0.628	0.64	0.58	0.67
افريقيا جنوب الصحراء	0.515	0.35	0.56	0.63
شرق و وسط أوروبا	0.802	0.72	0.94	0.75
منظمـة التعـاون و الإنماء الاقتصادي	0.892	0.88	0.95	0.85
بلدان المنظمة ذوي الدخل المرتفع	0.911	0.90	0.98	0.86

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2005، الصادر عن الأمم المتحدة 2006.

[1]. حسـن محمـد شعبـان:"إشكـالية التنمية فـي الـدول العـربيـة و التخطيـط لـهـا"، كـليـة الآداب، قـسـم الجغـرافيـة، جـامعـة دمشـق، ص 15. مقـالـة أنتـرنـت، تـاريـخ الاطـلاع: 2018/10/20. www.uomisan.edu.iq/library/admin/book/82259074738.pdf

2. التنميــة الشاملـة: امتدت هذه المرحلة من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات من القرن العشرين، حيث تولد عنها مفهوم حديث و هو "التنمية الشاملة" و التي تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع و الحياة، و تصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين و ليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، حيث أنها تهتم كذلك بتركيب هذا النمو و توزيعه على المناطق و السكان. و تميزت التنمية الشاملة بمعالجتها لكل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل و وضعت الحلول لكل مشكلة على انفراد، الأمر الذي جعل هذه التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة في الكثير من المجتمعات، ما دفع إلى تعزيز مفهوم التنمية المتكاملة التي تعنى بمختلف جوانب التنمية ضمن أطر التكامل القطاعي و المكاني[1].

3. التنمية المستدامـة*: منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة الطبيعية فوق كوكب الأرض، و هذا نتاج طبيعي لإهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية. فتركز العمل البحثي حول إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد على حل هذه المشكلات و التغلب عليها، و تمخض عنها مفهوم جديد للتنمية عرف باسم **التنمية المستدامة.** هذا المفهوم تبلور لأول مرة من خلال تقرير **اللجنة العالمية للبيئة و التنمية** و الذي يحمل عنوان " مستقبلنا المشترك" (Our Common Future) و نشر لأول مرة سنة 1987[2].

و تعرف اللجنة العالمية للبيئة و التنمية في تقريرها عام 1987 التنمية المستدامة بأنها: "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم". و عرّفها قاموس ويبستر Webster على أنها: " تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا". و بالتالي فالتنمية المستدامة تهدف لتحسين نوعية حياة الإنسان و لكن ليس على حساب البيئة، مما يدل على أنها عملية الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية، بحيث لا

[1]. عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة فلسفتها و أسباب تخطيها و أدوات قياسها، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان- الأردن، ط1-2010، ص 21.

*."التنمية المستدامة" هي تلك التنمية التي يديم استمراريتها الانسان(الأفراد)، أما "التنمية المستديمة" تعني التنمية المتواصلة أو المطردة بشكل تلقائي غير متكلف. و الملاحظ أنه يتم استخدام المصطلحان مترادفين في العديد من الأبحاث و الدراسات العربية. مع شيوع متزايد للتنمية المستدامة هذه المصطلحات أتت كترجمة للمصطلح الانجليزي "Sustainable".

[2]. عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، مرجع سبق ذكره، ص21.

يتجاوز هذا الاستخدام للموارد معدلات تجددها الطبيعية و بالذات في حالة الموارد غير المتجددة، مع الترشيد في استخدام الموارد المتجددة إلى جانب البحث عن بدائل لهذه الموارد[1].

و تعتبر مسألة مراعاة الترابط بين البيئة و التنمية أحد أبعاد التنمية المستدامة، و يتضح ذلك في أربعة مجالات رئيسية هي[2]:

- إدماج البيئة و التنمية على مستويات السياسة و التخطيط و الإدارة.
- تحقيق الاستخدام الكفء للأدوات الاقتصادية و آليات السوق.
- إنشاء نظم المحاسبة البيئية و الاقتصادية المتكاملة.
- وضع إطار قانوني و تنظيمي فعّال للحفاظ على البيئة مع عدم إهمال التنمية.

4. مسميـات أخرى للتنمية: تم اعتماد مسميات أخرى للتنمية، من بينها[3]:

4. 1. التنميـة المستقلـة: التي تقوم على الأخذ بالاعتبار إمكانات الدولة المعنية و مراعات السمات الخاصة بها. هذا المفهوم يرتبط ظهوره بمحاولة فك الارتباط و التبعية بالعالم الخارجي و يعمل على دفع العملية التنموية و توجيهها نحو الداخل بكل أبعاده و صوره.

4. 2. التنمية بالإعتماد على الذات: هي التنمية التي تمنح الأفضلية للإنتاج الذي يشبع الحاجات الضرورية لأفراد المجتمع، و تركز على تحقيق الاكتفاء الذاتي و استخدام الأساليب التكنولوجية ذات الكثافة اليدوية. و نظرا لصغر حجم مساحة معظم الدول النامية، و لا يوجد فيها تنوع كبير(باستثناء الصين و الهند)، فقد نادى البعض بمبدأ الاعتماد الذاتي الجماعي، و ذلك بالقيام بتنمية موارد الدول النامية بالتعاون فيما بينها.

[1]. عثمـان محمد غنيم، ماجدة أبو زنـط، مرجع سبق ذكره، ص25.

[2].محمـد سلطان أبو علي، مرجع سبق ذكره، ص51.

[3]. المـرجع نفسه، ص52.

المطلب الثاني: مؤشرات و عناصر التنمية الاقتصادية

تباينت آراء الباحثين حول استخدام ومؤشرات التنمية الاقتصادية. من حيث الاعتماد على فكرة استعمال مؤشر وحيد للتنمية. الذي تمثل في الناتج المحلي الإجمالي. و رغم ذلك ظهرت عدة محاولات فكرية لإيجاد بديل عن مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، و كان التركيز حول إيجاد أرقام قياسية فردية للتنمية من خلال ربط مع بعض خليط من المؤشرات الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية.

1. مؤشـرات التنمية الاقتصادية:

الطرق الإحصائية يمكن الاعتماد عليها لإيجاد مقاييس مقبولة لمعدلات النمو في مستوى المعيشة و في تراتب الدول حسب معدلات النمو الاقتصادي. من الصعوبة قياس المستويات المقارنة للتنمية، و يكمن السبب الأساسي في ذلك تعريفها. يمكن قياس التنمية من خلال الأهداف التنموية التي تعتبر متغيرات نوعية و لذلك يجب أن تقاس على نحو غير مباشر باستعمال مؤشرات قابلة للقياس الكمي.

و من أمثلة المتغيرات الممكنة للدولة :

- متغير الصحة البدنية: يتضمن عدد الناس لكل طبيب متدرب و معدل وفيات الأطفال و معدل العمر المتوقع.
- متغير مستوى المعيشة: يتضمن استعمال مؤشرات مثل: مؤشر متوسط الدخل المحلي الفردي و نسبة العائلات التي لديها حنفية ماء صافي صالح للشرب و نسبة العائلات المزودة بالكهرباء...الخ.

1. 1.المؤشـرات الاقتصادية للتنمية[1]: يميل المحللون إلى فكرة استخدام أو استعمال مؤشر وحيد للتنمية ليس لأن هذا الاتجاه يبسط واجب إعداد نماذج رياضية للتنمية (بالمعنى الآلي) و لكن لأنه يعمل على تسهيل الاتصال و الفكر لأخذ سلاسل من الأرقام و ليس أرقاما عدة آنيا.

في التطبيق العملي فإن المؤشر الواحد كان قد هيمن على المؤشرات الأخرى. و ذلك المؤشر هو الدخل المحلي أو الناتج المحلي الإجمالي الفردي و هذا الاصطلاح كان قد منح للسلاسل التي يمكن أن تحسب لأي بلد باستعمال مجموعة أساسية من قواعد القياس التي تم ابتداعها في الأقطار الصناعية الغربية لقياس المستوى الكلي للدخل أو الناتج.

[1]. محمد صالح تركي القريشي، مرجع سبق ذكره،ص ص 45-46.

أ. مبررات لصالح مؤشر الناتج المحلي الإجمالي استعمال بوصفه مؤشرا للتنمية:

- الناتج المحلي الإجمالي هو مؤشر لمجموعة من النشاطات الأساسية، و لتوفير السلع و الخدمات و هو يعبر عن زيادة تعد شرطا ضروريا للتنمية تقريبا.
- قواعد قياسه معقدة و قد تطورت عبر الزمن و هي معروفة جيدا و مفهومة.
- دول الأعضاء في الأمم المتحدة في معظمها تنتج تقديرات للناتج المحلي الإجمالي (GNP) حتى تكون ضمن الإحصائيات الرسمية للأمم المتحدة.

ب. المبررات ضد استعمال مؤشر الناتج المحلي الإجمالي بوصفه مؤشرا للتنمية:

- الناتج المحلي الإجمالي مؤشر لبعض الخصائص الاقتصادية للتنمية فقط أنه لا يأخذ في الحساب توزيع الدخل المحلي المتغير، أيضا ليس له مضامين مباشرة للمعايير غير الاقتصادية الأخرى. (ن م إ) مؤشر محمل بالقيمة على النحو ثقيل، و ان العنصر الذاتي أكبر في اقطار مع إحصاءات فقيرة و قطاع حد الكفاف كبير مما في دول أخرى لديها نسبة أصغر من المعاملات التي تتجاوز السوق.
- بعيدا عن أي عيب لمؤشر (ن م إ) فإنه ربما يكون فيه إمكانية أن يكون مقياسا للنشاط المحلي، فإن هناك مشكلات إضافية في استعماله لأغراض المقارنات الدولية.
- الـ (ن م إ) يركز على كمية السلع و الخدمات و يتجاهل كليا نوعية الحياة.

1. 2.المـؤشـرات المختلطـة(غيـر الاقتصـاديـة)[1]: رغم عدة محاولات من الباحثين لإيجاد أرقام قياسية فردية للتنمية من خلال ربط مع بعض خليط من المؤشرات الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية أمثال ذلك أدلمان و موريس، درينووسكي و سكوت ثم ماكجرانان و جماعته، حيث قاموا بتحرير هذا الأسلوب على نحو متتابع في إيجاد رقم قياسي للتنمية يتأسس من:

- العمر المتوقع عند الولادة.
- نسبة السكان في مواقع السكان أكبر من 20.000.
- استهلاك البروتين الحيواني لكل فرد في اليوم الواحد.
- نسبة تسجيل الطلبة في مرحلتي الابتدائية و الثانوية مع بعضهما.
- نسبة التسجيل في المعاهد المهنية.
- معدل عدد الأشخاص لكل غرفة.

[1]. محمد صالح تركي القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 47-48.

- توزيع أو تداول الصحف لكل (1000) من السكان.
- عدد الهواتف لكل (100.000) من السكان.
- عدد مستقبلات بث الراديو لكل (1000) من السكان.
- نسبة السكان النشيطين اقتصاديا الذين لديهم كهرباء و غاز و ماء ...الخ.
- نسبة الإنتاج الزراعي إلى عدد العمال الذكور الزراعيين.
- نسبة العمال الذكور البالغين في الزراعة.
- استهلاك الكهرباء كيلو واط لكل فرد.
- استهلاك الحديد كغم/ لكل فرد.
- استهلاك الطاقة كغم فحم مكافي لكل فرد.
- نسبة الناتج المحلي الإجمالي المشتق من الصناعة التحويلية.
- التجارة الخارجية لكل فرد بالدولار الأمريكي لعام 1960.
- نسبة الحاصلين على رواتب الأجور الى المجموع الكلي للسكان النشيطين اقتصاديا.

2. عناصـر التنميـة الاقتصاديـة:

تتطلب التنميـة الاقتصادية موارد مختلفة و متعددة منها المـوارد الطبيعية، الموارد البشرية، رأس المال المـادي و التكنولوجيـا.

2. 1. المـــــوارد الطبيعيـــة: هي أي شيء موجود في البيئة الطبيعية للإنسان يمكن أن يستغل لمنفعته، و بمعنى آخر هي كل العناصر الأصلية التي تكون الأرض، و تتواجد على الكرة الأرضية إما فوقها أو تحت سطح الأرض بالإضافة الى كل الموارد المتوفرة في أعماق البحار.

الأرض الزراعية يتجسد دورها في المساعدة على البدء بعملية تكوين رأس المال أيضا المساعدة في البدء بعملية النمو الاقتصادي، فميزة الموارد الطبيعية أنها تسيطر على الوضع بحيث كلما كانت متوفرة و متواجدة بنسب كبيرة كان معدل النمو عالي و العكس صحيح. كذلك تزويد عدد من العمال الذين يعملون في نشاطات غير زراعية بكميات كبيرة و معتبرة من الغذاء.

2. 2. المـــوارد البشريـــة: تشمل كل أنواع الجهود البشرية أو المدخلات البشرية التي تدخل في الإنتاج، و هي تنقسم إلى الفئات التالية:

أ. **عرض العمـل:** و هذا العرض يتألف من عدد العمال الذين من المفترض أنهم قادرين على العمل في أشغال لا تتطلب المهارة و الكفاءة بالإضافة إلى خزين رأس المال البشري أو أن النوعية تتجسد على نحو مختلف فيهم.

ب. الفئـة الأخرى: تشمل المدراء و المنظمون **و** بالتالي فهي الفئة التي تقوم بالعمل التنظيمي لوضع عرض العمل في مجال العمل.

2. 3. رأس المـال المـادي: يشمـل المباني و المكائن و المعدات و المخزونات. السلع الإنتاجية و هي سلع دائمة أو سلع طويلة المدى تعمل على المساعدة في إنتاج و تكوين سلع أخرى. يتميز رأس المال عن رأس المال البشري و المالي. و يصنف إلى عدة أصناف:

أ. الهياكل الارتكازية: تتضمن مشروعات المنافع العامة مثل: النقل، الكهرباء، شبكة الاتصالات، المدارس، الجامعات و المستشفيات ...الخ. و الهياكل الارتكازية ذات طبيعة رأس المال الثابت.

ب. المكونات أو العناصر من رأس المال المادي التي تعمل على تسهيل نشاطات الإنتاج و كذلك فهي ذات رأس مـال ثـابت: يـأخذ شكل مكـائن و معدات في الصناعـة و الزراعـة تدخل في إنتاج السلع و الخدمات.

ج. رأس المال الخزين: يشمل كافة أنواع السلع الوسيطة و السلع قيد التصنيع إضافة إلى ذلك السلع كاملة التصنيع.

2. 4. التكنـولـوجيـا: توصف بأنها أية معرفة عملية منظمة متأسسة على التجربة أو النظرية العلمية التي تعزز قدرة المجتمع على إنتاج السلع و الخدمات. أيضا فهي تساهم في زيادة الإنتاج تتجسد في السلع الرأسماليـة. و كذلك فقد تتجسد في البشر بحيث أنهـا تـأخذ شكـل مهـارات متحسنـة بالنسبـة للعمل و الإرادة ...الخ.

و التقدم التكنولوجي سواء كان متجسد أو غير متجسد في عناصر الإنتاج يزيد من معدل النمو في مجالات عديدة، و هذا قد يكون سببا في النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى أنه يقلل من تكاليف الإنتاج ويخفف القيود المتأتية من الندرة التي تقف حاجزا أمام الإنسان.

المبحث الثاني: فشـــل التجارب التنموية

يعتبر التفاوت الاقتصادي ما بين الدول الرأسمالية المتقدمة و الدول النامية، و الفجوة فيما بينهما من المـوضـوعات التـي كـانت و لا زالـت، تستقطـب اهتمام الكثيـر من المختصين و المتابعين لأسباب و محددات النمو الاقتصادي، و بالتالـي التنمية الاقتصادية. إلا أن السؤال الأكثر أهمية و الـذي لا يـزال يطـرح نفسـه بشـدة هو: **لمـاذا لـم تتحـول الـدول النـامية إلـى دول متقدمة منـذ الحرب العالمية الثانيـة، باستثنـاء عـدد قليـل جداً مـن الــدول التي تحـوّلت إلـى مـا يُسمـى بالـدول المصنّعة حديثاً (حديثــة التصنيــع)؟** علمـاً بأن التقدم يشيـر إلـى عوامـل مركّبـة و معقـدة ضمن اعتبارات عديدة، من بينهـا الوصول إلى اقتصـاد متنـوّع قطاعيـاً، علـى المستـوى المحـلـي، و تصـديريا، علـى المستوى الخـارجـي. و منهـا أيضـا ارتفـاع مساهمـة التطـور التكنـولوجـي فـي النمـو الاقتصـادي، بالإضـافة إلـى انخفـاض ظاهـرة الفقــر، و تـطور النُظــم الاجتمـاعية لـرعاية العـاطلين و الحد من ظاهـرة البطـالة، و قطـاع صنـاعـي تحويـلـي متطـور يوفـر أغلـب الاحتيـاجات مـن السلـع النهـائية و الـوسيطـة.

المطلب الأول: العوامل المشتركة

الدول النامية و إن اختلفت مع بعضها البعض فيما يخص ظروفها السياسية، و أيضا وجود تباين فيما يخص تجاربها و مخططاتها التنموية (خاصة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية). إلا أن هناك حد أدنى من الخصائص المشتركة تتميز بها اقتصاديات هذه البلاد خاصة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، حيث أن هذه الخصائص تسهم بشكل مباشر فيّ إحداث العديد من **الاختلالات الاقتصادية،** ويمكن إجمال أهمها فيما يلي:

1. انخفاض المستوى المعيشي: تعاني العديد من البلدان النامية من انخفاض المستوى المعيشي لغالبية السكان (يصل إلى حد التدهور في بعضها)، و ذلك يعود إلى انخفاض الدخل القومي و نصيب الفرد منه. و عموما فالأمم المتحدة تستخدم كمؤشر كمي أرقام الناتج القومي الإجمالي و متوسط نصيب الفرد منه مقاسا بالدولار[1]. و يعود السبب في انخفاض الدخل القومي في هذه الدول إلى: ضعف استغلال جزء كبير من الثروات، كذلك الزيادة الكبيرة في عدد السكان و ما يصحبه من نقص في التغطية الصحية و زيادة نسبة الأمية، و انتشار البطالة بشكل كبير (خاصة البطالة المقنعة، و البطالة الموسمية)، و غيرها. كذلك يؤدي انخفاض الدخل القومي إلى انخفاض حاد في الادخار القومي و الاستهلاك، و هذا ما يؤدي إلى عدم كفاية الطلب الفعلي لتشغيل الموارد المعطلة في هذه البلاد.

2. انخفاض مستوى الطاقة الإنتاجية: يعود ذلك الانخفاض أو التدهور في مستوى الطاقة الإنتاجية في البلاد النامية إلى عدة عوامل من أهمها: ضعف الجهاز الإنتاجي و عدم كفاءته مع وجود جزء كبير من الثروات غير المستغلة أو لم يتم استغلالها استغلالا أمثلا" إضافة إلى انخفاض إنتاجية العمل إذا ما قورن بعناصر الإنتاج الأخرى. الأمر الذي أدى إلى انخفاض الدخل القومي الحقيقي و متوسط نصيب الفرد منه " و وفقا لبيانات البنك الدولي فإن نمو نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي في البلاد العربية لم يتجاوز 06.4% طوال أربعة و عشرين عاما بين العامين 1980 و 2004 (أي أقل من 00.5% سنويا)، فمنذ تسعينيات القرن الماضي، تذبذبت معدلات نمو الدخل الفردي بصورة عشوائية و تحولت نحو مسار سلبي في أغلب الأحيان"[2]. إضافة إلى تأخر الفن الإنتاجي المستخدم حيث لا تزال تعتمد كثير من البلاد النامية على العمل

[1]. جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية" ، مرجع سبق ذكره، ص 14.
[2]. سميح مسعود، تحديات التنمية العربية، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان – الأردن، 2010، ص20.

اليدوي، و ينقصها الخبرة الفنية و التنظيمية، مما أدى إلـى انخفاض الدخل القومي و بالتـالي عرقلة مسار التنميـة.

3. التخصص في إنتاج و تصدير المواد الأولية: يتميز هيكل الصادرات في أغلب الدول النامية بالاختلال، و ذلك بدرجات متفاوتة. و يرجع ذلك إلى ظروف تاريخية معينة، تم فيها اندماج الاقتصاديات المتخلفة آنذاك في السوق الرأسمالي العالمي في القرن التاسع عشر، مما انجر عنه قيام نوع من التخصص الدولي، و الذي بموجبه انحصر تخصص تلك الدول المتخلفة في إنتاج و تصدير المواد الأولية، بينما البلاد المتقدمة تتخصص في إنتاج السلع الصناعية[1]. و بداية من العام 1950 طرح على بساط البحوث والدراسات المتعلقة بالتخلف و النمو من خلال الإشارة إلى ظاهرة "**التبـادل اللاّ متكـافـئ**"، المعبر عنها خاصة من زاوية تدهور العلاقة النسبية بين أسعار الصادرات للسلع و المواد الخام التي تنتجها البلاد المتخلفة في مقابل أسعار السلع الصناعية التي تنتجها البلاد الرأسمالية[2]. و هو ما زاد من عجز الميزان التجاري و بالتالي ميزان المدفوعات. و أدى إلى تفاقم الاستدانة الخارجية بعد ذلك لغرض تمويل الاستيراد، مما نتج عنه أزمة مديونية خارجية في بداية الثمانينات من القرن العشرين.

4. اختلال علاقات النمو بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية: رغم الاعتماد الشديد على النشـاط الزراعي (القطـاع الزراعي) في الدول النـامية، و الـذي يتميـز بضعف إنتـاجية العمـل الزراعي، و أيضا فشل النمط التصنيعي، و المعتمد على مجموعة الصناعات ذات الطابع الاستهلاكي الترفي و شبه الترفي (التي يقتصر استهلاكها على ساكني المدن، و أصحاب الدخول المرتفعة). هذه الصناعات زادت من عجز ميزان المدفوعات بدلا من تحسين وضعه عبر الزمن، حيث أن تشغيل الطـاقـات الإنتـاجية كـان مـرتبطا بانتظـام تدفق الواردات من السلع الوسيطة و قطع الغيار و دفع

[1]. عصام نور، دول العالم الثالث وتحديات القرن الحادي والعشرون ، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية- مصر، 2002، ص 31.

[2]. يعتبر "راؤول بريبيش" و "هانز سينجر" أول من لفت النظر ابتداءا من سنة 1950 إلى أسعار المنتجات الخام من إنتاج منجمي وزراعي تنتجه في الأجل الطويل نحو الانخفاض رغم أنهما كانا يعتقدان آنذاك بأن أسعار جميع السلع سترتفع بما فيها المنتجات الخام المعدنية، والزراعية يمكن أن ترتفع، على غرار النظرية الاقتصادية الشائعة (بدءا من دافيد ريكاردو حتى كينز) حيث كان الاعتقاد بأن أسعار المنتجات الخام المعدنية والزراعية تتجه في الأجل الطويل نحو الارتفاع. إذا ما تم استبعاد التغيرات الدورية. وذلك على أساس أنه في الأجل الطويل، حينما يتزايد عدد السكان ويرتفع متوسط استهلاك الفرد مع تزايد الدخول، فإن الإنتاج المنجمي والزراعي لن يستجيب لتلك الزيادة، حيث يواجهه شبح تناقص الغلة، وبالتالي في ظل اقتصاد السوق سوف ترتفع أسعار هذه المنتجات، لكن العكس ما حدث.

- لمزيد من المعلومات أنظر :رمـزي زكـي، الاعتمـاد على الذات بين الأحلام النظرية و ضراوة الواقع و الشروط الموضوعية، دار الشباب للنشر و الترجمة و التوزيع، الكويت، 1987، ص 87.

براءات و حقوق الاختراع ... إلخ، إضافة إلى عدم استطاعة الدول النامية مواكبة سرعة التقدم التكنولوجي في هذه الصناعات، من هنا فقد شاخت تلك الصناعات و هي بعد في مرحلة الطفولة[1]. إلى جانب عديد العوامل الأخرى التي جعلت من الهياكل الاقتصادية في اغلب البلاد النامية تتميز بتراجع الوزن النسبي لقطاعي الزراعة و الصناعة في مقابل تزايد الأهمية النسبية لقطاع الخدمات.

المطلب الثانـي: الاختلالات الاقتصادية الداخلية و الخارجية و فشل التجارب التنموية

تعتبـر الخصـائص التـي تميـزت بهـا العديـد مـن الـدول النـامية كـانت من أهـم العوامـل التـي تمخـضت عنهـا آثـارا سلبيـة علـى اقتصاديات تلك البلدان، خاصـة و أنـها سـاهمت بشكـل مباشـر فـي إحـداث عـديد **الاختـلالات الاقتصـاديـة الـداخليـة و الخـارجيـة**. و التـي يمكـن إجمـال أهمهـا فيمـا يلـي:

1. الاختلالات الاقتصادية الداخلية: تمثلت أهم الاختلالات الاقتصادية الداخلية في الدول النامية فيما يلي:

1. 1.عجـز الموازنة العامـة للدولـة:

استهدفت ثورة المالية العامة فـي البلاد النامية الارتقاء بالمستوى المعيشي للسكان و تحقيق مهمات التنميـة الاقتصاديـة. تلك الثـورة التـي قامـت علـى ركيزتيـن أساسيتيـن همـا: **نمـو الإنفـاق العـام** مـن ناحيـة، و **نمـو الإيـرادات العـامة** من ناحـية أخـرى، و إن كان ذلك قـد أدى إلـى بـروز العجـز فـي الموازنة العامة للدولة بسبب نمو الإنفاق العام بمعدلات أكبر من نمو الإيرادات العامة[2].

و بذلك يتضـح أن جوهر قضية العجز في الموازنة العامة للدولة عموما، يكمن في وجود تباين شديد بين معدل نمو الإنفاق العام من جـهة، و من جهة ثانية معدل نمو الإيرادات العامة، و يرى الدكتور "**رمزي زكـي**" بشكل عام أنه يمكن تحديد عشـرة أسباب رئيسية لانفجار العجز و تفاقمه في البلاد النامية، خمسة منها تتعلق بنمو النفقات العامة، و خمسة تختص بالموارد العامة للدولة[3].

---

[1]. رمزي زكي، الاعتمـاد على الذات بين الأحلام النظرية و ضراوة الواقع و الشروط الموضوعية، مرجع سبق ذكره، ص ص 92-93.

[2] رمزي زكي، انفجار العجز- علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق –سوريا، 2000 ، ص 73.

[3] المرجع نفسه، ص ص 92-102.

أ. العوامل الأساسية المتعلقة بنمو النفقات العامة:

- لجـوء عدد من البلاد النامية إلى **سياسات التمـويل بالعجـز**، كإحدى سياسات وسائل تمويل التنمية، أي الإسراع بتكوين رأس المـال. و المقصود بذلك أن تلجأ الدولة عن عمد لإحداث عجز موازنتها العامة، يمول عن طريق زيادة الائتمان المصرفي و طبع البنكنوت. و ذلك علـى أساس وجود موارد كثيرة عاطلة فـي البلاد النامية مثل: الأراضـي الزراعية و الثروات الطبيعية، و الأيدي العاملة العاطلة ... إلخ . و من ثم فإن سياسة التمويل بالعجز ستؤدي إلى زيادة طلب الدولة علـى هذه الموارد، مما سيؤدي بدوره إلى ارتفاع الأسعار و تحويل الموارد لصالح تراكم رأس المال. علـى اعتبار أنه ما إن تبدأ تلك الطاقات الإنتاجية التـي ساهم في خلقها التمويل بالعجز، فـي الإنتاج، فإن العرض الكلي سوف يتزايد و ستتجه الأسعار بعد ذلك إلـى الانخفاض. لكن العكس هو الذي حدث بعدما تبث أن سياسة التمويل بالعجز قد فشلت في تحقيق أهدافها (زيادة تراكم رأس المال)، و كانت مسؤولة عــن تفاقــم عجـــز الموازنـة العامــة و ارتفــاع متسارع فـي معدلات التضخـم فــي تلك البلاد.
- الإنفاق العسكري الذي لعب دورا لا يستهان به في دفع وتيرة النفقات العامة نحو التزايد بمعدلات كبيرة في كثير من البلاد النامية، و خاصة تلك التي تتعرض لتهديدات خارجية كثيرة (دول الشرق الأوسط مثـلا*)، و الإنفـاق العسكري هنا لا يقتصر على مخصصات الأجور و الرواتب و المستلزمات السلعية و الخدميـة الجاريـة التـي تلـزم القـوات المسلحة فحسب، بل و كـذلك النفقـات المخصصـة لاستيـراد السـلاح و الذخيرة و كلفــة الصيانة للمعدات العسكرية...الخ، إضـافة إلى خطورة هذا النوع من النفقات لكونه لا يتم فقط بالعملة المحلية، و إنما أيضـا بالعملات الأجنبية، و بذلك تكون نسبة الإنفاق العام العسكري من إجمالي النفقات العامة أكبـر بكثير من تلك النسبة المخصصة للإنفاق على التعليم أو الصحة أو مشروعات الضمان الاجتماعـي و مشاريع الإسكان. بالرغم من أن الشطر الأكبر من سكان البلدان النامية يعاني من مظاهر: الفقر، المرض، الجهل، الجوع و البطالة، و ذلك ما يبينـه **الجـدول(3-3)**[1]:

* أيضا هناك زيادة في الإنفاق العسكري نتيجة، المشاكل الداخلية (توترات واضطرابات بشتى أنواعها) وصلت إلى حد حروب أهلية أحيانا، مجسدة في تفشي الحركات المتطرفة والعنف، الإنقلابات العسكرية مثل ما حدث في موريتانيا صيف العام 2005، مما يعكس الوضع الإجتماعي المتفجر بالتوترات. يليها ما سمي بالربيع العربي و النزاعات العسكرية في العديد من الدول العربية مثل ما يحدث في كل من سوريا و اليمن و العراق ... و غيرها.

[1] رمزي زكي، انفجار العجز- علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي، مرجع سبق ذكره، ص 94.

الجدول 3-3: نسبة الإنفاق على الدفاع و على التعليم والصحة من جملة مصروفات الحكومة المركزية للفترة 1991-1995.

الدولة	الدفاع	الصحة	التعليم
إثيوبيا	30,2	4,2	12,4
بوركينافاسو	14,0	6,9	17,3
اليمن	30,3	4,4	12,7
المغرب	14,3	3	17,7
سوريا	35,2	2,3	9,0
الأردن	22,6	6,5	14,8
السلفادور	14,0	8,0	13,4
تايلاند	15,6	7,6	21,3
عمان	35,4	6,0	12,1
الكويت	36,8	4,5	8,8
الإمارات العربية المتحدة	37,5	7,1	16,2
بريطانيا	9,2	14,0	4,2
هولندا	4,3	13,9	10,5
فرنسا	5,7	17,8	7,0
سنغافورة	26,5	6,8	21,0
النمسا	2,3	13,3	9,5
الولاية المتحدة	19,3	16,9	1,8
اليابان	4,4	1,5	6,2
ألمانيا	6,4	16,8	0,8
سويسرا	7,1	20,7	2,7
شيلي	9,2	11,4	13,5
تونس	5,5	6,5	17,5

المصدر البنك الدولي- تقرير عن التنمية في العالم 1997، ص 218-219.

- أثر التضخم أو تدهور القوة الشرائية للنقود فـي دفع الإنفاق العام نحو التزايد، حيث تزيد تكلفة شـراء المستلزمات السلعية و الخدمية التي تحتاجها الدولة لتأدية وظائفها التقليدية. و مع اشتداد الضغوط التضخمية كثيرا ما تَضطر الدولة إلى تقرير علاوة غلاء لموظفيها تعويضا للانخفاض الذي يطرأ على دخولهم الحقيقيـة، كما تزيد مخصصات الدعم السلعي، و ترتفع كلفة الاستثمارات العامة.
- زيادة أعباء الدين العام سواء المحلي أو الخارجي، كمفسر عظيم للنمو الذي حدث فـي الإنفاق العام في غالبية البلاد النامية، فمن المعلوم أن أعباء خدمة الدين تظهر في الموازنة العامة. فالعوائد المستحقة على الديون الداخلية و الخارجية تسجـل عادة ضمن المصروفات الجارية، بينما تظهر مدفوعات أقساط الديون في باب التحويلات الرأسمالية. و فـي ضوء تفاقم الدين العام الداخلي بسبب طرح المزيد و المزيـد مـن أذون الخزانـة و السنـدات الحكومية أو في ضوء توريـط كثير من هـذه البـلاد فـي الاستدانـة الخارجيـة، و بالـذات فـي عقـد السبعينات من القـرن العشرين، حدث ما يشبه الانفجار فـي مدفوعـات خدمـة الـديـون.
- الإنفاق المظهري الحكومي، أو مـا يطلق عليه اسم **الإنفاق التـرفـي** و هو ما يتمثل في الصرف غيـر الـرشيـد على إقـامـة المبانـي الحكوميـة الفاخـرة، و المطـارات الفـخمـة، و شـراء الأثـاث الفاخر و غيـرها. و كمثال على ذلك إرتفاع نسبة قروض المجاملة في دول جنوب شرق آسيا، مثـل قروض الإسكان الفاخر نتيجة الفساد السياسي، مما أدى إلـى ارتفاع نسبة الديون الرديئة (المشكوك فيهـا)، حيث بلغت في كل من: تايلندا، أندونيسيا، كوريا الجنوبية و ماليزيا علـى التوالي: 20%،17%،16% و16% من إجمـالي القـروض الممنوحـة[1].

ب. العوامل المساعدة على إنخفاض الإيرادات العامة:

- الضعف الشديد التي تتسم بـه الطـاقـة الضريبية (taxable capacity) فـي العـديد البـلاد النامية و هـي تقـاس مـن الناحيـة الفعلية (actual) بنسبة حصيلة الضرائب علـى إختلاف أنواعها إلـى الناتج المحلي الإجمالي، تتراوح هذه النسبة في هذه البلاد فيما بين 15%–20%، بينما تصل في البلدان الصناعية المتقدمة إلـى مـا لا يقل عن30%، و هو ما يوضحه **الجدول (3–4)**. و يرجـع ذلك الضعـف إلى إنخفـاض متوسـط دخل الفـرد و عدم خضوع أصحاب الدخول العليا و أصحاب الثـروات للضـرائب، لتمتعهـم بالنفـوذ السيـاسي و الاجتمـاعـي الذي يمكنهـم من مقاومـة التشريعـات الضريبيـة التي تحاول أن تمـس دخـولهـم و أمـوالهـم أو يمكنـهـم مـن التهـرب

[1] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية للطبع و النشر و التوزيع، الإسكندرية- مصر ، 2001، ص 284.

الضـريبـي إضافـة إلـى كثـرة الإعـفـاءات الضـريبية، و إنخفـاض الـوعـي الضـريبي لدى المواطنين و اتساع نطـاق الاقتصاد السـري.

الجدول 3-4[1]: حول مساهمة الطاقة الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض بلاد العالم لسنة1995

البلد	النسبة	البلد	النسبة
بلدان صناعية متقدمة		**بلدان نامية**	
الدانمارك	35,4	إثيوبيا	11,9
النرويج	31,6	سيراليون	12,5
ألمانيا	30,0	الهند	09,6
النمسا	32,9	غانا	12,9
فرنسا	38,1	باكستان	15,3
بلجيكا	43,7	مصر	26,3
هولندا	42,9	المغرب	20,4
السويد	32,8	الأردن	20,4
فنلندة	3,29	البرازيل	18,6
إيطاليا	4,38	ماليزيا	23,4
بريطانيا	5,33	عمان	08,5
أستراليا	3,22	الكويت	01,2
إيرلندا	1,35	الإمارات العربية	00,6
نيوزيلندا	4,34	أندونيسيا	16,4
إسبانيا	7,28	الكاميرون	09,5
البرتغال	9,30	تايلاند	17,1
اليونان	0,26	المكسيك	14,8
الولايات المتحدة	0,19	شيلي	17,8
سويسرا	5,21	سنغافورة	17,2

المصدر: البنك الدولي- تقرير عن التنمية في العالم، 1997، الطبعة العربية، ص 294-295.

[1]. رمزي زكي، انفجار العجز- علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي، مرجع سبق ذكره ص 97 .

- جمود النظام الضريبي و عدم تطويعه لخدمة أهداف التنمية و التقدم بما يضعف موارد الدولة السيادية. و فـي كثير من البلاد النامية لم يتطور النظام الضريبي منذ الحقبة الإستعمارية سواء من حيث أنـواع الضـرائب المفروضـة أو من حيث معـدلاتـهـا أو طـرق تـحصيلـهـا. كـذلك تدنـي المستـوى المـهنـي و التقنـي للعـاملين فـي الجهاز الضريبي و تفشـي البيروقراطية بينهم وبطء الإنجـاز إضـافـة إلـى معانـاة الجهـاز الضريبي من نقص الأجهزة الحديثـة.
- التهرب و الغش الضريبي في البلاد النامية يؤثر بشكل واضح في تدهور حصيلة الضرائب، حيث يتمكن الفرد المكلف قانونا بدفع الضريبية من التخلص نهائيا منها، بعدم دفعها أصلا، أو بتقديم إقـرارات ضريبية غير صحيحة، بالرغم من الأخذ بنظم الضرائب التصاعدية على الأقل في بعض البلاد النامية، لكن تتعدد الحيل و الأساليب و الفنون المتاحة أمام التجار و الأثرياء و أصحاب الأراضـي لعدم دفـع الضرائب المستحقة عليهم، و ساعدهم فـي ذلك غموض القوانين الضريبية، و الثغرات الموجودة فيـهـا، و أيضا الدور الأساسي الذي تلعبه رشوة الموظفين العاملين بالجهاز الضريبي، إضافة إلى ضآلة العقوبات المفروضة على المتهربين من دفع الضريبية مما يغري الممولين بعمليات التهرب.
- ظاهرة المتأخرات المالية المستحقة للدولة و تأثيرها الخطير في إضعاف و تدهور الموارد العامة للدولة، و خصوصا من خلال ما يلي:

- مشكلة المتأخرات المالية الضريبة الناجمة عن عدم تحصيل الضريبة في مواعيدها المقررة قـانـونـا، و قـد يكـون ذلـك بسبـب إهمـال مـوظـفـي مصلحـة الضـرائـب أو ضـعـف الإمكـانـات و التعقيـدات الكثيـرة التـي تنطـوي عليـهـا عمليـات تقدير و ربط و تحصيل الضـريبـة (و بالـذات الضـريبـة على الدخـل).
- مشكلة المتأخرات المالية المستحقة على بعض الخدمات المهمة التي تؤديها الدولة للمواطنين، مثل فواتير الهاتف و المياه و الكهرباء و إيجارات بعض المباني و العقارات الحكومية.

- تدهور الأسعار العالمية للمواد الخام الموجهة للتصدير الذي ساهم بشكل خطير في تدهور موارد الدولة السيادية. فمع تردي هذه الأسعار تخسر الدولة الكثير من الموارد المالية، إما بشكل مباشر حينما تكون هي المالكة لمصادر الإنتاج لهذه الموارد (كما هو الحال لحقول النفط)، أو أنها تخسر بشكل غير مباشر، حينما تقل حصيلة الضرائب المفروضة على أرباح الشركات المشتغلة في إنتاج و تصدير هذه المواد. إضافة إلى بروز عاملين لا يقلان خطورة في تسببهما في تدهور موارد الدولة المالية، و ذلك فـي السنوات الأخيرة، مما يزيد عن عجز الميزانية، و هما:

- **الخوصصة: (Privatisation)** المنتهجة فـي غالبية البلدان النامية، خاصة تحت ضغوط برامج التثبيت الإقتصادي و التكييف الهيكلي، و بذلك تخسر الدولة كثيرا من مشروعات القطاع العـام

الناجحـة، و التـي كانت تـدر فوائض مالية ضخمة تتدفق لموازناتها العامة هذا من ناحية، و من ناحية أخرى القيام بإعفاء تلك المشروعات المخصصة من دفع الضرائب (فـي شكل إمتيازات) فـي بعض البلاد النامية لمدة قد تصل إلـى عشـر سنوات، بغية تشجيع الاستثمـار محليا كـان أو أجنبيـا[1].

- **الإعفاءات الضريبية السخية** : خاصة تلك المقررة لرجال السلك الدبلوماسي و لبعض رجال الصناعة العاملين بأنشطة معينة، كذلك إعفاءات ضريبية سخية و مـزايا لنشاط رؤوس الأموال الأجنبية أملا فـي إجتذابهـا (كإعفاءات أرباح و دخول الشركات الأجنبية من الضرائب المحلية، أيضا الإعفـاءات الجمركيـة لمعـداتها و وارداتهـا)، نـاهيـك عن بعــض المــزايـا كتقــديـم الأراضي و خـدمات البنية الأساسيـة بأسعار منخفضة[2].

من خلال ذلك يتضح أن ظاهرة العجز في الموازنة العامة للدولة هي ظاهرة مركبة و معقدة، نتيجة لتفاعل و تشابك عديد الأسباب، و من الخطأ إرجاعها إلـى سبب وحيـد، و تختلف الأهمية النسبية لتلك الأسباب (العوامـل) من بلد لآخر، مما يزيد من خطورة التعميم، و بالتالي خطـورة كـون هنـاك «**روشتـــة**» عامـة تصلح لجميع البلاد لمواجهـة هذا العجـز.

1. 2. التضـــــخـــــم:

التضخم وهو الإرتفاع فـي المستوى العـام لأسعار السلع و الخدمات مصحوبا بإنخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية ... أو بعبارة أخرى التضخم هو إرتفاع عـام في مستوى الأسعار، و من ثم ارتفـاع تكاليـف شراء نفس مجموعة السلع و الخدمات التي يختارها المستهلك[3]. و البلاد النامية و كذلك البلاد المتقدمة واجهت في معظمها مستويات ملموسة من الارتفاع فـي معدلات التضخم السنوية، و خاصة عقب صـدمة البتـرول الأولى عام 1974. و تعتبر ظاهرة التضخم من أخطر الظواهر التي تؤثر بالسلب على إقتصاديات الدول النامية، و تنقسم آراء الباحثين الإقتصاديين في دراسة هذه الظاهرة بهدف تحديد العوامل المفسرة لهـا إلـى فريقين: فريق النقديون (النقوديين)، و فريق الهيكليين.

أ. النقوديين و تفسير ظاهرة التضخم: يشير النقوديين (النقديون) إلى أن الهدف الأساسي لأية سياسة نقدية مطبقة فـي أي دولة فـي العالم هـو علاج ظاهرة التضخم (على إعتبار أنه ظاهرة نقدية

---

[1] رمزي زكي، انفجار العجز- علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي، مرجع سبق ذكره ص 102.

[2] المرجع نفسه ص106.

[3] بن عصمان محفوظ، مدخل في الإقتصاد الحديث، دار العلوم للنشر و التوزيع ،عنابة ـ الجزائر،2003، ص73.

بحته) التي قد يعاني منها الإقتصاد القومي أو حالة الإنكماش و هي عكس الحالة الأولى، و أن فعالية السياسة النقدية تكمن في مدى قدرتها على علاج ظاهرة التضخم بإعتبارها الأكثر حدوثا[1] ، و يرى هذا الفريق أن هذه الظاهرة (التضخم) التي تسود الدول النامية بدرجات متفاوتة، هي نتيجة الإفراط في إستخدام أسلوب التمويل التضخمي الهادف إلى تخفيض أوسد عجز الموازنة العامة للدولة، حيث يتم اللجوء إلى زيادة الإصدار النقدي، و زيادة حجم الإئتمان المصرفي للحكومة لتمويل الفرق بين الإنفاق العام و الإيرادات العامة للدولة، و بذلك تصبح زيادة العرض النقدي بمعدلات تفوق الزيادة في الناتج المحل الإجمالي، مما يدفع المستوى العام للأسعار إلى الإرتفاع[2].

و لعلاج هذه الظاهرة يتم إنتهاج سياسات نقدية إنكماشية، حيث تقوم البنوك المركزية ببيع الأوراق المالية الحكومية للبنوك و الأفراد، و بذلك تزداد ديون البنوك التجارية قبل البنك المركزي، و يقل رصيدها لدى هذا الأخير على خلق الإئتمان، و يقل الخلق النقدي و بذلك ينخفض العرض النقدي و يميل المستوى العام للأسعار (معدل التضخم) إلى الإنخفاض، أما إذا إستخدم البنك المركزي الإحتياطي القانوني أو سعر الخصم فإنه في الحالة الأولى يقوم برفع نسبة الإحتياطي القانوني، و في الحالة الثانية يقوم برفع لسعر الخصم، مما يترتب عليهما إنخفاض كمية النقود، و بالتالي العرض النقدي ينخفض، مما يؤدي إلى هبوط المستوى العام للأسعار أو معدل التضخم[3].

ب. الهيكليين و تفسير ظاهرة التضخم: يعتمد هذا الفريق في تفسير ظاهرة التضخم في البلاد النامية، على وجود عدة أشكال للإختلالات الهيكلية، تعد بمثابة المقومات الأساسية لوجود قوى تضخمية ذاتية في اقتصاديات تلك البلاد و من أبـــرزها ما يلي[4]:

- **التخصص الهيكلي فـي إنتاج و تصدير المواد الخام و المنتجات الأولية:** من أهم خصائص البلاد النامية، مدى اعتمادها على التخصص في إنتاج و تصدير المواد الأولية، على اعتبار تميزها

[1]. عبد المطلب عبد الحميد، السياسية الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي (تحليل كلي)، مرجع سبق ذكره، ص112.

[2] . رمزي زكي، انفجار العجز- علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي، مرجع سبق ذكره، ص 116.

[3]. عبد المطلب عبد الحميد، السياسية الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مرجع سبق ذكره، ص112.

[4] سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي دراسة وتحليلية تقييمية، مركز الإسكندرية للكتـــاب - مصر : 2004، ص 51-52.

بضيق الأسواق المحلية، مما يترتب عليه تعاظم الـــوزن النسبـي لقطـاع التجـارة الخارجيـة. و تكمن خطورة ذلك فـي ارتفاع درجة حساسية حصيلة الصادرات للتقلبات فـي الأسعـار العالميـة، خـاصـة فـي فترات التحسن النسبـي لشروط التجـارة لصالـح البـلاد النامية، و بالتالـي تحقيـق قـدر كبيـر من الأرباح و المداخيل التـي ينعكس جانب كبيـر منها فـي زيـادة الطلـب الاستهـلاكـي و الاستثمـاري، و هـو مـا ينجـم عنـه تـزايـد معـدلات التضـخـم و تسارعهـا فـي تدهور مرونة الجهاز الإنتاجي فـي تلك البـــلاد.

- **الاختلال الناجم عن جمود النظام الضريبي في الدول النامية:** تم الحديث في سياق البحث أنه من أسباب ضعف الإيرادات العامة جمود النظام الضريبي، وتدهور كفاءة الإدارة الضريبية أو الجهاز الضريبي، إلى جانب عرقلة ذوي النفوذ و المصالح الخاصة لمحاولات تطوير هذا النظام. الأمر الذي يترتب عنه مشكلة ضآلة الجهد الضريبي، و بالتالي تنمو الحصيلة الضريبية بمعدلات لا تتوافق مع معدلات الإنفاق العام الأمر الذي يزيد من العجز الجاري في الموازنة العامة للدولة، مع ما يتضمنه من احتمالات فـي الإصدار النقدي لتمويل جانب كبير من هذا العجز، و هذا ما يرفع في المستوى العام للأسعار.
- **الاختلال الناجم عن تزايد الفجوة الغذائية فـي البلاد النامية:** تتمثل فـي قصور الاقتصاد القومي عن تدبير الاحتياجات الغذائية المتزايدة للسكان (عدم تحقيق الاكتفاء الغذائي)، و يعد بذلك تزايد الطلب على السلـع الغـذائيـة مقـابـل الجمـود النسبي للعـرض المتاح منها، نتيجة لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي و ضعف إنتاجية القطاع الزراعي سببا جوهريا لظهور الضغوط التضخمية (ارتفاع الأسعار بصورة ملموسة) في تلك البلدان النامية.
- **الإختلال الناتج عن طبيعة عملية التنمية الاقتصادية فـي مراحلها الأولى:** يقصد بذلك طبيعة البنيان الاقتصادي و الاجتماعي القائم في البلاد النامية، تؤدي إلى خلق العديد من الاختلالات الهيكلية التي تشكل المقومات الرئيسية لظهور التضخم. حيث أن تغير هيكل الإنتاج مثلا في غمار عملية التنمية الاقتصادية، يخلف في حد ذاته مجموعة أخرى من الضغوط التضخمية متمثلة في الاختلال الذي يحدث في هيكل الطلب و علاقته بجانب العرض، نتيجة الإسراع بعملية التكوين الرأسمالي في أولى مراحل التنمية، إلى جانب الاختلال الناتج عن التحولات في هيكل الطلب و العرض لبعض المنتجات نتيجة تركيز إستراتيجية التنمية المتبعة على مجموعة معينة من القطاعات و إهمال تطوير القطاعات الأخرى. مع الأخذ بعين الاعتبار انخفاض المرونة السعرية لبعض المنتجات مما يؤدي إلى ظهور الاختناقات التي تدفع بالأسعار نحو الارتفاع.

كما يقدم الهيكليين لعلاج ظاهرة التضخم من خلال ما تقدم بعض الاقتراحات[1]:

- التعديل الجذري لهيكل الإنتاج القومي، و تنويعه و تدعيمه على نحو يسهم في التحرر من سيطرة الخضوع للتخصص في إنتاج و تصدير المواد الأولية.
- تطوير النظم الضريبية و رفع كفاءة الإدارة الضريبية في الدول النامية بما يؤدي إلى زيادة الإيرادات السيادية، و تخفيض درجة الاعتماد على الإصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة العامـــة.
- الاهتمام بتطوير و تنمية القطاع الزراعي و تحديثه بما يـؤدي إلى التخفيف من حدة اتساع الفجوة الغذائية.

1. 3. تخلـف و جمـود الأسـواق المـالية و النقـديـة:

يقصد بالأسواق المالية الإطار المؤسسي أو مجموعة المؤسسات المالية التي يلتقي من خلالها طالبوا الأموال و عارضوها. فهي تتكون من جميع المؤسسات و الأنشطة التي تتكفل بالاضطلاع بدور الوساطة المالية بين جانبي الطلب على الأموال و عرضها، و عادة يوجد في كل اقتصاد قومي سوق مالي (سـوق للمـال) يتـألـف من طـائفـة متنـوعـة من البنوك التجـارية و المتخصصة و شركات الأمـوال و شركات المخاطر و صناديق التمويل و الإدخار، و كافة المؤسسات الأخرى الشبيهة التي لها علاقة بعمليات الإقراض أو الإقتراض أو المدخرات[2] و البلاد النامية في معظمها تتميز بضيق أسواقها النقدية و المالية و عدم تنوع أصولها المالية. و ذلك راجع إلى عدة عوامل من أهمها[3]: قلة التعامل بالأوراق المالية مع إقتصار السوق النقدي المنظم على مجموعة من البنوك التجارية التي ينصرف نشاطها لتمويل عمليات التجارة الخارجية. أيضا إستئثار البنك المركزي و شركات التأمين الكبرى على أكثر من 80% من السندات المصدرة في سوق السندات الذي يعد من أهم الأسواق النقدية و أكثرها تنظيما في البلاد النامية.

و في دراسة للتطورات في مجال تحرير القطاع المالي و المصرفي لخمس دول هي: الأردن، اليمن، الجزائر، المغرب و تونس سنة 2000، أظهرت أوجه الضعف الأساسية المشتركة في الأنظمة المالية و المصرفية لهذه الدول، حيث كان القطاع المصرفي مهيمنا على النظام المالي رغم اتخاذ بعض

[1]. سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[2]. سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص229.

[3] سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سبق ذكره، ص53.

هذه الدول لعدة إجراءات تشجيعا و تعزيزا و تنمية لأجهزة الوساطة المالية غير المصرفية ــ منها البورصات و صناديق الاستثمار المشتركة و شركات التمويل التأجيري...ــ. ذلك القطاع المصرفي الذي كان مثقلا بالاختلالات الهيكلية التي من أبرز جوانبها ما يلي[1]:

أ. **التركز في نصيب المصارف:** يتميز الجهاز المصرفي في جميع هذه الدول بارتفاع درجة التركز(عدم وجود المنافسة و تركز المساهمات في السوق)، حيث تهيمن بعض البنوك على ما نسبته 65 بالمائة إلى 95 بالمائة من السوق المصرفي. مما يحد من المنافسة حيث أن لممارسات بعض المصارف انعكاسات هامة على المصارف الأخرى، و ذلك يؤثر بدرجة جوهرية على أداء السوق. و تبرز هذه الظاهرة في حالة الجزائر مثلا حيث تمتلك المصارف الستة المملوكة للدولة أكثر من 95 بالمائة من الأصول المصرفية.

ب. **تجزئة النشاط المصرفي:** لقد تم إنشاء مؤسسات ائتمان متخصصة في هذه الدول و كذلك بنوك للتنمية بهدف تشجيع أنشطة و قطاعات معينة من خلال إتاحة الائتمان المدعوم، تشمل الزراعة و الصناعة و الإسكان ...الخ. و نتج عن هذا التخصص تجزئة للنشاط المصرفي أدت بدورها إلى تقليص درجة المنافسة و تقليل الحوافز أمام تلك المؤسسات التي ترمي لتنويع محافظها و تخفيف المخاطر المترتبة عنها.

ج. **القروض المتعثرة:** لقد أدت ممارسات الإقراض السابقة إلى تدهور ملحوظ في نوعية محافظ قروض المصارف الأمر الذي تفاقم لاحقا بسبب الأوضاع الاقتصادية غير المواتية و تشير البيانات المتاحة لسنة 1997 بأن القروض المتعثرة تمثل حوالي 50 بالمائة من إجمالي القروض القائمة في الجزائر، بينما كانت النسبة 46%، 31%، 11 بالمائة في كل من اليمن، تونس و المغرب على التوالي. علما أن تلك القروض المتعثرة كانت متعلقة بصورة رئيسية بمؤسسات الائتمان المتخصصة و بنوك التنمية. و قد أدى تراكم تلك القروض المتعثرة و التي تمثلت بصفة عامة في القروض المقدمة إلى المؤسسات العامة إلى الحد من مقدرة المصارف على أداء مهام الوساطة المالية من خلال تقليص السيولة المتوفرة لديها و زيادة كلفة عملياتها.

د. **هيكل ملكية المصارف:** يتميز هيكل ملكية الجهاز المصرفي بسيطرة القطاع العام على إدارة و عمليات المصارف من خلال المساهمة الكبيرة لهذا القطاع و إن كان ذلك بدرجات متفاوتة الأمر

[1]- مصطفى قارة:"إصلاح القطاع المالي و المصرفي تجارب بعض الدول العربية"، من كتاب لـ:محمد الفنيش ، القطاع المالي في البلدان العربية و تحديات المرحلة المقبلة،صندوق النقد العربي و الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي ، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، 2000، ص ص151-154.

الذي أثر على استراتيجيات و عمليات المؤسسات المصرفية بشكل كبير. رغم سياسة التقليل من نسبة ملكية القطاع المالي و المصرفي، إلا أن القطاع العام لا يزال هو المسيطر في هذه الدول.

هـ. ضعف كفاءة أنظمة المدفوعات: يعد نظام المقاصة المعمول به في أغلب هذه الدول هو أساسا نظام سجل للمقاصة يستند على النقل الفعلي لأدوات الدين و الائتمان و على الأسلوب اليدوي في فحص هذه الأدوات و التأكد منها. و بصورة عامة فان مقاصة الشيكات داخل غرفة المقاصة الواحدة تتم بكفاءة مقبولة، إلا أن المقاصة بين مختلف غرف المقاصة و في مناطق جغرافية متباعدة تعاني من العديد من الصعوبات حيث تبقى الشيكات دون تقاص لفترة قد تتجاوز الشهر الواحد. إضافة لمخاطر ضياع الوثائق و الأوجه الأخرى لسوء الكفاءة المرتبطة به مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الشيكات المرتجعة.

2. الاختـــــلالات الاقتصـادية الخـارجية: تميزت اقتصاديات الدول النامية بعديد الاختلالات الاقتصادية الخارجية. تمثل أهمها فيما يلي:

2. 1. العجــز الهيكلي فــي ميـزان المدفـوعــات :

من أهم الإختلالات الإقتصادية الخارجية التي تعانيها البلاد النامية، هو الإختلال الهيكلي في ميزان المدفوعات «و الذي يحدث عند التعديل الدائم في عرض منتوجات إحدى الدول أو في طلب العالم الخارجي عليها أو في عوامل الإنتاج المتاحة. و لهذه الظواهر أعظم الأثر في الدول التي تعتمد على سلعة واحدة، أو على عدد قليل من السلع و في الدول التي يتغير عدد سكانها تغيرا كبيرا مفاجئا»[1] و هذا الاختلال يكون بالفائض أو بالعجز، و البلاد النامية تعاني من العجز المتزايد، وهذا يعني أن المتحصلات من العالم الخارجي أقل من المدفوعات، و ذلك راجع إلى الاختلال القائم بين حجم و مرونة الجهاز الإنتاجي من جهة و حجم و هيكل الطلب الكلي من جهة أخرى. كمثال على ذلك تغيرات الطلب العالمي على صادرات البلاد النامية. و هذا العجز في هذه البلاد راجع إلى عوامل داخلية وخارجية أهمها:

أ. العوامــل الداخليـــة:

- زيادة معدلات التضخم، و بذلك ارتفاع أسعار الصادرات في مقابل انخفاض أسعار الواردات، علما أن البلدان النامية تتميز بمرونة الطلب الداخلية على الواردات أكبر من مرونة الطلب الخارجية على الصادرات. و سبب زيادة معدلات التضخم هو السياسة النقدية التوسعية في تلك البلاد.

[1] ريمون برتران، الاقتصاد المالي الدولي ، ترجمة محمود بهير أنسي، دار المعرفة، القاهرة-مصر، 1975، ص 138.

- اقتصار هيكل صادرات البلاد النامية على سلعة وحيدة أو على عدد محدود جدا من السلع إضـافة إلى زيادة واردات هذه البلاد من مختلف السلع الاستهلاكية. و حاولت بعض الدول تغطية هذا التباين عن طريق القروض الخارجية (لتمويل الاستيراد) مما أوقعها في مشكلة المديونية الخارجية.

ب. العــوامـل الخــارجية:

- الركود الاقتصادي في المراكز الرأسمالية المتقدمة، و تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في عقدي الثمانينات و التسعينات من القرن العشرين. حيث اتصفت بانخفاض نسب النمو مع بقاءها ايجابية، فبلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في أكبر سبع دول صناعية 2,8% و2,9% خلال سنتي 1996 و1997 على التوالي، كما تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى تباطؤ هذه النسبة إلى: 2,1% و1,9% في عامي 1998 و1999 على التوالي[1]. و بالتالي تدهور طاقاتها الاستيرادية، مما يؤدي إلى نقص الطلب العالمي على السلع المصدرة من البلاد النامية.
- السياسة المالية و النقدية الانكماشية التي اتبعتها البلاد المتقدمة، كرفع أسعار الفائـدة العالميـة، و بالتالي تضخم القيمة الحقيقية لأعباء الدين الخارجي للبلاد النامية، ناهيك عن الإجراءات الحمائية تجاه وارداتها من تلك البلاد خاصة بعد الأزمة النقدية في عقد السبعينات من القرن الماضي، إضافة إلى ترشيد الاستهلاك مع البحث عن الطاقة البديلة، و بذلك حققت الدول النامية خسارة نتيجة تدهور معدلات التبادل التجاري، بدلا من تحقيقها لأرباح و فوائض إزاء ارتفاع الأسعار النفطية.

2. 2. المــديونيــة الخــارجيـــة:

زادت التدفقات المالية خلال فترة السبعينات من القرن العشرين من الدول المتقدمة و البنوك التجارية الدولية إلى البلاد النامية. لا سيما التوسع الكبير في انتشار رؤوس الأموال الأمريكية عبر العالم، حيث تميزت العلاقات الاقتصادية الدولية خلال عقدي السبعينات و الثمانينات و حتى عقد التسعينات من القرن العشرين بالنشاطات المكثفة للمشروعات متعددة الجنسية. و يعتبر إقبال الدول النامية على طلب رؤوس الأموال الأجنبية، و بذلك تزايد اعتمادها المفرط على التمويل الخارجي سواءا كان على شكل استثمارات أو في شكل قروض أجنبية من أجل انجازها لبرامجها التنموية بهدف القضاء على مظاهر الفقر و التخلف أحد أهم الأسباب التي أدت إلى بروز ظاهرة المديونية (الإستدانـة)[2]. حيث

[1] محمد الأطرش، "حول الأزمة الاقتصادية الدولية الراهنة"، مجلة المستقبل العربي. السنة 22. العدد 244 (حزيران 1999) ، ص ص 06-07.

[2] الهادي خالدي ، المرآة الكاشفة للصندوق النقد الدولي (مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر، دار هومة ،الجزائر،1996، ص152.

أن «الإفراط في الإستدانة كان قد أحدث آلية خبيثة لإستمرار نمو المديونية الخارجية، فعجز موازين مدفوعات هذه البلاد كان يتطلب الإستدانة، كما أن الإستدانة من خلال نمو أعباء (الفوائد+الأقساط) أصبحت تزيد من عجز موازين مدفوعات هذه البلاد مما يستدعي المزيد من الإستدانة، و هكذا دواليك. و أصبح عدد كبير من البلاد النامية يقترض لكي يتمكن من تمويل خدمة أعباء ديونه القديمة»[1] **أنظر الجدول(3-5)**[2]:

[1] .رمزي زكي، العولمة المالية الإقتصاد السياسي (رأس المال المالي الدولي)، دار المستقبل العربي، القاهرة- مصر، ط1/1999 . ص45.

[2].Thierry Montalieu, , Economie du Développement , Bréal , Paris- France , 2001 . p 167.

الجدول 3-5: بعض نسـب المديونية

البلدان	خدمة الدين (% من الناتج القومي الإجمالي)		خدمة الدين (%من الصادرات)		خدمات مضمونة من قبل الدولة (% من الإيرادات)		الدين قصير المدى (% من إجمالي الدين)	
	1980	**1997**	**1980**	**1997**	**1980**	**1997**	**1980**	**1997**
الأرجنتين	5,5	6,3	37,3	58,7	6,1	34,2	38,2	14,6
البرازيل	6,5	4,7	63,3	57,4	15,3	-	18,9	18,6
الكاميرون	5,0	6,0	15,3	20,4	17,0	-	10,8	14,1
الإكوادور	9,0	10,1	33,9	31,0	37,2	-	26,3	13,9
غانا	3,6	7,5	13,1	29,5	10,0	-	9,4	11,3
هايتي	1,8	1,2	6,2	15,9	13,2	-	4,6	11,1
أندونيسيا	4,1	9,5	-	30,0	10,6	-	13,3	26,4
ماليزيا	4,0	7,6	6,3	7,5	5,8	12,0	20,5	31,6
المكسيك	5,1	10,9	44,4	32,4	26,9	-	28,2	19,0
باكستان	3,9	6,5	18,3	35,2	15,4	31,5	7,4	8,4
السنغال	9,0	5,6	28,7	15,3	30,1	-	14,9	5,8
تايلندا	5,0	7,8	18,9	15,4	9,5	7,5	27,8	37,3
تونس	6,4	7,8	14,8	16,0	15,6	-	3,9	13,6
تركيا	2,3	5,5	28,0	18,4	8,4	-	13,1	24,8
الأورغواي	3,1	3,8	18,8	15,4	8,8	10,1	19,4	28,6

Source: 1999 WDI CD-ROM, Banque Mondiale

ففي شهر أوت من سنة 1982 أعلنت الحكومة المكسيكية لدائنيها على عدم قدرتها على ضمان الوفـاء بخدمة دينها الخارجي، و فـي ذلك التاريخ قوّمـت المديونية الخارجية للدول الآخذة في النمو بحوالي 800 مليار دولار، و تركزت بنسبة كبيرة في أمريكا اللاتينية على إعتبار بلوغ ديونها 45%، على عكس الدول الإفريقية التي بلغت مديونيتها أقل من 80 مليار دولار[1]. إضافة إلى أنه في خمس سنوات من العام 1978 إلى سنة 1982 قفزت مستحقات القروض على الصادرات من 85 مليار دولار

[1] .Thierry Montalieu, OP cit, pp166/167.

إلى 148 مليار دولار، كما أن المنح البنكية الخاصة بهذه العمليات بلغت 120مليار دولار سنة 1982 مقابل 105 مليار دولار في سنة 1978[1].

ومن أهم العوامل التي ساعدت على تفاقم أزمة المديونية الخارجية في البلاد النامية ما يلي[2]:

أ. العوامل الداخلية:

- إهمال تنمية مختلف القطاعات بسبب اهتمام الدول النامية بقطاع السلع الأولية المصدرة كأساس للحصول على العملات الأجنبية، و قد أدى سوء التخطيط و عدم وجود دراسات جديدة لمشروعات التنمية إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي و الإعتماد المتزايد على العالم الخارجي.
- اتساع فجوة الموارد المحلية و خاصة في العقد السابع من القرن العشرين، يرجع إلى نمو الإستهلاك المحلي بمعدلات تزيد عن معدلات الناتج المحلي، بسبب زيادة السكان و الدخول النقدية، إضافة إلى شيوع أنماط استهلاكية ترفية غير رشيدة، مع الإسراف في الإنفاق العام.
- فشل نمط التنمية و استراتيجيات التصنيع في البلاد النامية، مما زاد في تفاقم مشكلات ديونها.
- الفساد المالي و الإداري* الكبير في أجهزة الدولة في هذه البلدان، الأمر الذي انجر عنه نهب جانب كبير من القروض الخارجية التي عقدتها خلال السبعينات وأوائل الثمانينات، وتم ذلك في شكل أموال ضخمة دفعت لأصحاب النفوذ على أنها لقاء عوائد عمليات الوساطة و السمسرة و الوكالة، هذه العوائد ثم تهريبها للخارج و أودعت في بنوك خارجية (بحثا عن الفوائد الأفضل بعيدا عن المخاطرة). بينما الجانب الآخر من القروض وجه إلى مشاريع ترفيهية و استهلاكية، أو لتمويل توريد صفقات سلعية

---

[1] Salah Mouhoubi, La mondialisation en marche ,ENAG Edition, ALGER, 2003, page112.

[2] عادل أحمد حشيش ، العلاقات الاقتصادية الدولية،دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية - مصر،2000، ص ص187/186 .

* الفساد الاداري: يتعلق بمظاهر الفساد و الانحرافات الادارية و الوظيفية أو التنظيمية، و تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفية في منظومة التشريعات و القوانين و الضوابط و منظومة القيم الفردية، و يشمل: الرشوة، المحاباة، المحسوبية، الاحتيال و البيروقراطية...الخ.

الفساد المالي: و يتمثل في مجمل الانحرافات و الاختلالات المالية، و مخالفات القواعد و الاحكام المالية التي تنظم سير العمل الاداري و المالي في الدولة و مؤسساتها و مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية. و يشمل: صفقات السلاح، إنتشار الجريمة المنظمة (المافيا)، التهرب الضريبي و الجمركي، الغش الضريبي و الجمركي، هدر المال العام، قضايا الإختلاسات المالية و تبييض الأموال...الخ.

لمزيد من الاطلاع أنظر:

- هاشم الشمري، إيثار الفتلي، الفساد الاداري و المالي، و آثاره الاقتصادية و الاجتماعية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 2011/01، ص ص 22-23.

معينة. فالفساد عامل مضاد للتنمية الاقتصادية حيث يؤدي إلى استنفاذ الموارد و اختلال في البنـي الأساسية التي تتطلبها عملية التنمية.

ب. العوامل الخارجية:

- قيام المؤسسات المالية و البنوك الدولية، على منح القروض الميسّرة للدول النامية، دون إخضاع ذلك لعمليات رقابية أو متابعة. هذا في محاولة منها لاستغلال السيولة النقدية الناتجة عن الفوائض النفطيـة.
- تزايد العجز في الميزان التجاري، الناجم عن التضخم المحلي في البلاد النامية. الذي أثر سلبا على الموقف التنافسي لصادراتها مقارنة مع زيادة الواردات يضاف إليه أن التضخم المحلي يضغط على سعر الصرف للعملة المحلية فيتدهور هذا السعر و يشجع على هروب رؤوس الأموال للخارج، و يضع العراقيل أمام انسياب الاستثمارات الأجنبية الخاصة، مما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات، فيتزايد عجز الحساب الجاري و تضطر الدولة للاستدانة من الخارج.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للعولمة على الدول النامية

أدت التحولات الجديدة في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، إلى استكمال مقومات هيمنة النظام الرأسمالي العالمي. على مقدرات شعوب العالم في إطار ظاهرة العولمة الاقتصادية. التي جعلت من العالم سوقا واحدة تسيطر عليها إرادة القوة العسكرية المسخرة لخدمة قوة الاقتصاد ورأس المال. و هي تحولات تعبر عن عملية الاستقطاب الملازم للتوسع العالمي للرأسمالية. أصبحت السياسة التجارية للدول المستقلة شأنا دوليا، أو معولما. و ليس إجراءاً من إجراءات السيادة الوطنية. فعلى عكس الإسهامات النظرية لمفكري العولمة، المدافعين عن إجراءات الخصخصة و الليبرالية و تحرير التجارة العالمية، و آثارها الإيجابية على اقتصاديات الدول النامية. فإن النتائج الناجمة عن اندماج البلدان النامية في هذه الإجراءات، تشير إلى عدد من الحقائق:

1. آثار حركة التجارة الدولية على الدول النامية في ظل العولمة:

باتت الأصول التي تملكها الشركات متعددة الجنسيات سنة 1999م تزيد عن 36 ترليون دولار، بما يقارب إجمالي الناتج المحلي لجميع دول العالم، حيث تتركز السلطة لهذه الشركات بصورة كبيرة في مؤسسات أمريكية و أوروبية تتحكم بنسبة 83 % من الإنتاج والتجارة العالمية 70% منها أمريكية شمالية و 26 % منها أوروبية و 4% يابانية مما يعني أكثر من58 % من هذه الشركات هي أمريكية

الجنسية[1]. ومهما كانت الآثار الإيجابية على الدول النامية و بخاصة ما تم تسويقه في الجانب الاقتصادي مثل:

- إن العولمة تمثل البديل المتاح حاليا و المقبول للدول النامية من أجل التخلص من مشكلة التخصص في منتجات أولية ذات القيمة المضافة المحدودة .
- الاستفادة من التطور التكنولوجي في مجالات الصناعة و الزراعة و التجارة و الخدمات و الإعلام و الاتصال و غيرها. وما توفره من ربح للوقت و التكلفة و مسايرة التطور.
- النظريات الحديثة للتجارة الدولية وما تروج له من اعتقادات أن الانفتاح على الاقتصاد العالمي له الأثر الايجابي في زيادة الدخل القومي.
- ما توفره الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نقل للمعارف و التكنولوجيا و تنمية المهارات و الخبرات الإنتاجية و التنظيمية و الادارية و التسويقية على مستوى المحلي ، و امتصاص البطالة.

إضافة إلى الايجابيات الأخرى التي لا يزال يروج لها من خلال عديد السبل و الإجراءات. إلا أن النتائج الناجمة عن انفتاح و اندماج الدول النامية –سواء عن طواعية أو قسرا– في منظومة الاقتصاد العالمي تنذر بالعواقب الوخيمة التي قد تزيد من صعوبة المشاكل التي تعانيها تلك الدول:

- بالرغم من ارتفاع حجم التجارة الدولية عام 2003م إلى 9.2 تريليون دولار وقد بلغت منتصف العام 2006م حدود 10 تريليون دولار[2]، وفي الفترة 2013/2012م تضاعفت نسبة الصادرات و الواردات في السلع و الخدمات الى الناتج المحلي الإجمالي(بالأسعار الثابتة)،حيث زادت من 13 % إلى 27% في البلدان المتقدمة ، ومن 20 % الى 40% في البلدان النامية[3]. في حين ظل نصيب البلدان النامية من التجارة العالمية خلال العقود الثلاثة الماضية ثابت حول نسبة 18% بما فيها الدول المصدرة للنفط رغم أن سكان البلدان النامية يشكلون 75% من إجمالي سكان العالم.
- بالنظر لما يروج له دعاة العولمة و التحرير الاقتصادي من أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة عاجلة في حصيلة الدول المضيفة – خاصة الدول النامية منها – من العملة الصعبة و بذلك التأثير الايجابي على ميزان المدفوعات من خلال تغطية فاتورة الواردات دون الاضطرار لزيادة حجم الصادرات. و تشير البيانات الخاصة بالاستثمارات العالمية إلى أنها بلغت سنة 2000م قيمة 1393مليار دولار بينما سجلت تراجعا ملحوظا عام 2001م على اثر أحداث 11سبتمبر بنسبة 40%.

[1]. سهام الدين خيري:"العولمة الاقتصادية و متطلبات التنمية و النهوض فـي الدول النامية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العراق، العدد 2012/29، ص41.

[2]. المرجع نفسه، ص 41.

[3]. تقرير التجارة و التنمية،2014، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية– جنيف –.

هذه الاستثمارات تركزت بنسبة 90% منها في الدول الصناعية حيث لم تتجاوز قيمة الاستثمارات الأجنبية التي تدفقت إلى الدول النامية أكثر من (162)مليار دولار عام 2002 و بقيت على هذا الحال حتى عام 2005م[1]. وانخفض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر على صعيد العالم بنسبة 16% في العام 2014م حسب التقرير الصادر عن الأونكتاد 2015م حيث بلغت قيمته 1.23ترليون دولار. و ذلك راجع الى هشاشة الاقتصاد العالمي و ارتياب المستثمرين في السياسات و اشتداد المخاطر الجيوسياسية و تمت مقابل الاستثمارات الجديدة تصفية بعض الاستثمارات الكبرى. و يكشف التقرير عن أن الصين أصبحت أكبر مستفيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العام 2014م تليها(هونغ كونغ)(الصين) و الولايات المتحدة الأمريكية. بينما الاقتصادات النامية مجتمعة اجتذبت 681 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهي لا تزال المنطقة الرائدة من حيث حصتها من تدفقات الاستثمار العالمي الوافدة. و تشكل الاقتصادات النامية نصف عدد المستفيدين العشرة الأوائل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم وهي: الصين، هونغ كونغ(الصين)، سنغافورة، البرازيل و الهند[2].

و تبقى الملاحظة الأساسية أنه و بالرغم من القفزة النوعية في معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر في العقود الثلاثة الماضية إلا أن الدول المتقدمة تستأثر بالنسبة الأكبر من اجمالي تدفقات الاستثمارات الصادرة و الواردة بما يعادل حوالي 60% لتبقى الدول النامية تتلقى حوالي 40% فقط من الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما فيما يخص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الدول العربية و من بينها الجزائر، و عكس ما كان متوقعا من أن هذا النوع من الاستثمار سيزيد من العملة الأجنبية لما تملكه الشركات الكبرى من موارد مالية ضخمة، إضافة لقدرتها على الحصول على الأموال من أسواق المال العالمية. و بذلك امكانية سد تلك الفجوة المالية الموجودة بين احتياجات الدول النامية من النقد الأجنبي اللازمة لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية و بين حجم المدخرات المحلية أو الأموال المتاحة محليا. و الجدول التالي يبين أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر لرأس المال الثابت ظلت منخفضة و متذبذبة بالنسبة للجزائر و الدول العربية و دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و هو ما يوضحه **الجدول(3-6)**.

[1]. سهام الدين خيري، مرجع سبق ذكره، ص 41.
[2]. تقرير الأونكتاد، 2015م، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية- جنيف -.

الجدول 3-6[1]: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت للجزائر و الدول العربية و دول الشرق الأوسط و شمال افريقيا خلال الفترة 1996-2014

(الوحدة: مليون دولار)

السنوات	استثمار أجنبي مباشر(مليون دولار)	الجزائر	الدول العربية	الشرق الأوسط و شمال افريقيا
1996	270	2.312	4.392	3.347
1997	260	2.351	5.259	3.946
1998	606.6	4.889	3.996	3.130
1999	291.6	2.458	3.366	2.583
2000	280.1	2.472	4.427	3.589
2001	1107.9	8.861	6.938	6.518
2002	1065	7.636	5.161	5.707
2003	638	3.903	10.127	8.832
2004	882	4.304	13.514	11.515
2005	1145	4.960	20.521	18.914
2006	1887.6	6.963	24.989	24.975
2007	1742.9	4.905	22.133	22.038
2008	2632.1	5.266	20.508	19.380
2009	2746.4	5.235	18.407	16.259
2010	2301	3.934	13.771	12.505
2011	2581	4.074	8.578	9.212
2012	1499	2.328	9.137	9.079
2013	1691	2.380	7.854	7.650
2014	1507	1.914	6.075	6.273

المصدر: من إعداد الباحثين: دبوش عبد القادر- بيري نورة، إعتمادا على: unctadstat.unctad.org/en.

[1]. دبوش عبد القادر، بيري نورة :" دور الاستثمـار الأجنبي المباشر فـي التنميـة الاقتصادية ـ دراسة حالة الجزائر للفترة 1996 / 2014 ـ"، مجلة جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ـ العلوم الاقتصادية ـ، الخرطوم ـ السودان، العدد 18 - 2017(2)، ص ص 129/128.

- ارتفع إجمالي ديون البلدان النامية من حوالي 2450 مليار دولار العام 2004م إلى حوالي 2606مليار دولار سنة 2005م ليسجل ارتفاعا ملحوظا بحوالي: 2622، 2810 و 3450 مليار دولار خلال السنوات 2006م، 2007م و 2008م على التوالي[1].
- تعرضت الأجهزة المصرفية لبعض الدول النامية للأزمات المالية الشديدة و لتدفق الأموال ذات المصادر غير المشروعة و محاولة دمجها في الاقتصاد (غسيل الأموال) و ما نتج عن المضاربة على عملات هذه الدول من هروب لرؤوس الأموال الوطنية للخارج بسبب إضعاف سيادة الدولة في مجال السياسة المالية و النقدية، كل ذلك نتاج إجراءات تحرير الخدمات المالية و إلغاء الحظر على المعاملات التي يشملها حساب رأس المال و الحسابات المالية لميزان المدفوعات.
- أدَّى اندلاع الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، في البداية، إلى تعزيز هذا الاتجاه، حيث تراجع النمو في البلدان النامية في الفترة 2008م/2009م بوتيرة أبطأ بينما عاد لينتعش بشكل أسرع مقارنةً بما حدث في البلدان المتقدِّمة. و نتيجةً لذلك، انخفضت نسبة مساهمة البلدان المتقدِّمة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 79% في عام 1990م إلى قرابة 60% في العام 2012م، بينما زادت حصة البلدان النامية بأكثر من الضعف، أو من 17% إلى 36%، في الفترة نفسها، وبدأ معظم هذا التغيُّر ابتدءا من عام 2004م. إلا أن التطورات الاقتصادية التي شهدتها البلدان المتقدِّمة تظل تشكل عاملاً حاسماً بالنسبة للنمو في البلدان النامية. فالواقع أن تراجع وتيرة النمو في هذه المجموعة الأخيرة من البلدان خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين، وخصوصاً في الفترة 2003–2007م، كان مرتبطاً بتزايد نسبة التجارة الدولية في تكوين الطلب الكلي في هذه البلدان[2].

مما تقدم ذكره يتجلى الوضع غير المتكافئ في الاقتصاد العالمي بين الدول المتقدمة و الدول النامية حيث تبقى هذه الأخيرة تعاني في ظل تحولات العلاقات الاقتصادية الدولية تعبر عن عملية الاستقطاب الملازم للتوسع العالمي للمنظومة للرأسمالية، تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية و المشاركة من البلدان الأوروبية و اليابان و روسيا مما شجع على تطبيق مبدأ "**القوة الأمريكية**". وما تفرضه من سياسات اقتصادية تدعو إلى التحرير المتسارع لاقتصاديات الدول النامية إجبارها على الاندماج في الاقتصاد العالمي و ما ينتج عن ذلك من تدهور مستمر بسبب العقبات

[1]. التقرير الاقتصادي السنوي، حول الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، الجدول أ – 13 (إجمالي الديون الخارجية)، 2010، ص 75.

[2]. موقع البيان الاقتصادي: الرابط على الانترنت http://www.albayan.ae/economy/the-world-today/2013-09-28-1.1968490 تاريخ الاطلاع: 2017/03/04.

التكنولوجية و الطبيعية و الاجتماعية أمام مشروع التنمية إضافة إلى إفقادها القدرة على حماية اقتصادياتها و بذلك الصناعات و المنتجات الوطنية أمام المنافسة غير المتكافئة مع منتجات الدول الرأسمالية المتقدمة. مع افتقاد الدول النامية إلى القدرة على تحقيق و تنفيذ مشروع تنموي وطني قائم على الاعتماد على الذات و سياسات تجارية كفؤة بعد انتقال عملية صنع القرار من الإطار الوطني إلى منظمة التجارة العالمية. هذه التطورات و التراكمات المتسارعة قد تؤدي إلى تفاقم الأزمات على الصعيد الاقتصادي ما يقود الى الزيادة من نسب الفقر و البطالة و المشاكل الاجتماعية و السياسية في هذه البلدان.

2. فـرص مواجهة الدول النامية لتحديات العولمة:

تعتبر السمات المشتركة التي تتميز بها اقتصاديات الدول النامية و التي تزيد من عجز السياسات الاقتصادية القائمة بتلك الدول على انجازها للأهداف الاقتصادية الكلية، سواءا فيما يخص المحافظة على التوازن الخارجي(ميزان المدفوعات) أو التوازن الداخلي (بين جانبي العرض الكلي والطلب الكلي). ممـا يدرج عديـد الـدول الناميـة في قائمة البلدان الفقيرة و المتخلفة (اقتصاديات الجنوب الضعيفة) التي لا تمتلك المقومات الأساسية للنهوض و النمو الاقتصادي. إضافة إلى فشل جهود أغلب الدول النامية في جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث أن رفع سعر الفائدة مثلا لم يؤد إلى جذب رؤوس أموال أجنبية أو الإبقاء على المدخرات المحلية، بسبب غياب المناخ الاستثماري الملائم، وخاصة مع عدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية، والتوترات الاجتماعية، وضعف السياسات التشريعية حيث في كثير من الأحيان تصنع القرارات الهامة بشكل فردي وبأساليب تحكمية. كذلك مسألة الانضمام لمنظمة التجارة العالمية دون **إحداث إصلاحات اقتصادية هيكلية**، سينجر عليها تفاقم التدهور الاقتصادي بسبب فتح الأسواق الداخلية و عدم قدرتها على المنافسة للمنتجات الخارجية، و إضعاف دور الدولة. **ممـا سبق ذكره يستوجب على الدول النامية القيام باتخاذ مجموعة من التدابير و التحضيرات لتهيئة المناخ للاستجابة لمتطلبات العولمة الاقتصادية، و التمهيد للدخول في منظمة التجارة العالمية أهمها:**

- تحقيق التنمية العادلة التي لا تهدف فقط الى التقليل من مخاطر العولمة الاقتصادية و إنما تهدف لإعادة النظر في توزيع الدخل لصالح العمل والأجر (العدالة في توزيع الدخل)، والحفاظ على مناصب الشغل وتحسين ظروف المعيشة والحياة، لترقية و تحسين ظروف و ثقافة و خصوصيات الرأسمال البشري الذي يعد أحد أهم ركائز التنمية و النهوض بالاقتصاد الوطني.
- العمل على تطوير الطاقات الإنتاجية البلدان النامية وأساسا الصناعية منها، و إعادة توجيه الرأسمال للإنتاج المنشئ للقيمة المضافة من خلال تشجيع الاستثمار الحقيقي و ليس الاستثمار في

الأوراق المالية، فالإنتاج المادي هو وحده محرك للنمو والمنشئ لمناصب للشغل. و التقليل من الاعتماد على مالية السوق و الريع.

- وضـع البرامـج التنمـويـة الكفـؤة لتـرقـية عمليـة التكامـل بيـن مختلـف القطـاعـات الصناعية و الزراعيــة و الخدماتيــة، و التركيز على تنمية الموارد المحلية، مما يزيد من التماسك و القوة للاقتصاد المحلي، و التقليل التبعية للخارج و التوجه نحو مشـروع تنموي مستقل أساسه الاعتماد على الـذات.
- استخدام مختلف وسائل الدعم الحكومي و الحمائية الممكنة خلال فترة التنمية لضمان تحسين مستويات النمو الاقتصادي و التهيؤ لعملية فتح الأسواق أمام المنافسة الأجنبية. هذا دون إقصاء الدور الايجابي للقطاع الخاص، بالعمل على خوصصة وسائل الانتاج و الخدمات بشكل تدريجي، لكي تستجيب العمليــة للظروف الموضوعيــة لكل مشروع أو صناعـة. و الابتعاد عن القرارات المفاجئـة و الإجـراءات التحكميـة التي تم اعتمـادها فـي غالبيـة الـدول الناميـة تحت ضغوط المؤسسـات الماليـة الدوليــة، أو بسبب التقليد أو على اعتبـاره حـل لتجـاوز خسائـر المشــروعات الحكوميــة و نقـل أعبـائهـا الماليـة إلـى القطـاع الخـاص.
- تفعيل الدور المؤسساتي و دعم الهيئات الرقابية، و محاربة الفساد المالي و الإداري الذي يعد من الظواهر الخطيرة التي تواجه عديد البلدان وعلى الأخص الدول النامية و ما لها من تأثير كبير على عملية البناء والتنمية الاقتصادية. كما يعتبر من العوامل المؤدية إلى نتائج اقتصادية سلبية و إعادة إفشال مشروع التنمية الاقتصادية، و واقع الحال أصبح **يفرض القيام باتخاذ قرارات سيادية** للخروج الأزمات الاقتصادية و الاجتماعية التي تعانيها الدول النامية.

المبحث الثالث: التنمية المستقلة و ضرورة الاعتماد على الذات

أثبتت التجارب التنموية للبلاد النامية و من بينها الدول العربية منذ النصف الثاني من القرن العشرين، أن معظم تلك البلدان واجهت مشاكل كبرى و حادّة فيما يخص إنشاء **مشروع تنموي مستقل قائم على أساس الاعتماد على الـذات** بما يحققه من تطور اقتصادي و اجتماعي، ما يجعل الدولة المعنية تلتحق بركب الدول المتقدمة. تلك المشاكل يمكن تقسيمها إلى نوعين رئيسيين[1]: **النوع الأول**، هو تلك المشاكل الناجمة عن تبني مفاهيم و أنماط و سياسات التنمية التي حاكت نموذج النمو في البلاد الرأسمالية الصناعية، الأمر الذي أدى إلى تعثر الجهود التنموية و وصولها إلى طريق مسدود. أما **النوع الثاني** فيتمثل في تلك المشاكل التي نجمت عن أنماط التعامل مع الاقتصاد العالمي في مجال التجارة السلعية، و في مجال الاستثمار و القروض الخارجية، و نقل التكنولوجيا، الأمر الذي عمّق من استمرار ضعف الموقع النسبي للبلدان النامية داخل محيط الاقتصاد العالمي و دوام تبعيتها للقوى الخارجية.

كل هذه المشاكل تولد عنها نمط تنموي مشوّه و تابع ساد خلال النصف الثاني من القرن العشرين، كان يتوجه للخارج أكثر من توجهه للداخل، و يعتمد على الحلول و النظريات و البرامج التنموية الجاهزة، دون الأخذ بعين الاعتبار بما يتناسب مع ظروف البلد المعني. الأمر الذي دعا إلى محاولة البحث عن مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية في السنوات الأخيرة من القرن العشرين و بداية القرن الحادي و العشرين، بسبب تلك السياسات التي انتهجتها الدول النامية. و هي مجموعة السياسات التي انطلقت من توافق واشنطن الذي جسد الليبرالية الاقتصادية الجديدة في برامج محددة للإصلاح الاقتصادي. ما أدى إلى عجز الدول التي التزمت بهذه النوعية من السياسات عن اختراق جدران التخلف و التبعية. كما عجزت عن الانطلاق إلى رحاب التنمية السريعة و استغلال بعض الفرص في إحدى المراحل التاريخية. بل أنها عجزت كذلك عن تحقيق تقدم ملموس في انجاز أهداف اجتماعية أكثر أساسية كتخفيض معدلات الفقر و الجوع و تحقيق نسب من العدالة الاجتماعية.

[1]. رمزي زكي، الاعتماد على الذات ـ بين الأحلام النظرية و ضراوة الواقع و الشروط الموضوعية ـ، دار الشباب للنشر و الترجمة و التوزيع، الكويت، 1986، ص 07.

المطلب الأول: تطـور التـبعيـة

بدأت منذ الستينيات من القرن العشرين تتجمع بعض العناصر من الفكر الماركسي الكلاسيكي مع بعض الاجتهادات الفكرية المتنوعة المستجدة لتشكل ما أطلق عليه بأطروحـــات الماركسيـة الجديدة (Neo–Marxist) أو الإطار الأوسع لما سمـي بالاقتصاد السياسي الراديكالي (Radical Political Economics)، لتنتـج في إطار التنمية مـا اشتهر **بنظرية التبعية**[1]. حيث أن **الوصف** الذي ينطبق على كافة الدول المتخلفة آنذاك هو **التبعية و فقدان الاعتماد على الذات**، و هي في الحقيقة ليست نتاج تلك الفترة بل نتاج عملية تاريخية طويلة، بدأت مع نشأة الرأسمالية في مراحلها الأولى، و تطورت مع المراحل المتعاقبة لهـا، حتى وصلت إلى وضـع جـد متفاقـم في نهايـات القـرن العشـرين و بـدايات القـرن الحـادي و العشرين من خلال الآثار الوخيمة الناجمة عن الأزمات التي مر الاقتصاد الرأسمالي العالمي هذا من ناحيـة، فضـلا عـن النتائـج السلبيـة التي تمخضـت عن أزمـة التنميـة بالبـلاد المتخلفـة التابعــة و وصولها إلـى طريق مسدود. و خلال كل هذه المراحل كانت مسألة تعميق تبعية البلدان المتخلفة أو النامية أحتد الشروط الهامة لتراكم رأس المال بالبلاد الرأسمالية المتقدمة المهيمنة. مع استخـدام البـلاد الرأسمـاليـة العـالميـة خلال هذه المـراحل لآليـات معينـة، تغيـرت مـن حيث مـدى عنفهـا و فعـاليـاتها فـي نقل الفـائض الاقتصـادي المتحقـق بالبـلاد المهيمـن عليهـا نحو البـلاد المهيمنـة، كمـا تغيرت كـذلك حسب مـراحل التطـور التي مر بهـا النظـام الرأسمـالي العـالمي. و خلال كل مرحلة من هذه المراحل، كانت المراكز الرأسمالية ترسم أدوارا محددة لكي تؤديها البلاد التابعة بما يتناسب و متطلبات تراكم رأس المال و توسيع الإنتاج الرأسمالي[2].

وقد تجسدت نظريِة التبعية مجال الفكر الاقتصادي في أطروحات عديد الباحثين الاقتصاديين على رأسهم **بول باران** عن الثنائية الاقتصادية والرأسمالية الاحتكارية، و **شارل بتلهايم** حول الاختلافات التاريخية المُعيقة لتكرار النمو الرأسمالي التاريخي، و **أندريه جوندر فرانك** عن المراكز والتوابع، و **سمير أمين** عن الرأسماليات المركزية والطرفية، و **أليغري إيمانويل** و **جيوفري كاي** عن معدلات التبادل اللامتكافئ و غيرها من الأطروحات. حيث يؤكد **بول باران** سمة **الثنائية الاقتصادية في البلدان**

[1]. مجدي عبد الهادي:" نظرية «التبعية»: لماذا تنمو دول وتتأخر دول أخرى؟"، على الموقع الالكتروني: https://www.ida2at.com/dependency-theory-why-do-countries-grow-and-others-lag-behind/، 2017/08/07، تاريخ آخر إطلاع، 2017/09/21.

[2]. رمزي زكي، الاعتماد على الذات ــ بين الأحلام النظرية و ضراوة الواقع و الشروط الموضوعية ــ ، مرجع سبق ذكـره، ص 111.

المتخلفة ما بين قطاع زراعي أولي كبير ذي إنتاجية عمل منخفضة تقترب من الصفر وقطاع صناعي صغير بإنتاجية عمل مرتفعة، كما أكد مصلحة الطبقات الرأسمالية في الدول المتقدمة و قدرتها على إدامة حالة التخلف في بلدان العالم الثالث. سواء باستنزافها للفائض الاقتصادي المنتج في تلك البلدان أو بتوجيهها لطرق تخصيصه من خلال مصالحها المشتركة مع الطبقات الطفيلية المهيمنة على تلك البلدان، أو من خلال كبح عملية التصنيع بها لصالح حاجاتها الاحتكارية من المواد الخام وصادراتها من الصناعات السلعية بالتواطؤ مع تلك الطبقات الطفيلية نفسها و التي ليست لها مصلحة في تحول تلك الدول إلى بلدان صناعية متطورة اقتصاديا. أو من خلال ما تصدره لتلك البلـــدان مـن نظريـات تنميـــة و أطروحات فكرية لا تحقق مصالحها الفعلية، كما لم يغفــل باران العوامل الداخلية فـي تخلف البلـدان المتخلفة، من خلال إشارته لاختلال موازين القوة لصالح الطبقات الطفيلية السابقة وهيمنتها على الفائض الاقتصادي بما يمكنها من تبـديده وعدم توظيفه بالشكل الأمثل[1].

و حسب نماذج التبعية الدولية يلاحظ أن البلدان النامية محاصرة بأنـــواع مـن الجمـود المـؤسساتي و الاقتصادي و السياسي محليا و دوليا جعل تلك الدول حبيسـة علاقة تبعية مفرطـة لصـالح الدول الغنيـة. و ضمن هذا المدخل العام ثمـة ثلاثة اتجاهات فكرية رئيسية:

1. نمـوذج الاستعمار الجديد: إن تخلص معظم الدول النامية من الاستعمار التقليدي أو ما يطلق عليه تسمية الاستعمار العسكري المباشر بفعل الحركات التحررية في مختلف دول العالم الثالث خلال القرن العشرين، لم يخلصها من مخالب الاستعمار الحديث(غير المباشـر) الذي يعرف باسم الاستعمار الاقتصادي. حيث وجدت الدول النامية نفسها فـي حالة تبعية اقتصادية للدول الرأسمالية المتقدمة، فهـي تتعامل مع طرف هو المقرر فيما يخص تعاملاتها الاقتصادية الخارجية و المسيطر عليها.

هذا الاتجاه الرئيس الأول، هو أحد الاتجاهات التي تنامت على نحو غير مباشر من التفكير الماركسي، لأنـه يعزي وجود و استمرار ظاهرة التخلف على نحو أولى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي الـدولي غيـر المتكافـئ الـذي يتضمـن عـلاقـات البلـدان الغنيـة بالبلـدان الفقيـرة. و سـواء كـان السبب أن البلـدان الغنية مستغلة علـى نحـو مقصود أو مهملة على نحو غير مقصـود، فإن التواجـد المشترك للـدول الغنية و الدول الفقيرة فـي نظام دولي مهيمن عليه من قبل علاقات قوة غير متكافئة بين المركز(الدول المتقدمة) و الأطراف(الـدول الأقل تطـورا) يمنـع أو يجعل مـن الصعـوبة نـجـاح محـاولات

[1]. مجدي عبد الهادي، مرجع سبق ذكره،

الـدول الفقيـرة لتكـون معتمدة على ذاتها و أن تكون مستقلة. إن مجموعات معينة في البلدان النامية (تشمل ملاك الأراضـي و المنظمون و قادة جيش و تجار و موظفون حكوميون و قادة نقابات) الـذيـن يتمتعون بدخـل عـالـي و مرتبة أو موقـع اجتمـاعـي و قـوة سياسية يشكلـون طبقـة نخبـة حـاكمـة يكـون مـن مصلحتهـا علـى نـحـو معـروف أو غيـر معروف استدامة وجود النظام الرأسمالي الـدولي غير المتكافئ و المطابقة معه للحصول على المكافئة من ذلك النظام. و بذلك فهذه الطبقـة النخبـة تخـدم مجموعـات لقـوة المصـالح الخـاصـة الدوليـة و من ضمنها شركات متعددة الجنسية و وكالات المساعدة القومية الثنائية و منظمات مثل البنك الدولي و صندوق النقد الدولي. إن نشاطات النخبة و وجهات نظرها غالبا ما تخدم التوجه الذي يمنع أية جهود أصيلة في الإصلاح التي ربما من شأنها أن تنفع شريحة واسعة من السكان. و في بعض الحالات فإن نشاطات تلك النخبـة تقود أو تؤدي إلى مستويات منخفضة من المعيشة و الى استدامة التخلف[1].

و يعزز هذا الطرح **أندريه جوندر فرانك** الـذي يعتبـر التخلف عملية تاريخية نتجت عن طبيعة العلاقات الاقتصادية الاستغلالية بين الدول المتقدمة و الدول المتخلفة، واصفا النظام الرأسمالي العالمي باعتباره شبكة واحدة من العلاقات بين المراكز والتوابع، تتجسد عبر سلاسل تتصل بها المراكز الرأسمالية الكبرى بتوابعها فـي الدول المتخلفة. هذه التوابع التي تعمل بدورها كمراكز في تلك الدول تستخلص مـا ينتجـه توابعها من فائض اقتصادي في الريف والمدن الصغيرة، و تقوم بتحويله إلى المراكز الأولى بعد أن تأخذ منه نصيبها كشريكة وحليفة استغلال. و هكذا فالتوابع مقيدة بالمراكز، و لا يمكنها أن تنمو إلا في إطار و حدود مصالح الأخيرة، بل إنه كلما ضعفت الروابط بين التابع والمركز كان أفضل للأول على اعتبار أنـه يمنحها فرصة أو مجال من الاستقلال الاقتصادي، بدليل أن أكثر التوابع تخلفا هي التوابع التي كانت أكثر ارتباطا بمراكزها. وعليه يقترح فرانك استراتيجية تنمية محورها فك الارتباط بالنظام الرأسمالي وسوقه العالمية[2].

2. نموذج النظرية الشاملة–الخاطئة: أن هـذه النـظـرية تعـزي التخلـف إلـى النصيحـة الخـاطئـة و غير المـلائمـة التـي تمنـح مـن طـرف مستشاريـن و خبـراء اقتصـاديـيـن دوليـيـن متحيزيـن مـن الـوكـالات و المؤسسـات المالية الدولية العائدة إلـى الدول المتقدمة و منظمات متعددة الجنسيات. هـؤلاء الخبـراء يقدمـون مفاهيـم معقـدة و هياكل نظرية ممتـازة و أنيقة، مدعمـة بنماذج

[1]. محمد صالح تركـي القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 155-156.

[2]. مجدي عبد الهادي، مرجع سبق ذكره.

اقتصادية قياسية للتنمية و التي غالبا ما تقود إلى سياسات غير ملاءمة و غير صحيحة(حسب وجهة نظر نموذج النظرية الشاملة ــ الخاطئـة). و بسبب العناصـر المؤسسيـة مثـل الدور المركزي و المرن للهياكل الاجتماعية التقليدية(القبيلة و الطبقة ...الخ) و الملكيـة غير المتساوية للأرض و بقيـــة حقـوق الملكية و السيطرة غير المتكافئة من قبل النخب المحلية على الأرصدة المحلية و الدولية و المنافذ غير المتساوية جدا على الائتمان فإن هذه السياسات تأسست على النماذج الكلاسيكية الحديثة (النيوكلاسيكسة) أو نموذج لـويس فـي العمـل الفائـض أو نـموذج التغييـر الهيكلـي لجينزي فـي حـالات عـدة تخـدم مصالح مجموعات القوة الموجودة محليا و دوليا. حسب وجهة نظر نموذج النظرية الشاملة–الخاطئة[1].

3. أطـروحـة التنمية المزدوجة: الازدواجية أو مـا يعرف بالثنـائيـة مفهـوم تمـت مناقشتـه علـى نحـو واسع في اقتصاد التنميـة. حيث أنها تعبـر عن الوجـود المستدام و المتـزايد للتباعـدات بين الـــدول الغنيـة و الـدول الفقيـرة، و بين الناس الأغنياء و الناس الفقراء علـى مستويات مختلفة. و علـى نحـو محـدد فإن مفهوم الازدواجية يتضمن أربعة حجج أو مناقشات[2]:

- أن مجموعة ظروف أو شروط مختلفة بعضها متفوقة و البعض الآخر رديء يمكن أن يتواجدا في فضاء أو حيز معين. و من الأمثلة على عناصر هذه الازدواجية تشمل مبدأ لويس لتواجد طرق الإنتاج الحديثة و طرق الإنتاج التقليدية في القطاع الحضري و القطاع الريفي مع بعض و من الأمثلة الأخرى تواجد النخب الثرية و المتعلمة مع الناس الفقراء و الأميين.
- ان هذا التواجد مع بعض مزمن و ليس انتقاليـا. انه ليس بسبب ظاهرة مؤقتة يمكن بمرور الزمن حذف التباعد بين المتفوق من العناصر و الرديء من العناصر.
- ليس فقط أن درجات التفوق أو درجات التردي تفشل في إظهار أية علامات أو أشارة على التناقص و لكنها تمتلك ميلا متأصلا نحو الزيادة. على سبيل المثال فجوة الإنتاجية بين العمال في الدول المتقدمة و العمال في معظم الدول النامية تبدو أنها في طريقها إلـى التوسع بمرور كل سنة.
- إن العلاقات المتداخلة بين العناصر المتفوقة و العناصر المتردية هي وجود العناصر المتفوقة. تعمل القليل أو لا تعمل شيئا لسحب العنصر المتردي. و فـي الحقيقة ربما تقوم فعليا بدفع العناصر المتردية إلـى الأسفل، و هذا يعني تطوير تخلف العناصر المتردية.

[1]. محمد صالح تركـي القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 156.

[2]. المــرجع نفسـه، ص 157.

من خلال ما سبق فالاستنتاج الأساس أن الدول النامية لم تستطع الخروج من قيد هيمنة الدول المتقدمة حتى بعد حصولها على استقلالها السياسي. و بقيت تعاني من مظاهر التبعية الحديثة أو الاقتصادية في شكل علاقة غير متكافئة بين طرفين التي يترتب عليها تأثر الدول النامية بالدول المتقدمة، بحيث يصبح اقتصاد البلد(النامي) التابع عاجز عن تحقيق النمو الذاتي. ما يعني بأن الاقتصاد التابع هو ذلك الاقتصاد الذي لا يمكنه تحقيق تنمية بالاعتماد على إمكانياته الذاتية (البشرية، المالية، المادية و التكنولوجية). لذلك يمكن أن تقسم التبعية إلى: تبعية تجارية، تبعية تكنولوجية(استيراد العتاد و الآلات، المشروعات المشتركة، مشاريع المفتاح في اليد)، تبعية غذائية و تبعية مالية.

إضافة إلى أن هنالك من يرى بأن الدول النامية نفسها تعمل لكي تبقى الطرف التابع حيث أن سياستها المنتهجة تؤدي بها في نهاية المطاف إلى مزيد من التبعية لمصلحة الدول الرأسمالية المتقدمة. مرد ذلك يعود إلى عدم الاستغلال الأمثل العوامل الذاتية، فالتبعية ليست بالقدر المحتوم الذي لا بديل عنه أو مجرد عامل خارجي يفرض على تلك البلاد. و كان لابد لهذا العامل الخارجي من امتدادات و عوامل داخلية جعلت منه أكثر ملائمة و فاعلية في تكريس ظاهرة التخلف و إعادة إنتاج التبعية، و يمكن حصر العوامل الداخلية في النقاط التالية[1]:

- تشوه البنية القطاعية للاقتصاد المحلي و تخلخلها و ضعف الترابط بين فروعه المختلفة.
- ازدواجية القطاعين الحديث و التقليدي مع التفاوت في مستوى الإنتاجية، و التي تتعايش من خلالها علاقات إنتاج رأسمالية مع أخرى سابقة للرأسمالية.
- زيادة حدة التفاوت في توزيع الدخل و الثروة بين أفراد المجتمع في البلاد النامية و تناءت العدالة الاجتماعية كهدف رئيسي من أهداف التنمية الاقتصادية.
- التأثير على عملية تراكم رأس المال بالشكل الذي حال دون توسيع الفائض الاقتصادي خصوصا في القطاع التقليدي.
- ضعف مستويات المهارة.
- تشوه البنية الاجتماعية من خلال ارتباط مصالح طبقة معينة مستفيدة من ثمار هذه العملية مع مصالح الطبقة المماثلة لها في دول المركز مما يدفعها إلى تعميق التبعية.

[1]. أوضايفية حدة ، مرجع سبق ذكره، ص ص 162-163.

- زيادة حدة التفاوت بين الريف و المدينة و منه زيادة تخلف القطاع الزراعي أكثر.
- زيادة الاعتماد على الخارج للحصول على السلع الغذائية الضرورية التي لا يمكن الاستغناء عنها أي زاد من التبعية للخارج.

هذا التركيز على العوامل الاقتصادية بشقيها الداخلي و الخارجي، لا يعني إهمال الدور الداعم و المكمل الذي لعبته العوامل غير الاقتصادية في ترسيخ ظاهرة التبعية. و لعل أبرز مثال على ذلك هو العامل الثقافي و الاجتماعي في البلدان النامية من بينها الدول العربية، يضاف إلى ذلك العوامل السياسية متمثلة أساسا مسألة في عدم الاستقرار السياسي الموجود في هذه البلدان، و الذي يلعب دورا رئيسا في تكريس و إعادة إنتاج التخلف، لأنه من غير الممكن إقامة مشروع ناجح يهدف إلى البناء و التطور الاقتصادي في أي بلد دون استقرار سياسي.

المطلب الثاني: نموذج التنمية المستقلة/ بالاعتماد على الذات

تعتبر السمات المشتركة التي تتميز بها اقتصاديات الدول النامية و التي تزيد من عجز السياسات الاقتصادية القائمة بتلك الدول على انجازها للأهداف الاقتصادية المنتظرة. و الخروج من دائرة التخلف و التبعية المفرطة للاقتصادات الرأسمالية. على اعتبار أن اغلب البلدان النامية تتميز بضعف استغلالها لما تمتلكه من مقومات أساسية للنهوض بأوضاعها الاقتصادية و الاجتماعية، و تحسين معدلات النمو الاقتصادي. ما يفرض عليها إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية، و العمل على إعداد برامج تنموية تهدف لإحداث عملية تكامل بين مختلف القطاعات. و التركيز على تنمية الموارد المحلية، و الاستغلال الأمثل لها بما يمنح القوة للاقتصاد المحلي. و التقليل التبعية للخارج، و التوجه نحو انجاز مشروع تنمية مستقلة بالاعتماد على الذات.

1. الاعتماد على الذات:

يعتبر **أندريه جوندر فرانك*** أحد أهم روّاد مدرسة التبعية و من أوائل الاقتصاديين الذين وضعوا إستراتيجية تنموية بديلة محورها الأساسي يقوم على فك الارتباط بالنظام الرأسمالي العالمي وسوقه العالمية، في رفض صريح لكل الإستراتيجيات التنموية الغربية. حيث دعم الفكرة القائلة بأن النسق الرأسمالي العالمي أسهم في إحداث التنمية في مناطق و التخلف في مناطق أخرى. و يتفق مع **بول باران** حول مسألة قدرة الرأسمالية على إدامة حالة التخلف في بلدان العالم الثالث، من خلال الدور الذي يلعبه البناء الاحتكاري للرأسمالية في استنزاف الفائض الاقتصادي المنتج في تلك البلدان. كما أكد فرانك أن

*. اقتصادي أرجنتيني: من أهم كتّاب "مدرسة التبعية" و الذي نشر كتاباً بعنوان «تخلف التنمية».

علاقة المراكز(الدول المتقدمة) بالتوابع (الدول المتخلفة) تتسم بالاستغلال نتيجة حصول المراكز على الفائض الاقتصادي للتوابع في الوقت نفسه الذي تمنع فيه هذه الأخيرة من الاستفادة بذلك الفائض. و هكذا أكدت مدرسة التبعية ـ المرتكزة على أطروحات الماركسية الجديدة ـ على أن السبيل الوحيد للحد من مظاهر الفقر و إشباع حاجات الأفراد في البلاد النامية هو الإزالة الكاملة للنسق الرأسمالي، و يمكن تحقيق هذا من خلال انتهاج **إستراتيجية تنمية مستقلة/ معتمدة على الذات**، و التي من خلالها يمكن تطوير سياسة التعاون الدولي فيما بين البلدان النامية من أجل تحقيق المساعدة المتبادلة و بناء قاعدة صناعية فعالة و مستقلة في اقتصاديات تلك البلدان.

2. مفهوم التنمية بالاعتماد على الذات: يقصد بإستراتيجية الاعتماد على الذات التخلص من التبعية كشرط ضروري للتحول إلى مرحلة بناء مشروع التنمية المستقلة. و لتحقيق ذلك ينبغي القضاء على كافة علاقات الاستغلال و التبادل اللامتكافئ في علاقة البلدان النامية بالاقتصاد الرأسمالي العالمي. الأمر الذي يمنع تلك البلاد من إطلاق مشروع وطني يعمل على تطوير نظام إنتاجي متكامل ذاتيا، كما يحرم اقتصادياتها من فرص النمو الذاتي و يعوق اطراد التنمية على المدى الطويل الأجل. ما يقتضي السيطرة الوطنية على مقدرات الاقتصاد القومي.

و التنمية المستقلة تعني صياغة مشروع حضاري شامل، هدفه استغلال كل الموارد المتاحة و الممكنة ـ المالية، المادية، البشرية و الطبيعية ـ و وضعها في خدمة بناء هيكل اقتصادي متقدم تتحقق فيه شروط التراكم الذاتي، و تتوزع فيه ثمار العمل الاقتصادي بعدالة فيما بين مختلف الطبقات و الفئات الاجتماعية التي يضمها الاقتصاد القومي. و مسألة تحقيق مثل هكذا إستراتيجية ـ التي تختلف تماما عن عمليات التكييف الشائعة منذ النصف الثاني من القرن العشرين ـ مع استمرار بقائها عبر الزمن يتطلب بروز طبقة سائدة، أو ائتلاف سياسي، و عامل التنمية في هذه اللحظة سيكون عليه أن يواجه باقي المجموعات ذات المصالح المتنازعة و أن يفرض نفسه عليها، و أن يتغلب على التناقضات الحقيقية التي تقف عقبة في طريق توفيق هدفه الاجتماعي و تنفيذه. و بذلك فإستراتيجية الاعتماد على الذات ليست إذن مجرد تغيير في أنماط الاستهلاك أو الاستثمار، أو التصنيع، أو تحقيق النمو مع إعادة التوزيع، أو التصدق على الفئات الاجتماعية الفقيرة ببعض المشروعات و الإعانات، أو انتهاج سياسات مالية و نقدية معينة، إنها في الحقيقة كل مترابط، إنها نسق اقتصادي، اجتماعي، سياسي متكامل[1].

[1]. رمزي زكي، الاعتماد على الذات بين الأحلام النظرية و ضراوة الواقع و الشروط الموضوعية، مرجع سبق ذكره، ص113.

و لذلك لم تقتصر عملية البحث عن طريق لتحقيق التنمية على مراكز البحث والدوائر الرأسمالية في البلدان الصناعية المتقدمة، بل إن هذا الطريق كان أيضا محلاً للبحث والدراسة لدى الاقتصاديين في العالم الثالث. وكان أبرزها ما دعي بـ «مدرسة التبعية»، فظهرت النظريات التنموية على الصعيد الفكري في مفهوم التنمية المستقلة /المعتمدة على الذات، و يعتبر **بول باران** رائدا في الدعوة إلى تحقيقها في تحليله التطور الحاصل في المجتمع الهندي في كتابه الشهير "**الاقتصاد السياسي للتنمية**"، إذ ربطها بالسيطرة على الفائض الاقتصادي بشكليه الفعلي و المتاح مع استغلاله أفضل استغلال ممكن، بدءا بقطع قنوات استنزافه الخارجية وصولا إلى ربطه بمصلحة الطبقات الاجتماعية منخفضة الدخل التي تمثل النسبة العظمى من المجتمع بشكل عام. و أكد **باران** أنه من الضروري القضاء على الاستهلاك الترفيهي المقلد للاستهلاك في الدول المتقدمة خصوصا الرأسمالية ما اعتبره من أبرز مظاهر التبذير للفائض الاقتصادي الفعلي. كما ركز على العوامل الخارجية في إحداث التبعية و التخلف، و قصر معالجاته على قطع أوتار هذه العوامل، مع انحيازه إلى النموذج اللا رأسمالي في التنمية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي[1].

و قد عمّق الاقتصادي الأرجنتيني **أندريه جوندر فرانك** تحليل **بول باران** حيث الذي نشر كتاباً بعنوان «تخلف التنمية». وكان من أهم مقولات مدرسة التبعية، انه لا يمكن فهم ظاهرة الفقر في البلدان المتخلفة إلا في ضوء تاريخ العلاقات التي سادت بين هذه البلدان والبلدان المتقدمة. وبالتالي فإن حالة التخلف الراهنة، ليست إلا مجرد مرحلة من مراحل التنمية، بل حالة بائسة من التبعية، لا يمكن الخروج منها إلا بإنهاء العلاقات غير المتكافئة وغير العادلة بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة[2].

يتبلور مفهوم التنمية المستقلة بأنها تتمثل في اعتماد المجتمع على ذاته و تطوير القدرات الخاصة بأفراده مع إعطاء أولوية لتعبئة الموارد المحلية و تصنيع المعدات الإنتاجية، و بناء قاعدة علمية و فنية محلية بكل مقتضياتها من نشر المعارف و تكوين المهارات، و تأهيل الإطارات البشرية اللازمة لذلك. و يفترض هذا التغيير الإرادي المقصود تحرير البلد من التبعية و الاستغلال و الحد من المظاهر الاجتماعية السلبية مثل: الفقر، الجهل و المرض و غيرها، و بالتالي فإن هذا المفهوم يتعدى الجانب

---

[1]. زغيب شهرزاد، أوضايفية حدة:" التنمية المستقلة/ الاعتماد على الذات بين الاقتراب النظري و واقع الاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الانسانية ــ جامعة محمد خيضر ـ بسكرة ـ الجزائر، العدد 32/ نوفبر2013، ص167.

[2]. منير الحمش:" مفهوم التنمية الوطنية المستقلة بالاعتماد على الذات «بيان غير شيوعي» و «غير رأسمالي أيضا»!"، مقالة انترنت 2005/06/07: تـاريخ آخـر إطلاع: 2017/01/15:

http://archive.tishreen.news.sy/tishreen/public/read/38680

الاقتصادي ليشمـل الجوانب الاجتماعية و السياسية أيضا، مع اهتمام خاص بالقرار المستقل المتعلق بكيفية استخدام الموارد المحلية و أسلوب التعامل مع العالم الخارجي[1].

إن استقلالية التنمية لا تعني العزلة أو القطيعـة ـ قطع كافة الروابط و العلاقات ـ الكاملة مع العالم الخارجـي. :مـا لا تعنـي الانكفاء على الذات أو الاكتفاء الـذاتـي. لأنـه من غير الممكن حدوث ذلك فـي العالـم المعاصر و خاصة زمـن العولمة، فضلا عن أنـه لا يتماشـى مـع المنطـق الاقتصـادي السليم. و جـوهر استقلالية التنمية ـ حسب تعبير دقيق للدكتور إسماعيل صبري عبد الله ـ هو توفير أكبر قـدر مـن حرية الفعل للإرادة الوطنيـة المستنـدة إلـى تأييد شعبـي حقيقي، فـي مواجهـة عـوامل الضغـط التـي تفرزها آليـات الـرأسماليـة، و فـي مواجهـة القيود التـي تفرضهـا المؤسسات الراعية و الحـارسـة للنظـام الرأسمالـي العالمـي، و من ثـم توافر القدرة علـى التعامل مـع الأوضـاع الخارجيـة بما يضمن المصـالح الوطنيـة. فلا تنميـة فـي غيـاب السيـادة الوطنيـة، و كـل تعـدّ علـى السيادة و الإرادة الوطنيـة يعتبر بمثـابة تعدّ علـى التنمية و انتقـاص مـن "**الحـق فـي التنميـة**". مـع الأخـذ بعين الاعتبار أن الاستقلال أمـر نسبـي، و ليس مطلقاً بأي حـال، و المراد به هـو تأمين مستوى معقول للسيطرة الاجتماعية علـى شـروط تجـدد الإنتاج و تسخيـر العلاقات الخارجية لخدمـة مصالح التطـور الداخلـي، لا لخدمـة مصالح دول المركز الرأسمالي، مـع استهـداف إشبـاع الحاجات الأساسيـة للسكـان، و بناء هيكل متطـور يتميـز بتشابكات متينـة فيمـا بين مختلف قطاعاتـه. و جـوهر الاستقلال بهـذا المعنـى هـو الاعتماد علـى الـذات بصفـة أساسيـة فـي مسعـى التنميـة[2].

و يؤيـد هذا الطـرح الدكتور منير الحمش بأن الفكرة الأساسية للتنمية المستقلة تدور انطلاقاً من الخروج من التبعية، و فك الارتباط مع النظام الرأسمالي العالمي، دون أن يعني ذلك التقوقع والانعزال عن العالم، إنما بالاعتماد على الإمكانات الذاتية وحشد الموارد باتجاه التأسيس لاقتصاد قوى ومنيع قادر على التعامل مع العالم الخارجي انطلاقاً من موقع الندية والمساواة، وليس من باب التبعية والاندماج بآليات السوق العالمية. ما يعني تحرير الإرادة الوطنية من القيود وتوسيع الخيارات المتاحة، وإعادة ترتيب الأوضاع بما يخدم تحقيق أفضل المواقع في تقسيم العمل الدولي. كما أن التعاملات الخارجية تكتسب أهمية خاصة من خلال تكتل إقليمي عربي، يعزز المفاوضة الجماعية مع التكتلات الإقليمية الأخرى

[1]. زغيب شهرزاد، أوضايفية حدة، مـرجع سبق ذكره، ص 167.

[2]. إبراهيم العيسوي:"نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطون و إمكانية تطبيقه فـي زمـن العولمة"، ورقة مقدمة إلـى المؤتمر الدولـي الـذي عقده المعهد العربـي للتخطيط حول" مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية"، 21/20 مـارس 2006، بيروت – لبنان، ص ص 36/35. مقالة أنترنت، تـاريخ الاطلاع: 2017/04/20.

www.mafhoum.comsyrarticles_06issawi.pdf

ومع المنظمات الدولية، كما أن التعاون مع بلدان العالم الثالث الأخرى في هذا المجال يزيد من القدرة التفاوضية لهذه البلدان، ويعزز قدرتها على مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة الاقتصادية وممارسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة، بما يساعد على إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية على أسس عادلة ومتوازنة[1].

و في السياق ذاته يرى الدكتور إبراهيم العيسوي بأنه مثلما يعتبر الاستقلال نقيض التبعية و الاعتماد على الخارج، فاستقلالية التنمية تعني اعتماد التنمية على القوى الذاتية للمجتمع في المقام الأول، و في مقدمة هذه القوى القدرات البشرية و المدخرات القومية، دون استبعاد اللجوء إلى الخارج للحصول على القروض أو الاستثمارات أو التكنولوجيا، و ذلك بشروط مواتية ليس فيها أي تعدّ على حرية الإرادة القومية، و باعتبارها عوامل ثانوية تكمل الجهد الوطني و تعززه دون أن تحل محله. فالاعتماد على الذات لا يعني مجرد تناقص الاعتماد على الخارج، لأنه يعبر عن **المعنى السلبي** للاعتماد على الذات، مما قد يكون مرادفا للركود الاقتصادي أو صنوّا لمستوى متواضعا من النمو و التنمية. أما **المعنى الايجابي** للاعتماد على الذات فهو **تعظيم الاستفادة من القدرات الوطنية** و ذلك بحشد و تعبئة الموارد و العمل على تنميتها، و الفضاء على مظاهر الهدر و التبذير و التبديد في استخدامات الموارد المتاحة، و إعادة ترتيب أولويات توظيفها و ذلك بالتركيز على ما يعزز النمو الاقتصادي، و يرفع من مستويات الإشباع للحاجات الأساسية، و يقوي القاعدة العلمية و التكنولوجية الوطنية. فبذلك تترسخ أسس الاستقلال الوطني من جهة، و من جهة أخرى يكون الاعتماد على الذات مصحوبا بالتنمية الشاملة و المطردة. فالقضية الي تواجهها الدول النامية لا تنحصر فقط في مسألة بناء اقتصاد غير تابع، و إنما هي قضية مزدوجة: بناء اقتصاد غير تابع، و قادر على انجاز التنمية في الوقت ذاته[2].

و من غير الممكن تحديد مفهوم دقيق التنمية المستقلة بالاعتماد على الذات إلا عندما تتحدد الإستراتيجية المرتبطة بتحقيقه، نظراً لوجود تداخل بين المفهوم و الإستراتيجية لصعوبة فصل أي منهما عن الآخر فتسهم جميعها في تحديد القصد الدقيق لها.

[1]. منير الحمش، مقالة أنترنت، مرجع سبق ذكره.

[2]. إبراهيم العيسوي، مقالة أنترنت، مرجع سبق ذكره، ص36.

3. إستراتيجية الاعتماد على الذات: قد يعود السبب الذي يدعو المختصين في البلاد النامية إلى البحث عن مقاربات جديدة لصياغة الاستراتيجيات و السياسات التنموية في الوقت الراهن، إلى فشل الاستراتيجيات التي تم إتباعها في مراحل سابقة مثل: إستراتيجية الإحلال محل الواردات و إستراتيجية تشجيع الصادرات. هذا الفشل في تحقيق الأهداف المرسومة في إحداث تنمية اقتصادية فعالة على الأمد البعيد. و القضاء على مظاهر التخلف و التقليل من التبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي. يضاف إلى ذلك الإخفاق في إحداث التغييرات الهيكلية المطلوبة في اقتصاديات الدول النامية و فشل سياسات الاستقرار الاقتصادي و التصحيح الهيكلي، و لم يتم تقليل الفروقات الهيكلية و الفشل في إحداث تكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث أن تلك الإستراتيجيتين أدتا إلى تخلف القطاع الزراعي و تراجعه لحساب تكوين قطاع صناعي كفؤ و فعال يمكن أن يقود التنمية. الأمر الذي أبقى الإنتاجية في مستويات منخفضة و البطالة في مستويات مرتفعة، كما أن البلدان النامية لم تتمكن من توسيع أسواقها الداخلية. فضلا عن استمرار العجز في موازين مدفوعات الدول النامية و تفاقم أزمة المديونية الخارجية، مما حتم ضرورة البحث عن صياغة إستراتيجية بديلة يمكن من خلالها تحقيق الأهداف الرئيسية لهذه البلدان المتمثلة في تحقيق مستويات معينة من التقدم: الاقتصادي، الاجتماعي و السياسي، و تقليل التبعية المفرطة للخارج وصولا إلى اقتصاد وطني أكثر رفاها و أكمل استقلالا معتمدا على الذات.

هذا الفشل في تحقيق الأهداف الرئيسية لعملية التنمية الاقتصادية على امتداد فترة ناهزت الثلاثين عاما في معظم البلدان النامية. دفع بالمختصين و الباحثين إلى التفكير الجدي في إيجاد إستراتيجية بديلة تنطلق من الاعتماد على الذات كأساس لا بد منه لإنجاح هذه العملية. و يتم من خلال سيطرة المجتمع على موارده الذاتية و قدرته على اتخاذ القرار المستقل فيما يتعلق بتحديد نمط و شكل الاستخدام لتلك الموارد، و تسخيرها باتجاه تحقيق الأهداف المرسومة، مع إعادة تحديد الأولويات في توزيع الموارد المتاحة بما يلبي الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع، مع التأكيد على أن يكون إنتاج هذه الاحتياجات محليا بالأساس قدر الإمكان. كل ذلك لا يعني الانكفاء و الانعزال عن العالم الخارجي و التخلي عن عامل الميزة النسبية في العلاقات الاقتصادية الدولية، بل يجب مراعاة عزل التأثيرات الخارجية السلبية في مجالات الإنتاج و الاستهلاك المحليين، من خلال العمل على تغيير نمط التجارة الخارجية للبلد النامي تغييرا جذريا.

و يمكن تحديد إستراتيجية الاعتماد على الذات بالعناصر التالية[1]:

- الحد من العلاقات الخارجية التي تزيد في تعميق تبعية البلدان النامية للبلدان المتقدمة، و التي تتركز في الآليات النقدية و المالية للنظام العالمي، و نقل التقنية، و تحويلات رأس المال و غيرها.

- الاستغلال الأمثل للموارد المحلية و إعادة توجيهها بشكل أساسي نحو القطاعات الإنتاجية التي تلبي احتياجات السكان الأساسية، و بما يقلل من تسربها نحو القطاعات التي تلبي الطلب الخارجي، و تشجيع أنماط التقنية غير الضارة بالبيئة مع اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من التوسع السريع للمراكز الحضرية.

- إحداث تكامل بين القطاعين الإنتاجيين الرئيسيين، الزراعة و الصناعة، بما يعزز تطويرهما دون اللجوء إلى الخارج و يحقق معدلات مرتفعة من النمو و الاستخدام.

- وضع السياسات الكفيلة بتفادي الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني و تصحيحها بما يضمن تحقيق الأهداف المتوخاة من عملية التنمية.

- تعزيز التعاون مع البلاد النامية الأخرى التي تشترك في أهدافها العامة، و هنا تتحول هذه الإستراتيجية إلى الاعتماد الجماعي على الذات مما يساعد على توسيع الحجم الاقتصادي للبلدان الصغيرة، و يجعل من السهل عليها مواجهة بعض العقبات التي تقف في وجه تطبيق الاعتماد على الذات فيها بشكل منفرد.

- تعزيز قدرة الموارد البشرية صحيا و تعليميا مع تبني أسلوب فعال لتوزيع الدخل بما يحقق عدالة اجتماعية أوسع.

- تطوير الجوانب المتعلقة بالمعرفة و تطوير التكنولوجيا المحلية فضلا عن توفير مستلزمات تطوير التكنولوجيا المستوردة من الخارج بشكل يتلاءم مع الظروف المحلية لهذه الدول.

- زيادة فعالية المشاركة الجماهيرية في عملية التنمية على جميع المستويات كضرورة جوهرية و واحدة من الاحتياجات الأساسية للأفراد في الوقت نفسه للقضاء على الفقر و التخلف بأسرع وقت ممكن.

[1]. أوضايفية حدة، مرجع سبق ذكره، ص ص 169-170.

تكمن السمة البارزة لإستراتيجية التنمية المستقلة بالاعتماد على الـذات فـي ضرورة الموازنة بين أهمية العوامل الداخلية و الخارجية و الاستفادة منها لإحداث و إنجاح عملية التنمية الاقتصادية فـي الـدول النامية. و هنا يجب التركيـز فـي البداية على إصلاح الآليات الداخلية للتنمية من خلال تصحيـح السياسات الداخلية التي أدت إلى مزيد من التبعية للدول المتقدمـة، بدلا من توجيه الاهتمام نحو إجراءات تغيير الاقتصاد العالمـي و جعله يتكيف مع متطلبات التنمية الاقتصاديـة في الـدول النامية.

المطلب الثالث: شروط و مؤشرات الاعتماد على الذات

إن الاعتماد على الذات ـ باعتباره إستراتيجية تنموية بديلةـ يوضح مدى ضخامة المهام التي يتعيـن إنجازها على الصعيدين المحلي و الخارجي. و في مختلف المجالات: الاقتصادية، الاجتماعي، السياسية و الثقافية، حتى يمكن إلغاء التبعية للخارج و بناء التنمية المستقلة و تحقيق العدالة الاجتماعية. كما أن هذه الإستراتيجية لها بعد تضامني و تعاوني مع الدول النامية، حيث أن نجاحها يتطلب تحقيق ما يسمى بالبعد الجماعي للاعتماد على الذات.

كما إن مسألة الإحاطة بالشروط المختلفة التي تنطوي عليها إمكانات تحقيق هذه الإستراتيجية كفيل بأن يوضح لماذا لم يتوفر طابع الاستمرار و التواصل لبعض نماذج التنمية التي كانت مؤهلة حتى عهد قريب أن تستمر على طريق الاعتماد على الذات. و لتسهيل المقارنة بين الدول النامية في مجال إنجازها الاستقلال التنموي يتم تحويل هذه الشروط إلى مؤشرات يمكن قياسها كميا، خاصة و أن هذه المقارنات لعبت و لا زالت تلعب دورا رئيسيا في فهم عملية التنمية الاقتصادية، و استخلاص بعض الخصائص العامة و الموحدة للتنمية، و في الحصول على المعلومات حول مختلف البلدان فيما يتعلق بالكثير من المؤشرات الخاصة بالإنجاز التنموي لها كافة.

1. الشروط الضرورية لتحقيق الاعتماد على الذات:

التنمية المستقلة ليست مجرد شعار أهل الفكر و أهل السياسة بل هي كما ذكر سابقا سلسلة من معارك مريرة، يشحذ كسب إحداها الهمم لتجديد الجهد لكسب التالية. و من الطبيعي أن تختلف الأشكال الملموسة للتنمية المستقلة باختلاف أحوال البلاد و أوضاع المجتمعات و ليس هناك أي "نموذج" نظري أو تطبيقي للتنمية المستقلة صالح في كل مكان و زمان. و مع ذلك يمكن الكشف عن أهم الركائز التي بدونها يستحيل بناء تنمية مستقلة معتمدة على الذات على النحو التالي:

1. 1. السيطرة على الموارد والثروات الطبيعية للبلاد: التنمية المعتمدة على الذات لا يمكن تحقيقها إلا في ضوء سيطرة داخلية على ما تزخر البلاد من موارد و ثروات طبيعية، بل إن تحقيق ذلك هو أحد الشروط الضرورية للتخلص من التبعية للخارج و تحقيق التحرر الاقتصادي، كما أن هذا الشرط ضروري من أجل توفير حرية القرار الوطني في حق استخدام و توزيع تلك الموارد و الثروات بما يتفق مع متطلبات النمو الاقتصادي و الاحتياجات للبلد، و هو يعد شرطا هاما للإبقاء على الفائض الاقتصادي بالداخل و وضعه في خدمة تحقيق الأهداف المسطرة لمشروع التنمية. على أن السيطرة الوطنية على تلك الموارد و وضعها في خدمة بناء التنمية المستقلة المعتمدة على الذات لا يتطلب فقط مجرد استعادة الحقوق القانونية لملكيتها فحسب، بل يتطلب الأمر أيضا السيطرة الوطنية على استخراجها و استخدامها و تصنيعها و نقلها و تسويقها، سواء للسوق المحلي أو للتصدير الخارجي، و على النحو الذي يؤهل الدولة للحصول على أكبر عائد اقتصادي من وراء استخدام تلك الموارد و الثروات[1].

1. 2. البحث عن النمط الإنتاجي المؤهل لقيادة تلك الإستراتيجية: من المعلوم أن التنمية المستقلة المعتمدة على الذات لا يمكن تحققها عفويا من خلال المبادرات الفردية لكل نمط من أنماط الإنتاج. أو من خلال آليات السوق و التبادل التي تعمل فيها تلك الأنماط. فهذه الآليات نظرا لما تعكسه من ظروف داخلية و علاقات خارجية عاجزة عن تحقيق نموذج رئيسي للتراكم يقود عملية التنمية على نحو يعتمد على ذاتـه، فالأنماط المتعددة للإنتاج و التي تتواجد جنبا إلى جنب في البلاد النامية ذات مصالح متباينة و أحيانا متعارضة، كما أن قوتها في مجال خلق الدخل و فرص التوظيف و المعيشة تختلف من نمط لآخر[2]. و في الحقيقة أن أفضل حل لتلك المشكلة يتمثل فيما يطلق عليه تسمية **التحالف بين هذه الأنماط،** لكن هذا التحالف حتى يسير في الاتجاه الصحيح لا بد له من قائد واع بمتطلبات المرحلة الانتقالية و هذا القائد بحكم الواقع و المنطق لن يكون إلا الدولة و القطاع العام. و ليس بخفي أن ذلك يتطلب أن يكون على قمة جهاز الدولة سلطة وطنية ـ ذات طابع مؤهل لقيادة عملية الانتقال ـ يمكنها أن تستخدم في ذلك مختلف الإمكانات التي تساعدها في أداء وظيفتها الاقتصادية لتحقيق التنمية المستقلة المعتمدة على الذات[3]. ما يعني الاشتراك المباشر للدولة في مجال الإنتاج و الاستثمار الإنتاجي، بمنح القطـاع العـام موقعا رئيسيا في النموذج البديل، كذلك لا يكـون التصدي لمشكلات

[1]. رمـزي زكـي، الاعتماد على الذات بين الأحلام النظرية وضراوة الواقع والشروط الموضوعية، مرجع سـبق ذكـره، ص ص 115-116.

[2]. المرجــع نفســه، ص ص 116-117.

[3]. زغيب شهرزاد، أوضايفية حدة، مـرجع سبق ذكره، ص 169.

القطاع العام بالخوصصة، و إنما بتوفير سبل العلاج التقني و الإداري و المالي و التسويقي لهذا القطاع، أيضا العمل بجدية على محاربة ظاهرة الفساد فيه و في المجتمع ككل.

1. 3. السيطرة على الفائض الاقتصادي و مركزته: و هو ما لا يعني بالضرورة أن يكون مملوكا بالكامل للدولة، و إن كان قدر من الملكية العامة ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستقلة. و المقصود بالسيطرة و المركزة هو عدم تشتيت و بعثرة الفائض الاقتصادي، إضافة إلى عدم انفراد الأطراف أو المواقع التي نشأ فيها بقرارات استخدامه حسب تفضيلاتهم الخاصة. و من ثم تجميع و تعبئة هذه الفوائض أو النسبة الكبرى منها في وعاء واحد تكون للدولة سلطة التأثير في طرق استخدامه بما يتفق و متطلبات بناء التنمية المستقلة[1]. لعل أخطر قضية تواجه التنمية المستقلة المعتمدة على الذات هي قضية تحقيق نموذج للتراكم الذاتي القادر على إنجاز مهام هذه التنمية. و لهذا كان لابد من توافر شروط تضمن سيطرة الدولة على عملية التراكم يمكن حصرها فيما يلي[2]:

- السيطرة على إعادة تكوين قوة العمل بالاستناد إلى تحقيق تنمية زراعية تمد السوق بفائض كاف كمًا و أسعارا، إلى حين الوصول إلى إنتاج واسع للسلع الاستهلاكية اللازمة لهذه العملية.

- السيطرة على تمركز الفائض المالي بخلق مؤسسات وطنية في الميادين المالية مستقلة عن الارتباط بالشركات متعددة الجنسيات، و تطويرها بالشكل الذي يمكنها من توجيه استخدام الأموال المدخرة في الاستثمارات المطلوبة لتطوير القدرة الإنتاجية للبلد.

- التحكم في السوق المحلية و تخصيص الإنتاج المحلي لها مع توفير المستلزمات التي تؤهل و تمكن البلد من الدخول في المنافسة الدولية في قطاعات معينة.

- التحكم في الموارد المحلية و توفير القدرة على استغلالها و اتخاذ القرار المتعلق بالمفاضلة بين استغلالها في الوقت الحاضر أو تأجيله إلى المستقبل.

- التحكم في التكنولوجيا و خلق القدرة على إعادة إنتاجها و صيانتها من دون استمرار الحاجة إلى استيرادها من الخارج، و يمكن الاستفادة من التطور التقني في الدول الأخرى مع اتخاذ السياسات الكفيلة

[1]. إبراهيم العيسوي، مقالة أنترنت، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[2]. زغيب شهرزاد، أوضايفية حدة، مرجع سبق ذكره، ص ص 196-170.

بإيجاد أسس تطويرها و تطويعها لظروف المجتمع الاجتماعية و الطبيعية، و ملاءمتها الأساليب الإنتاجية المتبعة فيها.

1. 4. تكثيف الاستثمار فـي المجـال الـزراعـي: لن يكون من الطبيعي أن تتحقق التنمية المستقلة المعتمدة على الذات إلا بتكثيف الاستثمار في القطاع الزراعي، و ذلك للخروج من أخطر أنواع التبعية و هي التبعية الغذائية للخارج، بما يحقق هدف الأمن الغذائي. الأمر الذي يتطلب القيام بتعديل جذري للموقف اتجاه القطاع الزراعي برمته و العمل على تحسين مستويات الأجور و الدخول الزراعية، إضافة إلى تعديل سياسات الأسعار و التمويل، و توفير قنوات التسويق، و تنمية قوى الإنتاج الزراعي و تحديثها باتجاه علاقات متوازنة و متبادلة بين الزراعة و الصناعة و سائر القطاعات الأخرى.

و تكثيف الاستثمار في القطاع الزراعي يتطلب تحقيق المهام التالية[1]:

- زيادة الإنتاج الزراعي للوفاء بالاحتياجات الغذائية للسكان و لتوفير المواد الخام اللازمة للصناعات المحلية و لتوفير فائض زراعي مناسب للتصدير.
- تحرير العمل الزراعي الفائض بالريف و توفيره للقطاعات الأخرى.
- تقليل الفوارق بين الريف و الحضر.
- تنمية الصناعات و الحرف الريفية.

1. 5. التصنيع الموجه لإشباع الحاجات الأساسية للسكان: يهدف هذا النمط من التصنيع إلى إقامة الصناعات الموجهة لإشباع الحاجات الأساسية للسكان. فهو إذن لا يعنى في الأساس بحاجات الطلب الفعلي القائمة و التي تعكس التفاوت في توزيع الدخل ـ الطلب الترفي ـ، و إنما يعنى أساسا بالحاجات العديدة و المتنوعة و الضرورية لمجموع السكان. و يكون توجهه الأساسي السوق الداخلية و ليست الأسواق الخارجية، و بالتالي المستهلك المحلي العادي و ليس الأجنبي. و رغم أن مفهوم الحاجات الأساسية يعتبر مفهوم نسبي و يختلف من بلد لآخر، إلاّ أنه بالنظر إلى الأوضاع الراهنة للمستوى المعيشي لغالبية السكان في الدول النامية، فالحاجات الأساسية تشمل: الغذاء، الكساء، مياه الشرب النقية، المسكن الملائم و الأثاث و الأدوات المنزلية، المواصلات المريحة، الخدمات الصحية، التعليم و الثقافة ...الخ. و نظرا لتنوع هذه الحاجات و كثرتها، و توافر الطلب عليها من أغلبية السكان

[1]. زغيب شهرزاد، أوضايفية حدة، مـرجع سبق ذكره، ص 170.

فإنها تضمن دورانا مستمرا للطاقات الإنتاجية، و من هنا لا توجد مشكلة لتصريفها. و يتطلب نجاح هذا النمط ثلاثة شروط أساسية: تخطيط الموارد و استخداماتها، توافر الحماية للصناعات المحلية، توسيع السوق الداخلي[1].

بالإضافة إلى أنه ينبغي الإشارة إلى أن نجاح هذا النمط التصنيعي الذي هدفه إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع، يجب أن يقوم على تطور متوازن للزراعة و الصناعة معا، فليس من المتصور قيام تنمية صناعية بالمعنى المحدد لهذا النمط دون أن يؤازرها نمو مواز في القطاع الزراعي ليمدها في المراحل الأولى من النشأة بمصادر التراكم اللازمة، و بالقوى العاملة التي حررتها التنمية الزراعية. كما سيكون لنجاح نمط التصنيع أثره في تطوير الزراعة نفسها من خلال ما يوفره لها من مواد وسيطة مثل: الأسمدة و المبيدات، و معدات إنتاجية[2].

1. 6. المشاركة الشعبية: يعتبر نموذج التنمية المستقلة/ الاعتماد على الذات أن المشاركة الشعبية ـ المشاركة الديمقراطية و العدالة في توزيع الدخل و الثروة ــ في اتخاذ القرارات و متابعة تنفيذها بمثابة المدخل الصحيح لتوليد الطاقة المعنوية أو الشحنة الروحية التي لا تتحقق التنمية دونها، و ذلك فضلا عن أن هذه المشاركة حق من الحقوق الأساسية للانسان. و المشاركة الفعالة تعني "**منهجية سياسية للتمكين**" أي تمكين الأفراد المهمّشين و المستبعدين من العملية السياسية و تعريضهم لعمليات التحول التي تنطوي عليها التنمية السوية. و لا يمكن اعتبار المشاركة مجرد أداة لاستطلاع رأي الهيئات المحلية في المشروعات المناسبة لها مع الابقاء على هيكل السلطة أو القوة و بقاء التمايزات الاجتماعية على ما هي عليه. كما يجب أن تتجاوز هذه المشاركة الديمقراطية التمثيلية القائمة على علاقة غير مباشرة بين المواطنين و الدولة من خلال المجالس المنتخبة، إلى الديمقراطية التشاركية القائمة على روابط أكثر مباشرة بين المواطنين و الدولة. و إذا كان للمشاركة أن تتجاوز المعنى الضيق للتعددية الحزبية و المجالس التمثيلية للوصول إلى سلطة إتخاذ القرار بما يكفل تكافؤ الفرص في التأثير على القرارات، فلابد من تمكين الناس من ذلك بوسائل متعددة، أبرزها تقريب الفوارق بين الطبقات. ذلك أن المشاركة الديمقراطية تفقد الكثير من مفعولها المنتظر كلما زادت التفاوتات في توزيع الدخول و الثروات، و كلما استأثر عدد قليل من السكان بقسط ضخم من ثروة المجتمع و دخله. **فالتركـز فـي توزيـع الثروة و الدخل**

[1]. رمزي زكي، الاعتماد على الذات بين الأحلام النظرية وضراوة الواقع و الشروط الموضوعية، مرجع سبق ذكره، ص 132.

[2]. رمزي زكي، الاعتماد على الذات بين الأحلام النظرية وضراوة الواقع و الشروط الموضوعية، مرجع سبق ذكره، ص 134.

يفضي بالضـرورة إلى تركـز في توزيـع السلطـة و النفوذ في المجتمع. و هو ما ينسف أسس المشاركـة و تكافؤ الفرص في التأثير على صناعة القرارات في المجتمع، و لا تتهيأ معه بالتالي ظروف مواتية للتنمية المنشودة[1].

1. 7. النهـوض بالقـدرات العلميـة و التكنـولوجيـة: تعتبـر مهمـة النهـوض بالقـدرات العلميـة و التكنولوجية القومية، و تأمين التكامل بين النشاطات العلمية و التكنولوجية الوطنية مع متطلبات البرنامج المتكامل للتصنيع و التنمية الشاملة. من المهام الأساسية التي لا يقدر على انجازها القطاع الخاص المحلي الضعيف، و لا الاستثمار الأجنبي و الشركات المتعددة الجنسيات التي تسيطر على تقسيم العمل الدولي و تفضل الاحتفاظ بأنشطة البحث و التطوير في مقراتها الرئيسية بالدول المتقدمة[2]. **لذلك يجب على الدول التي تريد تقوية مركزها التنافسي و اللحاق بركب الدول الصناعية المتقدمة تكثيف الاستثمار في مجال توليد المعرفة.** و العمل على اختيار التكنولوجيا الملائمة ـ ذات الكفاءة الاقتصادية المرتفعة ـ و توطينها، التي تحتاج إليها التنمية المستقلة المعتمدة على الذات.

1. 8. البعد الجماعي للاعتماد على الذات (انضباط علاقات الاقتصاد الوطني بالخارج): على خلاف ما يذهب إليه أنصار العولمة الليبرالية من أن تحرير التجارة و فتح الاقتصادات و توجه التنمية للخـارج يحفـز النمـو الاقتصـادي، و أن الاندمـاج في الاقتصـاد العـالمي كفيل بجذب الاستثمـار الأجنبي و التكنولوجيا المتقدمة إلى الدول النامية، و الواقع أن نموذج التنمية المستقلة/ المعتمدة على الذات يذهب إلى أن النمو هو قاطرة التجارة ـ لا العكس. و أن ما يجذب الاستثمار الأجنبي هو التوافر إمكانات حقيقية للنمو في الاقتصاد الوطني من خلال معدل مرتفع للادخار و الاستثمار، و أن تحرير التجـارة و حركـة رؤوس الأمـوال عبر الحدود، و رفع الحماية و الدعم عن الصناعات المحلية و تحرير أسعار الفائدة و الصرف قبل إحراز تقدم ملموس في بناء الطاقات الإنتاجية للدولة، و قبل تكوين مزايا تنافسية يعتد بها في بعض القطـاعات، يمكن أن يلحق أضرارا جسيمة بالاقتصاد الوطني و يصادر فرص التنمية. و ذلك لا يعني رفض الانفتاح على الاقتصاد العالمي من حيث المبدأ.و إنما يقصد به أن يكون الانفتاح متدرجا و انتقاليا و محسوبا في كل الأحوال في ضوء الشوط الذي قطعته كل دولة على طريق التقدم[3].

---

[1]. ابراهيم العيسوي، مقالة أنترنت، مرجع سبق ذكره، ص ص 41-42.

[2]. المرجع نفسه، ص 40.

[3]. المرجع نفسه، ص ص 43-44.

2. مؤشرات التنمية المستقلة/ بالاعتماد على الذات:

أدت التطـورات الحاصلة فـي مفهوم التنميـة بشكل عـام، ابتـداء مـن اعتبارها عملية اقتصـاديـة بحتـة ـ شاع فيـها الاعتماد علـى الأساليب الكمية من خلال استخدام معدل دخل الفرد كمؤشر وحيد لفترة طويلة من الزمن ـ حتى شمولها المجالات الاجتماعية و الثقافية و الحضارية إلى إيجاد مجموعة مؤشرات أحادية و مركبة لقياس مدى تطور البلد، شملت مؤشرات أخرى تتعلق بنوعية الحياة في المجتمعات كافة، و قد اشتملت على مجالات عديدة مثل: الغذاء، العناية الصحية، التعليم، الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني و عدالة توزيع الدخل، إلى جانب مؤشرات خاصة بالاستهلاك و الاستثمار بقسميها الخاص و العام، و مؤشرات أخرى ترتبط بثقافة المجتمع و حياته السياسية و غيرها من المؤشرات المتنوعة اوجدها اقتصاديون من الدول المتقدمة أساسا، و من المنظمات الدولية التي ساعدت على اجراء عديد الدراسات للمقارنة بين مختلف الدول في مجال قياس تطورها الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي[1]. و لتوفير أساس موحد للمقارنة بين البلدان اختيرت مجموعة مؤشرات اقتصادية و اجتماعية تقيس درجـة الاستقلال في الإنجاز التنموي فيها. و تم تقسيم هذه المؤشرات إلى[2]:

2. 1. مؤشرات الإمكانية: تبين هذه المؤشرات مدى إمكانية البلد النامـي من إتباع طريق التنمية المستقلة، و تنحصر في توضيح قدرات البلد الذاتية و ظروفه المختلفة التي يمكن أن تساعده أو تعيقه في تحقيق الاستقلال، من دون أن تكون للبلد القدرة على تغييرها مثل: الموقع الجغرافي، و الحجم من حيث عدد السكان و المساحة للبلد، توفر الموارد الطبيعية و تنوعها، التقارب الحضاري و الاجتماعي للسكان.

2. 2. مؤشرات التأهيل: تشمل المؤشرات التي تؤهل البلد لتحقيق التنمية المستقلة و التي يمكن تسميتها بـ "مؤشرات الانطلاق نحو التنمية المستقلة"، و هي تتمثل في السياسات المتبعة في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية التي تنحصر في إحداث التغييرات الهيكلية في الاقتصاد الوطني لتصحيح الاختلالات المزامنة له، و كذلك تصحيح هيكل السكان و توزيعهم القطاعي و التعليمي و الجغرافي، فضلا عن تعديل أساليب توزيع الدخل و التي تصب في زيادة الناتج و الإنتاجية، إلى جانب تطوير نوعية حياة الفرد و المجتمع وصولا إلى مجتمع أكثر تطورا يمكنه من الاعتماد على نفسه في توفير متطلبات تنميته و تطوره، و يمكن تحديد هذه المؤشرات فيما يلي:

- التغيرات في هيكل الإنتاج و الإنتاجية.

---

[1]. سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة ، المتطلبات و الاستراتيجيات و النتائج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، ط1/1995، ص 74.

[2]. المرجع نفسه، ص ص 81-89.

- تصحيح الاختلال في هيكل السكان و القوى العاملة.
- التطور في نوعية الحياة.
- العدالة في توزيع الدخل و الثروة.
- مؤشر التقنية و البحث العلمي.
- مدى فاعلية نشاط الدولة الاقتصادي.
- التغير الحاصل في نمط الاستهلاك.

2. 3. مؤشرات الاستقلال: يشمل المؤشرات التي تحدد استقلال عملية التنمية الاقتصادية في البلد، و سيتركز الاهتمام على المؤشرات الاقتصادية دون غيرها لتوفر إمكانية قياسها كميا من جهة، و لأنها توفر المعنى الأساسي للتنمية المستقلة من جهة أخرى. و تقسم هذه المؤشرات إلى:

أ. **مؤشر الفجوة الداخلية:** يقاس بمدى تغطية المدخرات المحلية للاستثمارات اللازمة لتحقيق معدل النمو المستهدف، أي أنها تعكس مدى الاعتماد على العوامل المحلية في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، و حينما تقترب هذه من 100% يدل ذلك على استقلال البلد اقتصاديا بالنسبة إلى هذا المؤشر.

ب. **مؤشرات الفجوة الخارجية:** تتضمن مجموعة مؤشرات فرعية كما يلي :

- مؤشر الانكشاف التجاري للدولة.
- مؤشر نسبة الصادرات إلى الاستيرادات.
- التوزيع الجغرافي للصادرات و الاستيرادات.
- التوزيع السلعي للصادرات و الاستيرادات.

ج. **مؤشر الدين الخارجي:** ينشأ كنتيجة لظهور كل من الفجوة الداخلية و الفجوة الخارجية. و هنا سيتم اعتماد مؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي التي يجب ألا تزيد على نسبة محددة، إلى جانب مؤشر نسبة خدمة الدين إلى إجمالي حصيلة الصادرات للدولة المعنية في فترة ما و التي يجب ألا تزيد على نسبة محددة أيضا.

د. **مؤشر الأمن الغذائي:** الذي يقاس بنسبة الاستيرادات من السلع الغذائية إلى الإنتاج المحلي منها، إذ أن انخفاض هذه النسبة يدل على اقتراب المجتمع من الاكتفاء الذاتي منها.

هـ. **مؤشرات التبعية الصناعية:** التي تشمل :

- مؤشر الاستيرادات الاستثمارية.
- مؤشر الاعتماد على المشاريع الجاهزة و رأس المال الأجنبي في تنفيذ مشاريع التنمية.

و. **مؤشرات العلاقات الخارجية** : التي تشمل :

- مؤشر مدى قوة العلاقة مع المنظمات الدولية : خصوصا مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، كلما تزايدت قوة العلاقة بين الدول النامية و المؤسسات الدولية هذه يعرض اقتصادها للانزلاق إلى التبعية الاقتصادية.
- مؤشر العلاقة مع البلدان النامية: من البديهي أن زيادة قوة علاقة البلد المعني مع بقية البلدان النامية تعطيه إمكانية أكبر لإنجاز التنمية المستقلة، خصوصا إذا وصلت هذه العلاقة إلى مستوى التكامل أو التوحد.

خلاصة الفصل:

تبين من خلال هذا الفصل فشل السياسات التي انتهجتها الدول النامية في إطار عملية التنمية الاقتصادية. و ما ترتب عليها من تزايد للتفاوت الاقتصادي و اتساع الفجوة فيما بين الدول الرأسمالية المتقدمة و الدول النامية. مما يبقي التساؤل مطروحا و هو: لماذا لم تحقق البلاد النامية التطور المنشود و تتحول إلى بلدان متقدمة منذ النصف الثاني من القرن العشرين، باستثناء عدد قليل جدا من الدول التي تحولت إلى ما يسمى بالدول حديثة التصنيع؟. علما بأن التقدم يشير إلى عوامل مركبة من ضمنها الوصول إلى اقتصاد متنوع و متكامل قطاعيا على المستوى المحلي، وتصديريا على المستوى الخارجي. إضافة إلى الأزمات و العوائق التي تلاحق البلدان النامية داخلية كانت أم خارجية و التي أوصلتها إلى مرحلة الأزمة. و من ثم الشروع في عملية الإصلاح الاقتصادي، و خاصة برامج التثبيت الاقتصادي و التعديل أو التكيف الهيكلي التي تطرحها أو تفرضها المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي). و آثارها على علاج الاختلالات الاقتصادية في تلك الدول و خاصة في مرحلة العولمة الاقتصادية و ما تفرضه من انفتاح اقتصادي على المستوى الخارجي.

تلك الاختلالات التي تسعى البرامج التنموية لعلاجها، هي تراكمات اختلالات هيكلية، كما أنها تشكلت نتيجة الأثر التراكمي لكل من الصدمات الخارجية غير المرغوب فيها سواءا كانت متوقعة أو غير متوقعة و الناتجة عن الأزمات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد العالمي ككل. إضافة إلى الخصائص الاقتصادية الداخلية التي تسود معظم الدول النامية، و كذلك ضعف كفاءة السياسات الاقتصادية التي تستند إليها بعض الدول النامية في إدارة اقتصادياتها. مما ينتج عنه في غالب الأحيان تعذر إنجاز برنامج التنمية المستقلة/ بالاعتماد على الذات، بمفهومه الشامل و الذي يتطلب إحداث تغيرات جذرية في السياسات الاقتصادية السائدة و الهياكل الاقتصادية خاصة الهيكل الإنتاجي.

الفصل الرابع

تـقـديـم

كـان التخلـف و التبعيـة و الضعف في الميـدان الاقتصـادي أهـم مميـزات الاقتصـاد الجـزائـري غـداة الاستقـلال (غـداة الحصـول على الاستقـلال السيـاسي عـام 1962). و كـان انتشـار الفقـر و الجهـل و الأمـراض و الأوبئـة ... و غيـرها، السمـة المميـزة للوضع الاجتمـاعي. ممـا أثـر بالسلـب على الأداء التسييـري و التنظيـمي و الإنتـاجي للمؤسسـات الاقتصـاديـة. هـذا الواقـع الجديـد فـرض تحـديـات كبـرى تمحـورت حـول التنميـة الاقتصـاديـة و الاجتمـاعيـة و مـواجهـة التخلف و التبعيـة. فقامت الجزائر في فترة الستينات و السبعينات من القرن الماضي بتجربة طموحة في التنمية خاصة في مجال الاستثمارات الصناعية و البنية الأساسية للاقتصاد الوطني لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

و شكل القطاع العام آنذاك الأداة الرئيسية في القيام بعملية التنمية الشاملة بإنشاء المؤسسات الاقتصادية. تعبيرا عن الهيمنة الخانقة لجهاز الدولة و النظام المركزي الذي انعكس في التدخل في شتى الميادين خاصة الصناعية و التجارية منها، استجابة لاحتياجات المجتمع و متطلباته. حيث كانت الاشتراكية الجزائرية مطلبا ضروريا دعـا إليه كل ما لقيه الشعب من ظلم و مهانة خلال الفترة الاستعمارية التي دامت لأكثر من قرن و ربع القرن من الزمن، إضافة إلى استجابته لحتمية تراكم رأس المال.

و رغم كل ما سجله الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة من ايجابيات التراكم الرأسمالي على وجه الخصوص، إلا أن التراجع الاقتصادي الذي سجل منذ منتصف عقد الثمانينات من القرن الماضي كان قد أثار قلقا عميقا. و بدأت معالم الأزمة الاقتصادية تتضح أهم تجلياتها: انخفاض معدلات النمو الاقتصـادي، زيـادة حـدة التضخـم ارتفـاع معـدلات البطـالـة، ارتفـاع معـدلات خـدمـة الـديـن الخـارجي، تدهور أسعـار المحروقـات، نقص الاحتيـاطي من العملة الصعبة. لتمس عديد المجالات السياسية و الاجتماعية و الفكرية، و على الرغم من أن البعض اعتبرها على أنها أزمة سياسية فيما اعتبرها البعض الآخر أزمة اقتصـادية و اجتمـاعيـة، بينمـا اعتبرهـا أهـل الفكـر على أنها أزمة فكر، إلا أنها في الواقع أزمة شاملة و عميقة. لذلك كان من الضروري على الجزائر تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي بهدف استعادة النمو الاقتصـادي و تجديد مسيـرة التنميـة الاقتصاديـة، من خلال العمـل على تصحيـح الاختـلالات السعرية و إعادة توجيه الاقتصاد الوطني لقوى السوق و سياسات التحرير.

كما حصلت الجزائر على دعم المؤسسات المالية الدولية لسياساتها الإصلاحية من خلال موافقة كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي على إبرام مجموعة من الاتفاقيات معها كمقدمة لعقد اتفاقيات مكملة تتعلق بإعادة هيكلة الديون في السابق ثم إعادة جدولتها اعتبارا من سنة 1994. تلاها انتهاج

الجزائر لسياسة مالية توسعية بحتة مرتكزة على الإنفاق الحكومي خلال الفترة 2001-2019، تم فيها إنفاق ملايير الدولارات بهدف تمويل مشاريع و برامج تنموية للنهوض بالاقتصاد الوطني. **فإلى أي مـدى استطـاعـت هـذه التـدابيـر الإصـلاحيـة نهاية القرن العشرين، و البرامج التنموية بداية الألفية الثالثة تفعيـل الأداء الاقتصـادي للاقتصـاد الجـزائـري؟**

المبحث الأول: ماضي الاقتصاد الجزائري و مخططات التنمية الاقتصادية

يعتبر التخلف و التبعية الكبيرة للاقتصاد الفرنسي أهم سمات المنظـومة الاقتصاديـة الموروثة عـن الفترة الاستعمـارية الطويلة، يضـاف إلـى ما ورثته الجزائر عن الاستعمار الفرنسي من تشوه فـي البنية الاقتصادية الاختلال الكبير فـي المكونات الاجتماعية و العناصر الثقافية. و كان التحرر السياسي الفرصة المناسبة للجزائر و بقية الدول التـي تعرضت للاستعمار، على اعتبار أن التحدي الأصعب يكمن فـي سعيها إلـى بناء مجتمعاتها و الارتقاء إلـى المكانة اللائقة بها بين الدول.

و فـي سبيل البحث عن بديل للمنظومة الرأسمالية اختارت الجزائر إتبـاع النهج الاشتـراكي حيث كان لزاما على الدولة التدخل في تسيير مختلف القطاعات الاقتصادية و بشكل مبـاشر، لتحقيق تنميتها الاقتصادية و الاجتماعية. لأن الاقتصاد الجزائري عشية الاستقلال كان يعتمد على بنسبة كبيرة النشاط الزراعي إضافة إلى النشاط التجاري و بعض الصناعات الحرفية. و بذلك اعتمـدت الجزائر بعد الاستقلال **نموذجا تنمـويـا تصنيعيـا** هدفـه بناء قاعدة صناعية ثقيلة و القضاء على مـوروث التخلف و التبعيـة، على اعتبار أن النموذج المرتكـز على الصناعـات المصنعة هو النموذج الشائع خلال قتـرة الستينات من القرن العشرين، إلـى جانب اختيـار المؤسسة العمومية (القطـاع العـام) كـأداة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: تحديات الاقتصاد الجزائري عشية الاستقلال والمخطط التجريبي الأول (1967-1969)

بدأ يتعمق الفكر الاقتصادي الوطني مع الحصول على الاستقلال السياسي مرتكزا حول إيجاد حلول لمشاكل التخلف و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. و تجلت معالمه من خلال ميثاق طرابلس عام 1962 ثم ميثاق الجزائر العام 1964. ليتجسد هذا الفكر بداية من سنة 1966 بميلاد نموذج جزائري للتنمية يعتمد على المخططات المتتالية في شكل سياسة استثمارية متناسقة. كان هدف السلطة الجديدة في المرحلة الأولى استرجاع سلطة الدولة، و وضع جهاز إداري فعال يمنح النموذج الاقتصادي المنتهج دور مركزي لأجهزة الدولة في تحقيق مشروع التنمية. و طرح ضرورة إنجاز قطاع صناعي عمومي قوي و متطور إيمانا أن الصناعة هي الوسيلة الوحيدة التي تضمن اقتصاد مستقل و متكامل. مع انتهاج نموذج اقتصاد اشتراكي من خلال نمو سريع للإنتاج. مما يعني السعي إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي و التكامل الاقتصادي بما يعود بالفائدة على المجتمع.

1. الاقتصاد الجزائري عشية الاستقلال:

عقد "المجلس الوطني للثورة الجزائرية" سنة 1962 قبل الاستقلال ببضعة أشهر بمدينة طرابلس الليبية لوضع الخطوط العريضة لتشييد "جمهورية ديمقراطية و شعبية" بعد الاستقلال، على اعتبار أن "برنامج طرابلس" من النصوص الأساسية التي تحكم السياسة الاقتصادية و الاجتماعية. و كان الوضع الذي واجهته الحكومة الأولى جد صعب، خاصة في المجال الاقتصادي متمثلة في[1]: الهياكل الاقتصادية المدمرة، و هجرة ما يقرب من مليون معمر فرنسي من الجزائر في ظرف بضعة شهور منهم (50.000 إطار عالي و 35.000 إطار متوسط و 100.000 عامل موظف)، مقابل ضعف الوسائل و الإمكانيات المحلية المتاحة لسد ذلك الفراغ (علما أن معظم السكان الجزائريين كانوا يقيمون في الأرياف و نسبة الأمية حوالي 90%) زيادة على أخذ المعمرين لمدخراتهم و رؤوس أموالهم عن طريق التحويلات البنكية أو التحويلات غير البنكية (حيث سجل شهر جوان من سنة 1962 تحويل 750 مليون فرنك من الجزائر إلى فرنسا عبر قناة البنوك/ أما التحويلات غير البنكية فلم تحص).

و بذلك تميزت المنظومة الاقتصادية الموروثة عن الفترة الاستعمارية الطويلة بالتخلف من ناحية، و التبعية الكبيرة للاقتصاد الفرنسي من ناحية أخرى. و كانت الصادرات الجزائرية الموجهة نحو الاقتصاد الفرنسي تصل إلى ما يقرب من 85% عام 1962، أما الواردات من فرنسا وصلت إلى 80%

[1]. أحمد هنى، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، الجزائر، ص 22.

في السنة ذاتهـا. إضافة إلـى أن السياسة الاستعمارية في الجزائر كانت مرتكزة على الإنتاج الزراعي كنشاط أساسي و بعض الصناعات الاستخراجية.

تلك المعطيات جعلت الجزائر تختار النهج الاشتراكي حيث كان لزاما على الدولة التدخل في تسيير مختلف القطاعات الاقتصادية و بشكل مباشر. لأن الاقتصاد الجزائري عشية الاستقلال كان يفتقر إلـى رأس مال وطني خاص تتوفر فيه الكفاءة و الخبرة في شتى فروع النشاط الاقتصادي ما عدا النشاط الزراعي و التجاري و بعض الصناعات الحرفية. يضـاف إلـى ذلك ما ورثته الجزائر عن الاستعمار الفرنسي من البنى التحتية و وسائل النقل و الاتصال و الموانئ شيدت بأموال عامة فآلت ملكيتها للدولة بعد نيل الاستقلال السيـاسي، إلى جـانب احتكـار الدولة للتجارة الخارجية بسبب ضآلة رصيد الدولة من العملات الأجنبية[1]. و إلى جانب اختيار المؤسسة العمومية (القطاع العام) كأداة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية. اعتمدت الجزائر بعد الاستقلال **نموذجا تنمـويـا تصنيعيـا** هدفـه بناء قاعدة صناعية ثقيلة و القضاء على موروث التخلف و التبعيـة، على اعتبار أن النموذج المرتكـز على الصناعـات المصنعة هو النموذج الشائع خلال فتـرة الستينات من القرن العشرين.

و تـم اعتبـار أولى فترات البناء الاقتصادي و هـي الفترة الممتدة ما بين سنوات (1963-1966) فترة «**الاستثمارات الاستعجالية**»، و هناك من أطلق عليها تسميـة «**فتـرة الانتظـار**»، و هناك من فسـرها علـى أنهـا عبارة عن «**فتـرة انتقاليـة**» ــ تمثلت في الانتقال من اقتصاد استعماري إلـى اقتصاد قائم على خيارات و مبادئ الاشتراكية ــ. و أهم ما ميز هذه المرحلة ما يلي:

أ. المشاكل و الصعوبـات الكبرى فـي تسيير الجهاز الإنتاجي نتيجة ذهاب المعمرين، الأمر الذي استلزم قيام العمال الجزائريين بتسيير و إدارة تلك المشروعات الاقتصادية الموجودة في تلك الفترة. على الرغم من ضعف الإمكانيات المادية و البشرية اللازمة لأداء تلك المهمـة.

ب. الانشغال الكبير للحكومة بمشاكل التنظيم الإداري و الإنتاجي، مما جعل من نموذج التنمية غامض لعدم اكتمال أبعاده، فكان الهدف هو تهيئة الوسائل المادية و البشرية.

ج. ظهور نظامان في إدارة الوحدات الاقتصادية[2]:

- «التسيير الـذاتي» للأملاك دون مالك و لا سيما منها المزارع و الوحدات الصناعية، التي تركها المعمرون (مراسيم 1963 حول التسيير الذاتي).

[1]. عماري عمار:"الاقتصاد الجزائري: الماضي القريب واستشراف المستقبل"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة (الجزائر)، عدد 14/ ديسمبر 2000، ص 192.

[2]. أحمد هني، مرجع سبق ذكره،ص ص 22-23.

- إنشـاء دواويـن وطنيـة و شركـات وطنيـة على أسـاس هياكـل موجودة سابقا مثل شركة الكهرباء و الغاز أو ديوان الحبوب سواءا لمراقبة جديدة لبعض النشاطات أو تطورها مثل ديوان التجارة أو الشركة الوطنية لنقل و تسويق المحروقات.

د. قيام السلطات الجزائرية بتأميم الأراضي الزراعية سنة 1963، و المناجم سنة 1966، كما قامت بتأميم المنظومة البنكية و بتأميم تدريجي للتجارة الخارجية.

و بعد قيام الجزائـر بهذه التأميمات بدأت أيضا اللجان التسييرية تـزول في الصناعة، و تحل محلها الشركات الوطنية، بعد القيـام بإنشاء الأدوات التي تمكنها من القيام بالتخطيط و توفير الشروط المنـاسبة. كمـا طـرحت قـواعـد تخطيـط إجبـاري انطلقـت بـدايته بتنفيذ مخطـط ثلاثـي تجـريبي (1967-1969) لتليه مخططات رباعية و أخرى خماسية.

و أهـم ما يمكـن استنتاجه هـو أن الـدولـة الجزائريـة ـ القطـاع العـام ـ ظهرت عشية الاستقـلال باعتبـارها المنشـئ و المستثمر الـوحيـد بينما اختصر دور الخواص ـ القطـاع الخاص ـ في القيام بأنشطة شبيهة بالمضاربة. و كان الهـدف الأساسـي هـو بناء اقتصاد قـوي يساعد على الخروج من دائرة التخلـف و التبعية مما يضمن الاستقلال للبلاد و العـدالة الاجتماعية لأهلهـا (بتعويضهم عـن سنـوات الظلـم و المهانة مع توفير مستوى معيشي مرتفع و مستمر).

2. المخطط التجريبي (الخطة الثلاثية 1967-1969)

إن الشروع في التجسيد الميداني للتصورات و الأفكار الإيديولوجية التي وردت في كل من ميثاق طرابلس 1962 و ميثاق الجزائر 1964، و المبنية على رفع الرأسمالية و اختيار الاشتراكية كنمط مذهبي في التنمية الاقتصادية لم يتم إلا ابتداءا من سنة 1966. أين تم البدء في إرساء الأسس المادية للاشتراكية التي تجلت بشكل خاص في القيام بوضع كافة المقاليد الاقتصادية بين أيدي الأمة، ذلك من خـلال القيـام بالتأميـم المنهجي للأراضـي الزراعيـة و قطـاع المنـاجم و القطـاع البنكي و شركات التأمين و الأملاك العقارية الشاغـرة، والشركات الأجنبية، زيادة على تأميم قطاع التجارة الخارجية[1] و نتيجة لاستقرار الحكم السياسي بعد عام 1967، تحددت إستراتيجية اقتصادية طويلة المدى مرتكزة على تقويم المحروقات، و إعادة تنظيم النشاط على شكل مؤسسات وطنية، و على احتكار الدولة لمعظم النشاطات و انطلاق تخطيط يطمح للإجبارية.

[1]. منصور محمد الشريف،" أسباب اللجوء إلى برنامج التصحيح الهيكلي "، الملتقى الدولي حول برنامج التصحيح الهيكلي وآثاره على قطاعي التعليم والصحة، المركز الجامعي سكيكدة، أيام: 20-21-2000/11/22، ص 11.

و كانت الانطلاقة بطرح أسس تخطيط إجباري بتنفيذ مخطط ثلاثي تجريبي (1967-1969)، كان يهدف أساسا إلى تحضير و تهيئة الإمكانيات المادية و البشرية لانجاز مخططات موالية، مع منح الأفضلية إلى هياكل الصناعات القاعدية و المحروقات. و بالتالي كانت النية واضحة من خلال الخيار الذي تم تحديده و هو بناء مجتمع اشتراكي و تمكين كافة المواطنين من الاستفادة من ثمار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. و ارتكزت نسبة الاستثمارات على منح الأولوية للتصنيع. **أنظر الجدول (1.4)**:[1]

[1]. جمال الدين لعويسات، التنمية الصناعية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ترجمة الصديق سعدي، ص 34.

الجدول 4-1: البرنامج الثلاثي للاستثمار

القطاعات	1967		1968		1969		المجموع		النسبة المئوية للانجاز
	التقديرات	الانجاز الفعلي	التقديرات	الانجاز الفعلي	التقديرات	الانجاز الفعلي	التقديرات	الانجاز الفعلي	الانجاز الفعلي
- الفلاحة	569	303	612	618	688	680	1.869	1.606	85.9
- الصناعة	1200	798	1.750	1.755	2.450	2.200	5.400	4.750	87.0
- المرافق الأساسية	298	193	324	292	502	370	1.124	855	76.0
- السكن	133	59	140	70	140	120	413	249	60.2
- التعليم	172	88	138	106	602	500	912	704	77.0
- التكوين	28	14	33	33	66	56	127	103	71.6
- السياحة	63	35	70	62	152	80	285	177	60.0
- شؤون اجتماعية	61	45	89	74	145	110	295	229	76.0
- الإدارة	125	69	109	105	207	130	441	304	71.2
- شؤون أخرى	98	43	57	49	60	55	215	147	70.0
المجموع	2.747	1.652	3.322	3.174	5.012	4.301	11.081	9.124	82.0

المصدر: المخطط الرباعي 1973/1970. التقرير العام ص 84

المطلب الثاني: مخططـات التنمية الاقتصادية

مما لا شك فيه أن الجزائر و التي هـي من ضمن البلدان المستقلة حـديثا كان بناؤها الاقتصادي قد بدأ في الحقيقة في سنة 1967 أي بعد انطلاق المخطط الثلاثي 1967-1969، الذي اعتبر مخططا تجريبيا لتليه مخططات رباعية و أخرى خماسية تأسيسا لقـواعـد التخطيـط الإجبـاري، و سجلت الانطلاقة الحقيقية للتخطيط الاقتصادي على النهـج الاشتراكي من خلال المخططات الرباعية المتبوعة بالمخططات الخماسية. و كان لابد أن يبدأ بتعبئة كل الإمكانيات البشرية و المادية حتى تتمكن من وضع قواعد أساسية من شأنها أن تعمل على تغيير جذري للآليات الاقتصادية و الاجتماعية في البلد، و لتحقيق هذه المهام فإن اختبار دقيـق لاعتماد الاستثمارات كان لابد و أن يتـم خلال هذه الفترة، لأن حسب أصحاب القرار آنذاك أن الأهمية التي حظيت بهـا الاستثمارات المنتجة من أجل وضع قاعـدة صناعية.

1. المخطط الرباعي الأول (1970- 1973):

سجل المخطط الرباعي الأول الانطلاقة الحقيقية للتخطيط الاقتصادي على النهـج الاشتراكي، حيث قامت الهيئات بتصور و إختيار المشاريع الإقتصادية على أساس معايير عديدة تحددها سكرتارية الدولـة للتخطيـط، و حـددت في هـذا المخطط اتجاهات للتخطيط الجـزائـري الموجـه نحو الصناعـة الثقيلـة و المحروقات، و كان الهدف المرجو من ذلك هـو إنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة في ما بعد، إضافـة إلـى مسألة القضاء على البطالة و كذلك سوء التشغيل التي باتت من أهم أولويات الإستراتجية التنموية في المجالين الاقتصادي و الاجتماعي آنذاك، كمـا أن الغاية المسطرة كانت تكمن في بناء اقتصاد اشتراكي مستقل، مرتكز على عملية تصنيع متكاملة و عصرية، مـما يتطلب عملية كبـرى لتشييد قـواعد هيكلية للتنميـة الاقتصـاديـة بترجيح الاستثمـار في الصناعـات الثقيلـة و في تقويم المحـروقات (بترول وغاز).**أنظر الجدول (4-2)**[1]:

[1]. جمال الدين لعويسات، مرجع سبق ذكره، ص37.

الجدول 4-2: البرنامج الـرباعي الأول للاستثمار

القطاع	1970	1971	1972	1973	المجموع	نسبة الإستثمار
الصناعة	3.100	3.100	3.100	3.100	12.400	% 45
الزراعة	720	910	1.100	1.400	4.170	% 15
المرافق الأساسية	404	500	600	703	2.307	% 8
التعليم	650	665	682	721	2.720	% 10
التكوين	135	160	160	132	587	% 2
السكن	238	368	438	479	1.520	% 5
النقل	268	308	131	93	800	% 3
السياحة	165	170	180	185	700	% 2.5
الشؤون الإجتماعية	190	213	243	288	934	% 3.5
التجهيزات العامة	165	175	195	225	762	% 3
التجهيزات الإدارية	210	210	220	230	870	% 3
المجموع	6.435	6.679	7.059	7.563	27.740	% 100

المصدر: المخطط الرباعي 1970-1973 التقرير العام ص85

كما قامت السلطات المركزية في هذا المخطط بإحداث إصلاحات عميقة على شكل التمويل القديم من خلال إجبار المؤسسات العمومية على فتح حسابين[1]: أحدهما للاستغلال و الآخر للاستثمار، و كان يتم تمويل نفقات الاستغلال بقروض قصيرة الأجل، أما نفقات الإستثمار فيتم تمويلها بقروض متوسطة أو طويلة الأجل من طرف البنوك التجارية أو الخزينة العامة للدولة، بالإضافة إلى القروض الخارجية، مع عدم السماح أو منع المؤسسات العمومية من الإحتفاظ بالتدفقات الصافية لإعادة تشكيل رأسمالها و قيامها بعملية التمويل الذاتي، بهدف مراقبة الموارد المالية للمؤسسات العمومية، حيث فرضت عليها السلطات المركزية اقتطاعات مؤقتة أو دائمة من طرف الخزينة العامة، و ذلك من أجل منعها من عملية التمويل الذاتي، إضافة إلى عدم السماح بالقروض في ما بين المؤسسات العمومية.

[1]. عبد الله بن دعيدة: "التجربة الجزائرية في الإصلاحات الإقتصادية". أنظـر كتـــاب:

مصطفى محمد العبد الله ... [وآخرون]، الإصلاحات الإقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ـ لبنان ، فبراير 1999، ص356

و من أهم مميزات المخطط الرباعي الأول كذلك انطلاق **ثورة زراعية** سنة 1971 كانت تهدف إلى إعادة التنظيم الزراعي، و تحديد ملكية الأراضي و خلق تعاونيات في الإنتاج، لكنها سمحت في الوقت ذاته بتحرير اليد العاملة الضرورية لسد احتياجات القطاع الصناعي و خاصة تلك الصناعات التي كانت في طريق الإنجاز، إلا أن احتياجات تلك الصناعات الناشئة كانت غير كافية لاستيعاب السكان (العمالة) الذين جلبتهم المدينة وقت "الثورة الزراعية".

2. المخطط الرباعي الثاني: (1974- 1977):

إجمالا يمكن القول عن هذا المخطط الرباعي الثاني بأنه استمرارية للمخطط السابق، و ذلك من حيث الأهداف العامة لهذا المخطط، إلا أن الشغل الشاغل كان يتركز حول رفع الإنتاج، و توزيع عملية التنمية لتشمل مختلف أنحاء القطر، و نتيجة لارتفاع أسعار النفط على اعتبار أن قطاع المحروقات يعتبر المصدر الرئيسي لتراكم رأس المال، فقد تم زيادة إنتاج المحروقات حيث انتقل الإنتاج الخام من 22.8 مليون طن سنة 1963 إلى 63 مليون طن العام 1979، و كان من المتوقع أن يرتفع الناتج الوطني الإجمالي بشكل ملموس و بنسبة لا تقل عن 46% و هذا ما يعادل نسبة سنوية للتنمية تبلغ 10% و تستلزم 11 مليار دينار جزائري في الاستثمارات العمومية. **أنظر الجدول (4-3)**[1]:

[1]. جمال الدين لعويسات، مرجع سبق ذكره، ص39.

الجدول 4-3: البرنامج الرباعي الثاني للاستثمار.

القطاع	مجموع النفقات المرخصة	%	تكاليف البرنامج
الصناعة	48.000	43.5	65.350
الزراعة	12.005	11	9.224
الري	4.600	04.2	4.840
السياحة	1.500	01	1.200
الصيد البحري	155	0.02	54
المرافق الأساسية	15.521	14.1	16.718
التكوين والتعليم	9.947	9.03	8.988
الشؤون الاجتماعية	14.610	13.25	16.330
التجهيز الإداري	1.399	1.3	1.304
شؤون أخرى	2.520	2.5	2.463
المجموع	**110.257**	**100,00**	**126.471**

المصدر: المخطط الرباعي 1974-1977 التقرير العام ص 89.

و عمومـا كـان معـدل الاستثمـار الخـام قد سجل ارتفـاعا منذ سنة 1970 ليتجاوز متوسط 35% و يصـل إلـى نسبة 46% مـا بين عـامي (1978 – 1979)، و استأثرت الصـناعة بالنسـبة الكبيـرة مـن إجمالي الاستثمارات، و كانت على النحو التـالي[1]:

- 52 % في الفترة (1970 – 1973).
- 43.4 % في الفترة (1974 – 1977).
- 62 % في الفترة (1978 – 1979).

[1].Hocine Benissad, Algérie: Restructurations et Réformes Economiques, (1979-1993), OPU. (1994), Page 23.

أما فيما يخص القطاعات الأخرى فالسيطرة كانت للصناعة القاعدية، و كانت كمـايلي[1]:

- 88.7 % في الفترة (1967 – 1969).
- 86 % في الفترة (1970 – 1973).
- 88 % في الفترة (1974 – 1977).
- 78 % في الفترة (1978 – 1979).

و الملاحـظ فيمـا يخـص سياسـة التنميـة الاقتصـادية و الاجتماعيـة المنتهجـة فـي فتـرة عشـرية السبعينات ــ علـى الرغم من الانجـازات الاقتصـادية ــ هـو ارتفـاع معدلات الاسـتثمارات إضـافة إلـى مـا عرفه النـاتج الداخلي الخـام (PIB) من نمو متزايد تجاوز فـي المتوسط معدل 07% سنويا. لكن الهدف المسطر لم يكن البحث عن طرق كيفية تحسين الأداء الاقتصادي للاقتصاد الوطني وفق أسس سليمة في ظل التحولات التـي يعرفهـا السـوق العالمـي، بالاعتمـاد علـى إنتـاج و تصـدير السـلع و الخـدمات حسـب الميـزة النسبيـة التـي يمتـاز بهـا الاقتصـاد الجزائـري فـي مـواجهـة المنافسـة الخارجيـة، بقـدر مـا كـان يتمحـور حـول بنـاء قاعـدة صـناعية ترمـي إلـى تطـوير القطاعـات الإسـتراتيجية الأخـرى مثـل القطـاع الزراعـي. و كذلـك الاعتمـاد بنسبة كبيرة على قطـاع المحروقات في عملية التصدير، الأمـر الـذي جعل من الاقتصـاد الوطنـي خاضـعا لتقلبـات أسـعار السـوق الدوليـة للمحروقـات، و النتيجـة أن سياسـة التنميـة المنتهجة أثبتت محدوديتها في خلال هـذه المرحلة.

3. المخطط الخماسي الأول: (1980- 1984):

هـدفت الخطـة الخماسـية الأولـى (1980–1984) إلـى تصـفية الاخـتلالات فـي الاسـتثمارات الوطنيـة، حيـث كانـت الشـركات الكبـرى و القويـة تحتكـر السـوق الوطنيـة و تقـوم بممارسـات بيروقراطيـة. أيضـا الزيـادة المفرطـة فـي عـدد العمـال، إضـافة إلـى عـدم التـوازن فـي حجـم الاسـتثمارات و القـدرة علـى المساومة مـع إدارة التخطيط و الصـناعة، و بالتـالي التـأثير علـى مكاتـب اتخـاذ القـرار حتـى تخصـص لهـا معظـم الاسـتثمارات مـع إهمـال توظيـف الأمـوال فـي قطاعـات أخـرى (كالقطـاع الزراعـي)، أو فـي إنشـاء الهياكل القاعدية (مثل: الطرقات، المساكن، المدارس، المستشفيات... و غيرها). و تبين أن سياسة تقويم المحروقـات كانـت هـوة ماليـة تـؤدي بـالبلاد إلـى الاسـتدانة الخارجيـة، لـذا تـم إعـادة النظـر فـي التوزيـع القطـاعي للاسـتثمارات لقطـاع المحروقـات أي 63 مليـار دينـار فقـط فـي مجمـوع 250 مليـار دينـار و هـو مبلـغ ضـعفين و نصـف المبلـغ الـذي كـان قـد قررتـه الخطـة الربـاعيـة الثانيـة[2]. و نتيجـة للتحـولات فـي البنيـة

[1] .Hocine Benissad, OP cit, Page 23.

[2]. أحمد هني، مرجع سبق ذكره، ص 29.

الاجتماعية مند الاستقلال حتى بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي، قامت الجزائر مع مطلع عشرية الثمانينـات بالانتقـال إلـى نـوع مـن الليبراليـة الاقتصـادية، مـن خـلال شـروع السـلطات العموميـة بإحـداث تغييـرات هامـة فـي إسـتراتيجية التنميـة الاقتصـادية و الاجتماعيـة المنتهجـة. فقـامت بإصـلاحات مسـت مختلـف جوانـب الاقتصـاد الـوطني و التـي تهـدف إلـى فـك حلقـة تـداول المـوارد الماليـة المستمـدة مـن المحـروقات و الغـاز الطبيعـي، و العمـل علـى إنشـاء قـواعـد تدعـم الإنتـاج الصنـاعي الفعلـي، ممـا يطرح نهج اقتصادي جديد مختلف إلى حد بعيد عن التوجه الاقتصادي فـي الماضـي، هذا التوجه الجديد الذي يتجلى و يشكل خاص في: "التخلي عن القطاع الصناعي الثقيل و منح أولويات جديدة لكل من قطاعات (الفلاحـة، الـري، الصـحة، العمـران والبنـاء... الـخ) و كـذا مـن خـلال إزالـة الطـابع الاحتكـاري لمختلـف الأنشـطة عامـة كانـت أو خاصـة، و ذلـك بإعـادة النظـر فـي قواعـد تـدخل الإدارة فـي ترخيـص النشـاط و تسييـره، و قد بـرز هذا التوجه خـاصة عبر إثـراء الميثـاق الوطني سنـة 1986"[1]. و كـانت البدايـة بإعـادة هيكلـة المؤسسات العموميـة بمرسوم 80-242 الصـادر بتاريخ 1980/10/04 و طبقت في بداية سنة 1981، حيث تم تقسيم 50 مؤسسة عمومية كبيرة الحجم إلى 300 مؤسسة جديدة، كما استثمرت السلطات الجزائرية بعد ذلك إلى إعادة الهيكلة المالية ابتداءا من سنة 1983 كتتويج مع النظام المالي و المصرفي[2].

4. المخطط الخماسي الثاني : (1985- 1989):

تم التركيز من خلال المخطط الخماسي الثاني على الوضعية العامة للاقتصاد الجزائري و متطلبات التنميـة الاجتماعيـة و الاقتصـادية، إضـافة إلـى الوضـع الاقتصـادي الـدولي و انعكاسـه علـى الاقتصـاد الوطني. و أهم ما سجله هذا المخطط ما جاء بـه إثراء الميثاق الوطني سنة 1986 للمصادقة الشعبية علـى عديـد الاختيـارات أو الأهـداف المسطرة فـي ميـدان التنميـة الاقتصـادية و هـي كانـت فـي شـكل تصحيحات هيكلية و من أهمها ما يلي[3]:

أ. إعطـاء الأولويـة و الأهميـة البالغـة لتحـديث قطـاع الزراعـة و الصـناعات الاسـتهلاكية لتحقيـق الاكتفاء الـذاتي و التقليل من ثقل أعباء الفاتورة الغذائية.

---

[1]. منصور محمد الشريف، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2]. كربالي بغداد: "نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ــ الجزائر، العدد 8 (سبتمبر 2005)، ص 56.

[3]. منصور محمد الشريف، مرجع سبق ذكره، ص 13.

ب. منـح قـدر أكبـر مـن الاهتمـام تجـاه الحاجـات الاجتمـاعية لتحسيـن مستـويات المعيشـة للسكان، و ما شعار المؤتمر الخماسي الأول "من حياة أفضل" إلا تأكيدا لهذا الاتجاه.

ج. الاعتماد على القطاع الصناعي الخفيف و المتوسط.

د. الاعتراف **بدور أكبر للقطاع الخاص** في عملية التنمية ضمن المخطط الوطني الشامل.

هـ. تشجيع و تسهيل **الاستثمارات الخاصة المشتركة** بين رؤوس أموال جزائرية و أخرى أجنبية.

و. التوجه التدريجي نحو **الاقتصاد الليبرالي الحر** و توسيع نطاق اللامركزية، و يتضح من خلال ذلك أن الجزائر اكتشفت بأن العمل وحده هو عنصر الثروات، إضافة إلى دور القطاع الخاص في رفع الأداء الاقتصادي، و للإدارة المناسبة للجهد الجديد قامت الدولة بإعادة تنظيم القطاعين الصناعي و الزراعي و منحت استقلالية للمؤسسات الصناعية و المستثمرات الزراعية التي كانت بحوزتها (1988/1987). و في ذلك تحول جديد من تعديل كان يعتمد على الإجبارية و المركزية إلى تعديل ينطلق من النشاط اللامركزي.

و فيما يخص المؤسسات العمومية قامت السلطات بوضع حل لمشكلة الديون لهذه المؤسسات (إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية) حيث تحملت الخزينة العمومية مهمة سداد الديون التي كانت تربط الشركات ببعضها البعض، مما يتيح الظروف المناسبة للسير الحسن نحو **استقلالية المؤسسات،** "و استقلالية المؤسسة تعني إعطاء حرية المبادرة لمسيري المؤسسات العمومية في اتخاذ القرارات الاقتصادية أي استقلالية المؤسسة في التسيير"[1].

أما فيما يخص القطاع الفلاحي، فقد تم تقسيم الأراضي الفلاحية ــ المزارع الاشتراكية ــ إلى "**مزارع فـردية**" و "**مستثمرات فلاحيه جماعية**" بموجب قانون 87/19 المتعلق بإصلاح القطاع الفلاحي، الأمر الذي منح الأشخاص الحق في استخدام الأرض بحرية تامة، و كانت الغاية من إعادة تنظيم الأملاك الزراعية للدولة هي تشجيع القطاع الفلاحي الذي كان مهمشا مقارنة بالقطاعات الأخرى كالصناعة مثلا.

[1]. عماري عمار :"الاقتصاد الجزائري: الماضي القريب واستشراف المستقبل"،مرجع سبق ذكره، ص 195.

المطلب الثالث: أزمـة الاقتصـاد الجزائـري

برزت مشكلة المديونية الخارجية لكثير من الدول النامية و من بينها الجزائر منذ خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين، كأحد أبرز المشاكل التي أصبحت تهدد حاضر ومستقبل التنمية الاقتصادية في هذه البلدان، بل أصبحت لبعضها أزمة حقيقية تهدد استقرارها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بشكل مباشر. الأمر الذي دعا إلى عملية البحث عن حلول عاجلة لهذه المشكلة، بسبب الاعتماد المتزايد للسياسة الاقتصادية الجزائرية على التمويل الخارجي منذ الاستقلال وحتى نهاية التسعينات من القرن الماضي. إضافة إلى انهيار أسعار النفط سنة 1985، ما أدى بدوره إلى انخفاض عائدات الجزائر من العملة الصعبة، و بالتالي انعكس سلبا على مدفوعات الجزائر نحو الخارج، فوجدت نفسها تتخبط في مشكل استمرار سداد ما عليها من خدمة المديونية الخارجية. كذلك الاعتماد بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات و عدم النجاح في الوصول إلى اقتصاد متنوع و متكامل قطاعيا، ما زاد في الاختلالات الداخلية و الخارجية.

أ. الاختلال الهيكلي بين الناتج الوطني و الإستهلاك الوطني (أزمة 1986):

تعتبر أزمة الاقتصاد الجزائري أزمة عميقة و شاملة لعديد المجالات، رغم تضارب الآراء بشأنها، و قد أخذت في الاتساع و بدأت ملامحها تبرز منذ سنة 1986. إذ سجلت هذه الفترة تراجع معدلات الناتج الوطني الإجمالي إلى درجة تقل عن معدلات الزيادة في عدد السكان، و هذا راجع إلى تراجع النسيج الصناعي الوطني (الذي يعتمد على الصناعات الثقيلة) منذ بداية الثمانينات، مما زاد من الاعتماد على الاستيراد من الخارج بشكل كبير في كل ما تحتاج إليه المؤسسات الصناعية من معدات و قطع غيار و سلع التجهيز ... إلخ. أيضا الاستيراد المكثف لسلع الاستهلاك النهائي، إضافة إلى انخفاض أسعار البترول منذ شهر ديسمبر 1985 مما أدى إلى انخفاض الإيرادات من العملة الصعبة (علما أن النفط يمثل نسبة 95% من الإيرادات المحصلة من إجمالي صادرات الجزائر). إلى جانب كل هذا ضعف الأداء الاقتصادي للمؤسسات العمومية نتيجة لعدم الاهتمام بمفهوم المردودية و مفهوم خلق الثروة و النمو، و الاهتمام بمراقبة التدفقات المالية للمؤسسة العمومية بغض النظر عن نتائجها و عدم تحسين مستوى مسيري المؤسسات العمومية ... و غيرها.

في مقابل ذلك سجلت زيادة كبيرة في معدل نمو السكان في الجزائر حيث وصل إلى نسبة 3,4% سنة 1980 و2,8 % سنة 1999، و أصبح معظم السكان من أهالي المدن و ارتفع عددهم من 10 ملايين نسمة عام 1962 إلى 25 مليون نسمة عام 1985. و لم يبق إلا 18% من العائلات التي

لازالت تتعاطى الزراعة في الأرياف سنة 1984. و النتيجة هي اختلال هيكلي في العلاقات بين الناتج الوطني و بين الاستهلاك الوطني، و هذا ما تؤكده معطيات الجدول (4-4)[1]:

الجدول 4-4: تطور معدلات نمو بعض الإجماليات للاقتصاد الجزائري ما بين 1984-1993

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الخام	الناتج المحلي لكل فرد	الاستهلاك لكل فرد
1984	5.6	4.9	1.9	2.0
1985	5.6	8.6	2.4	2.1
1986	- 0.2	- 7.2	- 3.5	- 2.4
1988	- 1.9	- 5.1	- 5.8	- 9.8
1990	- 1.3	- 7.4	- 3.8	- 4.9
1993	- 1.9	- 5	- 3.5	- 6.2

Source :The world Bank: Report N°: 12048- Al, May 25.1994. P_3

و الملاحظ من خلال الجدول أن معظم معدلات النمو سالبة منذ سنة 1986 مما يعكس حالت الانكماش التي شهدها الاقتصاد الجزائري في الفترة الممتدة منذ منتصف الثمانينات حتى منتصف التسعينات من القرن العشرين حيث:

- تراوحت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ما بين 0,2-% سنة 1986 و 1,9-% سنة 1993، و كانت سنتي 1988 و 1990 على التوالي: 1,9-% و1,3-%.
- كانت معدلات الناتج المحلي الخام على التوالي: 7,2-%، 5,1-%، 7,4-% و 5 -% خلال السنوات: 1990،1988،1986 و 1993.
- الناتج الوطني لكل فرد سجل تراجعا مستمرا بالنسبة للسنوات ذاتها و كانت النسب كما يلي: 3,5-%، 5,8-%، 3,8-% و 3,5-% خلال السنوات: 1986، 1988، 1990 و 1993 في مقابل ما شهده الاستهلاك الوطني من عجز مستمر خلال السنوات نفسها و كانت النسب كما يلي: 2,4-%، 9,8-%، 4,9-% و 6,2-%.

[1]. عماري عمار:"الاقتصاد الجزائري: الماضي القريب واستشراف المستقبل"، مرجع سبق ذكره، ص 197.

ب. أزمـة المديونية الخـارجية:

لقد بدأت المديونية الجزائرية تجاه الخارج تتشكل منذ بداية عشرية السبعينات من القرن العشرين، حيث شهدت تلك الفترة حركة مكثفة للتصنيع و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، الأمر الذي دفع إلى الاعتماد المكثف على رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل المشاريع الاستثمارية المدرجة خلال المدة (1973-1980).

و رغم اعتقاد الكثير من متخذي القرار في الجزائر بأن الارتفاع الذي حصل في أسعار البترول و أسعار الصرف منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي و المرتبط بالحرب الإيرانية العراقية هو ارتفاع دائم و مستمر، مما أدى لتراجع نسبة خدمة الدين الخارجي إلى 21% ما بين (1980-1984). لكن منذ سنة 1985 و مع انهيار أسعار البترول على مستوى الأسواق الدولية أخذت نسبة خدمة الدين الخارجي في الارتفاع، حيث كانت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات السلعية و الخدمات سنة 1983 تساوي 33,8% و سنة 1995 تساوي 35.8% لتصل إلى نسبة 82% سنة 1993. **أنظر الجدول(4-5)**[1]:

الجدول4-5: معدل: خدمة الدين/ الصادرات السلعية والخدمات.

★ **(الوحدة: %)**

1980	1983	1985	1986	1987	1988	1990	1993
27	33,8	35,8	56,7	53,8	76,8	59,4	82

Source: Hocine Benissad, OP cit, Page 217

★البيانات الموضحة في الجدول نشرت من طرف البنك العالمي، وبالنسبة للجزائر فالديون على الصادرات تخص فقط السلع والبضائع.

و بذلك لجأت الجزائر إلى تقليص واردتها للحد من العجز في الحساب الجاري لكن الصادرات أيضا أخذت في الانخفاض منذ عام 1986. و هذا ما أدى إلى تدهور مؤشر الدين الخارجي، و بشكل مستمر في الفترة (1985-1990) وفي سنة 1993 وجدت الجزائر نفسها مجبرة على القيام بإعادة جدولة ديونها الخارجية لعجزها على الالتزام بأدائها حيث ارتفعت إلى 25,72 مليار دولار أمريكي سنة 1993 و الى 31.57 مليار دولار أمريكي سنة 1995. **أنظر الجدول (4-6):**

[1].Hocine Benissad, OP cit, Page 217

الجدول 4-6: تطور الديون الخارجية للجزائر ما بين 1985 و1995

(الوحدة: مليار دولار)

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
اجمالي الديون الخارجية	16.48	20.43	24.38	24.85	26.7	28.37	27.87	26.67	25.72	29.49	31.57

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: الموقع الالكتروني:www.Bank-of-Algeria.dz و الموقع الالكتروني:http://memoireconomique.blogspot.com/2011/06/blog-post_9416.html
تاريخ الاطلاع: 2017/10/25.

ج. إختلال العلاقات السعرية، و التضخم:

إن الإختلال بين التكاليف و الأسعار من أهم الإختلالات التي أصابت الإقتصاد الجزائري، لأن الزيادة الكبيرة في التكاليف مع بقاء الأسعار ثابتة و محددة مركزيا إضافة إلى دعم الدولة لأسعار السلع الأساسية، جعل من هذا الدعم المقدم من قبل الدولة لتغطية الإختلال السعري بين عوامل الإنتاج و بين سعر تشغيلها عديم التأثير و الفاعلية. فبعدما كان معدل التضخم لا يتجاوز نسبة 10% في المتوسط السنوي ما بين (1980- 1985) ارتفع إلى 16% سنة 1986، ثم إلى نسبة 31,8% سنة 1992، قابله انكماش في الإقتصاد الجزائري نتيجة لضعف استعمال الطاقات الإنتاجية، و إنخفاض معدل النمو الصناعي، و تقلص حجم الاستثمارات، و الديون المتصاعدة ... و غيرها.

المبحث الثاني: سياسات الإصلاح الاقتصادي بالاتفاق مع المؤسسات المالية الدولية

أظهـرت تجـارب الـبلاد الناميـة التـي سـبقت الجزائـر إلـى الإصـلاحات الإقتصـادية كمرحلـة أولـى للانتقال إلى اقتصاد السوق عجزها في المراحل الأولى من هذه التجارب، و لا زالت معظمها تعاني وطأة الأزمـة الإقتصـادية، و الجزائـر طـوال عقـدي السـبعينات والثمانينـات مـن القـرن العشـرين كانـت تعـد دولـة مارقة* من جانب الغرب اللاشيوعي، ففي سنة 1974 كانت قد رفضت بحزم سياسات الباب المفتوح (الانفتاح الاقتصادي) التي انتهجتها مصر و كثير من البلاد العربية. و المنطوية على تحول ميزان القوة الاقتصادية المحلية من القطاع العام نحو القطاع الخاص. لكن الطريق كان صعبا بالنسبة للجزائر لما خلفته إستراتيجية التصنيع كبديل للاستيراد التي كانت متبعة في الماضي من نواقص و اختلالات، و بات الخروج من حالة الركود الاقتصادي و تحقيق التوازن الكلي و الخروج من أزمة المديونية أصعب.

*الدولة المارقة: الدولة المناوئة أو العاصية.

المطلب الأول: الاتفاق مع المؤسسات المالية الدولية

بعد انقضاء فترة المخططات الأربعة و الممتدة من سنة 1970 إلى غاية سنة 1989 اتضح بأن الاقتصاد الجزائري بقي يعاني من فجوات و نقائص و اختلالات داخلية، حيث تدل المؤشرات على اختلال كبير في تركيب الصناعة، و عدم كفاية النمو الصناعي من الوصول بالاقتصاد الجزائري إلى مرحلة النمو الاقتصادي الذاتي الاندفاع، عن طريق تأصيل مجموعات أو سلاسل مترابطة من الصناعات المنتجة للسلع الإنتاجية و السلع الوسيطة، يضاف إليه عدم الاهتمام الكافي بقطاعات إنتاجية أخرى بالغة الأهمية مثل القطاع الزراعي. ما جعل الاقتصاد الجزائري يواصل الاعتماد على تصدير المحروقات بصورة رئيسية، و على تزايد الواردات من السلع الاستهلاكية، بما فيها المواد الغذائية بالإضافة إلى المنتجات الصناعية الوسيطة و المعدات و الآلات. ضعف الاصلاحات الأولية التي شرع في تطبيقها بداية من العام 1988، و صعوبة إيجاد حلول للمشاكل و الاختلالات الاقتصادية أدى بالجزائر إلى اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية، كمرحلة انتقالية نحو انتهاج سياسة اقتصاد السوق.

1. الاتفاق مع الصندوق و البنك الدوليين:

شهدت فترة أواخر عشرية الثمانينات من القرن العشرين و بالموازاة مع الإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها ابتداءا من سنة 1988. و التي اعتبرت تمهيدا لأرضية الانتقال نحو اقتصاد السوق خاصة مع صدور « قانون استقلالية المؤسسات» (01/88)، بداية تعاظم دور صندوق النقد الدولي بالنسبة لعلاقته مع الجزائر من خلال القيام بإبرام اتفاقيتي "ستاند باي" (Stand-by):

- الاتفاق الاستعدادي الائتماني الأول (30 ماي 1989).
- الاتفاق الاستعدادي الائتماني الثاني (03 جوان 1991).

و ما يميز هذين الاتفاقين أنهما تما عن طريق المفاوضات السرية وكانا يهدفان إلى[1]:

أ. أن تحصل الجزائر على موارد مالية عن طريق صندوق النقد الدولي (قرض بـ : 300 مليون (DTS) وحدة سحب خاصة، مع إمكانية منح قرض آخر بـ: 210 مليون (DTS) في حالة اتفاق جوان 1991).

ب. العمل على تحسين الوضعية المتعبة (Inconfortable) للجزائر في السوق الدولية لرؤوس الأموال، خاصة مع تدهور التوازنات المالية الخارجية (1990-1991)، مما فرض على الحكومة الجزائرية اللجوء إلى صندوق النقد الدولي و البنك الدولي.

[1].Hocine Benissad, OP cit, P 140

و بتاريخ 27 أفريل 1991 قامت الحكومة الجزائرية بتحرير «رسالة القصد» المتضمنة لإرادتها في إحداث إصلاحات عميقة للاقتصاد و التي تهدف إلى[1]:

- التقليص من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي مع العمل على ترقية النمو الاقتصادي لدى المؤسسة العمومية و الخاصة و لا سيما الأخيرة التي يجب عليها تنويع صادراتها من خلال تقوية هشاشة التوازنات المالية الخارجية.
- ترشيد الاستهلاك و الادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع و الخدمات و كذلك أسعار الصرف.
- تحرير التجارة الخارجية و كذلك الداخلية من خلال العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار.

كما قامت الحكومة الجزائرية بتحرير "رسالة قصد" أخرى بتاريخ 1991/09/30، حيث تضمنت ضرورة تحرير الأسعار بهدف تقليل عجز الميزانية، مع رفع الدعم عن أسعار كافة السلع و الخدمات بما في ذلك السلع ذات الاستهلاك الواسع. لكن و بسبب الوضع السياسي المتوتر آنذاك بعد إلغاء نتائج الانتخابات لم تطبق الحكومة تلك المشروطية، مثل رفع الحد الأدنى للأجور إلى 7000 دج مما خلق بعض الصعوبات في علاقة الجزائر مع الصندوق ذلك الوقت.

بينما في علاقة الجزائر مع البنك الدولي، كانت من خلال حصولها في آب/أغسطس 1989 على قرض لأغراض التعديل الهيكلي (Structural Adjustment Loan) بقيمة: 300 مليون دولار من البنك الدولي. و في الفترة 1999/1989 بلغ إجمالي ما تلقته الجزائر أربعة قروض من صندوق النقد الدولي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي (و كذلك تسهيلا تمويليا تعويضيا)، و أربعة قروض تسوية من البنك الدولي[2].

2. إعادة جدولة الديون الخارجية:

لقد أدت أزمة المديونية الخارجية إلى اختناق البلاد. بحيث أصبحت الجزائر تخصص حوالي 21% من الناتج الوطني الإجمالي لتسديد خدمة الدين الخارجي سنة 1991، و رغم ذلك إلا أن الجزائر رفضت القيام بعملية إعادة الجدولة لديونها الخارجية، حتى مع الصعوبات التي تلقتها عند السعي للحصول على السيولة، لكنها وجدت نفسها سنة 1993 عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها تجاه الديون الخارجية، فقامت بمحاولة إعادة هيكلة بعض ديونها الخارجية خاصة مع ايطاليا من خلال إعادة هيكلة

[1]. الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، أفريل 1996، الجزائر، ص ص 199-200.

[2]. جين هاريغان: "اقتصاديات وسياسات النقد الدولي والبنك الدولي في نشاطاتهما في الشرق الأوسط والشمال الإفريقي"، مجلة المستقبل العربي، العدد (327) مايو (2006/05) السنة 29، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ـ لبنان، ص ص 119-120.

مبلغ 2,353 دولار، في مقابل ذلك طالبت ايطاليا ضمانات صعبة التنفيذ. لذلك كان من الضروري العدول عن بعـض المـواقف و القيـام **بإعادة جدولة الديون الخارجية** التي ارتفعت إلى 25,7 مليار دولار أمريكي سنة 1993.

فلجأت الجزائر إلى طلب مساعدات من صندوق النقد الدولي (FMI) و ذلك لغرض تدعيم الوضع الاقتصادي و مواصلة الإصلاحات، من خلال برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول المتفق عليه مع (FMI) في أفريل (1994/مارس 1995)، و برنامج التصحيح الهيكلي (أفريل 1995/مارس 1998)، و من أهم الاختلالات التي تساهم في عرقلة عملية إعادة التوازن الداخلي و الخارجي ما يلي:

- الاختلالات المالية الداخلية متمثلة في عجز الميزانية.
- انخفاض حصيلة عائدات المحروقات سنة (1993)، و التي تمثل نسبة 95% من حصيلة الصادرات، مما أثر على الاقتصاد الوطني.
- ارتفـاع عبئ خـدمة الـدين الخـارجـي و الـذي بلـغ معدلـه بالنسبـة إلـى الصـادرات من السلـع و الخدمات 82,2% سنة 1993 بعد أن كان76,5% سنة 1992، الأمـر الـذي أثـر علـى عائـدات الصــادرات.

كل هذه الصعوبات مجتمعة شكلت عائقا حال دون تحقيق النمو و تخطي الأزمة و هو ما كان دافعا للجزائر للجوء إلى (FMI) من اجل تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي يعرف باتفاق "ستاند باي" (Stand-by) (أفريل 1994/مارس 1995).

2. 1. الاتفاق مع نـادي باريس:

توجهت الحكومة الجزائرية عقب اعتماد خطاب النوايا الحسنة مع صندوق النقد الدولي سنة 1994 إلى "نادي باريس"، حيث تم الاجتماع مع ممثلين عن الصندوق و البنك الدوليين، و منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، و المجموعة الاقتصادية الأوربية، و ممثلين عن بعض بنوك التنمية الجهوية المعنية. و تم الاتفاق مع ممثلي الدول الدائنة على تقديم مساعدات للجزائر بالنظر إلى الإجراءات المهمة في مجال الإصلاح الاقتصادي التي تعهدت باتخاذها، و محاولاتها المستمرة لتطوير السياسات النقدية و المالية، مع الالتزام بتعهدات اتجاه الجهات الدولية في ضوء الحدود الممكنة. و الجزائر في نظر الدائنين لها مصادر عديدة و طاقة اقتصادية و بشرية جد معتبرة، و الديون القابلة لإعادة الجدولة لدى نادي باريس تمثل الديون العمومية المتوسطة و الطويلة الأجل الممنوحة من قبل الدول أو المؤسسات الرسمية التابعة للحكومات أو المؤسسات الدولية، و تتعلق بـ [1]:

[1]. بطاهر علي: "سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، السنة الأولى، العدد 00 السداسي الثاني (2004)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 184.

- أقساط الدين و الفوائد المستحقة و غير المدفوعة قبل تاريخ 1994/03/31.
- أقساط الدين التي تستحق خلال الفترة التي تمتد من 01 جوان 1994 إلى غاية 31 ماي 1995.
- الفوائد المستحقة خلال الفترة الممتدة من 01 جوان 1994 إلى غاية 31 أكتوبر 1994.

و أما طريقة التسديد للديون التي تمت جدولتها و التي تبناها الدائنون هي طريقة التسديد المختلط و تتضمن[1]:

- التسديد على أساس إطالة فترة الاستحقاق إلى 16 سنة.
- مدة العفو تقدر بـ : 04 سنوات على الأكثر.
- التسديد يبدأ مع انتهاء فترة الإعفاء المقدرة بـ: 04 سنوات أي ابتداءا من 31 ماي 1998.

و كذلك بعد موافقة صندوق النقد الدولي على برنامج القرض الموسع أبرمت الجزائر في جويلية 1995 اتفاق ثاني لإعادة جدولة ديونها مع نادي باريس و كانت إعادة الجدولة هذه قد مست:

- أقساط الدين المستحقة خلال الفترة الممتدة ما بين 01 جوان 1995 إلى 31 ماي 1996.
- الفوائد التي تستحق خلال الفترة الممتدة ما بين 01 جوان 1995 إلى 31 ماي 1996.

والديون التي أعيد جدولتها يتم تسديدها خلال 25 دفعة سداسية خلال الفترة الممتدة ما بين (1999-2011)، وقدرت الديون العمومية التي أعيد جدولتها خلال (1995/1994) مع نادي باريس بأكثر من 13 مليار دولار.

2.2. الاتفاق مع نادي لندن:

إذا كانت من صلاحيات نادي باريس إعادة جدولة الديون العمومية، فإن إعادة جدولة الديون الخاصة (البنكية) تتم معالجتها عن طريق "نادي لندن" و الذي يضم لجان تمثيلية للدائنين، الخواص (البنوك).

و في شهر أكتوبر من سنة 1994 تقدمت الجزائر بصفة رسمية إلى نادي لندن و طلبت إعادة جدولة ديونها الخاصة. و تم إنشاء لجنة تنسيق تضم ستة (06) بنوك ترأسها الشركة العامة الفرنسية و يقف وراء هذه اللجنة التمثيلية أكثر من 200 مؤسسة مالية دائنة للجزائر، و كان ذلك بعد اجتماع محافظ بنك الجزائر مع ممثلي البنوك الخاصة بفرنسا.

و تم الاتفاق على إعادة جدولة حوالي 03 مليار دولار من الديون الخاصة مع نادي لندن في شهري جوان و جويلية من سنة 1996، و هي تتمثل في المستحقات التي تغطي الفترة من

[1]. بطاهر علي، مرجع سبق ذكره،ص 184.

شهـر مـارس من سنـة 1994 إلـى غـاية شهـر ديسمبـر مـن سنـة 1995، هذا المبلـغ لم يحظ بمعالجة وحيـدة، لأن جزء منه يشتمل على الـديون التي كانت موضوع إعـادة تمـويل سابقة و من ثم كـانت المعالجـة كمـا يـلـي[1]:

- مبلغ 2,1 مليار دولار الذي لم يكن موضوع إعادة تمويل سابق، تمت إعادة جدولته على أساس فترة استحقاق 15,5 سنة منها 6,5 سنوات فترة عفو.
- مبلغ 1,1 مليار دولار كان موضوع إعادة تمويل مع القرض الليوني و قروض الإيجار مع اليابان سابقا، و من ثم تمت إعادة جدولته بشروط اقل ملائمة مقارنة مع المبلغ الأول حيث منحت فترة استحقاق 12,5 سنة منها 6,5 سنة فترة عفو.

المطلب الثاني: برنامج الاستقرار الاقتصادي وبرنامج التصحيح الهيكلي

اعتمدت الجزائر بالاتفـاق مع صندوق النقـد الـدولي بـرنامجا للاستقـرار الاقتصادي فـي مرحلـة أولـى، يهدف لتحقيق استقرار مؤشرات الاقتصاد الوطني فـي المـدى القصير الأجـل بالعمل علـى الحـد من تراجع معدلات النمو الاقتصادي، و التخفيـف من وتيرة التضخم، و تسيير للطلب المحلي بواسطة السياسـات النقديـة و غيـرها. علـى أن يتبـع ببرنـامج تعديـل هيكـلي بالاتفـاق مع البنـك الـدولي، هـدفه القضـاء على الاختـلالات التي يعـاني منهـا الاقتصـاد الـوطني، و تعميـق إجراءات الاستقـرار الاقتصـادي، و تبني آليـات اقتصـاد السـوق.

1. برنامج الاستقرار الاقتصادي (1995/1994):

يعد برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول برنامج قصير المدى (أفريل 1994/مارس 1995)، و تم بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي. و تنفيذ هذا البرنامج يقتضي أساسا القيام بعديد الأمور أهمها: إيقاف تراجع النمو الاقتصادي، و احتواء وتيرة التضخم، و التسيير الجيد للطلب المحلي بواسطة سياسات نقدية صارمة، و تعميق الإصلاحات الهيكلية، مع العمل على تخفيف عبئ خدمة الدين الخارجي، إضافة إلى العمل على تحرير التجارة الخارجية.

و من خلال هذا الاتفـاق دخلت الجزائـر مرحلـة جديدة من الإصلاحـات مست عديـد القطـاعـات و المتعلقة أساسا بإنعاش الاقتصاد الوطني استعدادا للانتقال إلى اقتصاد السوق و بعث النمو الاقتصادي الـذي غلـب عليـه الـركود في الفتـرة الأخيـرة. و لـذلك استلـزمت عملية الاستقـرار الاقتصادي تسطير الأهـداف التاليـة[2]:

[1]. بطاهر علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 185-186.

[2]. عبد الله بن دعيدة، مرجع سبق ذكره، ص 362.

- القضاء على عجز الميزانية العمومية أو على الأقل تخفيضه.
- التقليص من الكتلة النقدية. وهذا شرط أساسي للتطور السليم والصحيح.
- إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، وذلك عن طريق تخفيض عبئ خدمة الديون الخارجية.
- الاستمرار في عملية تحـرير الاقتصاد الوطني.

و لتحقيـق هذه الأهداف استخدمت الحكومـة الجزائريـة عديد الوسـائـل مثـل ترشيـد الإنفـاق العـام و إلغاء الدعم الحكومي لأسعار بعض السلع الأساسية أو تخفيضه ذلك لغرض تحرير الأسعار، مع إصلاح النظام الضريبي و محاربة الغش و التهرب الضريبي و العمل على زيادة إيرادات الضرائب، كل ذلك للقضاء على عجز الميزانية. أيضا الحد من التضخم النقدي، و تخفيض سعر الصرف و تحرير التجارة الخارجية، و هذا متعلق بجانب تحسين السياسة النقدية. و غيرها من الوسائل كإعادة جدولة الديون الخارجية (خاصة المتعلقة بفترة البرنامج) لغرض تحقيق هدف تخفيض خدمة الدين الخارجي.

و الملاحـظ أن البرنـامج طبـق في وقـت شهـدت فيه البـلاد ظروفا اقتصادية واجتماعية و أمنية جد صعبة. إلا أن الجزائر كانت قد احترمت و طبقت كافة الإجراءات المتفق عليها بشهادة الخبراء الماليين و حتى خبراء صندوق النقد الدولي.

النتائـج المحققة من البرنامج:

من أهم النتائج التي حققها برنامج الاستقرار الاقتصادي هي إيقاف تراجع النمو الاقتصادي حيث بلغ معدل نمو النتاج المحلي (0,2-%) في فترة البرنامج بعد أن كان (2-%) في سنة 1993. كما أن معدل التضخم لم يتجاوز (29%) عوض ال (40%) المتوقعة حسب البرنامج. أيضا تم تخفيض قيمة العملة المحلية بـ (40,17%) في أفريل1994 رافقه ارتفاع كبير في أسعار المواد الغذائية و الطاقوية المدعمة، و تحرير أسعار سلع أخرى، كما انخفض عجز الموازنة العامة من 8,7% من الناتج المحلي الإجمالي. أما على المستوى الخارجي، فقد تحسنت وضعية ميزان المدفوعات الذي سجل زيادة في الاحتياطي بالعملة الصعبة قدر بـ: (2,64) مليار دولار سنة 1994 مقابل (1,5) مليار دولار سنة 1993[1].

لكن رغم كل ذلك لوحظ تدهور كبير في الظروف المعيشية لفئة كبيرة من المواطنين بسبب الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر هذا من ناحية، و من ناحية أخرى بسبب الركود الذي شهده الاقتصاد الوطني خاصة بعد أزمة أسعار النفط في الثمانينات. لذلك قامت الجزائر بتخصيص غلاف مالي قدره (17,5 مليار دينار) لصالح الفئات المحرومة، و بخاصة البطالين الذين منحوا دعما نقديا مباشرا بقيمة

[1]. عبد الله بن دعيدة، مرجع سبق ذكره، ص 364.

2100 دينار جزائري شهريا. و إنشاء صندوق الضمان الاجتماعي هدفه تقديم مساعدات في شكل قروض للشباب العاطل عن العمل.

2. برنامج التصحيح الهيكلي: (1998/1995)

لقد جـاء برنـامج التعديـل الهيكـلي للقضـاء على الاختلالات التي يعـاني منهـا الاقتصاد الوطني، و تعميق إجراءات الاستقرار الاقتصادي، و تبني آليات اقتصاد السوق، و قد شرع في تطبيق هذا البرنامج منذ أفريل 1995 إلى مارس 1998، و من بين الإجراءات التي نص عليها:

1.2. السياسة النقدية والمالية: في مجال السياسة المالية كان الهدف من هذا البرنامج هو العمل على تقليص العجز الموجود في الميزانية. و لتحقيق ذلك كان لا بد من زيادة الإيرادات (حيث قامت الحكومة بتوسيع نطاق الرسم على القيمة المضافة و الذي تضمن أربع معدلات هي: 07%، 13%، 21%، 40% و كل معدل يطبق على قائمة معينة من المنتجات، و حسب ما جاء في قانون المالية لسنة 1995 أنه تم إلغاء المعدل المضاف 40%، و تعديل المعدل المخفض إلى 14% في قانون المالية لسنة 1997. أيضا إدخال الضريبة على الدخل الإجمالي بتطبيق جدول متصاعد. إضافة إلى ذلك العمل على رفع العائد الضريبي من خلال مكافحة الغش و التهرب الضريبي). و تقليص النفقات (تم الضغط على نفقات التسيير و هي نفقات إدارية تمثل أكثر من 30% من الناتج المحلي الإجمالي. أيضا التحكم في كتلة رواتب و أجور عمال الوظيف العمومي كتخفيض التعيينات الجديدة في الوظائف الحكومية مثلا، و إزالة الدعم لأسعار بعض السلع، و عقلنة نفقات التجهيز... و غيرها).

أمـا بالنسبـة للسيـاسـة النقديـة، فكـان الهدف هو دعم سعر الصرف الجديد للعملـة المحليـة (الدينـار) و مكافحة التضخم. فمثلا أنه قبل عملية الإصلاح الاقتصادي كان يتم تمويل عجز الميزانية عن طريق الإصدار النقدي من البنوك مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم لذا فكان من الواجب العمل على التحكم في السيولة المصرفية. كما تم إدخال أداة الاحتياطي الإجباري منذ سنة 1994، و أيضا تكوين سوق القروض عن طريق تقنيات مناقصة القروض لإعادة تمويل البنوك، و إزالة هامش ربح البنوك مع تحرير كلي لمعدلات الفائدة المدينة و العمل على تحقيق معدلات فائدة حقيقية موجبة لزيادة الادخار.

كل هـذه الإجراءات تهـدف إلـى ضـرورة تطـوير السـوق النقـدي، و تحسين أدوات السياسة النقدية و ترقية النظام المصرفي، و تنشيط المنافسة في النظام المصرفي بتشجيع إنشاء البنوك الخاصة.

2.2. تحرير التجارة الخارجية: لقد تميزت الفترة (1962–1989) باحتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية. و قد هدفت من وراء ذلك إلى دعم استقلال الاقتصاد الوطني، و ترقية الصادرات و تنويعها، و

تأمين مختلف احتياجات المواطنين ... إلخ. لكن هذه السياسة الاحتكارية للتجارة الخارجية لم تدم طويلا خاصة بعد أن دخلت الجزائر في أزمة اقتصادية عميقة منذ 1986 بسبب انخفاض أسعار البترول.

هذا ما دفع بالجزائر للقيام بإصلاحات لهذا القطاع، فقامت بتحرير التجارة الخارجية بشكل كبير رغم بقاء عديد العوائق غير الجمركية، فضلا عن ارتفاع التعريفة الجمركية لكثير من الواردات. و عملية التحرير هذه تتم برفع القيود الإدارية و المالية بالإضافة إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات.

و بدأ التحرير بشكل تدريجي حيث جسده قانون (29/88) الذي منح أكثر مرونة في مجال التجارة الخارجية، و تدعم هذا الاتجاه بواسطة قانون المالية التكميلي لسنة 1990 الذي يسمح باللجوء إلى الوسطاء الماليين لأجل انجاز المعاملات مع الخارج و رفع القيود المتعلقة بدخول العملات الأجنبية و تجارة الاستيراد، و تم تخفيض التعريفة الجمركية بشكل مستمر منذ سنة 1992، حيث كانت معدلات التعريفة الجمركية منذ أوائل التسعينات من القرن الماضي تقدر بـ: 19 معدلا، و مع الشروع في عملية الإصلاح الجمركي لسنة 1992 تم إلغاء القيود و تراجعت بعض معدلات التعريفة الجمركية ليصل العدد إلى 07 معـدلات كمـا سجـل لأول مرة تراجعـا في المعدل الأعلى للحقوق الجمركية الخاصة بالاستيراد و كان ذلك سنة 1996 من 60% إلى 50%، ثم سجل هذا المعدل انخفاضا إلى 45% سنة 1997[1]. كما تواصلت عملية التخفيض للتعريفة الجمركية، بما يتوافق و مشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC).

3.2. تحرير الأسعار: تعد الأسعار أداة أساسية في قيادة الاقتصاد الوطني، لذلك فقد تضمن برنامج التصحيح الهيكلي إجراءات خاصة باتجاه تحرير الأسعار، بعدما كان نظام الإعانات المعمم هو السائد في الجزائر، و الذي وصلت نسبته إلى (5%) من الناتج الداخلي الإجمالي. مما نتج عنه عدة سلبيات كتراكم المخزون الموجه للمضاربة، إضافة إلى ندرة السلع المدعمة، و ظهور ما يسمى بالسوق الموازي. حيث يتم بيع المنتوج إلى المستهلك بالسعر الحقيقي، و يستفيد تجار السوق الموازي من فارق السعر بين السعر المدعم و السعر الحقيقي.

و في نطـاق سيـاسات التحرير الاقتصـادي التي قـامت بها الجزائر تم تحرير الأسعار بشكل كبير و البداية كانت من خلال قانون 89-12 المتعلق بالأسعار، و هذا القانون يفرق بين نوعين من الأسعار هما[2]:

[1]. زغيب شهرزاد و عيساوي ليلى: "آفاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ــ الجزائر، العدد 04 (ماي 2003)، ص 85.

[2]. بطاهر علي، مرجع سبق ذكره، ص 197.

أ. الأسعـار الإداريـــة: هـي خـاضعة لإدارة الـدولــة و تهـدف إلى تـدعيـم القـدرة الشـرائيــة للأفـراد و النشاط الإنتاجي و يتم ضبطها عن طريق تحديد الأسعار القصوى و أسعار الهامش.

ب. الأسعـار الحرة: و هو ما يعرف بنظام التصريح بالأسعار من خلاله يصرح الأعوان الاقتصاديون بالمنتجات و الأسعار المرغوبة لدى المصالح التجارية و يتعين على الأعوان الالتزام بتلك الأسعار و هي موجهة لتحسين عرض السلع عن طريق ممارسة سياسة حقيقية للأسعار.

و عرفت عملية تحرير الأسعار تقدما ملموسا، حيث وصلت نسبة السلع المحررة نهاية عام 1996 حوالي 84% من إجمـالي السلـع المدرجـة في مؤشر أسعـار المستهلك، حيث أن عمليــة رفع الـدعم عن أغلبيــة السلــع (كالسلــع الفلاحيــة و الوسيطــة و مواد البنــاء)، و مراقبــة أسعار التجزئة لمعظم السلع و الخدمات التي شرع فيها منذ سنة 1994، أدت إلى تراجع النفقات العامة بأكثر من 25 مليار دولار. و من ثم تراجع العجز الكلي في الميزانية العامة. مع استثناءات لعدد قليل من السلع الأساسية (كالمواد الغذائية، الطاقة و النقل العمومي) من عملية رفع الدعم، و التي تم رفع الدعم عنها بعد سنتين، حيث مع نهاية سنة 1997 تم إلغاء الدعم على المنتوجـات الغذائيـة و الطاقويــة. مما أدى إلى ارتفاع في الأسعار وصل إلى نسبة 100% لبعض المنتجات. و كان الهدف من كل ذلك هو جعل أسعار السلع و الخدمات تعتمد على قواعد المنافسة، و تتماشى مع الأسعار العالمية.

المطلب الثالث: الخوصصة وإصلاح القطاع العام

يعد إصلاح المؤسسات الاقتصادية احد أهم الإجراءات المتخذة في إطار برامج التصحيح الهيكلي، على اعتبار أن المؤسسة الاقتصادية عاملا مهما لخلق الثروة و تراكمها. و بالتالي كان من الواجب العمل على إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية في الجزائر، حيث أنها شهدت العديد من الإصلاحات كإعادة الهيكلة العضوية و المالية منذ بداية عقد الثمانينات من القرن العشرين، و عملية التطهير المالي ثم الاستقلالية المالية منذ نهاية عقد الثمانينات من القرن نفسه. و رغم ذلك إلا أن الأداء الاقتصادي الضعيف لتلك المؤسسات العمومية و الخسارة المستمرة و المتراكمة لعدم امتلاكها سلطة تحديد الأسعار مع سهولة تغطية العجز عن طريق اللجوء إلى البنوك التجارية.

و بالتالي ما كان على الجزائر إلا أن تقوم بعملية خوصصة المؤسسات العمومية (مما يطرح مشكل انسحاب الدولة من الدائرة الاقتصادية) باعتبارها العنصر الأساسي لتعريف نموذج اقتصاد السوق الجزائري. و قبل التطرق لبرنامج الخوصصة لا بد من توضيح الأسباب الحقيقية التي مهدت إلى إجراء عمليات الخوصصة في الجزائر، و هي تنعكس من خلال العمليتين التاليتين[1]:

[1]. حمــدي حميـــد: "خوصصة المؤسسات العمومية في القانون الجزائري"، أنظر كتاب: مصطفى محمد العبد الله ... [و آخرون]، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مرجع سبق ذكــره، ص 373.

- تحول القطاع الخاص الجزائري إلى رأس مال خاص وهيمنة رأسمالية خاصة وطنية، وتبني الجزائر لسياسة "الباب المفتوح" أمام الرأسمالي الدولي وجلب المصالح الأجنبية بتطوير مفهوم الشراكة في إطار عولمة الاقتصاد.
- أزمة نظام الإنتاج الصناعي الجزائري الذي يعتبر في الواقع أزمة تسيير الرأسمال من قبل الدولة هذه الأزمة ميزت المرحلتين الرئيستين التاليتين:

- **1986-1988**: أزمة تسيير الرأسمال من طرف الدولة (تدخل الدولة كمقاول لم يسمح بالتوفيق بين الفعالية الاقتصادية عن طريق التحكم في التقانة (التكنولوجيا ومبدأ الاستثمار). فرض منح الاستقلاليـة للمؤسسات العمومية الاقتصادية و المؤسسة على شكل شركة تجارية (خوصصة الهياكل و تسيير تلك المؤسسات).
- **1993-1995**: أزمة تسيير الدولة للرأسمال بواسطة صناديق المساهمة (لم تتمكن الدولة من الفصل بين السيادة و التجارة)، دفع الدولة، مرة أخرى، إلى التنازل عن السلطة القانونية الاقتصادية لصالح شركات رؤوس أموال (مجموعات صناعية ومالية)، أو شركات مراقبة متمثلة في الشركات العمومية القابضة المؤسسة بمقتضى الأمر 95-25 المؤرخ في 25 أيلول/سبتمبر 1995، و المتعلق بتسيير رؤوس أموال الدولة التجارية.

و بذلك ظهر أول برنامج للخوصصة في أفريل 1996 مدعوما من قبل البنك الدولي، حيث كان من المقرر أن يمس حوالي 200 مؤسسة عمومية محلية صغيرة، خاصة في قطاع الخدمات كما أنشأت لهذا الغرض شركات قابضة. و قد تم فعلا حل و خوصصة أكثر من 800 مؤسسة محلية. أما بالنسبة للمؤسسة العمومية الكبيرة فإنه حدد مع نهاية سنة 1998 اعتماد برنامج يقضي بخوصصة نحو 250 مؤسسة خلال سنتي 1998-1999 إلا أن هذه العملية لم تستكمل بشكل كامل لعدة أسباب منها موضوعية و منها ذاتية (كعدم استقرار الطاقم الحكومي، وبالخصوص الهيئات القائمة على عملية الخوصصة، رفض النقابات و العمال، الوضع الأمني ... وغيرها). أما المؤسسات العمومية التي لا يمكن إنعاشها فإنه ابتداءا من شهر نوفمبر 1996 شرع في حلها و بوتائر سريعة. حيث تشير الأرقام إلى أنه تم حل 815 مؤسسة نهاية شهر جوان من سنة 1998، منها: 83% مؤسسات محلية 16% مؤسسات عمومية[1].

[1]. عمار عماري: "الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الصناعي في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، العدد 2001/01، مطبعة دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ص 99.

و في نهاية 1998 قدرت وزارة المالية مختلف عمليات تطهير المؤسسات العمومية الاقتصادية بحوالي 1400 مليار دينار. و هذا المبلغ يشمل:

- مقدار ضعيف نسبيا مقارنة بالمجموع على الخسارة الناجمة عن انخفاض سعر الصرف بسبب انخفاض قيمة العملة الوطنية.
- نفقات عمليات التطهير التي سبقت مخطط بنوك- مؤسسات.

ويمكن تقسيم مبالغ التطهير المالي للمؤسسات العمومية من طرف البنوك الحكومية كما هو مبين من خلال **الجدول (4-7)**[1]:

جدول 4-7: عمليات التطهير المالي

(الوحدة: مليار دينار)

طبيعة التطهير	المبلغ
دفع الأجور والرواتب	35
فوائد على المديونية التي أعيد شراؤها	69
تنازل الخزينة عن ديون لها تمثل قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف البنك الوطني للتنمية	126
عمليات تصفية المؤسسات (مؤسسات عمومية اقتصادية تم حلها، مؤسسات غير مستقلة و نفقات اجتماعية للمؤسسات المستقلة)	239
أموال منفقة دفعت للبنوك.	384
مديونية الخزينة اتجاه البنوك (مع أخذ بعين الاعتبار أقساط الدين فقط دون الفوائد)	542
المجموع	**1395**

Source: ABDELKRIM NAAS, Le système bancaire Algérien

علما أن مختلف عمليات التطهير المالي تمثل حوالي 50% من الناتج الداخلي الإجمالي لسنة 1998 أو (7) سبعة أضعاف ميزانية التجهيز للدولة للسنة ذاتها.

[1]، بطاهر علي، مرجع سبق ذكره، ص 207.

المبحث الثالث: نتائج الإصلاحات الاقتصادية و برامج التنمية خلال الفترة (2019/2001)

شرعت الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة في القيام ببرامج أساسية للتنمية كنتيجة للانفراج المالي الذي تحقق بفعل برامج التثبيت الاقتصادي و التعديل الهيكلي من ناحية ، و بفعل ارتفاع أسعار البترول من ناحية أخرى، في إتباع سياسة مالية مرتكزة أساسا على التوسع في النفقات العامة. و كان الهدف من هذه السياسة هو زيادة معدلات النمو الاقتصادي و التقليل من معدلات البطالة إلى أدنى مستوياتها.

و كانت الإستراتيجية التنموية خلال الفترة 2014/2001 مبنية على الانطلاق في تطبيق ثلاث برامج تنموية: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) و البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014).

و بالرغم من النتائج الميدانية التي حققتها برامج الاستقرار الاقتصادي و التعديل الهيكلي و برنامج الإنعاش الاقتصادي. خاصة في الميدان الاقتصادي من خلال تحقيق فائض اقتصادي معتبر و أيضا في مجال تخفيض المديونية الخارجية حتى نهاية سنة 2006، و غيرها. إلا أن النتائج المحققة بقيت محل جدل واسع بين مختلف الاقتصاديين، سواءا في الجانب الاقتصادي أو الجانب الاجتماعي.

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و تقييم الإصلاحات الاقتصادية في بداية الألفية الثالثة

يعتبر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي برنامجا قياسيا نظرا للظروف الاقتصادية و الاجتماعية الصعبة التي مرت بها الجزائر خلال العقد الأخير من القرن العشرين و بداية القرن الحادي و العشرين. حيث كان يهدف إلى الحد من مظاهر الفقر و البطالة، وتحسين مستوى المعيشة و ايجاد مناصب عمل، إضافة إلى دعم التوازن الجهوي و إعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

1. برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004:

جاء هذا البرنامج ضمن الإصلاحات الاقتصادية العميقة التي تهدف إلى تحريك دواليب النشاط الاقتصادي بعد معاناته من الركود في مجمل قطاعاته، بالتركيز على دور الإنفاق العام في تمويل التنمية الاقتصادية لتحفيز الاستثمار الداخلي و الأجنبي، و تحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي تنعكس إيجابا على مختلف الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية.

أقر هذا البرنامج شهر أفريل من سنة 2001 حيث بلغت قيمته 525 مليار دينار جزائري أي ما يقارب حوالي 07 مليار دولار و هو ما يوضحه الجدول (4-8). و كان يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات و الأنشطة الإنتاجية الفلاحية لعزيز المصلحة العامة و تحسين المستوى المعيشي للسكان و التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية.

جدول 4-8: مضمون برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004

(الوحدة: مليار دج)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع	المجموع %
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2,0	210,5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	12.4
دعم الاصلاحات	30,0	15,0	-	-	45,0	8.6
المجموع	213.1	178.3	113.2	20,5	525,0	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي 2001.

و الملاحظ من خلال هذا الجدول أن المخصصات المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي ارتكزت على أربعة محاور أساسية: ارتكز **المحور الأول** حول الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية الذي حاز على النصيب الأكبر من الاستثمارات بغلاف مالي قدر ب 210.5 مليار دج أي ما نسبته 40.1% نظرا لما كان يعانيه الاقتصاد الجزائري قبيل بداية الألفية الثالثة من تدهور في البنى التحتية و الهياكل القاعدية، فضلا عن الأهمية الكبرى لهذا القطاع في التأسيس لمحيط ملائم يساعد على النهوض و التطور الاقتصادي، أما **المحور الثاني** تمثل في التنمية المحلية و البشرية لتحتل المرتبة الثانية بغلاف مالي قدره 204.2 مليار دج بنسبة 38.8% نظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها هذا الجانب في تحسين الظـروف الاجتمـاعيـة و تدعيـم سبـل التنميـة الاقتصاديـة، من خـلال اقتـراح برامج في ميدان التشغيل و الحماية الاجتماعية بغلاف مالي قدر ب 16 مليار دج يخص برامج الأشغال ذات الكثافة العالية للعمالة و المتعلقة بالولايات الأقل تنمية. إضافة إلى إنشاء صناديق مثل:الصندوق الوطني للسكن، الصندوق الوطني للقروض المصغرة، الصندوق الوطني للصحة و صندوق تنمية الجنوب (الذي يشمل 13 ولاية من الجنوب الجزائري خصص له مبلغ 25 مليار دج). يليها **المحور الثالث** المرتكز على دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري من خـلال تكثيـف الإنتـاج الفـلاحي الـذي يشمل الموارد واسعة الاستهـلاك و تـرقية الصادرات من المنتجات الـزراعية في مقابل حماية النظام البيئي و القضاء على الفقـر و التهميش عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية و معالجة ديون الفلاحين. كذلك البرامج المرافقة و المدعمة للإصلاحات **كمحور رابع** بغلاف مالي قدره 45 مليار دينار جزائري بنسبة 8.6%، على اعتبار أن عملية تطبيق برنامج دعم الانعاش الاقتصادي تطلب لأجل انجازه تجنيد موارد مالية هائلة، و لغرض إنجازه بأقل الأعباء و الحصول على نتائج مرضية وجب تطبيق جملة من التعديلات المؤسسية و الهيكلية التي تسمح بإنشاء محيط ييسهل تطبيق قوى السوق بصفة فعالة.

2. آثار الإصلاحات الاقتصادية و برناج الانعاش الاقتصادي على الجانب الاقتصادي

يمكن القول أنه من بين المؤشرات المستخدمة في تقييم الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (برامج التعديل الهيكلي)، هي مؤشرات الاقتصاد الكلي، مثل: معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، وضعية الخزينة العمومية، ميزان المدفوعات ... و غيرها.

و من مميزات نجاح أو فشل هذه الإصلاحات في الجانب الاقتصادي هو تحقيق أو عدم تحقيق السيطرة على التوازنات النقدية و المالية على مستوى الاقتصاد الكلي و لو بشكل نسبي و مؤقت. و من بين المؤشرات المذكورة ما يلي:

2. 1. معدل النمو الاقتصادي: خـلال فتـرة الـركود الكبير الـذي ضرب الاقتصاد الجزائري خـلال الفتــرة الممتـدة من سنــة 1986 إلـى غايــة العـام 1997، كـان الاقتصاد الجزائـري يـراوح بيـن التباطـؤ و الـركود العميق فـي معدلات النمو حيث حقق ركودا عميقـا و نمـوا اقتصاديا سلبيا صريحا في أعوام: 1986، 1987، 1988، 1990، 1991، 1993، 1994. لذا كان من أهداف برنامج التعديل الهيكلي رفع معدلات النمو الاقتصادي وفـق أسـس سليمـة علـى المـديين المتوسـط و الطـويل الأجـل. و كانت معدلات النمو في باقي الفترة المذكورة (1995 إلى 1997) و التي واكبت مرحلة برامج الإصلاح الاقتصادي فـي الجزائر، محدودة للغايـة. و مع صعود أسعار النفـط و الغـاز منـذ العـام 1999، سجل تحسن ملحوظ في معدل النمو الاقتصـادي حيـث وصل إلى 4.1 بالمائة سنة 2002 و6.8 بالمائة سنة 2003 و 5,2 للسنة 2004 وهي النسب التي تظهر أن الاصلاحات الاقتصادية المطبقة خلال عقد التسعينات من القرن العشرين برعاية المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الـدولـي و البنك الـدولـي) و برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي كلها أمور سمحت بإعطاء ديناميكية للاقتصاد الجزائري وأخرجته من حالة الانهيار الـذي عاشه الاقتصاد الوطني سنوات التسعينات من القرن الماضـي و هو ما يوضحه الجـدول (4-9)[1]. بينما وصل معدل النمو الاقتصادي نسبة5.3 % سنة 2005 و لم يتجاوز هذه النسبة سنة 2006.

[1]. بوضياف ياسين: "التنمية الاقتصادية فـي الجزائر بين متطلبات الحاضر و رؤية مستقبلية"، مقالــة أنترنت، تاريخ الاطلاع: 2017/10/28،ص ص 12-13، www.univ-chlef.dzedswp-contentuploads...Artile-6-N5.pdf

جدول 4-9: نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج الداخلي الخام (مليار دج)	3331	3937	4266	4484	4827
النمو الاقتصادي %	2.2	2.6	4.1	6.8	5.2
التضخم %	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6
نسبة الفائدة %	8.5	8.5	7	6	5.5
المديونية الخارجية (مليار دولار)	25.26	22.57	22.64	23.40	21.40
البطالة %	29.3	28.4	26	23.7	17.7
الفقر%	-	22.6	8.5	8	6.8
الأمية %	33.3	32.2	31.1	30	28.7

المصدر: تومي عبد الرحمن: "واقع و أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر ، 2006، ص 238.

2. 2. المديونية الخارجية: تمكنت الجزائر من تخفيض ديونها الخارجية التي بلغت حوالي30 مليار دولار عام 1998، ذلك على ضوء الارتفاع الكبير في الفائض التجاري . كما أن الفائض في الحساب الجاري بلغ في المتوسط خلال السنوات الخمس من عام 2001 حتى عام 2005 نحو (13,7%) من الناتج الإجمالي[1].

و تمكنت كذلك من تسجيل أدنى مستوى للمديونية الخارجية و المقدرة بـ : 700 مليون دولار فقط مقـابل 4.7 مليار دولار فقط باحتساب الديون التجارية للقطاع العام و الخاص، ذلك نهاية سنة 2006، كمـا نجحت سنة 2006 في الحصول على موافقة بالإجماع من نادي باريس للدائنين العموميين بالدفع المسبق للديون المعاد جدولتها سنتي 1995/1994، و التي كان يفترض تسديدها في الفترة ما بين 30 نوفمبر2001 و 30 نوفمبر2011. و هو القرار الذي مكن الجزائر من وضع حد للمعانات التي كانت

[1]. أحمد السيد التجار: "إقتصاد الجزائر .. من سنوات الجمر إلى آفاق النمو السريع"، تحليلات عربية ودولية، مؤسسة الأهرام - القاهرة – مصر.

سائدة قبل سنة 2000 من جراء ثقل خدمة الدين الخارجي. و بذلك تكون الجزائر قد سددت بين سنوات 1985 و2005 مبلغ جد مرتفع 117,9 مليار دولار، حوالي 84 مليار دولار منها لتسديد الديون الأساسية إضافة إلى 34 مليار دولار في شكل فوائد. و رغم ذلك لم تتمكن الجزائر سوى من خفض مديونيتها بالنصف فقط 33,6 مليار دولار سنة 1994 إلى 15,6 مليار دولار نهاية سنة 2005[1]. و التي بلغت 21,4 مليار دولار نهاية سنة 2004 و 23,7 مليار دولار نهاية 2003، علما أن المديونية كانت عند 25,26 مليار دولار سنة 2000 و هو ما يوضحه الجدول (4-9).

2. 3. بالنسبة لميزان المدفوعات: تميز الاقتصاد الجزائري بتدهور مستمر في ميزان المدفوعات منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين و ذلك لسببين: يتعلق السبب الأول بالميزان التجاري الذي تأثر بانخفاض معدلات التبادل منذ 1986 نتيجة انخفاض قيمة الصادرات لتدهور أسعار البترول في الأسواق العالمية التي وصلت إلى حوالي 10 دولار أمريكي للبرميل، أما السبب الثاني فيتعلق بضغط المديونية الخارجية و التي وصلت إلى مستويات كبيرة بداية التسعينات من القرن نفسه.

و الوضع لم يبق على حاله نتيجة لتطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي و برنامج التعديل الهيكلي من جهة، و من جهة أخرى نتيجة لارتفاع أسعار البترول و بالتالي قيمة الصادرات الإجمالية، حيث سجلت قيمة الصادرات الإجمالية ارتفاعا بـ 10,8 % في منتصف سنة 2000، و انخفضت إلى 9,4 % في الفترة نفسها لسنة 2001، و هذا الارتفاع ناتج عن تحسين الوضعية الاقتصادية في معظم القطاعات الاقتصادية، منها ارتفاع أسعار البترول، و صادرات الغاز الطبيعي بـ 60 مليار مكعب، و قيمة صادرات المحروقات (الغاز والنفط) في سنة 2000 إلى 10,6 مليار دولار، أي ما يمثل 95 % من المجموع للإيرادات بالعملة الصعبة. و تشكل نسبة الصادرات خارج المحروقات متمثلة في المنتجات الزراعية و الفوسفات و المنتجات التحويلية 2.7 % في النصف الأول من سنة 2001. و ارتفعت قيمة الواردات في هذه الفترة إلى 16% عن نفس الفترة لسنة 2000، حيث تتصدر المعدات الصناعية قائمة الواردات ب 33%، و يليه المواد الغذائية بـ 25,8 % من المجموع الكلي للواردات، أن ارتفاع الواردات و انخفاض الصادرات في النصف الأول من سنة 2001، أدى إلى انخفاض في الميزان التجاري بـ 24 % عن النصف الأول لسنة 2000، مع ارتفاع مسجل في احتياطي العملة الصعبة من 6مليار دولار سنة 2000 إلى 12 مليار 2001، و ذلك يسهم في تغطية الواردات لمدة أكثر من سنة.

[1]. عبد الوهاب بوكروح: "الوضعية المالية للجزائر في 2006: حكومة مصابة بالتخمة و مواطنون يقتاتون من المزابل"، مقالة أنترنت : تاريخ الاطلاع:2017/10/25،
https://www.djazairess.com/echorouk/10155

كما انخفضت المديونية الخارجية للجزائر بـ : 10 % في سنة 2001 عن سنة 2000[1]. من 25.26 مليار دولار سنة 2000 إلى 22,57 مليار سنة 2001.

و بات الاقتصاد الجزائري في وضع غريب حيث أصبح مصدر للثروة بسبب الفائض المحقق في الميزان التجاري و المقدر بحوالي 30 مليار دولار نهاية نوفمبر من سنة 2006. إضافة إلى أن الجزائر أصبحت مصدر صافي لرؤوس الأموال لأن احتياطي البلاد من العملة الصعبة الذي تجاوز 72 مليار دولار نهاية سنة 2006، حيث أنه يفوق بأزيد من 17 مرة حجم المديونية الخارجية المقدرة بـ 4,7 مليار دولار. و هو الوضع الذي اختصره البروفسور **محمد الشريف يلمان** نائب محافظ بنك الجزائر السابق بالقول إن الوضعية المالية للجزائر اليوم تشابه تماما وضعية **سد تاقصبت كلما يمتلئ يفتح ليذهب إلى البحر، لأن القنوات غير موجودة،** بمعنى أن الجزائر لا تتوفر على قدرة كافية لتحويل القدرات المالية الخيالية التي تتوفر لديها إلى برامج تنموية رغم أن الدولة لا تزال أهم مستثمر و أهم موفر لمناصب الشغـل. باستثناء المحاولات المحتشمة للمستثمرين العرب في بعض القطاعات الخدمية على وجه الخصوص[2].

2. 4. بالنسبة لميزانية الدولة: فقد سجلت تحسنا ملحوظا منذ نهاية عقد التسعينات من القرن الماضي. حيث وصل صافي مداخيل النفط سنة 1998 إلى 13 مليار دولار. و مع تصاعد الفورة النفطيـة بعد احتلال العـراق إلى 32 مليـار دولار سنة 2004، تقفز إلى 45 مليـار دولار سنة 2005. و بفضل ذلك أصبحت خزينة الدولة تتوفر على احتياطي ضخم من العملة الصعبة، مقارنة مع الاقتصاد الجزائري برمته إذ وصلت إلى 55 مليار دولار بما يوازي الغلاف المالي للاستيراد من الخارج لمدة سنتين بلا توقف[3]. ليتجاوز احتياطي العملة الصعبة 72 مليار دولار نهاية سنة 2006.

2. 5. الخوصصة وتأهيل المؤسسات الوطنية: لا تزال عملية الخوصصة في الجزائر في مرحلة مبكرة، و كان الهدف من هذه العملية هو تخفيف العبء على الدولة، و لذلك جرت بعض عمليات الخوصصة في العام 1996، و أيضا في العام 1998، حيث عرضت الحكومة 26 شركة صغيرة مملوكة للدولة للبيع إلى مستثمرين محليين و أجانب كما قدم المجلس الوطني للخوصصة إعلانا بأسماء 10 فنادق، و12 مصنعا للطوب و أربع شركات للمشروبات الغازية مطروحة للبيع.

---

[1]. كربالي بغدادي، مرجع سبق ذكره، ص64

[2]. عبد الوهاب بوكروح، مرجع سبق ذكره.

[3]. أحمد الخمسي: "الوجـه السلبي من البونابرتيـة فـي السياسـة الخارجيـة الجزائريـة"، الحـوار المتمدن- العدد : 1676- 17/09/2006. www.rezgar.com . تاريخ الاطلاع: 2016/09/15.

كما قامت الدولة بالسماح ل: (05) شركات خاصة بتقديم خدمات شبكة الانترنت سنة 1999، واضعة حدا لاحتكارها لهذه الخدمة، و قامت أيضا بمنح تراخيص لشركات طيران خاصة عندما حررت قطـاع الطيـران، و بالتـالي السمـاح للشركات الخاصة بمنافسة الخطوط الجوية الجزائرية المملوكة للدولة. و في سنة 2000 وافق البرلمان الجزائري على مشروع قانون الخوصصة قطاع الاتصالات و الخدمات البريدية الذي تسيطر عليه الدولة، أما في سنة 2002 فقد تمت الموافقة على مشروع قانون رئيسي بشأن توزيع الكهرباء و الغاز يرمي إلى خصخصة صناعة توليد الكهرباء التي تهيمن عليها الدولة. و الهدف من ذلك هو رفع احتكار شركة "سونلغاز" المملوكة للدولة لقطاعي الكهرباء و لتوزيع الغاز[1].

أما في الجانب القانوني للعملية، فيهدف قانون الخوصصة الذي يحمل الرقم (01-04) إلى تنظيم تسيير المؤسسات العمومية و خوصصتها، و الدافع لعملية التعديل يكمن في ثقل سيرورة الخوصصة التي انطلقت في سنة 1995، و أهم ما يرمي إليه هذا القانون مايلي:

أ. تتولى وزارة المساهمة و تنسيق الإصلاحات الأمانة العامة لمجلس مساهمات الدولة.

ب. تحدد الإستراتيجية الشاملة للخوصصة بعد دراسة الملفات و إعداد البرامج من قبل مجلس مساهمات الدولة.

ج. حل الشركات العمومية القابضة (11)، و تشكيل 28 مؤسسة لتسيير المساهمات، حيث تضم 674 مؤسسة اقتصادية.

د. إدماج الأمرين المتعلقين بالخوصصة (1995) و تسيير رؤوس الأموال التجارية في المؤسسات التي تنتمي للقطاع العام.

زيـادة على ذلك قـامت الجزائـر بتوقيع اتفـاق الشراكـة مع الاتحـاد الأوربي نهاية العام 2001، تحضيرا للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC). و بذلك أصبح الهدف اتجاه المؤسسة الاقتصادية هو "**عملية تأهيل المؤسسات الوطنية**" بصفة خاصة والاقتصاد الوطني بصفة عامة للدخول إلى المنافسة الوطنية و الأجنبية. و بالتالي أضحت عملية التأهيل بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية أمرا ضروريا تحتمه المنافسة التي لا ترحم. لكن الحديث عن المنافسة يتطلب وجود محيط اقتصادي تنافسي بعيدا عن كل مفاهيم السيطرة و الاحتكار، و يعتبر أحد المحددات التي تحدد مدى تنافسية المؤسسة الوطنية سواءا كانت ذات ملكية خاصة أو عامة.

[1]. رفعت عبد الحليم الفاعوري، تجارب عربية في الخصخصة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية (2004) القاهرة-مصر، ص ص 164-165.

كما قامت وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة الجزائرية بإعداد برنامج وطني يمتد من سنة 2000 إلى سنة 2008 لإعادة تأهيل المؤسسات العمومية و الخاصة. كما أنه يهدف إلى تكييف و تحديث أنظمة الإنتاج لتتماشى مع التطورات الحاصلة في أنظمة الإنتاج في الدول المتطورة. و أيضا تكوين الإطارات اللازمة و تقدم للمؤسسات الإرشادات و النصائح و المعلومات الضرورية. و ينقسم برنامج إعادة التأهيل إلى ثلاثة مراحل: حيث المرحلة الأولى تشمل 150 مؤسسة من سنة 2000 إلى 2002، و الثانية تشمل 200 مؤسسة من 2003 إلى 2005، و الثالثة تشمل 300 مؤسسة من 2006 إلى 2008. و تتكفل الدولة بتغطية 70% من نفقات التأهيل و15% من تكلفة التجهيز[1].

3. آثار الإصلاحات الاقتصادية و برناج الانعاش الاقتصادي على الجانب الاجتماعي

3. 1. لا عدالة توزيع الدخـل والفقـر: بات من المؤكد أن التحليل الموضوعي للتطورات الاقتصادية في الجزائر يدل على وجود تطورات مهمـة، و الأرقام المتاحة حول مؤشرات الاقتصاد الكلي توحي بنتائج جد ايجابية هذا في المجال الاقتصادي. لكن الإشكال بقي في نمط توزيع الدخل الذي لا يزال بحاجة إلى تعديلات جوهرية، بحيث أن 02% من السكان يعيشون بأقل من دولار في اليوم، و يحصل أفقر 10% من السكان على مجرد 2,8% من الدخل الوطني، بينما يحصل أفقر20% على 07% من الدخل. في حين يحصل أغنى 20% على 42,6% من الدخل[2]. و لا يزال الأجر الوطني المضمون في الجزائر في حدود 112 أورو، مقابل 140 أورو في تونس، و 172 أورو في المغرب. في ظل الصحة المالية المريحة[3].

علما أن الجزائر تراجعت من المرتبة 95 حسب تقرير الأمم المتحدة لسنة 2000 إلى المرتبة 100 حسب التقرير لسنة 2001. حيث يعتمد هذا التقرير على عدة مؤشرات للتنمية البشرية منها: نسبة الأمية، طول العمر، مدى توفر الحاجيات الضرورية للاستهلاك، توفر الماء والتوزيع العقلاني للثروة ... إلخ.

3. **2. البطالة ومشكل تسريح العمال:** إن أهم ما يميز الاقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة ومؤسساته الاقتصادية العمومية في ميدان التشغيل. هو تكدس الأيدي العاملة التـي تـزيد عن الحاجة الفعلية للتشغيل في كثيـر من الوحدات الإنتاجية نتيجـة التعيينـات الخـاطئـة، التي أدت أيضـا إلى

[1] .أحمد السيد النجار، مرجع سبق ذكره.

[2] . ع. الوهاب بوكورح، مرجع سبق ذكره.

[3]. كربالي بغداد، مرجع سبق ذكره، ص 65.

وجـود نقص كبير في نوعيات متخصصة من العمالـة و الإطـارات المتخصصة داخل هذه الوحدات الاقتصادية بشكل يفيض عن الحاجة التي يتطلبها الاقتصاد الوطني[1].

لذلك عرفت الناحية التشريعية تغييرات هامة بالموازاة مع التحولات الاقتصادية الكبرى. هذه التغييرات تنسجم و التوجهات الاقتصادية الحالية، و أيضا طبيعة المرحلة التي تتطلب مرونة أكثر في علاقات العمل، و هكذا تم إصدار قوانين جديدة تتعلق بالاستثمار والتجارة وعلاقات العمل ...إلخ.

و بموجب هذه القوانين أصبح بإمكان المؤسسات العمومية التي تعاني من ضائقة مالية تقليص عدد عمالها سواءا بالتسريح الطوعي، أو إحالتهم على التقاعد المسبق، أو التسريح الإجباري في حالة حل المؤسسة. و إحالة العمال المعنيين على صندوق تأمين البطالة، بالإضافة إلى ذلك أصبحت المؤسسات العمومية تلجأ لإبرام **عقود عمل مؤقتة** بغية تفادي مصاريف إضافية ناجمة عـن عقود العمل الدائمة. مـما أدى إلى ارتفـاع نسبة العمال المؤقتين و انخفـاض نسبة العمـال الدائمين، و ذلك مـا يـوضحه الجـدول (4-10)[2]:

الجدول 4-10: توزيع اليد العاملة حسب الوضعية المهنية

(الوحدة: 10^3)

الوضعية المهنية	1992	1996	1997*	2000**	2001*
مستخدمون ومستقلون	1308	1237	1382	1673	1826
أجراء دائمون	2897	2823	2692	2669	2571
أفراد مؤقتين + متربصين	440	761	1002	1115	1306
معاون عائلي	260	257	197	268	526
المجموع	4905	5078	5273	5725	6229

Source: 1. O.N.S Annuaire Statistique de l'Algérie N° 18 pour la période 92-96
2. Données Statistique N° 263,330 et 343 pour les années 1997-2000 et2001
***الثلاثي الأول / ** الثلاثي الثاني**

[1]. عماري عمار:ا"لاقتصاد الجزائري، الماضي القريب واستشراف المستقبل"، مرجع سبق ذكره، ص 200.

[2]. روابح عبد الباقي، علي همال:"آثار إعادة الهيكلة على سوق العمل وتدابير الحماية الاجتماعية- دراسة حالة الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد (22)،ديسمبر 2004، ص 56.

و الملاحظ من خلال أرقام الجدول ما يلي:

- انخفاض عدد العمال الأجراء الدائمين بحوالي 228 ألف شخص.
- ارتفـاع كبيـر في عدد الأجـراء غيـر الدائمين بثلاث مرات تقريبا خلال الفترة 1992-2001.

و ذلك لانتهاج سياسة عقود العمل المؤقتة، و خاصة عقود ما قبل التشغيل، في محاولة لتخفيض معدل البطالة (محاربة البطالة)، بينما أغلبية هذه المناصب هي عبارة عن زيادة نسبة البطالة المقنعة (أي تقاضي أجر دون مقابل إنتاجي).

- أيضا انخفاض عدد المتربصين بسبب الإجراءات التقشفية، و الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات العمومية و الخاصة.

المطلب الثانـي: البرامج التنمـوية 2005-2019

بهدف الحفاظ على النمو المحقق في الفترة السابقة و دعمه، و لمواصلة سياسة التوسع في الإنفاق الحكومي التي شرع في تطبيقها بداية العـام 2001. وضعت الدولة برنامج تكميلي لدعم نمو النشاط الاقتصادي (2005-2009)، تبعه برنامج التنمية الخماسي (2010-2014). خصوصا مع التحسن الملحوظ و المستمر في الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي يعود سببه إلى الارتفاع في أسعار النفط منذ بداية الألفية الثالثة.

1. البرنامج التكميلي لدعم النمو 20005-2009:

وضـع هذا البرنامج لدعم النمو المحقق خلال الفترة السابقة. و اعتبر خطوة غير مسبوقة في تاريخ الاقتصاد الجزائري تحمل نسبـة كبيرة من المخاطرة و ذلك من حيث الغلاف المالـي المخصص له و الـذي بلـغ حوالـي 4203 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 55 مليار دولار. و تركزت مخصصاته المالية في خمسة محاور رئيسية و هو ما يوضحه **الجدول (4-11)**[1]. و من أهم الأهداف المسطرة للبرنامج ما يلي[2]:

- تنمية شاملة و مستمرة عبر أنحـاء البلاد.
- استكمال الترتيبات التشريعية و التنظيمية و المؤسساتية من أجل جلب الاستثمار الوطنـي الخاص، و المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

[1]. مشري محمد الناصر، بقة الشريف:"تقييم حصيلة برامج و مخططات التنمية في الجزائر: دراسة اقتصادية خلال الفترة 2005-2015"، مقالة أنترنت، تاريخ الاطلاع 2017/11/10.

/https://giem.kantakji.com/article/details/ID/1120/print/yes

[2]. بوضياف ياسين، مـرجع سبق ذكره، ص ص 13-14.

- مكافحة الفقر بكل أشكاله و أنواعه في الريف و المدينة. و العمل على تحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال تحسين الظروف الصحية و التعليمية.
- مواصلة اصلاح القطاع الفلاحي.
- وضع برنامج تسيير و تنمية الغابات و السهوب التي تستحدث مناصب الشغل و و تحافظ على الوسط الطبيعي.
- تطوير التكنولوجيا الجديدة في الاعلام و الاتصال.
- الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي المحققة، و العمل على دعمها و رفعها على اعتباره الهدف الرئيسي للبرنامج.

الجدول 4-11: توزيع الأغلفة المالية لبرنامج دعم النمو 2005-2009

(الوحدة: مليار دج)

القطاعات	المبالغ	النسبة المئوية
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.4
تطوير المنشأت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	1.2
المجموع	4202.7	100

المصدر: مجلس الأمة، البرنامج التكميلي لدعم النمو، 2005-2009، ص06.

الملاحظ من خلال الجدول (4-11) هو أن المخصصات المخصصات المالية لهذا البرنامج ارتكزت على أساسين رئيسيين:

- الأساس الأول يتعلق بتحسين المستوى المعيشي للسكان من خلال توفير الظروف الحسنة للحياة كتوفير السكن اللائق و تجهيز المدارس و مطاعم مدرسية اضافية، و كذلك العمل على تأهيل المرافق الصحية و الرياضية و الثقافية.

- بينما يتعلق الأساس الثاني بتطوير المنشآت القاعدية تماشيا مع المنجزات التي تم الشروع فيها في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي نظرا لما تمثله تلك القطاعات م دعم لحركة النمو الاقتصادي و حافز قوي للاستثمار و التنمية الاقتصادية.

و لغرض تبيان المخصصات المالية السنوية للبرنامج التكميلي لدعم النمو و كذا المخصصات المالية المضافة له يتم ادراج **الجدول (4-12)**[1]:

جدول 4-12: البرنامج التكميلي لدعم النمو و المخصصات المضافة له 2005-2009

(الوحدة: مليار دج):

البرامج / السنوات	البرنامج التكميلي لدعم النمو الأصلي+ موارد الصناديق الاضافية	برنامج الجنوب	برنامج الهضاب العليا	تحويلات حسابات الخزينة	المجموع العام
2005	1273	/	/	227	1500
2006	3341	250	277	304	4172
2007	260	182	391	244	1077
2008	260	/	/	205	465
2009	260	/	/	160	420
المجموع	5394	432	668	1140	7634

Source: World Bank, 2010.

الملاحظ أنه زيادة على اعتبار البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في التاريخ الاقتصادي للجزائر و ذلك بالنظـر للقيمـة المالية الكبيرة التي رصدت لتنفيذه و البالغة في شكلها الأصلي حوالي 4203 مليار دينار جزائري بما يعادل الـ 55 مليـار دولار، فقـد تـم إضافة مخصصات ماليــة (مـوارد الصنـاديـق الإضـافية) مقـدرة بمبلـغ 1191 مليـار دج ليصـل المجمـوع إلى حـدود

[1]. الزازية ستيتي:"تقييم سياسة الإنفاق العام فـي الجزائر خلال الفترة 2001-2014"، مجلة جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا- العلوم الاقتصادية، الخرطوم- السودان، العدد 18(2)/ ديسمبر 2017، ص ص 160-161.

5394مليـار دج. كما أضيف لهذا البرنامج بعد اقراره برنامجين آخرين، الأول يخص مناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج و الثاني يخص مناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على التحويلات الخاصة بحسابات الخزينـة و البالغة 1140 مليار دج، ليصل اجمالي الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج إلى ما يعادل 7634 مليار دج.

2. برنامج التنمية الخماسي 2010-2014:

أطلق على هذا البرنامج اسم "برنامج الاستثمارات العمومية" و كذلك "برنامج توطيد النمو"، و يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الاعمار الوطني التي شرع فيها سنة 2001 من خلال "برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي" بحسب الموارد التي كانت متاحة في ذلك الوقت. و رصد لهذا البرنامج غلافا ماليا 21214 مليار دينار جزائري بما يعادل 286مليار دولار و تعكس قيمة الاستثمارات العمومية للبرنامج الخماسي مشروع تنمية اقتصادية شاملة، حيث أنها تشمل مختلف القطاعات ـ منها: السكن، منشآت النقل بالسكك الحديدية و الطرق، الصحة، تزويد المناطق الريفية بما فيها المناطق الريفية الأكثر عزلة بالكهرباء و المياه الصالحة للشرب ـ و الجدول (4-13) يمنح زيادة من التوضيح للقطاعات الرئيسية المعنية و المبالغ المالية المخصصة لكل قطاع. إضافة إلى التركيز على الاستغلال الأفضل للوفرة المالية للخزينة الوطنية من أجل تسريع و تعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، حيث أن الجزائر لم يسبق لها في واقع الأمر أن خصصت مثل هذا الغلاف المالي لبرنامج تنموي، و يشمل هذا البرنامج محورين أساسيين:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعاتِ السكة الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ 9700مليار دج ما يعادل 130مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11514 مليار دينار، أي ما يعادل حوالي 156مليار دولار.

جدول 4-13 [1]:القطاعات الرئيسية المعنية ببرنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014

(الوحدة: مليار دج)

القطاعات	المبالغ
السكن	3700
الأشغال العمومية	619
الموارد المائية	2000
الشبيبة و الرياضة	1130
التنمية الريفية	964
التعليم العالي	868
التربية الوطنية	852
الصحة	619

Source: Agence Nationalede Développement de L'investissement « andi ».

المخطط 4-1: القطاعات الرئيسية المعنية ببرنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014 (مليار دج).

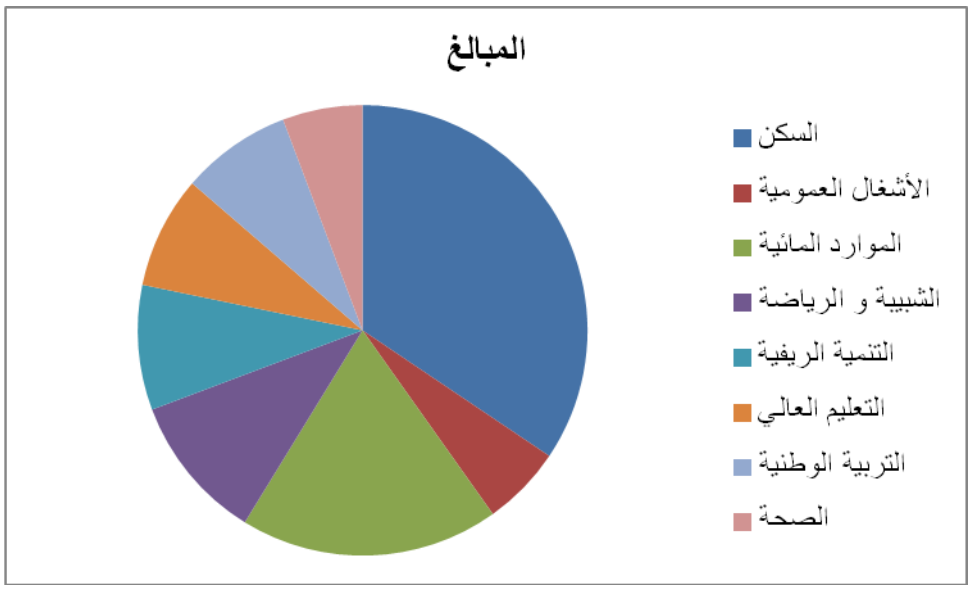

[1] . الزازية ستيتي، مرجع سبق ذكره، ص 161.

المخطط 4-2: القطاعات الرئيسية المعنية ببرنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014 (مليار دج).

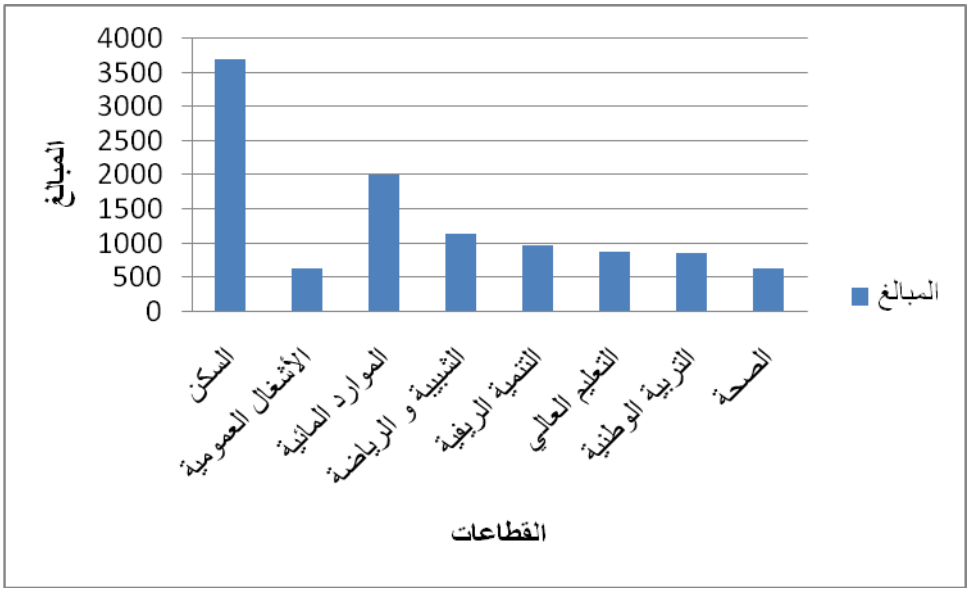

كما خصص هذا البرنامج أكثر من 40%من موارده المالية لتحسين التنمية البشرية، و ذلك على الخصوص من خلال[1]:

- إنشاء ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية مِنها 1000 إكمالية و850 ثانوية، 600000 مقعد بيداغوجي جامعي و400000 مكان إيواء، وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهني.
- أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية؛ منها 172 مستشفى و45 مركب صحي متخصص و377 عيادة متعددة التخصصات و70 مؤسسة لفائدة المعوقين.
- 02 مليون وحدة سكنية، منها 1,2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي نهاية سنة 2014.
- توصيل 02 مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220000 منزل بالطاقة الكهربائية.
- تحسين التزويد بالمياه بإنشاء 35 سدا و25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع المحطات الخاصة بتحلية المياه.

[1] . مشري محمد الناصر، بقة الشريف، مرجع سبق ذكره.

- أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة، منها 80 ملعب و160 قاعة متعددة الرياضات و200 بيت شباب، وبرامج خاصة بقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والأوقاف والثقافة والاتصال.

هذا و يخصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية على الخصوص[1]:

- تخصيص أكثر من 3100 مليار لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع و تحديث شبكات الطرقات وزيادة قُدرات الموانئ؛
- تخصيص أكثر من 2800 مليار دينار لقطاع النقل؛ من أجل تحديث و مد شبكة السكك الحديدية و تحسين النقل الحضري، و تحديث الهياكل القاعدية الخاصة بالمطارات، و ما يقارب 500 مليار لتهيئة الإقليم والبيئة.
- ما يقارب 1800 مليار دينار تم تخصيصها لتحسين إمكانات و خدمات الجماعات المحلية و قطاع العدالة و إدارات ضبط الضرائب و التجارة و العمل.

إضافة إلى تخصيص هذا البرنامج لمبلغ 1500 مليار دينار لدعم التنمية الاقتصادية من خلال[2]:

- 1000 مليار دينار تم رصدها لدعم التنمية الفلاحية و الريفية الذي تم الشروع فيه منذ البرامج التنموية السابقة.
- 150 مليار لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إنشاء مناطق صناعية و تأهيل و تسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار للغرض نفسه.
- 350 مليار دينار لتشجيع توفير مناصب العمل، من خلال دعم إنشاء المؤسسات المصغرة و تمويل آليات إنشاء المرافقة للإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني.
- خصص مبلغ 250 مليار دينار لتطوير اقتصاد المعرفة، من خلال دعم البحث العلمي، و استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعلم و المرافق العمومية.

[1] . مشري محمد الناصر، بقة الشريف، مرجع سبق ذكره.

[2]. المرجع نفسه.

3. البرنامج الخماسي 2015-2019:

بانتهاء برنامج التنمية الخماسي باشرت الحكومة الجزائرية خلال الفترة الأخيرة عددا من الإصلاحات التي تهدف بشكل خاص إلى: تنويع الاقتصاد الجزائري و تحسين مؤشرات الأداء الاقتصادي، و العمل على تحسين مناخ الأعمال، و تعزيز الأمن الاقتصادي في مجال الطاقة، مع التركيز على الأهمية البالغة لحماية البيئة، و تطوير فروع الاقتصاد الأخضر، و النهوض بمختلف القطاعات. في إطار إستراتيجية وطنية شاملة للنهوض بالاقتصاد الأخضر مما يشجع على إيجاد أنماط مستديمة للإنتاج و الاستهلاك و يساعد على المساهمة في إيجاد الثروات و توفير مناصب الشغل. لذلك يجب أن ترتكز هذه الإستراتيجية على مقاربة معتمدة على الرهانات المحلية في شكل برنامج تنموي مستقل بالاعتماد على الذات، يكون بمقدورها الاستجابة لتحديات الاستدامة البيئية، و يتماشى مع المعطيات و القدرات الاقتصادية المحلية و يساير التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي.

تلك الخطة الخماسية الجديدة التي أقرتها الحكومة الجزائرية خلال 2015-2019 لزيادة دعم مسيرة النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، التي شرع فيها منذ العشرية الأولى من القرن الحادي و العشرين، تشجع على الاستثمار في القطاعات الرئيسة للاقتصاد الأخضر خاصة: الزراعة، المياه، إعادة تدوير و استرجاع النفايات و الصناعة و السياحة. و خصص لهذا البرنامج الخماسي غلاف مالي يقدر بـ 22.100 مليار دينار جزائري بما يعادل 280 مليار دولار. و يشمل هذا المخطط مجموعة من المجالات يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

- تم اقتراح استكمال المشاريع التي لم تستكمل في برنامج التنمية الخماسي و لا زالت في طور الإنجاز. بتخصيص مبلغ 15100مليار دج، يصب مجملها في دعم مشاريع الاستثمار الخاصة بالسكن بمختلف الصيغ، على غرار برنامج الوكالة الوطنية لدعم السكن و تطويره "عدل". بالإضافة إلى تخصيص غلاف مالي لإعادة تقييم المخطط الخماسي قدر 2.500 مليار دج سيتم توزيعها خلال الفترة القادمة بمعدل 500 مليار دج سنويا، كما تحوي هذه الميزانية تسجيل مشروع التدخل الاستثنائي للدولة في المنح الموضوعة في حسابات المهمات الخاصة، و التي حددت لها ميزانية تقدر بمبلغ 2500مليار دج، بمعدل 500 مليار دج سنوياً، تكون في صالح المستجِدات التي قد تطرأ على البلاد و التي لم تدخل في حسابات المخططات التي تم تحديدها مسبقا.
- تنمية الصناعات الغذائية من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي و البحث عن قنوات جديدة لتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة، كما سيتم تنفيذ مخطط خاص بتهيئة 172000 هكتار من المساحات

[1] . مشري محمد الناصر، بقة الشريف، مرجع سبق ذكره.

الغابيّة، و بغية محاربة مشكلة الانجراف خصصت الحكومة برنامجا لسقي 340000 هكتار من الأشجار منها 100000 شجرة فاكهة.

- لضمان موقع الاقتصاد الجزائري في السوق العالَمي و كذلك ضمان الأمن في مجال الطاقة على المدى الطويل الأجل، تم تركيز الجهود في البحث و التنقيب عن حقول نفطية و غازية جديدة، و تطوير عمليات الإنتاج الحالية من خلال تزويد كل من تمنراست و جانات بـ 14 خط أنبوب لنقل النفط و الغاز، إضافة إلى إطلاق برنامج لتحقيق 06 مصاف جديدة، و هذا بغية زيادة طاقة تخزين الوقود بـ 60 مليون طن و هذا بحلول 2018.
- تزويد 1,5 مليون مشترك جديد بالكهرباء و02 مليون مشترك بالغاز الطبيعي، كما أنه سيتم تعزيز قدرة توليد الطاقة الكهربائية بعد انتهاء الأعمال بمصنع و تربينات الغاز و محولات القوّة.
- إنشاء برنامج واسع للطاقات المتجددة، حيث أن أول مركز للتهجين دخل حيّز العمل في 2011، بالإضافة إلى 23 محطة ضوئية و محطة لطاقة الرياح ستبدأ الإنتاج قريبا.
- محاولة استغلال الإمكانات الطبيعية المتاحة لدعم التنمية السياحية من خلال إنشاء 50000 سرير و15 منتجع سياحي.
- العمل على مواصلة انجاز مشاريع البينية التحتية من خلال هذا البرنامج و خاصة تكملة انجاز 663 كلم من الطريق السيّار، و كذلك إنشاء خط جديد يربط بين الجنوب والهضاب العليا على مسافة 2000 كلم، و من المتوقع مضاعفة المزيد من خطوط السكة الحديدية و تهيئة الخطوط الخاصة métro, tramway.
- أما فيما يخص المجال البحري تقرر استلام ميناء "جن جن" و البدء في انجاز 4 محطات بحرية جديدة منها ميناء خاص بالمياه العميقة بالعاصمة، و تعزيز الموانئ بسفن جديدة سواء لنقل البضائع أو الأفراد.
- تعزيز الشركات الوطنية للطيران المدني بـ 16 طائرة جديدة، كما سيتم إطلاق العمل في برنامج بناء المحطات الجديدة بالجزائر العاصمة و وهران، مع برنامج إعادة تأهيل المطارات القديمة.
- تطوير و تحديث البِنية التحتية لقطاع الاتصالات من خلال تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، و تعزيز التكامل بين المجتمع في اقتصاد قائم على المعرفة و الخبرة، بالإضافة إلى تراخيص الجيل الثالث "**3G**$^{+}$" الممنوحة لشركات الاتصالات المتنقلة و الثابتة، و أيضا الجيل الرابع "**4G**" الذي بالفعل غطى بالفعل معظم المراكز الإدارية من الولايات. الأمر الذي سيسمح بربط كل المدن و المناطق الصناعية و المؤسسات التعليمية و الصحية مع بعضها البعض.

- العمل على تجسيد برنامج خاص يتعلق بحماية البيئة من مخاطر التلـوث، كما سيتم تشجيع الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر و جمع و معالجة و إعادة تدوير و استرجاع النفايات.
- تطوير استراتيجية الدولة للشباب، و مكافحة الظواهر السلبيـة و الآفات الاجتماعية و توفير مناصب عمل، و المساواة في الحصول على السكن، و توفير مختلف المرافق الرياضية، توفير وسائل النقل و وسائـل الترفيـه. بهـدف تشجيـع التنمية المتوازنة ضمن مختلـف الأصعـدة، و تعزيـز البنيـة التحتية المحليـة، وتعزيز الرياضة المدرسية والأكاديمية.

المطلب الثالث: تقييم البرامج التنموية للألفية الثالثة و استشراف المستقبل

تعتبر التنمية التحدي الكبير الذي تواجهه دول العالم، والذي تسعى إلى مواجهته من خلال استراتيجيات و مخططات داعمة للاتجاه الاقتصادي، و لتقييم السياسات و البرامج التنموية يتم اعتبار المؤشرات و البيانات الاقتصادية كإحدى المؤشرات المهمة لتحديد مواقع القوة و الضعف للأداء الاقتصادي. الأمر الذي يساعد على وضع الاستراتيجية الاقتصادية الملائمة للوصول إلى اقتصاد متنوع من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة التي تلبي احتياجات أفراد المجتمع، و تسهم البيانات الاقتصادية التي تغطي الفترة 2005-2016 في تبيان انعكاسات برامج التوسع في الإنفاق الحكومي على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

1. تقييم البرامج التنموية 2005-2016:

1. 1. الآثـار علـى الجانب الاقتصادي: للوقوف على مدى نجاعة برامج الانفاق الحكومي لتمويل مشروع البناء و التنمية الاقتصادية. و مدى قدرة الاقتصاد الجزائري على انجاز هذا المشروع بالاعتماد على الموارد الذاتية، و انتهاج سياسة اقتصادية فعالة على الصعيد الداخلي. يمكن الاستعانة بالبيانات الموضحة في الجدول (4-14):

جدول 4-14: مؤشرات التنمية في الجزائر خلال الفترة 2005-2016

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي الإجمالي(مليار دولار)	103.20	117.03	134.98	171.01	137.21	161.21	200.02	209.06	209.75	165.87	165.87	159.05
عدد السكان (مليون نسمة)	33.28	33.77	34.30	34.86	35.46	36.11	36.81	37.56	38.33	39.11	39.87	40.60
نصيب الفرد من النتج (الدولار)	2700	3090	3580	4200	3842	4270	4460	4580	5140	5470	4800	4220
التضخم %	1.4	2.3	3.7	4.9	5.7	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9	4.8	/
معدل البطالة %	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	12	10	11.00	9.8	10.6	11.2	/
المديونية (مليار دولار)	17.19	5.60	5.79	5.92	5.687	5.681	4.40	2.47	3.43	/	/	/
العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	72.76	73.22	73.64	74.03	74.36	74.67	74.94	75.18	75.41	75.64	75.86	/
معدل النمو الاقتصادي %	5.1	2.0	3.0	2.4	2.1	3.3	2.0	2.7	3.3		3.8	4
الميزان التجاري (مليار دولار)	25.875	33.285	32.898	39.714	5.900	16.580	26.242	27.18	10.22	/	/	/

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

ـ البيانات المستخلصة من الديوان الوطني للاحصاء: http://www.ons.dz

ـ الموقع الالكتروني: https ://data.albankaldawli.org/country/algeria

تاريخ الاطلاع: 2017/11/22.

من خلال قراءة بيانات الجدول (4-14) يمكن التوصل إلى بعض الملاحظات كالآتي:

- بالنسبة **لمعدل النمو الاقتصادي** فقد عرف خلال الفترة 2005-2009 تذبذبات و انخفاضات متتالية، حيث تراوحت النسبة ما بين 5.1% و2.1% و يرجع ذلك بالأساس إلى تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على النفط و الغاز بعد بداية الأزمة المالية العالمية أواخر سنة 2007 من جهة، و من جهة أخرى لانخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظمة الأوبك، في حين أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات شهدت تحسنا ملحوظا و بلغت ذروتها خلال العام 2009 أين قدرت قيمتها ب 1,050 مليار دولار، لتصل أقصاها سنة 2012 ب 2.18 مليار دولار. و يعود هذا التضاؤل نتيجة ضعف مساهمة بقية القطاعات في

العملية الإنتاجية، إذ ساهم القطاع الزراعي سنوات (2005، 2006، 2007، 2008) على التوالي (7.69%، 7.53%، 7.52%، 6.43%) مسجلا بذلك تراجعا متذبذبا بسبب تذبذب الظروف المناخية، اضافة إلى عدم شمول الدعم المخصص للاستثمار الزراعي و اقتصاره على مناطق معينة و شريحة قليلة من المزارعين. ليحقق سنة2009 معدل9.24% سنة 2009 ثم 11% سنة 2010 ليستقر عند 8.6% سنة 2011 مسجلا نتائج مهمة فيما يتعلق بالتغيرات الحاصلة في القطاع و تحسن التغذية لمجموع السكان، نتيجة البرامج الاستثمارية المسطرة من طرف الدولة للنهوض بهذا القطاع مثل برامج التجديد الفلاحي و التنمية الريفية. في حين أن مساهمة القطاع الصناعي تبقى ضعيفة رغم كل ما يبذل من جهود للنهوض بهذا القطاع، إذ لم يتعد معدل نمو هذا القطاع سوى 5.5% سنة 2009 ثم % 5 سنة 2010 لينخفض إلى 4.9% سنة 2011، أما قطاع البناء و الأشغال العمومية فقد سجل 9.8% سنة2011 و الخدمات التجارية كإدارة المستشفيات 17.3% خلال نفس السنة.

بينما بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الخام للاقتصاد الجزائري 4% عام 2016 مقابل 3.8% سنة 2015 مع تطور مطرد للناتج المحلي الخام للمحروقات. و بالنظر إلى التطورات المالية والنقدية للجزائر خلال العام2015 والتوجهات الكبرى لسنة 2016 أن الاقتصاد الجزائري سجل مع نهاية السنة 2016 نموا بنسبة 4% مع نسبة نمو خارج المحروقات بلغت 3.7% مقابل 5% في 2015 و نموا لقطاع المحروقات بنسبة 5.6% مقابل 0.4% سنة 2015. و سجل قطاع المحروقات الذي شهد في 2014 نموا سلبيا قدر ب –0.6% نموا قويا في 2016 مقارنة ب 2015 بمعدل 5.2 نقطة بينما شهدت القطاعات خارج المحروقات تراجعا بمعدل 1.3 نقطة ما بين عامي 2015 و2016. كذلك أن عوامل النمو في 2016 هي نفسها المسجلة خلال سنة 2015 إذ تعد قطاعات: الفلاحة، الصناعة، البناء و الأشغال العمومية و الري إضافة إلى الخدمات التجارية الأكثر مساهمة في النمو الاقتصادي[1].

- كما سجل **الميزان التجاري** أرصدة تصاعدية على طول الفترة 2005–2008 من 25,87 مليار دولار سنة 2005 إلى أعلى مستوى له سنة 2008 برصيد 39,87 مليار دولار، ثم محققا انخفاضا سريعا سنة 2009 ليصل إلى 5,9 مليار دولار بسبب الأزمة المالية العالمية. ثم يعود للارتفاع في

[1]. تصريح السيد محمد لوكال محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة، يوم الأربعاء 2017/04/12، على الموقع الالكتروني ، تاريخ الاطلاع: 2017/11/25.

http://ar.aps.dz/economie/41935-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A8%D9%84%D8%BA-%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9-4-%D9%81%D9%8A-2016

الفائض مرة أخرى من 16.5 مليار دولار سنة 2010 إلى 27.18 مليار دولار سنة 2012 نتيجة التحسن الذي عرفته أسعار البترول و الوفرة المالية التي ميزت الاقتصاد الجزائري، و التخلص من المديونية الخارجية التي تقلصت قيمتها إلى 2.47 مليار دولار العام 2012 حيث وصلت أسعار البترول الى111 دولار للبرميل. مما جعل معدل النمو الاقتصادي يتراوح بين 3.3% و2.7% خلال الفترة 2010 و 2012.

خلال السنة 2012 حققت الجزائر فائضا تجاريا قدر ب 27.18 مليار دولار مقابل 26.24 مليار دولار العام 2011 بارتفاع طفيف قارب 3.6%، و يعود هذا الارتفاع الطفيف "للاستقرار النسبي" في تدفقات الواردات و الصادرات للبلد خلال سنة 2012. حيث بلغت الصادرات 73.98 مليار دولار مقابل 73.48 مليار دولار في سنة 2011 أي بتسجيل زيادة بلغت فقط 0.67%. أما الواردات فقدرت ب 46.80 مليار دولار مقابل 47.24 مليار دولار في سنة 2011 أي بتسجيل تراجع طفيف بلغت نسبته 0.94%. و من حيث تغطية الواردات بالصادرات فقد أشارت النتائج إلى تسجيل نسبة 158% في سنة 2012 مقابل 156% في سنة 2011 . و شكلت المحروقات أهم الصادرات الجزائرية بحصة تفوق 97% من الحجم الإجمالي للصادرات أي 71.79 مليار دولار في 2012 مقابل 71.42 مليار دولار في 2011 أي زيادة 0.51%. و بخصوص الصادرات خارج المحروقات فإنها تبقى هامشية ب 2.96% من الحجم الإجمالي للصادرات 2.18 مليار دولار. رغم تسجيل زيادة فاقت 6 % مقارنة بسنة 2011. بينما تتمثل أهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات في المواد نصف المصنعة 1.66مليار دولار مسجلة ارتفاعا معتبرا ب 10.96% في 2012 و المواد الغذائية ب 313مليون دولار بانخفاض نسبته 11.783% و المواد الخام بـ 167 مليون دولار بمعدل ارتفاع وصل إلى 2.73% مقارنة بسنة 2011 هذا من جهة، و من جهة أخرى صادرات مجموعة المواد الاستهلاكية غير الغذائية التي انخفضت خلال سنة 2011 ب 50% قد سجلت ارتفاعا بنسبة 6.7 % لتقدر بـ 16 مليون دولار في سنة 2012[1].

أما خلال السنوات 2015-2016 و بمتوسط سعر 45 دولار لبرميل البترول في سنة 2016 مقابل 53.1 دولار العام 2015، و بلغت صادرات المحروقات 27.66 مليار دولار نهاية 2016 مقابل 33.08 مليار دولار سنة 2015 مع زيادة بنسبة 10.6% في حجم الصادرات مقارنة بسنة 2015. كما أن الجباية البترولية سجلت تراجعا حيث قدرت بقيمة إجمالية 1805.4مليار دينار جزائري نهاية العام 2016 مقابل 2273.5مليار دينار نهاية سنة 2015. و من جهتها بلغت الصادرات خارج المحروقات 1.39 مليار دولار في 2016 مقابل 1.49 مليار دولار في 2015. و ميزان المدفوعات

[1]. أوضايفية حدة، مرجع سبق ذكره، ص 295.

سجـل عجـزا قدر بـ 26.03 مليار دولار في 2016 مقابل 27.54 مليار دولار في 2015. و بالرغم من انخفاض إيرادات البـلاد فإن أن النفقات العمومية الفعلية بقيت على حالها في 2016 مقارنة بمستواها في 2015 بحيث بلغت 7303.8 مليار دج في مقابل 7656.3 مليار دج في سنة2015[1].

- و فيما يخص **التضخـم** فالاقتصاد الجزائري يعاني من التذبذب المستمر في معدل التضخم الذي شهد تـزايدا بشكل ملحوظ خلال الفترة 2005–2015 من 1,4%إلى 4,8%، ويمكن تقسيم هذا التطور إلى ثلاث مراحل: **فالمرحلة الأولـى** تجسدت خلال الفترة 2005–2009 أين كان يبلغ العام 2005 نسبـة 1,4% ثم تزايد و بنسبة تطور 64,28% خلال سنـة واحـدة ليصل إلى معـدل 2,3% العـام2006 ثـم ارتفـع ليصـل إلـى 5,9% سنـة 2009 و هـذا دليـل علـى التـزايد المستمـر فـي أسعـار السلـع و الخـدمات و خاصة السلع الغذائية التـي عـرفت قفـزة نـوعية خـلال هـذه المدة 2,3% مقارنـة بالعام 2007.

و بلغت وتيرة التضخم في الجزائر نسبة زيادة 65.51 %خلال الفترة الممتدة من نوفمبر 2014 إلى أكتوبر 2015 مقارنة بالفترة نفسها أي من نوفمبر 2013 إلى أكتوبر 2014 التي انخفض فيها بمعدل 12,12%حسبما أعلن الديوان الوطني للإحصائيات حيث كان التضخم في 2013 3,3% ليصـل إلـى معدل 4,8% سنة 2015. ففيما يتعلق بنمو أسعار الاستهلاك خلال أكتوبر 2015 مقارنة بنفس الشهر للعام 2014 فقد بلغ 3,6%وحسب فئة المنتجات ارتفع متوسط أسعار المواد الغذائية ب 1,4%في أكتوبر مقارنة بأكتوبر 2014 و5,51%بالنسبة للمواد الغذائية الصناعية و تراجع 2,41%للمنتجات الفلاحية الطازجة. و شهدت أسعار المواد المصنعة زيادة ب 6,1%والخدمات 4,86%خلال فترتي المقارنة نفسهـا[2].

و الملاحظ مما سبق أن الاقتصـاد الجزائري لا يزال يعتمد أساسا علـى قطـاع المحروقات ما يجعل الخطر قائما فـي حالة عدم الوصول إلـى اقتصاد متنوع. كذلك يتضح أن الوضـع يشير إلـى نوع من القلق نظـرا لكـون النشـاط الصنـاعي يميـل إلـى نحـو مـن الانكمـاش المستمـر علـى المـدى الطـويل الأجـل و بـدرجات متفاوتة، مقابل نمو معتبر في قطاع السلع غير القابلة للتبادل.

1. 2. الآثـار علـى الجانب الاجتمـاعـي: أما فيما يخص نتائـج برامج الانفاق الحكومي على الصعيد الاجتماعي في العديد من القطاعات كما يوضحه الجدول (4–14) كما يلي:

[1]. تصريح السيد محمد لوكال محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة، يوم الأربعاء 2017/04/12. مرجع سبق ذكره.

[2]. مشري محمد الناصر، بقة الشريف، مرجع سبق ذكره.

- **قطـاع التشغيل:** الملاحظ أن معدل البطالة حقق انخفاضا خلال الفترة 2005-2009 من 15.3% إلى 10.2%، ذلك لزيادة معدل التشغيل بشكل ملحوظ ما يعكس الانخفاض في معدلات البطالة خاصة خلال الفترة 2000-2013، قبل أن يحقق نوع من الاستقرار النسبي خلال سنتي 2014 و 2015 عند المعدلين 10.6% و 11.2% على التوالي. و كانت قطاعات البناء و الأشغال العمومية و قطاع الخدمات من أكثر القطاعات المولدة للشغل، لكن هذا الانخفاض في معدل البطالة يبقى دون الأهداف المسطرة خاصة إذا ما قورن بالمبالغ الضخمة التي ضخت في شكل استثمارات، إضافة إلى أن النسبة الأكبر تبقى في صورة **عقود عمل مؤقتة** مثل عقود ما قبل التشغيل ـ و التي في حد ذاتها نوع من أنواع البطالة ـ ما يجعل الجدل قائما في مسألة إدراجها في احتساب معدلات البطالة لأنها ليست بمناصب شغل دائمة. و هو ما لم ينعكس على النمو الاقتصادي بالإيجاب، لأن الزيادة في حجم العمالة و ما تولده من زيادة في الطلب الكلي، لم يستغل من قبل الجهاز الإنتاجي المحلي الذي بقي يتميز بعدم المرونة و لا يستجيب للطلب المتزايد هذا الأخير الذي أصبح يلبى الجزء الأكبر منه عن طريق الاستيراد من الخارج.
- **قطـاع الصحة العمومية:** بالنظر إلى بيانات الجدول (4-14) يلاحظ أن التطور الايجابي للانجازات المادية في قطاع الصحة يعكسه التحسن النسبي في مؤشر العمر المتوقع عند الولادة حيث ارتفع هذا المؤشر من 72.76 سنة العام 2005 إلى 74.36سنة و 74.67سنة و 74.94سنة خلال السنوات 2009 و 2010 و 2011 على التوالي، ليصل إلى 75.64سنة و 75.86سنة خلال العامين 2015 و 2016 على التوالي.
- **قطاع السكـن:** تشير الإحصائيات إلى أن برنامج دعم النمو الاقتصادي كان قد سمح بإنجاز 1045269 سكن بمختلف الصيغ عبر مختلف الولايات. الأمر الذي جعل عدد السكنات المنجزة خلال الفترة 1999-2009 يصل إلى 1739118 سكن بمختلف الصيغ، كما أن مجموع التسليمات خلال الفترة 2004-2013 بلغ 1925000 سكن[1].
- تشير الإحصائيات إلى أن متوسط **نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي** ـ الذي يعتبر مؤشر اقتصادي يقيس درجة التنمية الاقتصادية في بلد ما وأثرها الاجتماعي، و هو يستعمل كذلك لقياس مستوى الرفاه الاجتماعي لمواطني الدولة ـ شهد ارتفاعا مطردا حسب ما يوضحه الجدول (4-14) فقد ارتفع من نحو 2700 دولار في سنة 2005 إلى 4220 دولار في 2016 أي بمعدل نمو قدره 56.29% و يمكن ملاحظة هذا التطور المستمر الذي يرجع إلى الارتفاع المستمر

[1]. الزازية ستيتي، مرجع سبق ذكره، ص 165.

لقيمة الناتج المحلي الإجمالي الذي ارتفع هو أيضا خلال المدة نفسها من 103,20 مليار دولار سنة 2005 إلى 159.05 مليار دولار العام 2016، بالرغم من أن عدد السكان كذلك في تزايد مستمر حيث كان سنة 2005 حوالي 33.28 مليون نسمة ليصل سنة 2016 إلى حوالي 40.60 مليون نسمة. هذه الزيادة لم تنعكس سلبا على قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لان معدل الزيادة في الناتج المحلى الإجمالي كانت أكبر من معدل الزيادة السكانية.

2. استشراف المستقبل:

إن نتائج و آثار الاصلاحات الاقتصادية و كذا برامج التوسع في الانفاق الحكومي التي قامت بها الجزائر لتمويل مشروع البناء و التنمية، تستوجب تقييمها بحزم مع تحديد نقاط القوة و نقاط الضعف. بغية تجنب نقاط الضعف بتصحيح الانحرافات، و زيادة نقاط القوة بتعزيز الايجابيات، مع مراعاة التطورات الاقتصادية الحاصلة في المحيط الدولي.

و الخروج من الأزمة و المصاعب الاقتصادية التي تعيشها الجزائر ليس بالأمر الهين، و لكنه أيضا ليس بالمستحيل، و يتطلب رؤية متكاملة لبناء إستراتيجية فعالة. لتعود بالأثر الايجابي على مسار الاقتصاد الجزائري و مستقبله. و ذلك يتطلب التأكيد على النقاط التالية:

2. 1. تصحيح العجز المالي الحكومي وترشيد سياسة الإنفاق:

إن تصحيح العجز المالي الحكومي يتطلب إصلاحات هيكلية على ميزانية الدولة في إطار إصلاح إقتصادي شامل يهدف إلى تخفيض عجز الميزانية، و ذلك من خلال لتركيز على: ضرورة إعادة النظر في طريقة إعداد الموازنة (الميزانية) العامة للدولة، فكثير من البلدان النامية (و من بينهما الجزائر) ما زالت تعتمد على طـرق تقليدية، و هي باتـت مليئة بالعيـوب و الثغرات التي تحـول دون إعـداد الموازنة العـامة على نحـو دقيـق. و كأمثلـة لـوجود ثغـرات تسمـح بالصـرف خـارج المـوازنة (الإنفـاق خـارج المـوازنة)، و عـدم ضمان تحصيل بعض الإيرادات العامة الحكومية، و عدم الدقة في حساب المـوارد العـامة المتـوقعة، ممـا يعـرض الموازنــة العـامة لأخطـاء التقديـر[1].

إضافة إلى إتحاد عديد الإجراءات التي تـؤدي إلى إعـادة التـوازن بين الإيـرادات العـامة و النفقات العـامة مثل:

[1]. رمزي زكي، إنفجار العجز، دار المدى للثقافة والنشر دمشق - سوريا، الطبعة الأولى (2000)، ص ص 194-195.

- ضرورة إعادة النظر بشكل جذري في عمليات الإنفاق على المشاريع الكبرى التي تلتهم الجزء الأكبـر من الـدخل النـاجم عـن الإيـرادات البترولية دون جدوى اقتصـادية حقيقيـة على المـديين المتـوسط و الطـويل الأجـل. مع تفعيل الدور الرقابي على عمليات الإنفاق الحكومي.
- وضع سياسة فعالة في تحصيل الضرائب بنوعيها المباشرة وغير المباشرة والرسوم المفروضة على الخدمات التي تقدمها الدولة وتنفق عليها من الميزانية مثل استخدام الرّقمنة مما يسهل عملية الدقة في عملية الرقابة و التحصيل. كذلك ضرورة القيام بإجراءات فعالة لتحصيل أو تسوية الضرائب غير المحصلة لمدة طويلة من الزمن.
- إعادة النظر في بعض الخدمات الاجتماعية التي تخص بعض الشرائح و تقوم بها الدولة وتنفق عيها من الميزانية.
- العمل على تخفيض نسب التضخم.
- إعادة النظر في مخصصات رواتب بعض الشرائح من الموظفين في القطاع العام التي تستحوذ على جزء كبير من مخصصات الرواتب في الميزانية و هذا بغية تحقيقي هدف العدالة في توزيع الدخل.

و في كل الأحوال فالسياسة المالية الجديدة، تتطلب تطوير طريقة إعداد الميزانية العامة، بما يمكن من تجنب العيوب و الثغرات التي تحول دون إعداد الميزانية على نحو دقيق هذا من ناحية، و من ناحية أخرى تفعيل دور مراقبة السلطة التشريعية و المراقبة التنفيذية و حتى المراقبة السياسية و الشعبية.

2. 2. سياسة الأسعار والمنافسة:

يعتبـر السعـر عـاملا أسـاسيـا في مجـال تنشيـط الحيـاة الاقتصادية، و منـح قـوة دفـع للإنتـاج و الإستثمار و تحسين كفـاءة تخصيـص المـتوارد الإقتصاديـة، و ذلك يستـوجب العمـل بمبدأ الأسعـار الحقيقة الدالة على الندرة النسبية للسلع و الخدمات، حيث يتعين مثلا إلغاء الدعم الحكومي للأسعار أو على الأقل العمل على تخفيضـه، فهذا سيـؤدي مـن ناحيـة أولى إلى تـرشيد الإنفـاق العـام، و من ناحيـة ثانيـة يجعل الأسعار أكثر حرية و مرونة و فعالية من حيث تحفيز الطاقة الإنتاجية، حيث سيتم توجيه عوامل الإنتاج إلى القطاعات التي تعود بأكثر عائد، و هذا ما سيسهم في زيادة معدلات الادخار و التكوين الرأسمالي الثابت، و بالتالي زيادة حوافر الإستثمار.

و عملية تنشيط آلية السعر من شأنها العمل على تفعيل قوى السوق، و توجيه السوق على نحو منظم و أكثر واقعية مما يؤدي إلى تخصيص أحسن للموارد الإقتصادية المتاحة، و إتساع مجال مساهمة المؤسسات الإقتصادية في تحقيق رفاهية الفرد و المجتمع، و ذلك بالإعتماد على تحسين القدرات التنافسية.

2. 3. التحول إلى القطاع الخاص:

كان التخلي عن المسؤولية واضحا في سياسات التحول إلى القطاع الخاص، و حاولت حكومات قليلة جدا تطهير مشروعات القطاع العام المتهاوي قبل بيعها، و نتيجة لذلك فإن العملية إتسمت بإعطاء دفعة لرأسمالية المحاسيب (CronyCapitalism) على حساب القطاع العام، فزاد تقدير المنتفعين بالأعمال البازغة بناءا على محابـة المسؤولين، و مثل هذا النهـج يعتبر أحد أنواع سياسة الحمايـة لا يختلف عن تلك التي كان يتمتع بها القطاع العام القديم، و بهذا الشكل فإن عملية الانتقال ظلت عاجزة عن معالجة الضعف الأصلي للأسواق و كان لهذا أثره على الإقتصاد الجديد[1].

كذلك ما يرويه ضابط في شرطة مينسك في صيف 1992 ذهب بعد تفكك للإتحاد السوفياتي إلى أمريكا للتدرب، و قبل مغادرته أمريكا عائدا إلى بلده تحدث معه الضابط الأمريكي رئيس الوحدة التي كان يعمل بها قائلا:"إنكم تريدون أن تصبحوا دولة رأسمالية لذلك فإن من مهماتكم كشرطة في المرحلة الأولى أن تتغاضوا عن السرقة و تركزوا على أنواع الجرائم الأخرى، إذ بدون السرقة لا يمكن أن تنشأ لديكم طبقة رأسمالية لديها إمكانات شراء ما كانت تملكه الدولة من منشآت و فعاليات اقتصادية، و حين تتحقق لهذه الطبقة السيطرة ستضع قوانينها و أنظمتها، التي يتعين عليكم تنفيذها"[2]. و ذلك من أخطر السلبيات التي تزيد من إحتمالات إخفاق الاقتصاد الوطني في إستعادة حيويته و فاعليته، لأنها تعمل على بتر المبادرة الفردية و المنافسة بين قوى الإنتاج و الفعاليات في الإقتصاد الوطني.

فمفهوم الخوصصة يجب أن يكون أوسع من مجرد تغيير الملكية، و قيمة رأس المال تكمن في إستثماره (خاصة في مجال الإنتاج المادي و خلق أصول ثابتة جديدة) و ليس في مجرد تكوينه، لتعبر العملية عن إتجاه متكامل للإلتزام بتطبيق قوانين السوق وآلياته في إدارة و تسير مؤسسات القطاع العام بطريقة تكفل لها العمل لزيادة الإنتاجية و رفع معدلات الأداء الاقتصادي، و هذا عن طريق[3]:

- تصويب الهياكل الفنيـة و ذلك بتوفيـر المعدات الإنتاجيـة و الخبرات الفنية و المهارات الإدارية و القوى البشريـة المدربـة لإنتـاج السلـع و الخدمـات بكفـاءة و ذلك في ظـل سيـادة منـافسـة حقيقـة محليـا و دوليـا.

---

[1]. إيليا حريق: "الإصلاح الإقتصادي ما هو أبعد من التعديل الهيكلي"، مجلة المستقبل العربي، العدد(296) (2003/10) السنة : 26 ص37.

[2]. محمد الأطرش: "حول الأزمة الإقتصادية الدولية.."،مرجع سبق دكره

[3]. عماري عمار: "الإقتصاد الجزائري، الماضي القريب وإستشراق المستقبل"، مرجع سبق ذكره، ص206

- تصويب الهياكل الإقتصادية، أي إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام اقتصاديا لتصبح قادرة على تحقيق عائد مناسب من خلال تفاعل عوامل الإنتاج المتاحة للمؤسسة في ظل نظام تشغيل إقتصادي.
- تصويـب الهيـاكـل المـالية للمؤسسـات لتصبح هياكل متوازنة و فاعلة لتحقيق الربحية و السيولة و ذلك في إطار من الفاعلية المتنامية التي تعمق الإحساس بضرورة تحقيق الرشادة الإقتصادية في حسن إستخدام ما هو متاح لديها من موارد و إمكانيات.

فعملية الخوصصة يفترض أن تتم في إطار توجه متكامل من الإصلاحات، يترتب عليه القبول بأن سياسات الخوصصة لا يمكن أن تكون هدفا أو غاية في حد ذاتها بل أنها إحدى الوسائل و الأدوات لتحقيق هدف الإصلاح الاقتصادي و المتمثل في رفع الكفاءة الإنتاجية و زيادة معدلات التنمية الإقتصادية، في ظل بقاء و لو نسبي للقطاع العام، لأن تدخل الدولة أمر حتمي لتحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي ولمنع الاحتكار و المحافظة على حقوق الأفراد و ضمان الحدود الدنيا من الدخل الذي يمنع وقوع الجرائم.

خلاصـــة الفصـل:

تأسيسا على ما تقدم أن الجزائر شرعت في انتهاج أسس فكرية تنموية قائمة على سيطرة القطـاع العام منذ الاستقلال. كان الهدف منها في البداية إلى إقامة إستراتيجية تنموية تعتمد على القطـاع الصناعي بتطبيـق سياسة ترتكز على الصناعات الثقيلة، و هذا خلال فترة السبعينات و الثمانينات من القرن العشرين. لكن مع حدوث الأزمـة الاقتصادية سنـة 1986 بـدء التراجـع عن انتهـاج الفكـر الاشتراكـي، و تحـول التركيـز نحـو استعادة التوازنات الداخلية و الخارجية للاقتصـاد الجزائري و تثبيتها، كبـداية للـدخول إلى مرحلة جديدة من المسيرة التنموية في صورة اقتصـاد السـوق.

ذلك يـدل علـى أن السياسة الاقتصادية التـي انتهجتهـا الجزائر لم تتمكن من تجسيد الأهـداف المسطـرة من أجل بناء اقتصاد وطني يتمتع بالاستقلال الاقتصادي على أرض الواقـع. مثلما يدل علـى الفشـل في الخروج من دائـرة التبعية، بسبب الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري و الذي تغيب فيه معالم الاقتصاد الإنتاجي المتكامل قطاعيا و المعتمد على التنويع الاقتصادي الأمر الـذي يبقيـه دائم التعرض للمخاطـر و الأزمـات مثل أزمـة المديونية خلال فترة الثمانينات من القرن العشـرين، و اللجوء إلـى المؤسسات المالية الدولية و ما يعنيه رضوخ واضح و صريح لمشروطية صندوق النقد الدولي و البنك العـالمي نتيجة القروض الممنوحة مقابل التوجه نحو اقتصاد السوق هذا من جهـة، و من جهـة أخـرى افتقـار أغلب البرامج التنموية التـي تم تطبيقهـا لعنصر التخطيط المدروس، و كـون عنصر التمويل يبقى مصدره غير دائم و الفائض الاقتصادي غير المستقر، حتى فيما يخص تلبية الحاجات الأساسية للأفـراد تبقى هي الأخـرى في حالــة تبعية مفرطة للعـالم الخـارجي.

الـخـاتمـة

الخاتمـــة

تستهدف هذه الدراسة تحليلا لدور السياسات التي تنتهجها الدول النامية في إطار عملية التنمية الاقتصادية في زمن العولمة الاقتصادية و ما تطرحه من تحديات. و في ظل التفاوت الاقتصادي و اتساع الفجوة فيما بين الدول الرأسمالية المتقدمة و الدول النامية. و يعتبر من الموضوعات التي كانت، و لازالت، تمثل اهتمام الباحثين حول أسباب و محددات النمو الاقتصادي، و التنمية الاقتصادية. إلّا أن الموضوع الأكثر أهمية هو: لماذا لم تحقق البلاد النامية التطور المنشود و تتحول إلى بلدان متقدمة منذ النصف الثاني من القرن العشرين، باستثناء عدد قليل جدا من الدول التي تحولت إلى ما يسمى بالدول حديثة التصنيع؟. علما بأن التقدم يشير إلى عوامل مركبة من ضمنها الوصول إلى اقتصاد متنوع و متكامل قطاعيا على المستوى المحلي، وتصديريا على المستوى الخارجي. إضافة إلى الأزمات و العوائق التي تلاحق البلدان النامية داخلية كانت أم خارجية و التي أوصلتها إلى مرحلة الأزمة. و من ثم الشروع في عملية الإصلاح الاقتصادي، و خاصة برامج التثبيت الاقتصادي و التعديل أو التكيف الهيكلي التي تطرحها أو تفرضها المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي). و آثارها على علاج الاختلالات الاقتصادية في تلك الدول و خاصة في مرحلة العولمة الاقتصادية و ما تفرضه من انفتاح اقتصادي على المستوى الخارجي.

فالعولمة هي عبارة عن أداة تعمل على تسويق النظام الاقتصادي الرأسمالي. وهذا يعني التخلي عن السياسة الاقتصادية المحلية وأن تحل محلها السياسة الاقتصادية الرأسمالية، سواءا كانت بصيغة الرضوخ عن طواعية (أي اندماج في النظام الاقتصادي العالمي) أو الرضوخ قسرا (أي إدماج في النظام الاقتصادي العالمي). و هذا ما يزيد من أهمية القيام بإصلاحات اقتصادية.

و أوضحت الدراسة بأن تلك الاختلالات التي تسعى البرامج التنموية لعلاجها، هي تراكمات اختلالات هيكلية، كما أنها تشكلت نتيجة الأثر التراكمي لكل من الصدمات الخارجية غير المرغوب فيها سواءا كانت متوقعة أو غير متوقعة و الناتجة عن الأزمات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد العالمي ككل. إضافة إلى الخصائص الاقتصادية الداخلية التي تسود معظم الدول النامية، و كذلك ضعف كفاءة السياسات الاقتصادية التي تستند إليها بعض الدول النامية في إدارة اقتصادياتها. مما ينتج عنه في غالب الأحيان تعذر إنجاز برنامج التنمية المستقلة/ بالاعتماد على الذات، بمفهومه الشامل و الذي يتطلب

إحداث تغيرات جذرية في السياسات الاقتصادية السائدة و الهياكل الاقتصادية خاصة الهيكل الإنتاجي. و حددت تلك الاختلالات في نوعين يتمثلان في:

- اختلال التوازن الداخلي: و كانت من أهم محاوره؛ عجز الموازنة العامة، و تزايد وتيرة معدلات التضخم السنوية، إضافة إلى تخلف و جمود الأسواق المالية و النقدية.
- اختلال التوازن الخارجي: و كانت أهم محاوره ترتكز على؛ العجز الهيكلي في ميزان المدفوعات، و المديونية الخارجية.

و بذلك تمحور دور السياسات الإصلاحية حول القضاء أو التخفيف من حدة تلك الاختلالات، مما سينجر عنه تحسين فرص ومعدلات النمو الاقتصادي على المديين القصير و المتوسط التي تطمح إليها مختلف الأقطار. و لكنها تميزت بنوع من القصور بشكل عام. و كمثال على ذلك ما يلي:

1. ارتفاع تكاليف المعيشة مما خلق اضطرابات اقتصادية واجتماعية إضافة إلى تدهور في الإنتاجية بسبب نقص الحوافز المادية. لأن عملية تحرير الأسعار من قيود التحديد أو قرارات التثبيت أو الدعم الحكومي أدى إلى حركات تصاعدية للأسعار، مما أسهم في زيادة تدهور الدخول الحقيقية، علما أن حركات الأسعار تتميز بالمرونة بينما حركات الأجور تعتبر لزجة sticky.

2. فشل جهود أغلب الدول النامية في جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث أن رفع سعر الفائدة مثلا لم يؤد إلى جذب رؤوس أموال أجنبية أو الإبقاء على المدخرات المحلية، بسبب غياب المناخ الاستثماري الملائم، و خاصة مع عدم استقرار الأوضاع السياسية و الاقتصادية، و التوترات الاجتماعية، و ضعف السياسات التشريعية حيث في كثير من الأحيان تصنع القرارات الهامة بشكل فردي وبأساليب تحكمية.

3. إن عملية تشجيع أو تعزيز الصادرات (التحول نحو التصدير) لا تتوقف فقط على قرارات أو تشريعات معينة، بل هي مرتبطة كذلك بمدى مرونة الجهاز الإنتاجي و بكميات و أنواع الفوائض التي يمكن توجيهها نحو عملية التصدير. حيث من الصعب التفكير في عملية التصدير في ظل قصور العرض المحلي تجاه الطلب المحلي على السلع و الخدمات الأساسية. لأن هذا سيزيد من ارتفاع معدلات التضخم و بالتالي الزيادة من الاستيراد مما سيعمل على تخفيض قيمة العملة الوطنية. كما أن عملية تعزيز الصادرات في ظل المنافسة الاحتكارية التي تسود الأسواق العالمية تتطلب تحقيق تمايز في المنتوجات المعروضة بنوعيات أفضل أو بأسعار أدنى أو بالاثنين معا مما يكسبها ميزة تنافسية. هذا الأمر قد يتجاوز الطاقات الإنتاجية الرأسمالية و الكفاءات البشرية التقنية التي تسود كثير من الدول النامية.

4. إن عمليات الخوصصة (التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص) في الدول النامية لم تتم بشكل تدريجي، لكي تستجيب العملية للظروف الموضوعية لكل مشروع أو صناعة. بل كانت نتيجة

لقرارات مفاجئة من جهة و نفذت بإجراءات تحكمية من جهة أخرى، و تم اعتمادها في غالبية الدول النامية تحت ضغوط المؤسسات المالية الدولية، أو بسبب التقليد و مسايرة لما تطرحه العولمة الاقتصادية من ترسيخ لمفهوم لليبرالية، أو على اعتباره حل لتجاوز خسائر المشروعات الحكومية و نقل أعبائها المالية إلى القطاع الخاص. هذا الحل الذي أثبت نجاحه في الدول الصناعية المتقدمة.

أما على صعيد الاقتصاد الجزائري فأهم ما يمكن استنتاجه أن الجزائر قد حصدت فشلا مضاعفا. فشل السياسة التنموية في تحقيقها للأهداف المرجوة، بسبب أن السياسة التصنيعية التي تبنتها الجزائر طيلة عشريتين من الزمن، و التي تطلبت نفقات طائلة أصبحت غير صالحة و مشرفة على النهاية بمنظور النتائج السلبية المحققة، و باتت مشروعاتها مهددة بالخوصصة هذا من جهة. و من جهة أخرى الفشل الثاني ينبع من عدم ضبط و ملاءمة الهياكل الاقتصادية مع إتباعها نهج تصدير المنتوج الواحد(المحروقات) و بالتالي عدم الوصول إلى التنويع و التكامل القطاعي. إضافة إلى العبئ الثقيل للمديونية الخارجية. و حتى النتائج الميدانية التي حققتها برامج الإصلاح الاقتصادي و التثبيت الهيكلي خاصة في الميدان الاقتصادي من خلال تحقيق فائض اقتصادي معتبر و أيضا تخفيض المديونية الخارجية ، لازالت محل جدل واسع بين مختلف الاقتصاديين وهي تثبت هشاشة الاقتصاد الجزائري الذي لا يزال يعتمد بدرجة كبيرة على تصدير المحروقات رغم امتلاك الجزائر لعديد الموارد التي تعتبر بدائل تنموية غير مستغلة، مما يجعله عاجزا عن مقاومة العوامل الخارجية.

و فيما يخص **اختبار الفرضيات** فيمكن القول أن:

الفرضية الأولى: فشل الدول النامية في الخروج من دائرة التخلف و التبعية للدول الرأسمالية راجع إلى الارتكاز على الإسهامات الفكرية الغربية ما يدل على عجزها لتطوير أوضاعها الاقتصادية و الاجتماعية. فرضية صحيحة. رغم أنها لم تأخذ بعين الاعتبار أسباب و مظاهر التخلف التي تشكلت في اقتصاديات الجنوب الضعيفة، و تفاقم الوضع بسبب تفاعل مختلف العوامل الداخلية و الخارجية التي ساهمت بدرجات متفاوتة بحسب الظروف الزمانية و المكانية في تكوين و ترسيخ ظاهرة التخلف (إعادة إنتاج التخلف). انطلاقا من مرحلة التطور العادية، و مرورا بمرحلة السيطرة الاستعمارية و مرحلة الاستقلال السياسي، وصولا لما تفرزه المرحلة الحالية و بالذات مرحلة العولمة الاقتصادية بقيادة المنظومة الرأسمالية من سيطرة اقتصادية و نفوذ سياسي يبقي الدول النامية في حالة تخلف و تبعية للدول المتقدمة.

الفرضية الثانية: ثبت صحتها. فالمناداة بضرورة الاندماج في منظومة الاقتصاد العالمي و الترويج لظاهرة العولمة الاقتصادية مردّه خدمة مصالح الاقتصاد السياسي للدول الرأسمالية المتقدمة. فالتحول نحو اقتصاد السوق الحرة لتحقيق التنمية الاقتصادية. هي عملية ابعد ما تكون حول

مسألة الآثار الإيجابية التي تحدثها في أحوال الفقراء بشكل خاص، و بشكل عام الاهتمام بالجانب الاجتماعي. و ما دامت برامج التنمية الاقتصادية تفيد تكيف طرف (أوضاع الداخل) مع طرف آخر (أوضاع الخارج) فيبقى السؤال مطروحا ــ لماذا الإصرار على إطلاق وصف أو اصطلاح "التنمية المستقلة/ بالاعتماد على الذات" على هذه البرامج و الإجراءات ما دامت العملية خدمة للتطور في الدول المتقدمة؟. و بذلك يبقى مضمون نموذج التنمية في ظل الاندماج في الاقتصاد العالمي ينطوي على سيطرة و هيمنة الدول الرأسمالية المتقدمة.

الفـرضيــة الثالثة: الاعتماد المتزايد و المستمر للاقتصاد الجزائري على العائدات النفطية لتنفيذ البرامج التنموية ولّد اقتصاد أكثر عرضة للخطر و غير قادر على مواجهة الأزمات و عاجز على تلبية مستلزمات التنمية المستقلة. ثبت خطئها، لان الثابت هو ضعف الاقتصاد الجزائري الذي لا يزال يعتمد بدرجة كبيرة على تصدير المحروقات رغم امتلاك الجزائر لعديد الموارد التي تعتبر بدائل تنموية غير مستغلة، مما يجعله عاجزا عن مقاومة العوامل الخارجية. كذلك أن السياسة المنتهجة من طرف الجزائر خلال الفترة 2001-2019 هي سياسة مالية توسعية، تم فيها إنفاق مبالغ ضخمة دون أن تؤدي إلى مؤسسات و شركات تعمل على تحريك الآلة الإنتاجية و إنتاج قيمة مضافة للاقتصاد الوطني. و بالتالي ليس الاعتماد على الفوائض النفطية فقط الذي زاد من جعل الاقتصاد الجزائري أكثر عرضة للخطر. بل السياسة الاقتصادية المتبعة منذ الاستقلال، و ضعف استغلال الموارد المختلفة، و سياسة الإنفاق الحكومي التي بددت ملايير الدولارات دون إحداث تطور في الاقتصاد الجزائري، إضافة إلى الفساد المالي و الإداري. كلها عوامل ساهمت في عدم الوصول إلى إقامة اقتصاد وطني مستقل بالاعتماد على الذات.

مما سبق ذكره يستوجب على الدول النامية القيام باتخاذ مجموعة من التدابير و التحضيرات للتقليل التبعية للخارج و التوجه نحو مشروع تنمية مستقلة بالاعتماد على الذات. لتهيئة المناخ للاستجابة لمتطلبات العولمة الاقتصادية، و التمهيد للاندماج في الاقتصاد العالمي بأخف الأضرار. من أهم تلك التدابير ما يلي:

- تحقيق التنمية العادلة التي لا تهدف فقط الى التقليل من مخاطر العولمة الاقتصادية و إنما تهدف لإعادة النظر في توزيع الدخل لصالح العمل والأجر (العدالة في توزيع الدخل)، والحفاظ على مناصب الشغل وتحسين ظروف المعيشة والحياة، لترقية و تحسين ظروف و ثقافة و خصوصيات الرأسمال البشري الذي يعد أحد أهم ركائز التنمية و النهوض بالاقتصاد الوطني.
- العمل على تطوير الطاقات الإنتاجية البلدان النامية وأساسا الصناعية منها، و إعادة توجيه الرأسمال للإنتاج المنشئ للقيمة المضافة من خلال تشجيع الاستثمار الحقيقي و ليس الاستثمار في

الأوراق المالية، فالإنتاج المادي هو وحده محرك للنمو والمنشئ لمناصب للشغل. و التقليل من الاعتماد على مالية السوق و الـريع.

- وضـع البـــرامـج التنمـــويـة الكفـؤة لتـــرقية عمليـة التكامل بين مختلف القطاعات الصناعية و الزراعيــة و الخدماتيــة، و التركيز على تنمية الموارد المحلية، مما يزيد من التماسك و القـوة للاقتصاد المحـلي. و التقليـل التبعيـة للخارج و التـوجه نحو مشـروع تنموي مستقل أسـاسه الاعتماد على الـذات.
- استخدام مختلف وسائل الدعم الحكومي و الحمائية الممكنة خلال فترة التنمية لضمان تحسين مستويات النمو الاقتصادي، و التهيؤ لعملية فتح الأسواق أمام المنافسة الأجنبية. هذا دون إقصاء الدور الايجابي للقطاع الخاص، بالعمل على خوصصة وسائل الإنتاج و الخدمات بشكل تدريجي. لكي تستجـيب العمليـة للظـروف الموضوعيـة لكل مشـروع أو صناعـة. و الابتعـاد عن القـرارات المفـاجئـة و الإجـراءات التحكميـة التي تـم اعتمـادها فـي غالبيـة الـدول الناميـة تحت ضغوط المؤسسـات الماليـة الدوليـة، أو بسبب التقليـد أو على اعتبـاره حـل لتجـاوز خسائـر المشـروعات الحكوميــة و نقـل أعبـائهـا الماليـة إلـى القطـاع الخـاص.
- تفعيل الدور المؤسساتي و دعـم الهيئات الرقابية، و محاربة الفسـاد المـالي و الإداري الذي يعد من الظواهر الخطيرة التي تواجه عديد البلدان وعلى الأخص الدول النامية. و ما لها من تأثير كبير على عملية البناء والتنمية الاقتصادية. كما يعتبر من العوامل المؤدية إلى نتائج اقتصادية سلبية و إعادة إفشال مشروع التنمية الاقتصادية، و واقع الحال أصبح **يفرض القيام باتخاذ قرارات سيادية** للخروج الأزمات الاقتصادية و الاجتماعية التي تعانيها الدول النامية.

والاستنتاج الأساسي أن **العـولمة الاقتصـادية، أو سياسـات الانفتـاح الاقتصـادي**، ما هـي إلا أحد الوسـائل التـي تتبعهـا الـبلاد الرأسـمالية المتقدمـة، أو تفرضـها علـى الـدول الناميـة، لتسـويق السياسـة الاقتصـادية الرأسـمالية عبـر مختلـف دول العـالم وخاصـة تلـك التـي كانـت تتبـع الـنهج الاشـتراكي. ذلـك استمرارا لفرض سيطرتها تفاديا لبروز تجارب تنموية مستقلة بالاعتماد على الذات، قد تشكل في المستقبل نماذج أو مشاريع وطنية تحدّ من توسع النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي وتقلل من فوائده.

هذا ما يزيد من حتمية مسألة القيام بإصلاحات و تعديلات هيكلية في اقتصاديات الدول النامية، حيث أن الطرق إلى الإصلاح قد تكون متعددة و طويلة. ولكن المهم أن يتم توظيف كافة الطاقات و الإمكانيات و كل ما تمتلكه الدول النامية من **مصداقية البرامج و القدرة على تنفيذها** لتحقيق الأهداف التنموية المرجوة.

المـــراجـع

قائمـة المراجـــع

المراجع اللغة العربية:

الـكـتـــب:

1. أحمد جامع، الرأسمالية الناشئة ، دار المعارف، القاهرة ، مصر، 1968.

2. أحمد عارف العساف ، محمود حسين الوادي، التخطيط و التنمية الاقتصادية، درا المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان– الأردن، ط1–2011.

3. أحمد هنى، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، الجزائر.

4. اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات – نماذج – استراتيجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، ط/1–2012.

5. إكرام عبد الرحيم، التحديات الإقتصادية للتكتل الاقتصادي العربي: العولمة و التكتلات الإقتصادية البديلة، الدار العربية للطباعة و النشر، القاهرة، مصر، ط1 / 2002.

6. أندرو شوت، علم اقتصاد السوق الحرة ، دار الكتاب الحديث للنشر و التوزيع. عمان ـ الأردن. ط 01 –1996.ترجمة نادر ادريس التل. ط1/1996.

7. باسل البستاني، الفكـر الاقتصادي من التناقض إلى النضوج، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت– لبنان، ط1/1985.

8. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت ـ لبنان، ط 1 ، 2003 .

9. بن عصمان محفوظ، مدخل في الإقتصاد الحديث، دار العلوم للنشر و التوزيع ،عنابة . الجزائر،2003.

10. بول آ. ساموبلسون، ويليام د. نوردهاوس، الاقتصـاد، الدار الأهلية للنشر و التوزيع ، عمان ـ الأردن، ط2/2006.

11. توفيق سعيد بيضون، الإقتصاد السياسي الحديث،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت ـ لبنان، ط3/1994.

12. جلال أمين، خرافة التقدم و التأخر (العرب و الحضارة الغربية في مستهل القرن الواحد والعشرين)، دار الشروق، القاهرة– مصر، ط1/2005.

13. جلال نوري السعدون، العولمة... إلى أين ، دار اليقظة الفكرية، دمشق، سوريا، ط1/ 2009.

14. جمال الدين لعويسات، التنمية الصناعية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ترجمة الصديق سعدي.

15. جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر، 2000.

16. جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان- الأردن، 2010.

17. حازم الببلاوي ، دور الدولة في الاقتصاد ، دار الشروق ، القاهرة – مصر، (ط1- 1998).

18. حربي محمد موسى عريقات، التنمية و التخطيط الاقتصادي (مفاهيم و تجارب)، دار البداية ناشرون و موزعون، عمان- الأردن، ط1-2014.

19. حسن الضيقة، الظاهرة الرأسمالية: نظرة نقدية في التاريخ و الايديولوجيا، دار المنتخب العربي للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت ـ لبنان، ط1/1994.

20. حميد الجميلي، الحكم الاقتصادي العالمي و الصدمة الارتدادية، منتدى الفكر العربي، عمان ـ الأردن، ط1/2012.

21. رفعت عبد الحليم الفاعوري، تجارب عربية في الخصخصة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية (2004) القاهرة ـ مصر.

22. رمزي زكي: العولمة المالية: الاقتصاد السياسي لرأس المال المالي الدولي ، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1999.

23. رمـزي زكـي، الاعتمـاد على الذات بين الأحلام النظرية و ضراوة الواقع و الشروط الموضوعية، دار الشباب للنشر و الترجمة و التوزيع، الكويت، 1987.

24. رمزي زكي، إنفجار العجز- علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي ، دار المدى للثقافة والنشر دمشق ـ سوريا، الطبعة الأولى (2000).

25. ريمون برتران، الاقتصاد المالي الدولي ، ترجمة محمود بهير أنسي ،دار المعرفة، القاهرة-مصر، 1975.

26. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة – مصر، الجزء الثاني، 1994.

27. سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة ، المتطلبات و الاستراتيجيات و النتائج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، ط1/1995.

28. سميح مسعود، تحديات التنمية العربية، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان – الأردن، 2010.

29. سميرة إبراهيم أيوب : " صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي دراسة وتحليلية تقييمية "، مركز الإسكندرية للكتـاب – مصر : 2004.

30. السيد عبد المولى، أصول الإقتصاد، ملتزم الطبع دار الفكر العربي ـ مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، القاهرة ـ مصر، 1977.

31. السيد يسين ...[و آخرون]، العرب و العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط2000/3.

32. شذا جمال خطيب، العولمة المالية ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2008.

33. صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي (دراسة للمفاهيم و الأهداف والأولويات و تحليل للأركان و السياسات والمؤسسات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة– مصر، 2006.

34. ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر– الجزائر، ط2005/2.

35. طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط 3–1986.

36. عادل أحمد حشيش ، العلاقات الاقتصادية الدولية،دار الجامعـة الجديـدة للنشـر،الإسكندريـة – مصـر،2000.

37. عبد الأمير السعد، الاقتصاد العالمي قضايا راهنة، مركز البحوث العربية و الإفريقية، القاهرة– مصر ، ط2007/01.

38. عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية ـ على مستوى الاقتصاد القومي ـ، مجموعة النيل العربية، القاهرة مصر، ط1–2003.

39. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية للطبع و النشـر والتوزيع، الإسكندرية– مصر ، 2001.

40. عبد المطلب عبد الحميد، المنظور الاستراتيجي للتحولات الاقتصادية للقرن الحادي و العشرين، الدار الجامعية، الاسكندرية – مصر،2009.

41. عبد الوهاب محمد جواد الموسوي، الليبرالية و الأزمات: دراسة في الواقع الاقتصادي للبلدان المتحولة ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2016.

42. عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة (فلسفتها و أسباب تخطيها و أدوات قياسها)، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان– الأردن، ط1–2010.

43. عصام نور، دول العالم الثالث وتحديات القرن الحادي والعشرون ، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية- مصر، 2002.

44. فضيل دليو ...(وآخرون)، الجزائر و العولمة. منشورات جامعة منتوري ـ قسنطينة- الجزائر، 2001.

45. فليح حسين خلف، التمويل الدولي، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،عمان ـ الأردن،2004.

46. فهد خليل زايد، محمد صلاح رمان، العولمة الاقتصادية، دار الاعصار العلمي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط 1/ 2015.

47. لينين، في الايديولوجية و الثقافة الاشتراكية ، دار التقدم، موسكو- الاتحاد السوفييتي(سابقا)، 1974.

48. ماجد شدود، العولمة مفهومها و مظاهر و سبل التعامل معها، مطبعة اليازجي، دمشق، سوريا ،دون تاريخ نشر.

49. ماهر ظاهر بطرس، دور الدولة في ظل اقتصاديات السوق ، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1995.

50. محمد ابراهيم عبد الرحيم، العولمة والتجارة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، مصر، 2009.

51. محمد الفنيش ، القطاع المالي في البلدان العربية و تحديات المرحلة المقبلة، صندوق النقد العربي و الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي، أبو ظبي ـ الإمارات العربية المتحدة، 2000.

52. محمد سلطان أبو علي:" نظريات التنمية الاقتصادية و سياساتها"، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الدار العربية للعلوم – ناشرون، بيروت- لبنان، ط1-2007.

53. محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، دار اثراء للنشر و التوزيع، عمان ـ الأردن، ط – 2009/01.

54. محمد طاقة، العولمة الاقتصادية، مطبعة السطور ،بغداد ـ العراق، ط2001/1.

55. محمد طاقة، مـأزق العولمة، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان- الأردن، ط2007/1.

56. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات و سياسات و موضوعات)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2007.

57. مصطفى أحمد حامد رضوان، العولمة إشكاليات معاصرة، الدار الجامعية-الإسكندرية ـ مصر، ط2011/1.

58. مصطفى العبد الله الكفري، عولمة الاقتصاد و التحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا،2008.

59. مصطفى محمد العبد الله ... [وآخرون]، الإصلاحات الإقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ـ لبنان ، فبراير 1999.

60. نوري منير، السياسات الإقتصادية في ظل العولمة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010.

61. الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، أفريل 1996، الجزائر.

62. هاشم الشمري، إيثار الفتلي، الفساد الاداري و المالي، و آثاره الاقتصادية و الاجتماعية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط 2011/01.

63. هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية و آثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2010.

64. وديع شرايحة، دراسات في التنمية الاقتصادية، دار كتابكم للطباعة و للنشر و التوزيع، عمان– الأردن، 1987.

المجـلات:

1. أحمد السيد التجار:"إقتصاد الجزائر... من سنوات الجمر إلى آفاق النمو السريع"، تحليلات عربية ودولية، مؤسسة الأهرام – القاهرة – مصر.

2. أحمد عبد العزيز...[وآخرون]: " العولمة الاقتصادية و تأثيرها على الدول العربية "، مجلة الادارة و الاقتصاد، البلد، العدد 2011/86.

3. إيليا حريق:"الإصلاح الإقتصادي ما هو أبعد من التعديل الهيكلي"، مجلة المستقبل العربي، العدد(296) (2003/10).

4. برهان غليون:"أسطورة اليد الخفية"، "مجلة معالم" والاقتصاد التجارة والعولمة، مجلة شهرية، العدد 04، دار النشر مارينو الجزائر، دون سنة نشر.

5. بطاهر علي:"سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، السنة الأولى، العدد 00 السداسي الثاني (2004) ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

6. جين هاريغان:"اقتصاديات وسياسات النقد الدولي والبنك الدولي في نشاطاتهما في الشرق الأوسط والشمال الإفريقي"، مجلة المستقبل العربي، العدد (327) مايو (2006/05) السنة 29، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية.

7. دبوش عبد القادر، بيري نورة :" دور الاستثمـار الأجنبي المباشر في التنميــة الاقتصادية . دراسة حالة الجزائر للفترة 1996 / 2014 ."، مجلة جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا . العلوم الاقتصادية .، الخرطوم . السودان، العدد 18 . 2017(2)،

8. روابح عبد الباقي، علي همال:"آثار إعادة الهيكلة على سوق العمل وتدابير الحماية الاجتماعية– دراسة حالة الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد (22)،ديسمبر 2004.

9. الزازية ستيتي:"تقييم سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001–2014"، مجلة جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا. العلوم الاقتصادية، الخرطوم– السودان، العدد 18(2)/ ديسمبر 2017.

10. زغيب شهرزاد و عيساوي ليلى:"آفاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيفر، بسكرة، العدد 04 (ماي 2003).

11. زغيب شهرزاد، أوضايفية حدة:" التنمية المستقلة/ الاعتماد على الذات بين الاقتراب النظري وواقع الاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الانسانية ـ جامعة محمد خيضر- بسكرة ـ الجزائر، العدد 32/ نوفبر 2013.

12. سهام الدين خيري:"العولمة الاقتصادية و متطلبات التنمية و النهوض في الدول النامية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العراق، العدد 2012/29،

13. عمار عماري:"الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الصناعي في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس– سطيف، العدد 2001/01، مطبعة دار الهدى، عين مليلة، الجزائر.

14. عماري عمار:"الاقتصاد الجزائري: الماضي القريب واستشراف المستقبل"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة (الجزائر)، عدد 14 (ديسمبر 2000).

15. فيتو تاتري: "التحول الاقتصادي والدور المتغير للحكومة"، مجلة التمويل والتنمية/يونيه 1999. تصدر عن صندوق النقد الدولي.

16. كربالي بغداد: "نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيفر، بسكرة، الجزائر، العدد 8 (سبتمبر 2005).

17. محمد الأطرش:"حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 2000/10.

18. محمد الأطرش، "حول الأزمة الاقتصادية الدولية الراهنة"، مجلة المستقبل العربي. السنة 22. العدد 244 (حزيران 1999).

رسائـــل الدكتوراه:

1. أوضايفية حدة: " التنمية الاقتصادية و إمكانية الإعتماد على الذات في ظل العولمة – دراسة حالة الجزائر –"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار– عنابة، 2013–2014.

2. مدين جواد علي ، رسالة دكتوراه، دمشق، سوريا، 2000.

التقاريـــــر:

1. تقرير التجارة و التنمية،2014م، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. جنيف ..

2. تقرير الأونكتاد، 2015م، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. جنيف ..

3. التقريـر الاقتصـادي السنـوي(2010م)، حول الدول الأعضـاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، الجدول أ – 13 (إجمالي الديون الخارجية).

الملتقيـــــات:

1. منصور محمد الشريف،" أسباب اللجوء إلى برنامج التصحيح الهيكلي "، المركز الجامعي سكيكدة، الملتقى الدولي حول برنامج التصحيح الهيكلي وآثاره على قطاعي التعليم والصحة، أيام: 20–21–2000/11/22.

المـواقع الالكترونية:

1. عبلة عبد الحميد بخاري:" التنمية والتخطيط الاقتصادي: مقدمة في التنمية والتخطيط"، على الموقع الالكتروني
https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=5&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwjCgbO07YjYAhXI7xQKHZ7LCmYQFgg-MAQ&url=http%3A%2F%2Fwww.kau.edu.sa%2FFiles%2F0002132%2FSubjects%2FEDP1.doc&usg=AOvVaw19Nxz7E-3B7Ns5NY2jAy99، ص1 تاريخ الاطلاع2017/11/13.

2. عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، استراتيجيات التنمية الصناعية في الأقطار العربية مع الإشارة لتجربة العراق، أوراق ومناقشات دور القطاع العام في التنمية، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 25/23 أفريل 1986، على الموقع الالكتروني:www.aicardes.org تاريخ الاطلاع 2013/6/7،

3. بوضياف ياسين: "التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر و رؤية مستقبلية"، www.univ-chlef.dzedswp-contentuploads...Artile-6-N5.pdf، تاريخ الاطلاع: 2017/10/28

4. عبد الوهاب بوكروح: "الوضعية المالية للجزائر في 2006: حكومة مصابة بالتخمة و مواطنون يقتاتون من المزابل"، https://www.djazairess.com/echorouk/10155 تاريخ الاطلاع: 2017/10/25

5. أحمد الخمسي: "الوجه السلبي من البونابرتية في السياسة الخارجية الجزائرية"، الحوار المتمدن- العدد : 1676-17/09/2006. www.rezgar.com. تاريخ الاطلاع: 2016/09/15.

6. مشري محمد الناصر، بقة الشريف:"تقييم حصيلة برامج و مخططات التنمية في الجزائر: دراسة اقتصادية خلال الفترة 2005-2015"، تاريخ الاطلاع 2017/11/10.
https://giem.kantakji.com/article/details/ID/1120/print/yes

7. تصريح السيد محمد لوكال محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة، يوم الأربعاء 2017/04/12، على الموقع الالكتروني http://ar.aps.dz/economie/41935-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A8%D9%84%D8%BA-%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9-4-%D9%81%D9%8A-2016 ، تاريخ الاطلاع: 2017/11/25.

8. مقالة أنترنت حول "اقتصاديات التنمية" /2010/02/1site.iugaza.edu.ps/arafati/files.doc
https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=7&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwjCgbO07YjYAhXI7xQKHZ7LCmYQFghQMAY&url=http%3A%2F%2Fsite.iugaza.edu.ps%2Farafati%2Ffiles%2F2010%2F02%2F%25D8%25A7%25D9%2582%25D8%25AA%25D8%25B5%25D8%25A7%25D8%25AF%25D9%258A%25D8%25A7%25D8%25AA-%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25AA%25D9%2586%25D9%2585%25D9%258A%25D8%25A91.doc&usg=AOvVaw2mmaifMFOxQYab1TsnCsbk

تاريخ الاطلاع 2017/09/14.

9. محمد نبيل الشيمي:"التنمية الاقتصادية في الدول النامية ووسائل تمويلها"، مقالة أنترنت، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=160291 تاريخ الاطلاع: 2017/08/23.

10. مقالة انترنت، "ماهية المصادر الداخلية للتمويل"، www.elbassair.net تاريخ الاطلاع: 2017/08/15.

11. حسن محمد شعبان:"إشكالية التنمية في الدول العربية و التخطيط لها"، كلية الآداب، قسم الجغرافية، جامعة دمشق، ص 15. مقالة أنترنت، تاريخ الاطلاع: 2017/10/20. www.uomisan.edu.iq/library/admin/book/82259074738.pdf

12. موقع البيان الاقتصادي: الرابط على الانترنت http://www.albayan.ae/economy/the-world-today/2013-09-28-1.1968490 تاريخ الاطلاع: 2017/03/04.

13. مجدي عبد الهادي:" نظرية «التبعية»: لماذا تنمو دول وتتأخر دول أخرى؟"، على الموقع الالكتروني: https://www.ida2at.com/dependency-theory-why-do-countries-grow-and-others-lag-behind/، 2017/08/07، تاريخ آخر إطلاع، 2017/09/21.

14. منير الحمش:" مفهوم التنمية الوطنية المستقلة بالاعتماد على الذات «بيان غير شيوعي» و«غير رأسمالي أيضا»!"، مقالة انترنت 2005/06/07: http://archive.tishreen.news.sy/tishreen/public/read/3868 تاريخ آخر إطلاع: 2017/01/15.

15. إبراهيم العيسوي:"نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطون و إمكانية تطبيقه في زمن العولمة"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الذي عقده المعهد العربي للتخطيط حول" مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية"، 21/20 مارس 2006، بيروت – لبنان.
www.mafhoum.comsyrarticles_06issawi.pdf. تاريخ الاطلاع: 2017/04/20.

المراجع باللغة الفرنسيـة:

الكتـــب:

1. Hocine Benissad, Algérie: Restructurations et Réformes Economiques, (1979-1993), OPU. 1994.
2. Régis Bénichi, Histoire de la Mondialisation, vuibert, paris, France, 2008.
3. Salah Mouhoubi, La mondialisation en marche, ENAG Edition , ALGER , 2003.
4. Thierry Montalieu, Economie du Développement, Bréal, Paris- France, 2001.

الملاحق

الملحق رقم 01: موقع الدول على سلم التنمية

أولا: الدول ذات الدخل المنخفض **(متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي "ن.ق.أ" 735$ أمريكيا أو أقل)**			
1- أفغانستان	2- أنغولا	3- أذربيجان	4- بنغلاديش
5- بنين	6- بوتان	7- بوركينافاسو	8- بوروندي
9- كمبوديا	10- الكاميرون	11-ج.أفريقيا الوسطى	12- تشاد
13-جزر الكوموروس	14- ج. الكونغو	15- كوت دي فوار	16- غينيا الاستوائية
17- اريتريا	18- اثيوبيا	19- غامبيا	20- جورجيا
21- غانا	22- غينيا	23- غينيا-بيساو	24- هاييتي
25- الهند	26- إندونيسيا	27- كينيا	28- كوريا الشمالية
29- قرقيزيا	30- لاوس	31- ليسوتو	32- ليبيريا
33- مدغشقر	34 مالاوي	35- مالي	36- موريتانيا
37- مولدوفا	38- منغوليا	39- موزنبيق	40- ميانمار
41- نيبال	42- نيكاراغوا	43- النيجر	44- نيجيريا
45- الباكستان	46-غينيا بابوا الجديدة	47- رواندا	48-ساوتومي وبرنسيبا
49- السنغال	50- جزر السولومون	51- الصومال	52- السودان
53- طاجيكستان	54- تنزانيا	55- تيمورليس	56- توغو
57- أوغندا	58- أوزبكستان	59- فيتنام	
61- زامبيا	62- زمبابوي		
ثانيا: الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض **(يتراوح متوسط نصيب الفرد في "ن.ق.أ ما بين 736 و 2935$)**			

1- البانيا	2- الجزائر	3- أرمينيا	4- بلاروسيا
5- بوليفيا	6-البوسنة و هيرسجوفينا	7- البرازيل	8- بلغاريا
9- ج. الرأسالأخضر	10- الصين	11- كولومبيا	12- كوبا
13- جيبوتي	14- الدومينيكان	15- امواادور	16- مصر
17- السلفادور	18- فيجي	19- غواتيمالا	20- غيانا
21- هندوراس	22- ايران	23- جاميكا	24- العراق
25- الاردن	26- كازاخستان	27- كيبرياتي	28- مقدونيا
29- المالديف	30- جزر مارشال	31- ميكرونيزيا	32- المغرب
33- ناميبيا	34- باراغواي	35- بيرو	36- الفلبين
37- رومانيا	38- روسيا	39- ساموا	40- الصرب و الجيل الأسود
41- جنوب افريقيا	42- سيريلانكا	43- سانت فينست و غرينادا	44- سورينام
45- سوازيلاند	46- سوريا	47- تايلاند	48- تونجا
49- تونس	50- تركيا	51- تركمنستان	52- أوكرانيا
53- فانوتو	54-غزةو الضفة الغربية		
ثالثا: الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع (يتراوح متوسط نصيب الفرد في "ن.ق.أ" ما بين 2936 و 9075$)			
1- ساموا الأمريكية	2- الأرجنتين	3- بليز	4- بوتسوانا
5- شيلي	6- كزستاريكا	7- كرواتيا	8- ج.التشيك
9- الدومينيكان	10- استونيا	11- الغابون	12- غرينادا
13- المجر	14-لاتفيا	15- لبنان	16- ليبيل
17- ليتوانيا	18- ماليزيا	19- موريشيوس	20- مايوت
21- المكسيك	22- ج.شمال ماريانا	23- عمان	24- بلاوPalau
25- بنما	26- بولندا	27- السعودية	28- سيشل
29- ج.سلوفاكيا	30- سنت كيتس ونيفيس	31- سنت لوتشيا	32- ترينيداد و توباغو
33- أوروغواي	34- فنزويلا		
رابعا: الدول ذات الدخل المرتفع (متوسط نصيب الفرد في "ن.ق.أ 9076$ فأزيد)			
1- اندورا	2- أنتيجوا و باربودا	3- أروبا Aruba	4- أوستراليا
5- النمسا	6- جزر البهاماسا	7- البحرين	8- باربادوس
9- بلجيكا	10- بيرميودا	11- بروناي	12-كندا
13-جزر الكايمان	14- جزر شانيلChannel	15- قبرص	16- الدنمارك
17- جزر مليورو	18- فنلدا	19- فرنسا	20-بولينيزيا الفرنسية
21- المانيا	22- اليونان	23- غرينلاند	24- جواما
25-هونغ كونغ (الصين)	26- ايسلندا	27- ايرلندا	28- ايل أوف مان
29-	30- ايطاليا	31- اليابان	32- كوريا الجنوبية
33- الكويت	34- ليختنشتين	35- لوكسمبورج	36- ماكاو (الصين)
37- مالطة	38- موناكو	39- هولندا	40- هولندا الانتيل
41- كاليدونيا الجديدة	42- نيوزيلاند	43- النرويج	44- البرتغال
45- بورتوريكو	46- قطر	47- سان مارينو	48- سنغافورة
49- سلوفانيا	50- اسبانيا	51- السويد	52- سويسرا
53- الامارات المتحدة	54- المملكة المتحدة	55- الولايات المتحدة	56-تبرجين ايلاند أمريكا

Source:The World Bank,WorldDevelopmentIndicators,2004, Wzshngton D.C

الملحق رقم 02: دليل التنمية البشرية للدول العربية لعام 2005.

	الترتيب	البلد	قيمة الدليل العام	دليل متوسط العمرالمتوقع	دليل التعليم	دليل الناتج المحلي	عدد السكان
بلدان الأداء المرتفع	40	قطر	0.849	0.08	0.87	0.88	0.7
	41	الامارات	0.849	0.88	0.76	0.9	4
	43	البحرين	0.846	0.82	0.86	0.86	0.7
	44	الكويت	0.844	0.87	0.80	0.87	2.5
بلدان الأداء المتوسط	58	ليبيا	0.799	0.81	0.86	0.72	5.6
	71	عمان	0.781	0.82	0.71	0.82	2.5
	77	السعودية	0.712	0.78	0.72	0.82	23.3
	81	لبنان	0.759	0.78	0.84	0.66	3.5
	89	تونس	0.753	0.8	0.74	0.71	9.9
	90	الأردن	0.753	0.77	0.86	0.63	5.4
	102	الأراضي الفلسطينية	0.729	0.79	0.88	0.52	3.5
	103	الجزائر	0.722	0.77	0.71	0.69	32
	106	سورية	0.721	0.81	0.76	0.60	18.1
	119	مصر	0.659	0.75	0.62	0.61	71.3
	132	جزر القمر	0.547	0.64	0.53	0.47	0.8
	141	السودان	0.512	0.52	0.52	0.49	35
بلدان الأداء المنخفض	150	جيبوتي	0.495	0.46	0.52	0.51	0.8
	151	اليمن	0.489	0.59	0.51	0.36	20
	152	موريتانيا	0.477	0.46	0.49	0.48	3

المصدر: تقرير التنمية العربية الإنسانية 2005 الصادر عن الأمم المتحدة نيويورك 2007.